People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Ziane Achour University of Djelfa
Faculty of Social and Human Sciences
Department of History and Archeology

Algerians in French primary schools 1919-1954

A dissertation submitted in Candidacy for the Degree of Doctorate in the cultural history of Algeria 1518-1962

Submitted by: fatima jaafar

Supervisor: Professor Tayeb Lebbaz
Assistant supervisor: professor mohamed guen

academic year : 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور الجلفة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الجزائريون في المدارس الابتدائية الفرنسية (1919-1954م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

في تاريخ الجزائر الثقافي 1518-1962

إعداد الطالبة:
فاطمة جعفر

إشراف:
أ.د/ الطيب لباز
المشرف المساعد: أ. د/ محمد قن

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د برابح محمد الشيخ	أستاذ العليم العالي	جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة–	رئيساً
أ.د الطيب لباز	أستاذ التعليم العالي	جامعة زيان عاشور –الجلفة–	مشرفاً ومقرراً
أ.د قن محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة زيان عاشور –الجلفة–	مشرفاً مساعداً
أ.د بن جلول هزرشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة زيان عاشور –الجلفة–	ممتحناً
أ.د عبد الحميد دليوح	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2 –الجزائر–	ممتحناً
أ.د. الحواس غربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة 08 ماي 1945–قالمة–	ممتحناً
د. علجية مقيدش	أستاذ التعليم العالي	جامعة زيان عاشور –الجلفة–	مدعواً

الموسم الجامعي: 1443-1444هـ/ 2022-2023م

كـلمـة شكـــر

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاه وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين } (النمل 19 – 17)

الشكر أولاً وآخراً لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الأستاذ المشرف البروفيسور **لباز الطيب**، ومساعده البروفيسور **قن محمد**، الأساتذة الذين ساهموا في تكويني طيلة مساري الدراسي، رئيس مشروع البحث البروفيسور **برابح محمد الشيخ**، الأساتذة الذين ساهموا بالنصح والتوجيه والدعم في هذا العمل ولو بكلمة طيبة، أخص بالذكر الأساتذة: **قوبع عبد القادر، عثماني أم الخير، أحمد غواتي، ، لعربي حجيلة، حايد عقيلة، مغدوري حسان**.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل العاملين بمكتبة الجامعة المركزية بن يوسف بن خدة بالعاصمة بشكل خاص السيد ناصر ايدير، عمال المكتبة الولائية بالجلفة، عمال المركز الوطني للأرشيف بالعاصمة.

الصديقة التي شاركتني لحظات البحث وأعانتني في لحظات العسر، فكانت خير معين: الأستاذة هواري منيرة.

زملائي بالدفعة الدكتورالية: د . قليل رحيمة، د. مالكي جمال، دون أن أنسى الأستاذة عزيزة معطا الله من جامعة الجزائر بوزريعة.

أشكر عائلتي جزيل الشكر أمي حفظها الله، وإخوتي وأخواتي لا أستثني منهم أحداً، الأستاذ جعفر ناجي أمين لدعمه الدائم، الأستاذ جعفر محمد الذي تكرم بإسداء النصح والتوجيه العربي، أحمد، زهرة، خديجة، الأستاذ جعلاب عبد القادر.

كل من سهوت عن ذكر أسماءهم واحتفظت لهم ببالغ الامتنان والشكر.

إهـــــــــــداء

أهـدي هـذا العمـل إلى أمـي حفظهـا الله وإلى روح والـدي الحاضـر الغائـب الـذي وافتـه المـنون قبيل اتـمام هذا العمل، عسى أن يتغمده الله بواسع رحمته.

إلى أرواح المـسلمين في الجزائـر المـستعمرة، إلى أربعـة أجيـال كاملـة أذاقهـا الاسـتعمار مـرارة الخـوف و الجـوع والقمـع، وأسـبغ سـرابيل الجهـل علـى أبناءهـا، ثـم وسـمهم بالأنـديجينا، إلى أطفال المُسْتَعْمَرَة الذين لـم يعرفوا نور الحرف ولا الكلمة، إلى أبناء المـستعمرات، الشعوب التي بادت، وتلك التي تتعثر في خطواتها نحو المستقبل يكبلها الإرث الاستعماري الثقيل، إلى ضحايا الاستعمار الغربي في كل العالم أهدي هذا العمل.

فاطمة جعفر

مختصرات باللغة الأجنبية:

C.A.N	Centre d'Archives nationale (Alger)
E.S.G	Exposé de la situation générale de l'Algérie
C.N.C.A	Comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie
J.O.R.F	Journal officiel de la République française

مقـــدمـــــــــــة

يحتل التعليم أهمية خاصة في مُختلف النُظم السياسية، إذ طالما كان هناك رابط دائم بين النظام السياسي والنظام التعليمي خاصة في العصر الحديث، بحيث يشرف الأول على الثاني دائماً ويجعل منه وسيلة للحفاظ على أمن الأجيال الثقافي ووحدتها القومية ونهضتها الاقتصادية، من جهة أخرى، تعتبر المدرسة في الوضعية الاستعمارية أحد أهم الأدوات الفاعلة في تحقيق متطلبات السياسة العامة، بحيث يمكن تعليل وضعية التعليم من خلال الاطلاع على الأهداف التي يراد تحقيقها في المستعمرة، وحسب نمط الاستعمار ذاته، يتم انتقاء شكل التعليم ومحتواه وحدوده، شكلت الجزائر نموذجاً مثالياً للدراسة، بسبب وضعية الاحتلال الاستعماري الفرنسي، حيث أصبحت المدرسة أحد أهم أوجه الصراع الاستعماري.

استمرت فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر قرناً و اثنين ثلاثين سنة، اعتبر تاريخياً من أنكى وأشد الأنظمة الاستعمارية وطأةً، تميز بتبني الاستيطان الأوربي، لتثبيت الهيمنة، إلا أنه وجد نفسه في مواجهة عنيفة مع دولة لها خصوصيتها الحضارية والثقافية والدينية، ناهيك عن كونها امتداداً حضارياً طبيعياً للعالمين العربي والإسلامي، وبذلك عكس مجتمع الجزائر وتنظيماته المختلفة، روحاً فريدة وواضحة، منظومة متكاملة من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، وإن بدت متخلفة إلا أنها موجودة وقيد النشاط، لكن ظل الاحتلال ينكر هذا الوجود منذ اللحظة التي تم فيها توقيع معاهدة الاستسلام، سنة 1830م.

لم يكن العمل الحربي والعسكري وحده كافياً لتقويض المجتمع الجزائري أو إبادته سواء كانت هذه الإبادة مادية أو معنوية، فراح المُحتل يستدعي مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية وأساليب إدارة و تشريعات فرنسية، بهدف تمكين مجتمع المستوطنين من السيطرة الكاملة على السكان، وبالتأكيد لم يكن يصرح علناً بهذه الأهداف، بل اتخذت ذرائع أخرى لتبرير كل ممارساتها القمعية، على رأسها تمدين الجزائريين ، والأخذ بيدهم إلى الحضارة.

ضـمن هـذا السـياق كـان اسـتدعاء المـدرسة الفرنسـية كأحـد أهـم وسـائل الهيمنـة المـعنوية، في هـذا الصـدد تـأتي هـذه الدراسـة في مـحاولة لتتبـع واقـع تعليـم الجزائريين الـمسلمين الابتدائي، وكيـف تـم استخدام الـمدرسة كأحد أهـم وسـائل تحقيق الأهـداف الاستعمارية، و يأتي عنوان هذه الدراسة:

الجزائريون في المدارس الابتدائية الفرنسية 1919-1954م

- **أهمية الدراسة:**

يكتسـي موضـوع الـمـدرسة الابتدائيـة الاسـتعمارية في الجزائـر أهميـة كـبرى، فالسياسـة التعليميـة للاسـتعمار، ليسـت سـوى جـزء مـن الـمـارسات الـمـختلفة، والـتي تـُكَمِل بعضـها البعض، لتحقيق الهدف الاستعماري الأساسي وهو الهيمنة والاستغلال، وعن طريق استدعاء المؤسسات، يتم تمويه الانجازات الحضارية التي يدعي الاستعمار أنها غايته الفُضلى، وبذلك يظهر جلياً الجدل حول الدور الحضاري للاستعمار، يصبح مـجال البحث هـو الفجوة الـتي تفصل بين الادعاء والإنجاز. [1]

- **إشكالية البحث الأساسية:**

كيف كان واقع التعليم الابتدائي للأهالي الجزائريين في الفترة الممتدة من 1919 إلى 1954م؟

ولا يـمكن الاجابة عن هذه الإشكالية ما لم تجب عن أسئلة فرعية مرتبطة بها:

- كيـف كانـت سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر؟ و مـاهي أهـم النظريات الـتي أدت إلى تبني هذه السياسة؟

[1] بتاريخ 23 فيفري 2005، صادق البرلمان الفرنسي على قانون الاستعمار. وجاء في المادة 4 تحديداً من هذا القانون والتي نصت على اعطاء تاريخ الوجود الفرنسي بشكل خاص في مناطق شمال افريقيا المكانة التي يستحقها، وكذا ضمن المناهج المدرسية يتم الاعتراف بالدور الايجابي للاستعمار، بالإضافة إلى جملة من المواد عن الذاكرة المشتركة للحرب الجزائرية –الفرنسية (م 3)، القانون رقم 2005–158 المؤرخ في 23 فبراير 2005 بشأن الاعتراف بالأمة والمساهمة الوطنية لصالح الفرنسيين العائدين .

/https://www.legifrance.gouv.fr/dossierlegislatif/jorfdole000017758955

- ما الذي مثلته نهاية الحرب العالمية الأولى للمدرسة الابتدائية في الجزائر؟
- هل خضع التعليم الابتدائي في الجزائر المستعمرة سواء من حيث محتواه أو انتشاره لرؤية سياسية أو إيديولوجية؟
- هل اختلف واقع التعليم الابتدائي بالنسبة للمسلمين في فترة ما بين الحربين العالميتين، عنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؟
- أي عمل مدرسي وأي حصيلة مدرسية تحققت حتى مطلع اندلاع ثورة 1954م؟

- **دوافع اختيار الموضوع:**

كان وراء اختيار هذا الموضوع جملة من الدوافع الموضوعية وتمثلت في كون موضوع المدرسة الابتدائية له ابعاد كثيرة وعلى مستويات مختلفة(اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية)، ويفتح هذا الموضوع الباب لدراسة تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر من عدة أوجه، بل يمكن أن يُفْرَد لكل جزئية بحث خاص.

- **حدود الدراسة:**

زمانيا: رغم أن حدود الدراسة عند سنة 1919م نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أنها قد تسبق هذا الإطار الزماني لضرورة البحث العلمية، فتعود إلى الفترة الأولى من الاحتلال بحيث تتعرض لنشوء التعليم الابتدائي وتطوره حتى هذه الفترة، وقد وقع اختيارنا لسنة 1919م لأسباب عديدة منها قلة الدراسات المتعلقة بهذه الفترة، إذ أن جل الدراسات تركز على المرحلة الأولى من السياسة التعليمية الفرنسية، كذلك تعد هذه الفترة فترة مَعْلَمية في تاريخ الحركة الوطنية، وكأن المجتمع الأهلي أخذ يسترجع أنفاسه بعد أن توقف الكفاح المسلح، وظهر العمل السياسي ينوء بحمل مطالب الشعب الجزائري، بالإضافة إلى تبلور النخب الثقافية والسياسية الأهلية بمختلف توجهاتها الفكرية، وتعتبر هذه الفترة غنية من حيث الأحداث السياسية والتحولات الثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، التي أثرت بشكل

أو بآخر على مسار المدرسة الابتدائية في الجزائر، وتنتهي الدراسة عند سنة 1954، وهي سنة اندلاع ثورة التحرير، حيث بدا أن الحوار مع الاستعمار عقيماً، لينتقل النضال مرة أخرى إلى كفاح مسلح.

وتستهدف الدراسة من حيث الموضوع: الجزائريين على مستوى المدراس الابتدائية الفرنسية، سواء كانوا معلمين بهذه المدارس أو تلاميذ، وقد يتجاوزه قليلاً، ونقصد بالجزائريين هنا السكان الاصليين للجزائر، أو ما يطلق عليهم الأهالي المسلمون أو الجزائريون المسلمون.

كما تسلط الضوء على الإطار المادي للتعليم الابتدائي؛ المدارس الابتدائية الفرنسية، توزيعها الجغرافي، ميزانية التعليم، الفصول، فحوى هذا التعليم.

- **منهج البحث:**

لمعالجة هذا الموضوع تحديداً لم يكن في الامكان ، استخدام منهج بحث علمي واحد، لقد اقتضت متطلبات الموضوع أن نتبنى أكثر من منهج:

- **أولاً**: المنهج الوصفي، بحيث قمنا بتتبع ظاهرة المدرسة والتعليم في الجزائر المستعمرة بالإضافة إلى المجال الثقافي والسياسي والاقتصادي الذي ظهرت فيه المدرسة الفرنسية الرسمية، كما تتبعنا تطورات النظريات المختلفة المتعلقة بقضية تعليم السكان الأصليين في المستعمرات وبشكل خاص في الجزائر.

- **ثانيا**: اعتمد البحث بشكل رئيسي على المنهج (الإحصائي)، لقد حاولنا جمع كل البيانات المتعلقة بالتعليم الابتدائي، الواردة في التقارير الرسمية، أو حتى البحوث والدراسات السابقة خاصة الاحصائية منها، من أجل الحصول على نتائج تكون أكثر موضوعية، من مجرد الطرح النظري لواقع التعليم؛ إن تعداد التلاميذ والسكان، وتعداد عدد المدارس والفصول، وتوزيعاتها الجغرافية، والميزانيات التي تخصص للتعليم، للفترة الممتدة من 1919-1954م، بصيغة أدق لغة الأرقام، وحدها كانت كفيلة بأن تجيب عن واقع التعليم الابتدائي في الجزائر المستعمرة.

- **ثالثا:** المنهج المقارن، والذي ظهر في بعض أجزاء البحث، كون المدرسة كانت خاضعة لازدواجية المعايير والتطبيق، بين مجتمعي المستعمرة: المسلمون الجزائريون والفرنسيون، وحتى بين وضعية تعليم اليهود والمسلمين، كما تضمن البحث مقارنة إلى واقعي التعليم الابتدائي بين فرنسا والجزائر في الفترة التي تسبق الاحتلال بقليل، بهدف الوقوف على تأثير الاحتلال على سيرورة التعليم، واعادة النظر في مسألة مدى تخلف المنظومة التعليمية في الجزائر، خاصة في ظل ادعاء انجاز مهمة حضارية، إذا اردنا أن نعرف هل سار تعليم الجزائريين بنفس وتيرة تعليم الفرنسيين؟

- **الدراسات السابقة:**

شكل موضوع المدرسة الاستعمارية محور اهتمام الكثير من الباحثين، لكن المدرسة الابتدائية تحديداً في حدود ما حاولنا الاطلاع عليه، لم يتم افراد بحث خاص بها، مما اعتمناه في هذا البحث، أبحاث الاستاذ كمال كاتب النظام التعليمي في الجزائر المستعمرة (1833-1962)، (Le système éducatif dans l'Algérie coloniale : bilan statistique historiographique (1833-1962), حيث زاوج بين البحث الاحصائي والنظري، وهو بحث قيم باللغة الفرنسية، في حدود المائتي صفحة تم طبعه سنة 2014، بعض الدراسات الإحصائية الاخرى ، منها(La Scolarisation Des Musulmans En Algerie Dans L'enseignement Primaire Public Français Etude Statistique) لمؤلفه Hubert Desvages –تمدرس المسلمين في الجزائر بالتعليم الابتدائي العمومي الفرنسي (1882-1962)- ، بينما باللغة العربية اعتمدنا بعض المراجع العامة بالتعليم ، منها بحث الاستاذ عبد القادر حلوش السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، و الذي تتوقف حدود بحثه عند سنة 1914.

- **خطة البحث:**

بناءً على متطلبات الموضوع تم تقسيم البحث إلى أربع فصول: جاء الفصل الأول بعنوان: نشأة التعليم الفرنسي الرسمي في الجزائر، وتطرقنا فيه أولاً إلى مفهوم المنجز الحضاري في الفكر الاستعماري، وجذور هذه الفكرة، واستخداماتها في الخطاب الاستعماري، كذلك تضمن الفصل، لمحة عن ظروف استقبال التعليم الفرنسي أو بصيغة أدق المجال الثقافي والسياسي والاجتماعي، الذي ظهرت فيه المدرسة الرسمية، تكملنا في هذا الصدد عن التعليم التقليدي وتقسيماته ومصيره، بالإضافة إلى مقارنة عامة لوضعي التعليم في كل من فرنسا والجزائر قبيل الاحتلال، ثم نشوء المدارس الفرنسية، خلفيات ذلك وأهدافه، وتطور التعليم الفرنسي في ظل النظامين الامبراطوري، ثم الجمهوري.

الفصل الثاني جاء بعنوان: إرساء السمات الأساسية لمدرسة المسلمين الجزائريين وانعكاسات ذلك على المستعمرة؛ تضمن خصائص التعليم الموجه وكيف تم تطوير نظريات مختلفة حول قضية تعليم المسلمين، في اطار المشروع الاستعماري، والتي قادت إلى تبني شكل محدد لهذا التعليم امتاز بالتفاضل من حيث التوزيع والتكييف والمحدودية من حيث المحتوى، والتقتير من حيث التمويل، هذا التنميط قاد إلى مجموعة من النتائج على المستوى الثقافي والسياسي، فالمدرسة جزء لا يتجزأ من محيطها العام، لهذا بحثنا في التحولات الكبرى المختلفة التي انجرت عن السياسة الفرنسية بوجه عام وعن النظام المدرسي بشكل خاص، بحيث عرفت الجزائر منذ مطلع 1919م تبلوراً على مستوى وسائل النضال وتوجهاته، تطرقنا إلى المواقف المختلفة من المدرسة وإلى مكانة المطالب المدرسية في نضال الحركة الوطنية.

جاء الفصل الثالث بعنوان: واقع تعليم الجزائريين المسلمين في المدارس الابتدائية الفرنسية ما بين الحربين العالميتين 1919–1939م، تناول هذا الفصل واقع التعليم الابتدائي على كل المستويات، كما وتناولنا كل عنصر من عناصر المدرسة الابتدائية على حدى: المعلمون، الهياكل المادية، الميزانية، التلاميذ، تضمن الفصل عمل احصائي كمي وتحليلي.

يـأتي الفصـل الرابـع بعنـوان سياسـة التعلـيم الابتـدائي الفرنسـي 1940-1954م (الاصلاحات، الخلفيات، والحصيلة) هذا الفصل يتضمن الجهد المدرسي المبذول في فترة الأربعينات، والسياق العام الذي وردت فيه الاصلاحات المدرسية المتأخرة، النتائج العامة حتى سنة 1954، بالإضافة إلى قراءة في التوجهات الجديدة للبرامج، وتم التركيز على قضيتين أساسيتين: اللغة العربية وبرامج التاريخ، مع تحليل لكتاب مدرسي نموذجي لمادة التاريخ.

- **مصادر البحث ومراجعه:**

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع، ولم تكن في المجال التاريخي فقط، جزء هام منها كان مؤلفات في علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة.

- **المصادر:**

المطبوعات الرسمية، وتمثلت في التقارير الإدارية، خاصة تلك التي يصدرها الحكام العامون والمسؤولون الاداريون والمجالس العمومية للجزائر في سنوات مختلفة، تضمنت معلومات هامة عن وضعية التعليم و التمدرس، كان أهمها الوضعية العامة للجزائر:

Exposé De la situation générale de l'Algérie والتي يصدرها بشكل سنوي الحاكم العام للجزائر، وقد اعتمدنا السلسلة من سنة 1919- إلى سنة 1936، كذلك المنشورات الخاصة بالتعليم مثل نشرة أكاديمية الجزائر (Bulletin de l'académie d'Alger)، بالإضافة إلى الوثائق الأرشيفية وغالبا ما كانت هي الأخرى في شكل تقارير، موجودة على مستوى الأرشيف الوطني الجزائري.

كذلك من بين أهم المصادر اعتمدنا على منشورات الجمعيات والنوادي، بشكل أساسي مجلة صوت المستضعفين La Voix des Humbles لسان حال جمعية المعلمين من أصل أهلي، وقد اعتمدنا أغلب الأعداد منذ صدورها سنة 1922م وحتى توقفها سنة 1939 م، وتحوي مادة علمية قيمة عن وضعية التعليم العامة، ووضعية المتعلمين والمعلمين معاً، بالإضافة إلى كونها تشكل فحصا للمنظومة التعليمية من الداخل، إذ من قد

يكون أفضل من المعلم نفسه ليعطينا الصورة الأكثر دقة، كذلك اعتمدنا على أدلة المناهج التربوية، وبعض الكتب المدرسية، نضيف إلى هذه المصادر أعمال المؤتمرات والملتقيات التي كانت تعقد خلال نفس الفترة وتتصدى لموضوع تعليم السكان الأصليين (الأهالي) في المستعمرات.

دون أن ننسى أعداد كثيرة من الجرائد الرسمية للجمهورية الفرنسية، بحيث كان جزء هام من البحث يتضمن تشريعات وقوانين تمت العودة إلى نصوصها الرسمية، كذلك جرائد وصحف تلك المرحلة تضمنت معلومات هامة عن موضوع وقضايا التعليم الأهلي، منها جريدة الجزائر الجمهورية (ألجي ريبيبليكان– Alger Républicaine)، التي تم اصدارها سنة 1938م وهي لسان حال التيار الشيوعي في الجزائر.

مراجع البحث تراوحت بين العامة والخاصة، بالنسبة للأولى أعمال المؤرخ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ، وكتاب الحركة الوطنية، كذلك كتاب عمار هلال، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1962م)، بالإضافة إلى أعمال كتاب آخرين، والكثير من المقالات والكتب المتعلقة بنظريات الاستعمار وتاريخه، أما المراجع المتخصصة فقد اعتمدنا على أعمال الأستاذ كمال كاتب بشكل خاص، مقالات وكتب على حد السواء، وكذلك كتاب عيسى قادري وأحمد غوثي المعلمون والمدرسون في الجزائر(نضال المعلمين في انهاء الاستعمار (1945–1965م) Enseignants et instituteurs en Algérie : Les luttes enseignantes dans la décolonisation 1945-1965م، كذلك أعمال فاني كولونا Fanny Colonna ، كما تضمنت مادة البحث الكثير من المقالات خاصة تلك الصادرة في المجلات المتخصصة في التعليم، على غرار المجلة البيداغوجية La Revue Pédagogique، وتلك الخاصة بدارسة فترة الاحتلال في الجزائر مثل مجلة الجزائرية L'algérianiste الصادرة عن Cercle Algérianiste للدفاع عن تاريخ الجزائر الفرنسي.

وننوه هنا إلى أن المصادر الأساسية تضارب محتواها، فقد كتب كل كاتب من وجهة النظر التي يتبناها، بين من رأى أن فرنسا قدمت عملاً جليلاً في اطار التعليم، كما فعل كتاب الكراسة المئوية، وبين من انتقد الوضع التعليمي كما فعل بول برناند P.Bernard في كتابه مدارس الأهالي قبل الرأي العام les écoles d'indigènes devant l'opinion publique، من جهة ثانية تضاربت الإحصائيات المتعلقة بالتعليم، وبدت الفروق من طفيفة إلى واضحة، حتى بين الكتاب ومصادرهم، فرغم أن الكاتب كمال كاتب مثلا و Hubert Desvages هيبار ديفاج، قد عادا إلى نفس المصادر إلا أنهما اعطيا احصائيات مختلفة فيما يتعلق بتعداد التلاميذ المسلمين في المدارس الفرنسية، ربما مرد ذلك إلى اختلاف تصنيف هذه الشريحة بين من يحتسب معها تلاميذ الطور التحضيري وبين من يلغيه، بين من يصنف الدورة الاعدادية الأولى كأحد أطوار التعليم الابتدائي، وبين من يعتبرها جزء من طور آخر.

وقد حصلنا أيضاً على تعداد مختلف بعد عودتنا إلى المصادر المباشرة، فآثرنا أخذ التعداد من مصادره الرسمية، إلا في الحالات التي تعذر علينا فيها الوصول إلى المصدر، رغم أننا وجدنا في بعضها هي الأخرى تضارب، خاصة التقارير الرسمية، ولا يبدو لنا بعد اتمام البحث أن الأمر غريب إذا تبين لنا جلياً أن المنجزات المدرسية كان يتم توظيفها في القضايا السياسية بشكل كبير.

- **صعوبات البحث:**

قد تعود صعوبات البحث العلمي إلى طبيعة الموضوع وقد تعود إلى مصادره أو لغتها، وكانت صعوبات البحث التي واجهتنا في هذه الدراسة متعلقة بالأمرين معاً؛

- أولا صعوبات موضوعية، إذ ان المدرسة الابتدائية الفرنسية أو الاستعمارية،

ارتبطت بكل العوامل المحيطة بها دون استثناء، بدءً بالعامل التاريخي المتعلق بالنظريات الاستعمارية، التي حددت طبيعة المدرسة ووجهتها على المدى البعيد، ثم العوامل الاقتصادية والسياسية التي كان لها حظ الأسد في التأثير على اختيارات المدرسة الاستعمارية، من حيث محتوى التعليم، والأهداف القريبة والبعيدة المدى، على سبيل المثال يكفي أن نعرف أن المدرسة الابتدائية وتوفير التعليم للجزائريين كان مرتبط في أحد أوجهه بقضية تصنيع المستعمرة، التي انعكست على الميزانية العامة ومن ثم على اصلاحات التعليم الأهلي.

ارتبطت المشكلة من جهة أخرى بالإصلاحات السياسية فكانت سياسة الباب الضيق للتعليم تأتي في مواجهة مخاوف من تطور نخب متجنسة أكثر، ما يؤثر على وجود ناخبين أكثر في المجالس البلدية والبرلمان من الجزائريين، خاصة بعد اصلاحات 1919م، والأمثلة في هذا الصدد لا تكاد تحصى، بصيغة أدق ارتبطت المدرسة في المستعمرة بكل ما حولها، وهو ما جعل معالجة هذا الموضوع دون التطرق لهذه العوامل أمر شبه مستحيل، من جهة أخرى التطرق لها كان يجب أن يكون في حدود ما يخدم الموضوع، وقد حاولنا تحري ذلك ما استطعنا، وكان بذل الجهد مضنياً في محاولة السيطرة على المعلومات التي ترتبط بهذا الموضوع دون الايغال فيها حتى لا ينحرف البحث عن موضوعه الأساسي.

من الصعوبات المتعلقة أيضاً بمادة البحث ومصادره، ندرتها باللغة العربية، خاصة البحوث المتخصصة، فجل الأقلام التي تناولت هذا الموضوع تكتب بالفرنسية، أو لكتاب فرنسيين،

دون أن ننسى هنا أن أهم المصادر والوثائق الأرشيفية تتواجد على مستوى الأرشيفات الفرنسية، وقد تعذر علينا التنقل على نفقة الجامعة، باعتبار أننا شريحة لا يمكنها الاستفادة من منحة البحث العلمي، من جهة أخرى حتى وإن أمكننا التنقل على نفقتنا الخاصة كانت ظروف الوباء covid-19 قد أوقفت الرحلات لفترة معتبرة، أما بالنسبة لمراكز الأرشيف الوطنية، فإننا بشكل خاص ننوه إلى مشكلات الاتاحة، تضارب الفهارس الآلية مع التصنيفات، خاصة على مستوى الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة، ولا ننسى التلف العضوي

الذي طال الكثير من المحفوظات، لكن من الجيد أن نكون أكثر امتناناً لكوننا في عصر التكنولوجيا، فكانت المواقع الالكترونية التي تتيح الاستفادة من بعض الأرشيفات الخاصة، وبعض المجموعات العامة، بديلاً أساسيا وفر علينا الكثير من الجهد. ولربما لولاها لاستحال اتمام هذا العمل.

الفصل الأول

نشأة التعليم الابتدائي الفرنسي في الجزائر

1 المؤسسات الاستعمارية والمهمة الحضارية

1-1 تسويغ الاستعمار من خلال المهمة الحضارية

1-2 غزو الجزائر ادعاءات وحقائق

2 نشأة التعليم الفرنسي الرسمي: 1833-1848

2-1 ظروف الاستقبال: لمحة عن المنظومة التعلمية التقليدية في الجزائر

2-2 بوادر نشوء التعليم الابتدائي الفرنسي في الجزائر

3 المدارس العربية-الفرنسية 1848 -1870م

3-1 تعليم الجزائريين المسلمين وتطلعات نابليون الثالث

3-2 خلفيات وأهداف تطوير التعليم العربي-الفرنسي

3-3 حصيلة التعليم المزدوج

4 التعليم الأصلي بداية حكم الجمهورية الثالثة

4-1 الصراع المدني- العسكري وتزايد نفوذ المستوطنين الأوربيين أواخر الحكم الامبراطوري

4-2 إنهاء التعليم الاسلامي- الفرنسي

4-3 اصلاحات جول فيري 1881 م

1- المؤسسات الاستعمارية والمهمة الحضارية

1-1 تسويغ الاستعمار من خلال المهمة الحضارية:

يُعتبر التوسع الأوربي في العالم أهم ما ميز تاريخ البشرية الحديث والمعاصر، وفي الحالات التي لم ينتهي فيها إلى إبادة الشعوب، أدى إلى إخضاعها ووسمها بالشعوب البدائية أو المتوحشة أو النصف متحضرة، و مع مطلع القرن التاسع عشر وبتقدير تقريبي؛ كان ثلث مساحة الكرة الأرضية عبارة عن مستعمرات، و 7 مليون شخص من مليارين يشكلون رعايا، كان معظمهم من السكان غير البيض(الأوربيين)، يتمتعون فقط بمركز التابع تهيمن عليه إحدى الدول الأوروبية الاستعمارية، هذه الشعوب المسْتَعمَرة، الموزعة في آسيا و أفريقيا وأوقيانوسيا، تنتمي جميعها إلى ما يسمى في الفكر الاستعماري بالثقافات "المتخلفة".[1]

شكل الاستعمار الفرنسي جزء هام من هذه الحركة التوسعية، إذ اعتبرت فرنسا من الدول ذات التاريخ القديم في الممارسة الاستعمارية، والتي ترجع إلى القرن السادس عشر، (الامبراطورية الأولى)، فبعد أن فقدت الكثير من مستعمراتها منذ 1763م حين أجبرت على التخلي عن كندا والهند إلى انجلترا عقب حرب السبع سنين،[2] انحسر امتدادها عقب حروب نابليون الأول 1814م لم يبقى لها سوى مستعمرات قليلة الأهمية[3] وبغية التعويض عن هذه الخسائر أقامت فرنسا دعائم امبراطورية استعمارية جديدة منذ سنة 1817م، ودون الخوض في حيثيات الاستعمار وأسبابه المعروفة، ستضاف إلى ذلك فكرة رد الاعتبار لعظمة فرنسا بعد خسائرها في الألزاس و اللورين و هزيمتها في الحرب السبعينية.[4]

---

(1) Georges Balandier [1920 -], "La situation coloniale: approche théorique", Cahiers internationaux de sociologie, vol. 11, 1951,. Paris : Les Presses universitaires de France. P 9

(2) بدأت سنة 1753 و انتهت بصلح باريس سنة 1763م، شاركت فيها عدة دول منها بروسيا، وبريطانيا، النمسا، روسيا، السويد، اسبانيا والبرتغال. . (محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، الطبعة 04، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 11)

(3) المحطات التجارية بالهند الفرنسية وجزيرة الرئنيون بالمحيط الهندي، نفسه.

(4) نفسه ص ص 11، 12.

انطلق مشروع ترسيخ فضائل الاستعمار، والبحث عن مسوغات تجعله مقبولاً بدأً من الأوساط الفرنسية الثقافية وصولا إلى المجتمع الدولي، بغض النظر عن جوهر الاستعمار النابع أساساً من الاستغلال كون "الإمبريالية الاستعمارية ليست سوى أحد مظاهر الإمبريالية الاقتصادية"، ولا يمكن للاستغلال الاقتصادي أن يقوم إلا على الاستحواذ السياسي – وهما سمتان مميزتان للحقيقة الاستعمارية.[1]

نظريات جديدة تحاول الشروع في ترسيخ فكرة الواجب الحضاري؛ وقد ظهرت في عدة أدبيات، على سبيل المثال، وليام شالر (William Shaler) ، الذي يعدد في مذكراته الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية لغزو الجزائر ، ثم ما يلبث أن يروج لفكرة مفادها ضرورة إخضاع المنطقة لنظام حكومي يكفل إخراج شعوب المنطقة من وحشيتها؛ واصفاً إياها "**بالشعوب التي تجد نفسها عند مولد الحضارة**" ، وأن الجزائر تحديداً، متى تخلصت من سلطة الأتراك – الذين يصفهم بالقراصنة، وأن حكومتهم غير قابلة للإصلاح بحيث تستدعي الإزالة الكاملة– بعدها ستصبح الجزائر بفضل مواردها من أغنى المدن الواقعة في حوض المتوسط، لكن شرط أن تخضع لحكومة متحضرة، في إشارة إلى ضرورة وضعها تحت وصاية أوربية، كون شعوبها تفتقر إلى الاستقرار، وتنقسم إلى قبائل متناحرة ، يوقترح أن يكون هذا البلد بريطانيا.[2]

جزء من سلسلة ما بعد الثورة الفرنسية، النقاشات بشأن الرق وتجارته لا سيما في سنوات 1772 م[3] التي انتهت إلى إلغاء الرق عام 1848م، الحملة المصرية، غزو الجزائر

---

[1] Georges Balandier, op.cit., P 6

[2] وليام شالر ، مذكرات (1816-1824م)، ترجمة: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص ، ص 82، 188، 189.

[3] نفسه، ص 294

عـام 1830 وغـزوات الإمبراطوريـة الثانيـة (1852–1870م) هـذه الديناميكيـة الاسـتعمارية ستحاول رغم كل التناقضات، الانضواء تحت راية الواجب الحضاري[1]

1–2 غزو الجزائر ادعاءات وحقائق:

1–2–1 فرنسا وريثة الكنيسة الكاثيولكية في مهمة دينية في الجزائر:

شكلت المـؤسسة الدينيـة أحـد أهـم ركـائز الحركـة الاسـتعمارية، فالعنايـة الإلهيـة حسـب منظري الاستعمار هي من حكمت على فرنسا وهو ما يجعلها واجبا محتماً،[2] لا سيما مع التداخل الوثيق القائم في السياق الأخلاقي–الديني في ذلك العصر، بين المثالية التبشيرية وشكل ما من النموذج الاستعماري أو المستعمِر وبين الآراء المنتشرة عموما، وتحت أي نظام سياسي[3] لا يبدو أنها أثارت تناقضات أو حتى تحفظات، فأصبحت القاعدة **"أن حامل صليب المسيح على أراضي بعيدة يحمل في الوقت نفسه، صراحة أو ضمناً، علم بلده."** ويبدو بالمقابل أن الجناح الوطني يجب أن يغطي ويحمي عمل الإرساليات الدينية وعمليات التبشير، وفي مناسبات عديدة في ظل نظام ملكية جويلية وفي ظل الإمبراطورية الثانية، كان ذلك العمل التبشيري هو الذي مهد الطريق للاستيلاء الاستعماري، وفي أغلب الأحيان، كان إنشاء الهيمنة الاستعمارية سبباً في تمكين تطور مجال عمل البعثة أثناء نفس الفترة، هذا التضامن بين الخطط والمصالح معترف به دون أي تحفظ. [4]

ولابد أن نشير هنا إلى أن احتلال الجزائر تحديداً كان من أهم مظاهر الصراع الصليبي الإسلامي، ولم يكن لفرنسا في ظل احتدام التنافس التوسعي بين معظم القوى الأوربية، خاصة مع بريطانيا التي لها هي الأخرى اطماع توسعية في المنطقة، إلا أن تظهر بمظهر المنافح

---

(1) Girardet Raoul, L'idée coloniale en France de 1871 à 1962, édition la table ronde, Paris, 1972, p p 5, 6

(2) ادوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة: كمال أبوديب، الطبعة 04، دار الآداب، بيروت، 2014م، ص 230.

(3) Albert Salon, L'Action culturelle de la France dans le monde, Collection: Collection Francophonie, F. Nathan, 1983, p. 9

(4) Girardet Raoul, op.cit., p15

الشرس عن نشر المسيحية، للحصول على دعم القوى الدينية، بشكل خاص الفاتيكان، لا سيما إذا علمنا أنه وبعد غزو الجزائر، تم تقديم الكثير من الاقتراحات لتحديد الوضع السياسي لها، منها تسليمها لنظام مالطا،[1] ظل غزو الجزائر مرتبطاً بالحركة الدينية المسيحية، وكان ذلك محل اجماع كل ممثلي الديانة المسيحية في العالم، جاء في رسالة السفير البابوي للفاتيكان الكاردينال ألباني سنة 1830م، إلى السفير البابوي لباريس: " **فيما تبقى فليرفع علم المسيحية على أرض الجزائر، هذا هو مبتغانا الوحيد، وحتما سوف يسعد الفاتيكان، ويبارك الرب العملية التي كتب لها في تعاليمه**"[2]

إذا الغزو الفرنسي للجزائر ولا شك، في أحد أوجهه حرب صليبية، تمثل فيها فرنسا أحد القوى المسيحية، وهي تمارس مهمة في إطار ديني وليس سياسي واقتصادي فقط، لهذا لن نستغرب من تحالف الإدارة الاستعمارية طيلة تواجدها مع المؤسسة الدينية، ففي سنة 1858م عبر الأسقف شارل لافيجري Lavigerie Charles [3]، الذي ترك أسقفية نانسي لعضوية الجزائر، عن نفسه بعبارات أقل مباشرة، لكن غنية في نهاية المطاف بنفس المعنى: " **أترككم في رعاية الله، لأتحمل المساهمة في العمل العظيم للحضارة المسيحية، التي يجب أن تخرج من فوضى وظلام البربرية القديمة إلى فرنسا جديدة.**"[4]

لكن لابد أن نشير هنا، أنه برغم هذا التحالف الظاهر بين الأنظمة السياسية والمؤسسة الدينية، فإن للأمر أكثر من وجه، إذ ليس بالضرورة أن ينبع من رغبة حقيقية في نشر قيم المسيحية –بالنسبة للأنظمة السياسية بشكل خاص – بل يتم استخدام ذلك كما يتم

---

(1) نظام ديني ذو طبيعة عسكرية، تم تأسيسه في القدس سنة 1099م، لكنه انتقل منها بعد هزيمة الصليبين إلى جزيرة رودس سنة 1308م، ثم مالطا 1518م، ثم انتقل إلى روما 1798م. (وليام شالر، المصدر السابق، ص 279)

(2) لورا فيشيا فاقليري، أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة، ترجمة : حميد عبد القادر، عالم الأفكار، الجزائر، 2013. ص، ص 63، 74، 78.

(3) شارل مارسيال لافجري(Charles Martial Lavigerie 1825–1892م)، أسقف فرنسي، وارتقى إلى رتبة كاردينال سنة 1882م، انتقل إلى الجزائر سنة 1867، عمل على مهمة التبشير المسيحي في القارة الافريقية بوجه عام والجزائر وتونس بشكل خاص. (الموسوعة البريطانية: https://www.britannica.com/biography/Charles-Lavigerie)

(4) Girardet Raoul, op.cit., p15

استخدام أي مبرر آخر، قد يعطي للحالة الاستعمارية نوعاً من الهدف اللامادي، وإلا كيف يمكن أن نفسر حماية الدول الأوربية للبعثات التبشيرية في مستعمراتها، في حين يحتدم الصراع في أوربا بين التنظيمات الدينية والسياسية، فرنسا التي ستتحول تدريجياً إلى دولة علمانية، ستظل الحامي الأشرس للحركات المسيحية في المستعمرات، بحيث يتحول خصوم الداخل إلى حلفاء في المستعمرات، حيث تعي الدول الاستعمارية تماماً أن الوحدة الاسلامية خاصة في حوض المتوسط، تهدد مصالحها الحيوية وأطماعها التوسعية، يقول الكاردينال شارل لافيجري: " **بينما كان الإسلام على وشك أن ينهار في أوربا مع عرش السلاطين العثمانيين، كان لايزال نشطاً على أبواب مملكتنا الإفريقية**"[1]

بناءً على ما سبق لن نستغرب أنه في عام 1870م، سيتم تعيين الكاردينال شارل لافيجري، رئيساً لأساقفة الجزائر، حيث قام بتأسيس تنظيم الآباء البيض والذي أصبح السبيل إلى غزو النفوس الأفريقية، كممثل بارز و زعيم الكنيسة التبشيرية الفرنسية: وقد أشارت خطاباته وكتاباته و أفعاله، إلى أنه ينوي البقاء مخلصًا للغاية التي عينها لنفسه، وبذلك ليس من العبث أن تعلن البعثة الكاثوليكية في العدد الأول من صحيفتها الصادر في 26 يونيو 1868 م وتقدم مبعوثيها على أنهم المستكشفون الأكثر جدية، في محاولة لِلَفْت المجتمع العلمي لمنشوراتهم ولأهميتها.[2]

1-2-2 وصاية حضارية باسم التقدم والثورة الفرنسية:

أكدت فرنسا مطلع القرن التاسع عشر، أنها تواصل رحلتها نحو "التقدم" ولا سيما من خلال العمل الاستعماري، من منظور طوباوي لإنشاء مجتمع جديد، مدفوعة بتصورات جمهورية وادعاء تبني قيم عالمية: العظمة الوطنية والعلم والتقدم، على أساس أن الأمة التي ولدت من رحم الثورة الفرنسية، تجلب الحرية وليس القمع، والتطور وليس الاستغلال للشعوب

(1) مصطفى خالدي، عمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية (عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي)، الطبعة 03، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1953، ص ص 35، 45.

(2) Girardet, Raoul, op.cit., p16

التي تحررها، وبعيدًا عن هذه الأيديولوجية الاستعمارية – التي كانت قيد الإنشاء – والتي سيتم تثبيتها مع الجمهورية الثالثة – فإن موجات الغزو الكبرى في القرن التاسع عشر، في الحقيقةَ هي استجابة أولاً للقضايا الدولية وكذا الداخلية، وبشكل خاص غزو الجزائر سنة 1830م، الذي أصبح الجزء الأكثر أهمية من الإمبراطورية ما قبل الجمهورية،[1] الفرار الى ما وراء البحار من النظام الداخلي الفاشل، و تبني الشرعية القائمة على مبدأ القوة على الصعيد الدولي لخدمة التماسك الوطني لتقويض المعارضة الاجتماعية والسياسية الداخلية.[2]

وجدت هذه الفكرة انتشاراً كبيراً، وأصبحت المسوغ الأساسي للعمل التوسعي، في تحالف بين السياسة الإمبريالية والنخبة الثقافية، بحيث كُرست هذه الفكرة في السرديات الأدبية، وعلم السياسة، النظريات العرقية، أدب الرحلات... وأصبحت القضية الثقافية والمهمة الحضارية هي ما يغلف العمل الاستعماري، بعيداً عن حقيقته في إغفال صريح لمختلف جرائم الرجل الأبيض[3] وممارساته في ما وراء البحار، والتي وصلت حداً غير مسبوق من الوحشية، كل ذلك باسم الوصاية الحضارية، التي حسب منظري الاستعمار وأوليائه :" **تنبع من كون العلاقات الانسانية شبيهة بالنظام العائلي، والأهمية لا تقتصر على مجرد الانجاب بل التربية... وتشكيل المجتمعات الانسانية لا يجب أن يترك للصدفة تماماً كما هو حال تشكيل الافراد... وبذلك فغاية الاستعمار هي وضع مجتمع جديد بأفضل الشروط لتقديمه للرفاه والتقدم**".[4]

---

(1) Pascal Blanchard, et autres, La formation d'une culture coloniale en France, du temps des colonies à celui des " guerres de mémoires", (version électronique) Paris, CNRS éditions, 2008. p 2

(2) Girardet Raoul, op. cit. p 6

(3) مصطلح الرجل الأبيض هو كناية عن الانسان الأوربي، والذي امتاز غالباً بالبشرة البيضاء، بشكل خاص في مواجهة بقية الأعراق الانسانية الأخرى، وهي صورة المستعْمِر النمطية في مختلف قارات العالم.

(4) ادوارد سعيد، مرجع سابق، ص 172

وقـد ورد في جريـدة الاخبـار 05 أوت 1906 م وفي لقـاء وزاري في المـعنى النظـري والرسمي للاستعمار والذي قدمه جورج ليغوس Georges Leygues [1] إلى مبعوث جريدة الباريسي الصغير"Petit Parisien"، يقول: **" الاستعمار هو أعلى عمل في انجازات التضامن الانساني، الاستعمار الذي ليس له هدف، ولا يرجى منه كنتيجة رفع القيم الأخلاقية والرفاهية للشعوب التي يغزوها، سيكون عملاً فظيعاً ووحشيا غير جدير بأمة عظيمة".**[2]

إن الاستعمار الجديد الذي خلق لنفسه مبررات انسانية، كان لابد له أن يمارس هذه المهمة من خلال استدعاء مؤسساته على اختلاف أنساقها وعلى الرغم من عدم اتساقها مع المجتمعات الأهلية، في محاولة لتبرير السيطرة على الشعوب؛ فقام بتشكيل مؤسسات محورية، مثل الجمعيات الاستعمارية الأولى، والجمعيات الجغرافية، والمنظمات التجارية؛ من جهة أخرى قام بتطويع العلم والمعرفة مثل الإثنوغرافيا الاستعمارية أو الأنثروبولوجيا المادية بما يخدم تثبيت إِدعائه... مشكلةً مجموعة من الخطابات التي بدأتها الممارسات الاجتماعية، والتي عملت طوال القرن التاسع عشر و النصف الأول من القرن العشرين، على تهيئة الظروف الثقافية للامتداد الإمبراطوري... وصلت هذه الثقافة الاستعمارية إلى ذروتها مع الاحتفال بالذكرى المئوية لغزو الجزائر والمعرض الاستعماري الدولي لعام 1931م.[3]

1-2-3 تفوق عرقي أم تفوق مادي؟ :

بالإضافة إلى المبررين السابقين، والذين يعتبران معنويين أكثر منهما ماديين، فإن مبرراً آخر ستُكَرَس له مجموعة من العلوم الانسانية والطبيعية، وسوف يكون للأسف ركيزة أساسية ليس في تبرير الغزو فحسب بل أيضاً سيكون خلفية رئيسية في تسيير المستعمرات، على رأسها الجزائر؛ مع نشوء علم الأعراق الاثنولوجيا، ظهر تقنين للفوارق والخطط النشوئية (أصل

---

(1) Leygues Georges جورج ليغوس سياسي فرنسي (1857-1933) تقلد عدة مناصب هامة منها وزارة التعليم العام، وزارة البحرية.

(2)Spielmann Victor (1866-1938), En Algérie : le centenaire au point de vue indigène, (Alger), 1930, p 6.

(3) Pascal Blanchard, op.cit. p 3

الأنواعAnthropologie) المختلفة بدءً من الأعراق البدائية فالخاضعة وصولاً إلى الشعوب المتفوقة أو المتحضرة، لتستقر مصطلحات تأخذ مكانة مركزية بحيث تصبح شائعة الاستخدام ولا يُذْكَر أحدها إلا باستحضار نقيضه على غرار: البدائي، المتوحش –المتحضر – المنحل، الغير طبيعي– الطبيعي... التلميذ– المعلم...[1]

هذا الفكر ناجم عن تقنين المعرفة وترميزها واحتكار نشرها من قبل العالم الغربي، والحكم على الثقافات الأخرى –خارج الإطار الغربي– بالتخلف، كل ذلك يفرز فكرة الواجب الحضاري ، ومن ثمة ضرورة انشاء المستعمرات[2] والوصاية عليها، قوام هذه الوصاية تسييرٌ تفرض فيه أقلية أوربية نفسها على أغلبية من السكان الأصليين المختلفين عنها في السلوكيات والحضارة والثقافة، وتتصرف هذه الأقلية الأوروبية ضد الشعوب الأصلية بقوة لا تتناسب مع عدد السكان الأصليين بحيث تستند هذه "الأقلية" النشطة إلى تفوق مادي لا جدال فيه على سيادة القانون الذي أُنشِئ أساساً لصالحها، ونظام يقوم على أساس عنصري.[3] يجسده بشكل واضح قانون الأهالي في الجزائر.[4]

سنة 1910 م كتب جول هارمان (1845-1921م) Jules Harmand أحد مفكري ومنظري الاستعمار الفرنسي : " **هناك تراتبية بين الأعراق والحضارات ونحن ننتمي إلى العرق والحضارة المتفوقين، هذه التفوقية تمنحنا حقوقاً تفرض علينا في مقابلها واجبات صارمة... ومشروعية الفتح والغلبة على الأهالي إنما تنبع من إيماننا بالتفوق لا الآلية الاقتصادية والعسكرية فحسب، بل الأخلاقية أيضا... ومن هذه الخصوصية ينبع حقنا في توجيه بقية البشر وقيادتهم أما**

---

(1) بيل أشكروفت وآخرون، دراسات ما بعد الكولونيالية–المفاهيم الأساسية– ترجمة: أحمد الروبي وآخرون، الطبعة 01، العدد: 1681، المعهد القومي للترجمة، القاهرة، 2010م، ص 77

(2) إدوارد سعيد، المرجع السابق، ص 173

(3)Georges Balandier , op.cit., p23

(4) هو تقنين استثنائي صدر بتاريخ 28 جوان 1881م خول للإداريين والحاكم العام سلطات كبيرة فيما يتعلق بمعاقبة الجزائريين منها سلطة الحبس الإداري حتى سنة 1914 ، ولم ينتهي العمل به إلا بأمرية 7 مارس 1944م .
(Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1881 , n° 838, imprimerie l'association ouvrière, Alger , 1882 p266)

القوة المادية فهي مجرد وسيلة لتحقيق تلك الغاية."[1] إن الايديولوجية العرقية كانت جزءً هاماً من السياسة الاستعمارية، بل المبرر الأكثر تداولاً متمحورة حول وجود شعوب ليست خارج الدائرة الحضارية فحسب بفعل تخلف تاريخي، بل يتبع هذا الخروج في جوهره من أصل جيني متوارث، وهو ما سيبرر لاحقاً ما يسمى اصطلاحاً الممارسات الأبوية للفعل الاستعماري.[2]

ومن ثمة لتبرير التناقض بين المبادئ المطروحة على التوالي والممارسة، بين "المهمة الحضارية" والمنفعة المرغوبة التي حددها يوجين إتيان Eugène Etienne [3] عام 1894 م على أنها "مجموع المزايا و الأرباح التي يمكن جنيها (من أي مشروع استعماري) للمتروبول"؛ وبذلك الفجوة القائمة منذ تبني صيغ المسؤولية الحضارية بين النظرية والحقائق؛ فالانفصال بين هاتين المنطقتين، النفاق الذي بررّه الادعاء الإنساني، ليس في جوهره سوى استغلال واضحً وبسيط.[4]

وبالتالي، يبدو أن الحالة الاستعمارية تنطوي بطريقة أساسية، على طابع استغلالي؛ و تسعى باستمرار إلى تبرير نفسها بمجموعة من الأسباب الزائفة، فكل خاصية من سمات "الاستعمار" –، السياسية، و الاقتصادية، والإنجازات "الاجتماعية" –غير الموجودة تقريبًا– وانعدام الاتصال بين السكان الأصليين و "الطبقة المهَيْمِنة" – تستند إلى "سلسلة من التبريرات"؛ وهي معروفة: تفوق الجنس الأبيض، عجز السكان الأصليين عن تطوير أنفسهم و تسير مواردهم وثرواتهم بشكل صحيح، استبداد الزعماء التقليديين،...[5] على هذا الأساس لا يجب أن يعامل السكان الأصليين وأراضيهم على فرضية إمكانية تحويلهم إلى كيان

---

[1] إدوارد سعيد، المرجع السابق، ص 87

[2] بيل أشكروفت وآخرون، المرجع السابق، ص 108.

[3] سياسي ونائب فرنسي، مفتش مسؤول عن خط سكة الحديد،، ولد في وهران (184–1921م)
https://www.senat.fr/senateur-3eme-republique/etienne_eugene1824r3.html

[4] Georges Balandier, op.cit. pp11, 12

[5] Idem.

فرنسي، بل إلى ممتلكات، بموجب خصائصها الثابتة تتطلب العزل والفصل والإخضاع، وبذلك تقع فرنسا في أكبر تناقضاتها حول حقيقة وإمكانية أداء المهمة الحضارية.[1]

إن سمة العرق التي يؤمن بها الكثير من أدعياء الاستعمار هي التي ستشكل في الحقيقة روح الممارسة الاستعمارية، ذلك أنها ستجد مخرجاً لسؤال مهم وهو متى تنتهي هذه الوصاية؟ ولأن العرق محكوم عليه بالتخلف المستند على أساس فيزيولوجي، فإن هذه الوصاية باقية ما بقيت مصالح الاستعمار، هذه الفكرة أيضاً ستكون محور العمل التعليمي في الجزائر المستعمرة والتي يفترض أنه أهم أحد وسائل نشر الحضارة الفرنسية وفضائلها بين سكان المستعمرات، وسيزداد ترسيخها في الفترة الممتدة من 1870م وحتى الحرب العالمية الثانية، وستكون مبرراً مستساغا لدى الفرنسيين لفشل العمل المدرسي الفرنسي في الجزائر، بأن يُعْزَى إليهم نوع من العجز العرقي الذي يقف حائلاً أمام تطورهم وتعليمهم.[2]

2- نشأة التعليم الفرنسي الرسمي في الجزائر:

2-1 التعليم التقليدي في الجزائر ومصيره عشية الاحتلال الفرنسي:

2-1-1 لمحة عن المنظومة التعليمية الاصلية في الجزائر:

امتلكت الجزائر شأن كل الأمم الأخرى تنظيماً تعليمياً خاصاً بها، خضع في تطوره وتنظيمه لعوامل مختلفة، تاريخية وحضارية وسياسية، ولم يكن من الممكن لفرنسا عشية غزوها للجزائر أن تنفي هذا الوجود، من جهة أخرى كانت تدعي أنها تؤدي رسالة حضارية، هذا التناقض خلق تضاداً في شهادات الغزاة عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وفي الحالات التي لم يمكن فيها نفي وجود تعليم وانتشاره تم الطعن في جودته وحكم عليه بالتخلف، رغم أنه لم

[1] ادوارد سعيد، المرجع السابق، ص 231.

[2] Pierre Bernard, Les Écoles D'indigènes devant L'opinion publique, Adolphe Jourdan, Libraire- Éditeur, Alger, 1897, p11.

يكن ببعيد عن نظيره الفرنسي، بل تؤكد الإحصائيات أنه كان أكثر انتشاراً في الجزائر منه في فرنسا[1].

يتألف سكان المدينة في الجزائر، وفي معظم المدن وحتى الأرياف من عنصرين متميزين؛ المسلمين واليهود[2] الذين يعتبرون أقلية مقارنة إلى تعداد السكان، أنشأ كل منهما مؤسساته الخاصة سواء تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية كالقضاء، أو المتعلقة بالأمور الدينية كالمعابد والمساجد، كما أوجد كل منهما نظاماً تعليماً خاصاً به، اشتركت المنظومتين التعليميتين في نقطة أساسية وهي الخلفية والصبغة والهدف الديني للتعليم:[3]

أ- تعليم تقليدي اسلامي:

شكل التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني جزء من الحياة الطبيعية للجزائريين، وباعتبار المجتمع الجزائري مجتمعاً مسلماً يضفي الصبغة الدينية على مختلف نواحي الحياة، انعكس ذلك على نظرته للتعليم الذي اعتبر مقدساً وجزءً من العملية التعبدية، ففي الغالب لم يكن الغرض منه التكسب ولا تحقيق رفاهية مادية، بل كان السكان يرسلون أبناءهم للتعلم لغايتين: ارضاء للضمير الديني، ولقيمة معنوية اجتماعية يكتسبها المتعلم، حتى وإن انجرّ بعض الربح عن الاشتغال به، ورغم أنه ذاتي التنظيم أي أنه لم يخضع لعناية خاصة من السلطات إلا أنه ظل موجوداً وخاضعا لإدارة المجتمع، وكان شبه مجاني، ولم تكن المدرسة وحدها تُعنى بالعملية التعليمية إذ كانت الزوايا والمساجد جزء من هذه العملية، فلم تخلو مدينة ولا ريف من مركز تعليمي متجسدا في مدرسة أو كتاب أو حلقات مسجدية أو زوايا، وكان متضمنا

(1) Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale", Insaniyat, revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, 25-26 | 2004, mis en ligne le 14 août 2012, consulté le 26septembre2019.URL:http://journals.openedition.org/insaniyat/6242;DOI:10.4000/insaniyat.6242, p 68

(2) Comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, *Cahiers du centenaire de l'Algérie*, Livret XI, La France et Les Œuvres Indigènes en Algérie exposé sous la direction de M. Jean Mirant directeur des Affaires Indigènes de l'Algérie, France, XI 1930, P75

(3) Henri Chemouilli, "L'Ecole Juive en Algérie", Revue L'algérianiste, numéro spécial, N°14 - 15 mai 1981, Le Cercle algérianiste, (association culturelle des Français d'Algérie), Narbonne Cedex, France. p 36

المراحل الثلاثة المعروفة؛ ابتدائي وثانوي وعالي، وإن لم تكن التسمية هي المتعارف عليها اليوم. [1]

وقد يكتفي التلاميذ بالمرحلة الابتدائية ويتوجهون بعدها للحياة العملية أو الحرفية أو الزراعية، وفي حالات أخرى يواصلون تعليمهم العالي بما يوازي اليوم التعليم الثانوي ثم العالي مباشرة، ليتحولوا إلى طلبة علم ثم يجازون ليصبحوا مدرسين في المراكز العلمية والمساجد والمدارس كما يتولون مناصب هامة كالقضاء والفتوى، تم تمويل هذا التعليم بطريقتين الوقف و وإعانات المجتمع، وقد اعتبر الوقف في الحواضر والمدن الكبرى المصدر الرئيسي، وإن لم تتدخل الحكومة العثمانية بالإنفاق على التعليم أو رعايته، فإنها في مقابل ذلك لم تعرقل عملية سيرورته، ولم تتعرض للأوقاف التي تخصص له إلا بالتنظيم عن طريق تعيين وكيل عليها وحمايتها، رغم بعض الانتهاكات التي تحدث أحياناً لأموال الوقف نتيجة عدم أمانة الوكلاء أو استيلاء السلطة عليها.[2]

وإن تدخلت السلطات في بعض الأحيان فيكون بشكل استثنائي وفردي لبعض الحكام، مثل صالح باي [3] في بايليك الشرق (حكم 1771-1792م)، ومحمد الكبير باي الغرب (حكم 1779-1797م)، [4] إلا أنها بوجه عام استثناءات يصعب تعميمها، وبذلك كان الوقف مصدر رعاية للخدمات الثقافية بدءً من إنشاء المباني والمراكز والهياكل، وصولاً إلى أجور المدرسين ومِنح الطلاب والقائمين على شؤون العبادة والتعليم، وحتى الكتب

---

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، الطبعة 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1998، ص 317

(2) نفسه، ص 316

(3) بادر صالح باي إلى إنشاء مدارس ومجموعة من المساجد والزوايا، مستحدثاً نظاما دقيقاً لتسييرها، وجعل وكيلا يسهر على تنظيم الدراسة، يساعده قيم، وألحقت بكل مدرسة قاعة للصلاة، وغرف خصصت واحدة منها للمدرس، وأربع للطلبة المقيمين، كما خصصت لكل منهم (الطلبة والمدرس والوكيل والقيم) منحة سنوية ثابتة، وقوانين صارمة، ووصفها الكاتب فاييست E,Vayssettesk الذي علق على أنها تنم عن روح متفتحة وعقل واع ولا تقل في شيء عما كان معمولا به بمدارس فرنسا آنذاك".(أُنظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الطبعة 02، دار البصائر، الجزائر، 2009م. ص 248.)

(4) ابو القاسم سعد الله، نفسه، ص 420.

والمخطوطات كانت تحبس لصالح المدارس والمساجد وطلبة العلم، و فائض مردود الأوقاف كان يوجه لإنشاء مراكز جديدة، أما في المناطق النائية والجبلية فإن القبائل تتكفل بنفسها بالإنفاق على التعليم كجزء لا يتجزأ من الانفاق على دور العبادة. [1]

ارتبطت المدرسة بالمسجد غالباً، وإن لم يكن هناك مدرسة بالحي فإن السكان يقومون بأنفسهم ببناء فصل دراسي ويأخذ طور التعليم الابتدائي أسماء مختلفة حسب بيئته فهو: المعمرة **أو المدرسة القرآنية و المحضرة، المسيد، الكتاب، الجامع**، انتشرت في الأرياف أكثر من المدن، هي عبارة عن مدارس صغيرة غالبا، في شكل حجرات منفردة، أو متجمعة، تختلف من حيث الشكل والحجم، تبعاً لاعتبارات كثيرة، كأن تكون من الشعر في شكل خيمة لدى القبائل المرتحلة وتسمى شريعة، و تكفل المجتمع بإنشائها بدءً من استئجار المحل وتأثيثه، أو في شكل بناء في الأرياف القارة، أو مدارس أو غرف مجاورة للمساجد أو حوانيت منفصلة في المدن، و المعلم في الكُتاب، مربي أقرب منه إلى معلم، و غالبا ما يكون إمام أو مؤذن[2] يسمى غالبا الطالب، ويستعين بأحد التلاميذ الكبار، ليساعده في التعليم، [3] يتولى أولياء التلاميذ دفع أجره الزهيد.. كل حسب مقدرته ومكانته. [4]

تميز التعليم في هذه الفترة بأنه غير متطور وغير مساير للعصر، ومفتقراً لروح الابتكار، وتكاد تنعدم فيه الدراسات العقلية، ولا يمكن انكار أن هذه المنظومة التعليمية الأصلية أقرب إلى تعليم القرون الوسطى، تخضع للوصاية الدينية، مبنية على تقديم المعرفة الدينية

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية- الفترة الحديث- الطبعة 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م، ص ص 245،246.

[2] Eugène Fourmestraux, L'instruction publique en Algérie. (1830-1880), Première édition, Challamel (Paris), 1880, P31

[3] مصطفى زايد، من المؤسسات التربوية القديمة بالجلفة- الكُتاب- دراسة سوسيو-أنتروبولوجية، مجلة الثقافة، السنة السادسة عشر، العدد 93، شعبان- رمضان 1406هـ-ماي- جوان 1986م، ص ص 117 ، 118.

[4] Georges Voisin, L'Algérie pour les algériens, Première édition, Michel Lévy Frères, Libraires-Éditeurs, Paris, 1861, P 30,

التي أساسها القرآن بالنسبة للمسلمين في الطور الابتدائي ولن تخرج عن هذا الإطار في بقية الأطوار.[1]

وقد وصف التعليم الابتدائي وليام شالر (William Shaler) قنصل أمريكا بالجزائر(1816-1824م) الذي عاصر الفترة المتأخرة من العهد العثماني؛ بأنه مدرسة عادية، والجزائر تملك الكثير منها ويتردد عليها الأطفال ابتداءً من سن الخامسة والسادسة، حيث يتعلمون القراءة والكتابة،[2] و في العادة لا يغادر التلاميذ الكُتاب، إلا وقد حفظوا حداً أدنى من القرآن، وتعلموا المبادئ الأولية للقراءة والكتابة، وبذلك حقق الكُتاب كمؤسسة تربوية، حفظ المجتمع من الأمية،[3]حيث يقوم المعلمون في البداية بتخطيط الحروف ويقوم التلاميذ باتباعها حتى تتعود اليد على الكتابة، ويتعلمون نطقها في نفس الوقت، وتتم معاقبة الأطفال الذين يفوتون دروسهم ولا يقومون بواجبتهم عن طريق الفلقة وهي الضرب على باطن القدم عن طريق جلفة عصا مخصصة لذلك.[4]

إن واقع التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني وحتى بداية الاحتلال تميز بكونه: ذاتي واجتماعي التنظيم، وديني من حيث المحتوى، فتوزعت مسؤوليته بين الأنظمة الدينية والأفراد، منتشر في كل الجزائر وبين كل الطبقات الاجتماعية، ذو خلفية دينية، جامد نسبيا بحيث لم يتطور فلم يختلف في بداية العهد العثماني عنه في آخره، مشاعاً غير خاضع للتمييز بين أفراد المجتمع، فكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 إلى 10 سنوات يدخلون

---

(1)Eugène Fourmestraux, idem, P 30 .

(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص 82.

(3) مصطفى زايد، المرجع السابق، ص ص 11، 120.

(4) Laugier De Tassy, Histoire du Royaume D'Alger (Avec l'État présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer & de ses Revenus, Police, Justice Politique & commerce.), S.N Amsterdam, 1725, p120

المرحلة الأولى من التعليم، [1]ما كفل حد أدنى من المعرفة التقليدية التي صاغت هوية المجتمع الجزائري على المدى البعيد. [2]

ب- التعليم الأهلي اليهودي:

قبل الاحتلال الفرنسي عاش اليهود في الجزائر، غالباً في عزلة عن العالم اليهودي، واستقر أغلبهم في المدن التلية والعاصمة كما تواجد بعضهم في المناطق الجنوبية، أتقن أكثرهم العربية واتخذوها لغة للتواصل مع المسلمين وفيما يتعلق أنظمتهم ومؤسساتهم الاجتماعية، قاموا بمحاكاة تلك الموجودة لدى المسلمين، بما يتلاءم مع خصوصيتهم الدينية واللغوية، سيما تلك المتعلقة بالمقابر والقضاء والتعليم؛ لم يشكلوا سوى أقلية عددية مقارنة إلى المسلمين [3].

بالنسبة للتعليم فقد ، غلب عليه الجمود، وقام منهجه على الحفظ والاسترجاع، وانقسم في درجاته إلى نفس الدرجات التي انقسم إليها التعليم الإسلامي، بدأً من المستوى الذي سنطلق عليه تجاوزا الابتدائي حيث تلقى الأطفال في ما يشبه الكتاتيب (الحيدر)[4] أو ما يسمى المدارس الحاخاميةles écoles rabbiniques ، والمدراش le midrash وكانت تقدم التعليم اليهودي التقليدي باللغة العربية والعبرية[5] من 4 إلى 8 سنوات مبادئ القراءة، لتليها المرحلة الثانية التي يتلقى فيها الأطفال تاريخ العهد القديم، وفي المرحلة التالية يُلقن الأطفال مبادئ الحساب والكتابة، وكانت الطبقة الميسورة ترسل أطفالها في فترة لاحقة إلى أوربا لاكتساب لغاتها وتعلم التجارة،[6] بلغ تعداد الحيادر اليهودية في مدينة الجزائر-التي قدر

---

(1) Marcel Émerit, "L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830", Revue d'histoire moderne et contemporaine, presse, tome 1, N°3, Juillet-septembre 1954. p 201

(2) Pierre Genty de Bussy, De l'établissement des français dans la régence d'Alger, et des moyens d'en assurer la prospérité, Volume 2, Deuxième édition, Éditeur Firmin Didot, Paris, 1839, P200,201

(3) صموئيل أتينجر، اليهود في البلدان الاسلامية (1850-1950)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسة عالم المعرفة، الكويت، 1995. ص 374.

(4) نفسه، ص 386

(5) Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale", op.cit., P 84

(6) فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، الطبعة 02، شركة دار الأمة، الجزائر2004. ص 178

عددها بستة آلاف نسمة نحو اثني عشر حيدراً، كان من بينها واحد خاص بالفتيات، وبلغ تعداد التلاميذ بها 42 حوالي سنة 1841م[1] شكلياً لم يختلف تعليم اليهود عن تعليم المسلمين في المرحلة الابتدائية من حيث الطريقة والهدف، فيما كان الفرق الجوهري يكمن في استبدال القرآن بالكتاب المقدس اليهودي (la bible)[2]

2-1-2 مقارنة بين التعليم في فرنسا والجزائر قبيل الاحتلال:

أ- من حيث المحتوى:

كان الجزء المتعلق بالمحتوى الديني للتعليم الاصلي مثار انتقاد كبير من قبل الفرنسيين مع أن التعليم في فرنسا لم يكن أكثر انتشاراً ولا انفتاحاً ولا أكثر علمية في تلك الفترة وظل محتوى التعليم مرتبطا بالدين وكما كان الاسلام واليهودية أساس للتعليم في الجزائر كانت الطوائف الثلاثة في فرنسا (الكاثوليكية، البروتستانتية واليهودية) أساسا له، كما نص قانون Guizot[3]- غيزو الذي يحافظ على التربية الدينية والأخلاقية- منذ عام 1833:م " **يجب أن يكون لكل من الطوائف الثلاث المعترف بها مدارس ابتدائية خاصة بها**" . وكذا التعميم الصادر في 12 نوفمبر 1835م على أنه "في جميع الكليات الملكية "متى كان هناك تلاميذ ينتمون إلى إحدى الطوائف المعترف بها بموجب القانون، وإذا كانت هناك كنيسة في المدينة لهذه العبادة ...يجب على أحد القساوسة إعطاء هؤلاء الطلاب تعليم ديني بحسب طائفتهم."[4]

---

(1) صموئيل أتينجر، المرجع السابق، ص 386

(2) De Pierre Genty de Bussy, op.cit., p 200,201

(3) نسبة إلى فرونسوا غيزوا François Guizot (1787-1874)، وزير التعليم الفرنسي بين سنوات(1832-1837): Levasseur Emile (1828-1911), l'enseignement primaire dans les pays civilisé, berger-levrault .et cie, libraires-éditeurs, Paris, 1897, p 51

(4) Yves Verneuil, "L'école et la laïcité, de l'Ancien Régime à nos jours : enjeux du passé, enjeux dépassés ?", revue Tréma, la Faculté d'Education de l'Université de Montpellier. N°37, 1avril 2012. P 130. (Référence électronique, Tréma [En ligne], 37 | 2012, mis en ligne le 01 avril 2014, consulté le 19 avril 2019. URL: http://journals.openedition.org/trema/2732; DOI: 10.4000/trema.2732) p 1

ولم يظهر انتقاد هذا التعليم الديني، إلا فترة قصيرة قبل الثورة الفرنسية، متجسداً في ما كتبه [1] de La Chalotais دي لاشالوتيس الذي طرح انتقادات شديدة للتدريس الذي نشرته الأوامر الدينية التي اعتبرها معزولة عن العالم الحقيقي، في أعقاب ثورة 1789م تم استئناف النقاش، لكن المبادئ الثورية (الخدمة العامة المحررة من وصاية الكنيسة، وتأكيد التعليم المجاني، والتعليم الإلزامي، والمساواة بين الأطفال قبل المدرسة) استغرقت أكثر من قرن لتتجسد (حتى سنة 1881م)، بسبب نقص الوسائل المادية و البشرية وظلت الصيغة الدينية جزء هاماً من عملية التعليم، وهو ما أكده الأمر الملكي الصادر في 29 فبراير 1816 م ويؤكد الملك أن حالة التعليم سواء في الأرياف أو المدن تعاني من نقائص كثيرة على رأسها ندرة المدارس وأن التعليم سيقوم على الأسس الحقيقية للأخلاق والدين، لم تفلح محاولات الاصلاح للحد من نفوذ الهيئات الدينية على التعليم ومؤسساته، وحتى مدارس التعليم المشترك التي أُنشأت سنة 1814 م وتلقت دعم الملك بموجب مرسوم 3 أفريل 1820، فإنها ألغيت بموجب أمر آخر في 8 أفريل 1824م، وألغيت سلطة المحافظات على المدارس الابتدائية، ليصبح التعليم الابتدائي تحت السلطة المطلقة للأسقفيات.[2]

عشية احتلال الجزائر، دار النقاش حول طرق التدريس على نطاق واسع، أصبح تعلم القراءة والكتابة والحساب أمرًا شائعًا، لكن دروس التاريخ والجغرافيا الاختيارية منذ عام 1834م على المستوى الأساسي لم تصبح إلزامية إلا سنة 1867م. [3]

ب- من حيث الانتشار:

أما إذا قمنا بمقارنة بين انتشار التعليم في كل من الجزائر وفرنسا، فبشهادة الفرنسيين أنفسهم المعاصرين للغزو او الذين عاشوا في الجزائر الفترة التي قُبَيّله، فإن الأُسر الجزائرية كانت

---

[1] Louis René De Caradeuc De La Chalotais لويس رينيه دي لاشالوتيس (1701-1785م)، مدعي عام في البرلمان ومعارض لليسوعيين.

https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Louis_Ren%C3%A9_de_Caradeuc_de_La_Chalotais/128326

[2] Levasseur Émile, op.cit. p 50

[3] Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale, op.cit., p 75

حريصة كل الحرص على أن يتلقى أبناءها العلم، وهو ما جعل تعداد التلاميذ عند الاحتلال كبيرا جداً بالنسبة لتعداد الساكنة، تكاد الأمية تكون معدومة – وهو الثابت على الأقل بالنسبة لفئة الذكور- وهو أمر لم يتوفر حتى في فرنسا التي كانت تدعي أنها أتت برسالة حضارية للمجتمع المسلم، سنة 1815 كان ثلثي الجيش الفرنسي أمياً [1]، وكذالك 45 % من الجيش الفرنسي الذي غزا الجزائر سنة 1830م.[2]

و بلغ تعداد المدارس في الجزائر عند بداية الاحتلال في قسنطينة وحدها سنة 1837م 86 مدرسة ابتدائية يرتادها حوالي 1350 تلميذ ، وفي تلمسان 50 مدرسة ابتدائية بها 2000 تلميذ، من مجموع سكان قدره حوالي 12000- 15000 في الجزائر العاصمة سنة 1830م، 2000 مدرسة بين ابتدائية وغيرها. [3] هذه الأرقام تتعلق فقط بالمدن المذكورة قياسا عليها سيكون تعداد التعليم المدارس الابتدائية وتلاميذها على الأقل قريبا منها في بقية المناطق، وهو يبدو تعداد مُرضياً جدا إذا علمت أن عدد سكان الجزائر ككل سنة 1830 م قدر بحوالي 10 ملايين نسمة، في مقابل الوضع في فرنسا لم يكن أفضل إذ لم يكن التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7-13 عامًا منتشرًا حتى الثورة بل اعتبر التعليم الابتدائي في وضعية مؤسفة جدا خاصة في الأرياف[4].

توفر الإحصائيات المتاحة 1358000 تلميذاً مسجلاً عام 1831م التعليم الابتدائي لسكان يبلغ عددهم 32.6 مليون، تم توفير هذا التعليم في 30996 مدرسة (14000 من 36000 بلدية في ذلك الوقت لم يكن لديها مدرسة) ولم تفتتح كليات تدريب المعلمين إلا بين سنوات 1828م و 1837م وحتى على مستوى التعليم العالي، في ذلك الوقت، كان لا يزال هناك وجود كبير للتجمعات الدينية في التعليم بما في ذلك في التعليم العام، جاء عدد كبير من المعلمين وأغلبية المعلمين من المؤسسات الدينية.[5]

---

[1] Levasseur Émile, op.cit., p48
[2] Marcel Émerit, op.cit., p 207
[3] Idem, p 207
[4] Levasseur Émile op.cit., P44
[5] Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale", op.cit., pp 75, 76

على مستوى تعليم البنات يمكن القيام بمقارنة بسيطة لكنها غير دقيقة لسبب رئيسي يتجسد في غموض بعض النقاط المتعلقة به في الجزائر إذ لا نملك أدنى إحصائيات، على أنه يمكن الاستدلال ببعض المعطيات التي من الممكن أن تزيل بعض اللبس عن مسألة وجوده، لكن لا يمكن أن تحدد لنا مدى انتشاره، يؤكد وليام شالر أنه قد كان هناك مدارس خاصة بالبنات المسلمات وهي مطابقة تماما لمدارس البنين، على إن الإشراف عليها يتم من قبل معلمات،[1] ويذهب الدكتور أبو القاسم إلى التأكيد على أن على أن التعليم كان موجودا بين فئة النساء مستدلاً على ذلك ببعض ما أورده بعض علماء الفترة مثل أبو راس الناصري الذي كان يثني على علم أمه وتقواها، والورثيلاني[2] ذكر أن احدى نساءه كانت تحفظ ربع القرآن وبعض المؤلفات العلمية، بينما كانت زوجته الأخرى تنسخ الكتب، وكذا ابنتا جده، وكانت هناك مختصرات للنساء في العلم، مثل مختصر صغرى محمد السنوسي[3] في التوحيد للنساء والعامة لسليمان بن أبي سماحة. [4]

فالراجح إذاً أن التعليم كان محدوداً بين نساء الجزائر في ذلك العصر، يقابل الوضع في فرنسا وجود مدارس خاصة لتعليم البنات على أنه لم يكن يسمح لهن بالاستمرار بعد سن الثامنة لأسباب خاصة،[5] بالإضافة إلى تلقيه في البيت عن طريق معلم خاص، وبلغت نسبة النساء المتعلمات بمحافظة تولوز ما بين سنوات 1818–1820م 19.4% مقابل 39.2% من الرجال أي حوالي النصف(من نسبة المتعلمين وليس السكان)، وقد خضع تعليم البنات بشكل خاص إلى السلطة الدينية، ذلك أنه وفق مرسوم جويلية 1836م لم يكن من الملزم للبلديات تحمل تكاليف صيانة مدارس البنات، ومع محدودية الميزانية كانت الأولوية دائما

---

(1) وليام شالر، المصدر السابق، ص 82

(2) الحسين بن محمد السعيد الورثيلاني نسبة لقبيلة بني ورثيلان ببجاية، (1713–1777م)، رحالة ومؤرخ وفقيه (عادل نويهض، معجم أعلا الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، الطبعة 02، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980م، ص 340)

(3) محمد بن يوسف بن عمر السنوسي (832-895 هـ 1428-1490م) من علماء التوحيد والتفسير والحديث نشأ في تلمسان. نفسه، ص 180)

(4) عبد القادر سليمان بن أبي سماحة الصديقي الشهير بسيدي الشيخ 940- 1025هـ. 1533- 1616م مؤسس الزاوية الشيخية.

(5) Levasseur Émile , op.cit., p 44

لـمدارس الصـبيان، لـذا تعـود معظـم المـدارس الـتي يـتم تأسيسـها أو ترميمهـا إلى الوجهـاء المـحليين أو المـحسنين أو التجمعـات الدينيـة، وحـتى سـنة 1848م لـم تشـكل المـدارس الحكومية للبنات سوى 14.2% فقط من إجمالي عدد مؤسسات التعليم الابتدائي.[1]

رغـم أن هـذه المـعلومات الـتي أوردناهـا بـدافع إعطـاء لـمحة عـن الوضـع العـام للتعليـم خاصـة في الجزائـر عشـية الاحـتلال الفرنسـي وقبيلـه قليلاً، تنفـي الطـرح القائـل بتفـوق التعليـم الفرنسي بشكل كبير واعتبار التعليم الجزائري متخلفاً بالنسبة له، على أنه لا بد أن نعترف أن ميزة التعليم في فرنسا في تلك الفترة، أنه كان قد بدأ يلقى نوعاً من التطوير على يد السلطات مـجسدة في الحكومـات المـختلفة، وبـدأت بـوادر تبـني سياسـة تعليميـة ترعاهـا الدولـة وتحـاول توفيرهـا لـمواطنيها، كمـا وأنـه أصـبح مـحل نقـاش دائـم في البرلـمان وفي مـختلف مسـتويات السلطة خصوصا من الناحية التمويلية والبيداغوجية،[2] وهـو مـا لـم يحدث للأسـف في الجزائـر باستثناء بعض المـحاولات الفردية لبعض الحكام العثمانيين كما أشرنا سابقاً، ولا ندري هنا إن كان في الإمكان طرح وجهة نظر أخرى بأن نُحمل الغزو الفرنسي وِزْرَ عرقلة التطور الطبيعي للتعليـم الأصـلي الـذي كـان مـن المـمكن أن يحـدث في الجزائـر، إذ أنهـى مؤسسـاته ولم يخلـق البدائل المناسبة.

2-1-3 مصير التعليم التقليدي في الجزائر بعد الاحتلال:

اصـطبغت الفـترة الأولى للاحـتلال بالنشـاط العسـكري لا سـيما في السـنوات الأربـع الأولى الـتي يـمكن القـول عنهـا أنهـا كانـت سياسـة عسـكرية ارتجاليـة[3]، فلـم يكـن هنـاك تنظيـم إداري

---

(1) Martin Claudine, L'instruction des filles en Haute-Garonne dans la première moitié du XIXe siècle. In: Annales du Midi : revue archéologique, historique et philologique de la France méridionale, Tome 91, N°144, 1979. Enseignements et enseignants dans le midi de la France, p 503

(2) أُنظر للمزيد حول تطور التعليم في فرنسا:

Levasseur Émile op.cit., 1897

(3) شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، الطبعة 01، دار العويدات، بيروت- باريس، 1982م ص 22.

واضح، بل ظهرت سياسة الهدم كجزء من المرحلة، طالت كل مؤسسات المجتمع الجزائري، الذي تميز في أساسه بترابط مؤسساته وتكاملها، بدءً من الملكية الخاصة والعامة، وصولاً إلى الوقف الذي كان يشكل الأداة الرابطة بين موارد المجتمع وتسيير شؤونه العامة.

أ- الهدم:

تفطن الاحتلال إلى أهمية الوقف في حياة الجزائريين، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية، ونُظر إليه كأحد العراقيل التي تقف في وجه استتباب الهيمنة الاستعمارية، باعتراف فرنسي، فإن أموال الوقف المختلفة كانت محل استيلاء من قبل بعض المسؤولين الجشعين الذين حولوا هذه الأموال إلى مصالحهم الخاصة،[1] من جهة أخرى لم يكن ممكنا ترك هذه الأموال لدى رجال دين كان موقفهم من الاحتلال موضع شك، فكان من أول الإجراءات المتخذة في الجزائر الاستيلاء على الأوقاف عن طريق وضعها تحت رقابة السلطة الاستعمارية، ولم يمضي شهران من الاحتلال حتى صدر قرار 8 سبتمبر 1830م والقاضي بأحقية السلطات الفرنسية في ضم أملاك موظفي الادارة العثمانية، وبعض الحضر والأعيان، ووضع اليد على بعض الأملاك التابعة لمؤسسة الأوقاف، ثم صدرت خطة في 25 أكتوبر 1832م، أفضت إلى تقرير كامل عن الأوقاف سنة 1833م، ثم تلى كل ذلك، السيطرة الفعلية على الوقف بتعيين المقتصد المدني الفرنسي على رأس لجنة وكلاء مسلمين، والذي انتقلت إليه صلاحية التصرف في الأوقاف، ثم تلاه قرار في أكتوبر 1844م، قضى برفع الحصانة عن أموال الوقف واخضاعها إلى قانون المعاملات العقارية العادية، ثم مرسوم أكتوبر 1858م الذي وسع صلاحيات القرار السابق، ثم أخيراً قانون 1873م والذي صفى أملاك الوقف بشكل نهائي لصالح التوسع الاستيطاني الأوربي.[2]

انعكست القرارات المتعلقة بالوقف، والاستيلاء عليه وتصفيته، بشكل مباشر على التعليم إذ كان يعتبر كما أشرنا المورد الرئيسي له ورغم أن المساجد ضمت إلى سلطة الدولة

Louis-Marie Rinn (1838-1905), Note sur l'instruction publique musulmane en Algérie, impr de P. Fontan (Alger), 1882, p 10

(2) ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، مرجع سابق، ص ص 250، 251، 252.

إلا أنه لم يكن هناك مراعاة أو تحفظ لصالح التعليم العام، حيث فقد مصدر تمويله بالكامل،[1] والتي كانت تُعْنَى بهياكله ومعلميه وطلبته،[2] أطلق الجيش الفرنسي يده على كل ممتلكات الجزائريين بما في ذلك الوقف الخيري، فيقول أليكسي دوتوكفيل. A . de[3] Tocqueville في تقرير سنة 1847: " **لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال– يقصد أموال الوقف– وبذلك حولناها جزئياً عن استعمالاتها السابقة، وقوضنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تنهار، وبعثرنا الحلقات الدراسية، لقد خبت الأنوار من حولنا، وتوقف تكوين رجال الدين والقانون...وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي، أشد بؤساً وأكثر اضطراباً، وأكثر جهلًا، وأكثر بربرية مما كان عليه قبل معرفتنا.** [4] "

يعطي هذا التقرير وصفاً لحالة الانهيار التي شملت كل قطاعات الجزائر، لقد خبا نور المدارس والمساجد والمكتبات، ولحق بالمدرسين والعلماء ما لحق بمؤسساتهم، فضعف تعدادهم نتيجة انقطاع تمويل قطاع التعليم، وانخفض عدد المدارس والزوايا والمساجد، لقد كانت مدينة الجزائر وحدها تضم عند الدخول الفرنسي ستة زوايا، لم تبقى منها سنة 1846م سوى واحدة، كذلك خارج مدينة الجزائر، المدارس الشهيرة والزوايا التي كانت منتشرة بكثرة اختفت نتيجة للاحتلال والإهمال وهجرة العلماء أو نفيهم، تشتت المعلمون و تضاءل عدد المتعلمين حتى في المدن لضعف الرواتب وعدم انتظام الدروس واستقرار الحياة العلمية واختفاء المخطوطات. فمن 100 مدرسة في العاصمة سنة 1830م، لم تبقى سوى 24 يتردد عليها 600 تلميذ سنة 1840م، وكان عدد سكان الجزائر حوالي 92000 نسمة، لينخفض عددها إلى 14 بعد ست سنوات، وعند الاستيلاء على قسنطينة سنة 1837م كان بها 35

---

(1) L. Rinn, op. cit P 11

(2) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة 03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 121.

(3) Alexis de Tocqueville ألكسيس دو توكفيل (1805–1859م) سياسي فرنسي وأحد منظري الاستعمار

https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Charles_Alexis_Henri_Cl%C3%A9rel_de_Tocqueville/146951

(4) A. de Tocqueville, Etudes économique s politiques et littéraires, Michel Lévy, Paris, 1866 p 457

مسجداً، 7 مدارس للتعليم الثانوي يتردد عليها ما بين 600 إلى 700 طالب، انخفض تعدادهم إلى 60، سنة 1847م...90 مدرسة ابتدائية، يتردد عليها حوالي 1350 تلميذ انخفض تعدادها إلى 30 والتلاميذ إلى 350.[1]

نقطة أخرى هامة كانت تنعكس على كل المجتمع الجزائري بما في ذلك التعليم، وهو تردي الأوضاع المعيشية نتيجة الحرب المستمرة، ونتيجة السياسة التي انتهجها الجنود حيال السكان، لقد فقد الجزائريون أملاكهم، ودُمِر اقتصادهم وأمنهم الاجتماعي، سُلِبَت أراضيهم، ونهبت مستودعات حبوبهم ومواشيهم، ثم تلا ذلك موجات الجوائح والأوبئة التي حصدت عددا هاماً من السكان. [2]

لقد بدأ تفتيت المجتمع الجزائري باكراً جداً، وظهر كسياسة محلية ستدوم طيلة فترة الاحتلال، وبما أن التعليم كان يتغذى في المرحلة الابتدائية بالذات على نفقات المجتمع، فإن سياسة الإفقار ، انعكست على أولويات الجزائريين التي لم يعد من ضمنها في هذه المرحلة تعليم أبنائهم، وبالنسبة للمعلمين، لم يعد في إمكانهم التفرغ للتعليم، ذلك أنهم بحاجة إلى مورد رزق، بدلاً من ذلك الذي أنهته حالة الغزو لقد كان المعلم يشرف على نحو 20 إلى 30 طفل، فيما يمكن تقديره سنة 1830 م وفق الجدول التالي عن كل طفل لكل مؤدب بما يلي:[3]

---

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1900م)، طبعة منقحة، موفم للنشر، الجزائر، 2010م، ص ص 215، 216، 217.

(2) شارل روبير آجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 36

(3) معطيات الجدول نقلاً عن :Émerit Marcel, op.cit, p 202

جدول رقم 01

الدخل السنوي التقريبي لمعلم في الجزائر سنة 1830

مصدر الدخل	بدل سنوي	هدايا العيدين	مكافآت مختلفة موزعة عبر السنة	وظائف استثنائية في المسجد	الدخل السنوي عن كل طفل	الدخل السنوي التقريبي بالفرنك عن حوالي 25 طفل
القيمة بالفرنك	14	05	11	08 + أغنام مقدرة بنحو 4 فرنك	42	1050

وفي الحالات القليلة التي بقي فيها المعلمون يمارسون وظائفهم، لم تعد الرواتب الي يتقاضونها في المدن تكفي لإعالتهم، بسبب غلاء المعيشة، فتحولوا عن مهامهم أو هاجروا إلى المدن التي لم يمتد الاحتلال إليها بعد، كان في الإمكان كما يقول لويس رين .L Rinn في تقريره: " **التدخل من قبل السلطة للإبقاء على بعض المدرسين هؤلاء الذين فروا إلى القبائل لإذكاء التعصب والكراهية ضدنا، كان بوسعنا أن نستدعي في غيابهم بعض العلماء المسلمين الأجانب، ونضرب مثالا حيا على التسامح، بعد ذلك شيئا فشيئا نقوم بإضافة المعلمين الفرنسيين.**"[1]

لكن رغم عمليات الهدم وانهاء عمل الكثير من المدارس، فإن بعضها ظل يعمل في ظل الظروف الصعبة لكن بوتيرة أقل، من حيث الكم والأداء[2]، خصوصاً في المناطق التي لم يتوسع الاستعمار إلى أرضيها بعد الجنوبية والداخلية، إذ ظل المجتمع الجزائري يرى حاجته في تعليم أطفاله، وإن كان هذا التعليم لا يعطي سوى حداً أدنى من المعرفة المتعلقة بالقراءة والكتابة في أبسط صورها، وحفظ بعض الصور القرآنية التي تكفل أداء الشعائر الدينية كالصلاة.

(1) L. Rinn, op.cit. ,p12
(2) Eliaou Gaston Guedj, L'Enseignement indigène en Algérie au cours de la colonisation : 1832-1962, Société des écrivains, Paris,2000, P28

بالنسبة للتعليم التقليدي اليهودي، فإن الوضع لم يكن مختلفاً في المصير على أنه كان مختلفاً في نتيجته بالنسبة لليهود، لقيت المدارس اليهودية التقليدية منافسة من المدارس الفرنسية التي أنشأها الاحتلال، سواء تلك المتعلقة بالتعليم المتبادل أو المدارس اليهودية الفرنسية، لكن بقيت المدارس التقليدية هي الوجهة المفضلة للأغلبية اليهودية، التي رأت في المدارس الفرنسية مكاناً للتبشير المسيحي، ورأت عدم الجدوى كون التعليم كانت له غاية واحدة وهي الحفاظ على الديانة اليهودية واستمرار تعلمها لغرض ممارسة العبادات، ورغم أن المصادر الفرنسية تسكت بشكل كبير عن مصير المدارس العبرانية الأصلية إلا ان الواضح من خلال تطور تعليم اليهود الفرنسي، أنه كانت هناك نية للقضاء عليها،[1] بدءً من الاشراف الفرنسي الذي استمر حتى عام 1845م حيث نُقلت هذه الصلاحية إلى المجالس اليهودية، التي اختصت أيضاً بإعداد المناهج التي ستدرس بها، ثم تلى ذلك حظر التدريس في الكتاتيب اليهودية على الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس الفرنسية– اليهودية، غير أن ذلك لم يفي بجعل اليهود يتخلون عن الكتاب اليهودي لصالح المدارس الفرنسية، ومن ثمة وباتفاق مع المجالس اليهودية جرى غلق عدد كبير منها. [2]

تدريجياً حسم الصراع لصالح المدارس الفرنسية الحكومية، لقد انضم اليهود إلى المدارس الفرنسية نتيجة لتغيرات سياسية واجتماعية على رأسها مرسوم Cremieux كريميو[3] 1870م الذي منحهم الجنسية الفرنسية واعتبرهم مواطنين كاملي الصلاحيات، عكس المسلمين الذين ظلوا مجرد رعايا، ومع قانون جول فيري سنة 1883م والذي قضى بتطبيق مبدأ التعليم الاجباري على الفرنسيين الذين أصبح اليهود من ضمنهم، انتهت مشكلة

---

(1) Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale", op.cit., P 84

(2) صموئيل أتينجر، المرجع السابق، ص 386

(3) Isaac Moise Cremieux المعروف بأدولف كريميو (Adolphe) (1796-1880)واشتهر بادولف كريميو، محامي وسياسي فرنسي من اصل يهودي، تولى وزارة العدل مرتين، أولهما سنة 1848م، أوكلت إليه ادارة الجزائر في المرة الثانية التي تولى فيها وزارة العدل 1870.

https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Isaac_Mo%C3%AFse_dit_Adolphe_Cr%C3%A9mieux/115119

تعليمهم، ولم يعد هناك الحاجة لتنظيم تعليم خاص بهم، والتعليم التقليدي اليهودي أصبح يستقطب فقط الفقراء من اليهود، تدريجيا التحق كل أطفال اليهود بالمدارس الفرنسية العلمانية، لم تظهر مشكلة التعليم اليهودي مرة أخرى إلا سنة 1940م. [1]

ب- محاولة احتواء التعليم الاسلامي:

تفطنت سلطات الاحتلال إلى أن التعليم الديني لا يمكن إنهائه بشكل كلي إذ سيستمر في تنظيم نفسه كونه في الأساس لم يعتمد على السلطة في العهد العثماني، لعل ذلك ما حذا بإدارة الاحتلال إلى محاولة احتواءه عن طريق الاشراف عليه، لقد رأى فيه الاحتلال خطراً يهدد استتباب السلطة، الخطر الذي تمثل في حركات المقاومة المحلية والذي كان يشكل ثِقَلاً للمستعمرة حتى الحرب العالمية الأولى، مقترناً بنشاط القوى الدينية المعادية للوجود الفرنسي، ما جعل تعليم الجزائريين المسلمين مريبا، أصدر المارشال جاك لويس راندون Jacques Louis Randon[2]، تعميماً يفرض على معلمي المدارس الأصلية الحصول على "إذن خاص" للتدريس صادر عن جنرالات القسم أو المحافظين، إن هذا المنشور "يعرضهم للمراقبة المستمرة والتفتيش الدوري" من جانب المكاتب العربية ثم من دوائر شرطة المحافظة.[3]

كما حشدت فرنسا كتابها لانتقاد هذه المنظومة التعليمية، لتبرير عملية إفراغها من محتواها الأساسي تحت اسم الاصلاح والتحديث فهي مدارس متخلفة لا ترقى بأي حال للمدارس التي تُنشئها فرنسا لتعليم أبناءها.[4] بينما في الحقيقة خاصية التعليم الإسلامي والذي يبدو مبنياً على التكرار والحفظ دون الفهم، كما يصفه الفرنسيون، إنما هو لبنة أولى وأساسية في تكوين شخصية الطفل، الطقوس الإحتفائية بدخول الكُتَّاب، وحفظ القرآن،

---

(1) Henri Chemouilli, op.cit., p p 38,39

(2) Jacques Louis Randon جاك لويس راندون(1795-1871م)، ماريشال فرنسي، وزير الحرب (1851 ؛ 1859-1867).

https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Jacques_C%C3%A9sar_comte_Randon/140319

(3) Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale", op.cit., p 78

(4)Georges Voisin, op.cit. , p 30,

الآيات التي يحفظها الطفل، والتي تؤكد انتمائه إلى عالم اسلامي، ودين قوي يُبشر بالنصر والفتح بوعد من الله، تؤكد أن الأمر أبعد من مجرد الاستظهار، ستشكل هذه المعرفة الأولية سداً منيعاً أمام أي مؤثر خارجي، بحيث يكون قد تم تأهيل الطفل فعلياً بحيث يتملك قدرة لا تقهر على المقاومة الثقافية.[1]

وبذلك كان علينا التساؤل وتبعاً لهذه النظرة، ماذا قدم الاحتلال للتعليم في المستعمرة؟ أم أنه اكتفى بهدم المنظومة التقليدية دون أن يكفل للسكان البديل؟ حيث بدا أن تدهور المدارس الاسلامية او الأصلية سيتناقض مع فكرة تبرير الاستعمار، جالبا للحضارة إلى هذه الشعوب المتخلفة والجاهلة.[2]

2-2 بوادر نشوء التعليم الابتدائي الفرنسي في الجزائر: 1833-1848م

لم يسر تعليم الجزائريين على نفس الخط طيلة فترة الاحتلال، تعاقب أنظمة الحكم المختلفة، جعل المسألة متغيرة من حيث المبدأ أحيانا ومن حيث الأهداف أحيانا أخرى؛ الأنظمة المتتالية في المتروبول لمدة قرن لم يكن لديها دائما نفس المفهوم لتنظيم تكييف الجزائر، وإذا كان التعليم، في جميع النظم السياسية أو الادارية، يملك برنامجه، فمن الواضح أن طبيعته تتوقف على الهدف المراد تحقيقه؛ فالمَلَكِية لا تقوم على نفس أصول التدريس التي تتبناها الإمبراطورية، وتختلف الإمبراطورية في هذا السياق وفقاً لنظرياتها المتعاقبة في الاستيطان أو الحماية والانتداب؛ عن الجمهورية، ومن الطبيعي أن تختلف فترة الاكتشاف عن فترة التجارب[3] وفترة السيطرة الجزئية عن فترة الاحتلال الكلي، حتى الوصول إلى المرحلة التي يصبح فيها تعليم السكان الأصليين قضية تناقش وتتضح نظرياتها و تُقيم منجزاتها، بناءً على ذلك يمكن تقسيم تطور مسألة تعليم السكان الأصليين إلى مراحل كبرى أساسية، بناءً على

---

(1) فاني كولونا، آيات الصمود الثوابت والمتغيرات الدينية في الجزائر المعاصرة، ترجمة: لطيف فرج، دار العالم الثالث، القاهرة، 2006، ص ص 7، 8، 9

(2) Eugène Fourmestraux, op.cit. p36

(3) C.N.C, *Cahiers du centenaire de l'Algérie*, XI op.cit., p 74

النمط السياسي المتبع تجاه تسيير المستعمرة، كما أن المسألة تتداخل مع جملة من المعطيات المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي.

1-2-2 مرحلة التجارب:

أ- أولوية تعليم أبناء المستوطنين:

إن الواقع المتعلق بظروف بداية الاحتلال، لم يكن يجعل تنظيم أي مرفق خدماتي متعلق بالجزائريين أمراً ذا أهمية، إذ ظل الاحتلال متردداً ولم يكن قد حدد بعد وضعه بإمكانية البقاء أو فكرة التوسع، فكان من أولويات المرحلة الأولى اخماد المقاومات التي نشبت في وجه أي محاولة للسيطرة الفرنسية أو لتوسعها، عمت الفوضى التسيير في هذه المرحلة، لتشكل الحكومة بموافقة الملك لويس فيليب Louis Philippe[1] اللجنة الإفريقية 1833/07/7م لدراسة الوضع في الجزائر وتحديد موقف رسمي حول مستقبل الوجود الفرنسي فيها، مع أنه قد تقرر مسبقاً أنها لجنة جاءت لتضفي الشرعية على هذا الوجود.[2]

كان من أعضاء اللجنة الإفريقية العسكريون، وكان منهم المختصون بالمسائل البحرية وبمسائل الطرق والمالية والضرائب ومسائل التشريع والقضاء، كانت علاقة العرب (الجزائريين) بفرنسا هي في الحقيقة من أهم محاور عمل اللجنة، [3] ضف إليها نمط الحكم الذي ستكون عليه المستعمرة مدني أم عسكري ؟ اصطبغ التسيير في بالجزائر في مختلف جوانبه بصبغة عسكرية بحتة، ولم تظهر أي من التنظيمات الواضحة في تسيير أي قطاع، وبالنسبة لقطاع التعليم، فقد ظهرت بوادر أولى دون أن تتبع سياسة تعليمية واضحة، حيث تم إنشاء

---

(1) Louis Philippe لويس فليب، ملك فرنسا من 1830-1848م. (منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، الطبعة 01، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م، ص 395).

(2) ترأسها الجنرال بوني واختص لورانس بمسائل التشريع والقضاء

(3) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص ص 98، 99. 101.

بعض المدارس الخاصة بأبناء الأوربيين المستوطنين وعناصر الجيش التي ترافقها أُسَرُها، حيث ظهرت الحاجة الملحة لوضع خطة لتوفير التعليم لهم. [1]

تُرك تنظيم التعليم الفرنسي في الجزائر في أيدي الخواص خلال السنتين الأولتين، فأنشأوا بعض المدارس الابتدائية لتعليم الأطفال الأوروبيين واليهود بين 1830 – 1832م، ولنقدر اهتمام فرنسا بتعليم مستوطنيها رغم وضع الحرب والتردد، فإن ثلاث مدارس ابتدائية تحت إدارة السلطة المحلية، كانت تعمل سنة 1832م منها واحدة مخصصة للإناث.[2] وهي مشابهة كليا للمدارس في فرنسا، بالإضافة إلى مدرسة خاصة باليهود ضمت أربعين تلميذا تلقوا مبادئ القراءة والكتابة الفرنسية،[3] أما تعليم الجزائريين فكان لا يزال مشروع بحث ودراسة، يسير بحذر وبطء شديدين. [4]

لم يكن في هذه الفترة هناك أي مانع قانوني أو مبدأ يجعل المدارس الفرنسية الموجهة للفرنسيين والأوربيين، ترفض أطفال الجزائريين، أيا كان أصلهم أو دينهم؛ (يهود أو مسلمين)، غير أن طبيعة الاختلاف القائم بين الجزائريين والفرنسيين جعل عدم الثقة هي القاسم المشترك بين اليهود والمسلمين و بالكاد أرسلوا أطفالهم هناك، وضعية الغزو ومضمون التدريس المرتبط خاصة بالمسألتين الدينية واللغوية جعلت ذلك أمراً مستحيلاً.[5]

أفضى هذا الوضع إلى محاولة خلق تعليم مشترك، نجم عن إدراك السلطات الفرنسية أنها في مقابل مستوطنيها هناك السكان الأصليين الذين يتعين التواصل معهم والسيطرة عليهم، ولن يكون ذلك إلا بتعليم المستوطنين لغة الجزائريين أو تعليم الجزائريين لغة هؤلاء

---

(1)Eliaou Gaston Guedj, op.cit. , p 28
H. Klein (1864-1939) ,L'enseignement à Alger depuis la conquête : souvenirs divers, impr de Fontana frères (Alger), 1920, p 5
(2)Maurice Poulard, L'Enseignement pour les indigènes en Algérie, Imprimerie Administrative Gojosso, Alger, 1910, p 84
(3) *tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, précédé de l'exposé des motifs et du projet de loi portant demande de crédits extraordinaires au titre de l'exercice 1838,* vol1, de l' imprimerie royale, paris,1838, p 249
(4)Eliaou Gaston Guedj, op. cit. p28
(H. KLEIN, op.cit. P 5
(5)C.N.C, Cahiers du centenaire de l'Algérie, op.cit., p75

المستوطنين، ويبدو أن هذا الطرح الأخير هو الأكثر قبولاً، لتظهر بوادر تنظيم التعليم المتعلق بالجزائريين في مرحلة أولى، إن الحاجة في هذه المرحلة للتواصل مع المجتمع المحلي متعلقة بالدرجة الأولى باستعمال السكان كأداة استغلال سواء تعلق الأمر بالجوانب الاقتصادية أو بالسيطرة المعنوية، وبذلك بدأت بوادر تأطير تعليمهم في حدود ضيقة غايتها الأساسية إنشاء الوسيط لخدمة الاستعمار.[1]

ب- التعليم التشاركي أو التعليم المتبادل:

تجسد في مدارس التعليم المتبادل وتعود فكرة إنشاءها إلى السيد: جنتي دي بوسي Pierre Genty de Bussy[2]، الوكيل المدني لمقاطعة الجزائر عام 1832م، حيث تم تخصيص 1200 فرنك للتعليم من الميزانية العامة السنوية المخصصة للبحث العلمي والتاريخي والمقدرة بـ 12200 فرنك.[3] وتقوم هذه المدارس على مبدأ بسيط نسبياً، وهو المزج بين تلميذين أوربي وأهلي، بحيث يجلسان على نفس المقعد، الأول يعلم للثاني الفرنسية ويعلم الثاني للأول العربية، محاكيا في ذلك مبدأ مدارس التعليم المتبادل التي ظهرت في أوروبا وتبنته انجلترا ثم فرنسا، حيث يقوم تلميذ بتعليم تلميذ آخر معارفه أو ما يسمى نظام الانكسترا، يعتبر هذا النوع من التعليم مخفض وغير مكلف من حيث واجبات المعلم، ومن حيث تعداد المعلمين، كما أنه لا يتطلب مستوى علميا محدداً للمعلم فهو مجرد مرشد لعمل التلاميذ، إذ يمكن اختصاره في عبارة واحدة: " **المدرسة التي يكون فيها التعليم ذاتيا تحت اشراف معلم واحد**"[4]

---

(1) ساطع بك الحصري، "التعليم والاستعمار"، مجلة الرسالة، العدد: 137،السنة الرابعة، 17 فبراير، 1936م، ص 254.

(2) Pierre Genty de Bussy بيار جنتي دي بوسي (1793-1867م)، برلماني فرنسي.

(3) H. Klein, op. cit. p 6

(4) Guide de l'enseignement mutuel , 3e édition, colas imprimeur libraire la Société pour l'instruction élémentaire, paris, 1815, P x

كان الهدف من هذا النمط من التعليم حسب التصريحات، هو الوصول إلى تعليم الجزائريين؛ باعتباره أضمن طريقة لغزوهم معنوياً لصالح الاحتلال الفرنسي، وباستخدام المدرسة سيكون التواصل معهم أوسع ومع أطفالهم سيكون أكثر نجاعة، توجيه الجهود نحو الجيل الناشئ، كون الرجال في سن معينة لن يكونوا قادرين على التغيير أو التحسين؛ لكن الأمر ليس نفسه في حالة الطفولة، سيكون هناك جيل كامل يدين بالولاء لفرنسا، في ألعاب الصغار وتمارين التعلم مع الفرنسيين، سيفقد الأطفال روح التعصب والكراهية التي تحكم علاقتهم بفرنسا و التي عززتها الأحكام الدينية المسبقة، وكان على الإدارة أن تسعى إلى ربط نفسها بلغة مشتركة بالجيل الصاعد، ما يكفل تقريب وجهات النظر والاهتمامات.[1]

كان يبدو أن تمكين السكان المحليين اللغة الفرنسية، أولى وأكثر نجاعة من تمكين الفرنسيين من العربية؛ في هذا الصدد يصرح بيار جنتي دي بوسيPierre de Genty Bussyوبروح استعلائية واضحة " **العربية لن تكون مفيدة إلا في التعامل مع الأفارقة، أما الفرنسية بالنسبة لهم لا تخدم علاقتهم بنا فحسب بل هي وسيلتهم إلى اختراق هيئاتنا، إن اتصالهم بكتبنا ومدرسينا، يجعلهم على اتصال بالعلم نفسه، بالنسبة للعربية لا يوجد سوى اللغة العربية بالنسبة للفرنسية كل ما تراكم على مدى سنوات عديدة من تقدم الذكاء حتى أن القرن التاسع عشر الذي نعيش فيه قد توج بهذه القيمة، ولم يُسمح لأحد بتعيين الحدود.**"[2]

لكن من وجهة نظر أخرى يمكن القول أن غزو الجزائر كان قبل وقت قصير من صدور قانون غيزو loi Guizot (1833م) الذي كان هدفه تطوير التعليم الابتدائي: إذ كان يتطلب إنشاء مدرسة ابتدائية لكل بلدية، ومن بين العواقب المترتبة على هذا القانون افتتاح مدارس التعليم المتبادل في الجزائر، ووهران وبون (عنابة) بداية من عام 1833م، هذه المدن التي

(1) Pierre Genty de Bussy, op.cit., p 203, 204
(2) idem, p 205.

أصبحت للتو بلديات، وكان عدد المدارس الابتدائية يزداد حسب الامتداد الإقليمي للوجود الفرنسي واحتلال المدن ونمو السكان الأوروبيين. [1]

يفسر لنا هذا الوضع، محدودية المدن التي كانت أكثر عرضة لإنشاء هذا التعليم، تلك التي كانت نواة تشكيل المستوطنات؛ مدرستان سنة 1833م، واحدة في وهران والثانية في عنابة،[2] و ظهرت مدارس مشتركة أخرى في دالي إبراهيم سنة 1834م، وفي القبة 1835م اللتان أصبحتا مستوطنتين مشكلتين من مهاجري الراين، بلغ تعداد التلاميذ الكلي في مدرسة دالي إبراهيم حوالي 50 تلميذا في سنة الافتتاح،[3] كذلك تم إنشاء مدرسة خاصة بتعليم الجزائريين الكبار سنة 1837م، في محاولة للحصول على موظفين ومساعدين يفهمون الفرنسية،[4] في 31 أغسطس 1837م، كان عدد الطلاب 1104 موزعين على النحو التالي: 862 أوروبيًا، 130 من المسلمين، 27 يهوديًا و 85 يهودية،[5] وجاء في جريدة المبشر لسان حال الإدارة الفرنسية بالجزائر، سنة 1847 أن أولاد المسلمين بلغ عددهم في مدرسة عنابة المشتركة نحو 120 صبي، وفي قسنطينة نحو 70 صبي.[6]

تميزت هذه المدارس بوجه عام، بأنها انتقائية، فرغم أنها في ظاهرها مفتوحة في وجه الجميع ، إلا أن السواد الأعظم من تلاميذها كانوا إما ابناء أعيان أو موظفين تابعين لسلطات الاحتلال، وخير دليل على ذلك أن حوالي ثلث أطفال المدرسة المشتركة بدالي إبراهيم سنة

---

(1) Kamel Kateb, Le système éducatif dans l'Algérie coloniale : bilan statistique historiographique (1833-1962), Apic éditions, Alger, 2014, p 41, 42

(2) Pierre Genty de Bussy, op.cit, p 203

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 3، الطبعة 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 292

(4) عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 39.

(5) H. Klein, op.cit. p 9

(6) جريدة المبشر رقم 08، 22 محرم 1264هـ، موافق 30 ديسمبر 1847م، ص 05.

1834م، من أبناء جنود الفرقة العسكرية الجزائرية التي كونها الفرنسيون والمسماة [1] (بالزواف)[2]، والذين تم تحديد منطقة ايوائهم بمنطقة التل الرملي دالي إبراهيم.[3]

2-2-2 التعليم الخاص بالسكان الأصليين:

لم تظهر المدارس المخصصة كليا للسكان الأصليين سوى سنة 1836م لقد ظهرت هذه المدارس مقسمة على نوعين: مدارس مور- فرنسية أو مسلمة- فرنسية école maure-française ومدارس يهودية- فرنسية école juive- française، هذه الأخيرة كانت قد سبقت مدارس المسلمين في الظهور، سنة 1832م، وربما يرجع هذا التمييز إلى اختلاف نظرة سلطات الاحتلال لهاتين الكتلتين؛ فاليهود كانوا أكثر قبولاً للاحتلال الفرنسي، كما وأن سلطات الاحتلال رأت فيهم وسيطاً يمكن استخدامه، إذ انقسم اليهود إلى طبقتين في نظام الدولة العثمانية: يهود عاديون أو فقراء يصنفون كطبقة دنيا في المجتمع[4]، ويهود الفرنجة وهم يهود فرنسيون أو إيطاليون غالباً يطلق عليهم أيضا يهود ليفريون (نسبة إلى مدينة ليفورن Livourne)، وهم رعايا للدول التي يأتون منها او ينتمون إليها، لذا لديهم امتيازات تجارية وما يشابهها، و يخضعون لحماية القنصل الفرنسي وقضائه غالباً،[5] هذه الطبقة وهذا النفوذ الاجتماعي، بالإضافة إلى يهود فرنسا مكن لهم العمل لصالح يهود الجزائر، الأمر الذي سينتهي بتجنيسهم سنة 1870م، ليصبحوا فرنسيين كاملي المواطنة.[6] ليس ذلك فقط بل إن

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 3، مرجع سابق، ص 292

[2] الزواف وبالفرنسي Zouaves، فرقة عسكرية من المشاة تشكلت بقرار من الحاكم العام للجزائر في سبتمبر 1830، وتم تثبيتها بأمر ملكي في 31 مارس 1831م، تتكون بشكل خاص من قبائل الزواوة :

Laurencin, Paul (1837-19..), Nos zouaves (historique, organisations, faits d'armes, les régiments), J. Rothschild, (Paris), 1888, pp 7,8

[3] Idem, p 11.

[4] أهالي وهم الاقدم منهم من يعود إلى الفترة الرومانية التوشاييم ومنهم من جاء مع الهجرات الأندلسية الميغروشيم وسفرديم، أُنظر فوزي سعد الله، المرجع سابق، ص 143

[5] Laugier De Tassy, op. cit. p 76,77

[6] صموئيل أتينجر، مرجع سابق، ص 350.

الحجم الديمغرافي لليهود لا يجعل من مسألة تعليمهم أو حتى دمجهم في الجنسية الفرنسية مشكلة، كما هو الحال مع كتلة المسلمين الهائلة.

وعلى عكس اليهود، الذين حافظو على خصوصيتهم، فإن المسيحيين في الجزائر تميزوا بقلة تعدادهم ، حيث كان يتم ابتلاع الوافدين منهم إلى الجزائر في النظام الإسلامي ابان فترة الدولة العثمانية، لاسيما أولئك الأسرى أو المغامرون داخل المجتمع الاسلامي، و غالباً ما يعتنقون الديانة الإسلامية،[1] وبذلك يفقدون خصوصيتهم الدينية والثقافية، وهو ربما ما انعكس على تحالف بين المؤسسات التبشيرية والسلطات الفرنسية في كثير من المراحل للحفاظ على الميثاق المسيحي، لاسيما فيما يتعلق بالتعليم حتى عندما أصبح علمانياً بشكل كلي ظل هناك تعاون بين المدرسة الدينية والسلطة.

تضمنت هذه المدارس ظاهرة استثنائية متجسدة في تعليم مزودج فرنسي –أهلي، بحيث يحاول استيعاب المكون الثقافي لليهود والمسلمين، مع دمجه بالتعليم الفرنسي، بذلك تكونت هيئة التدريس فيه من مدرس فرنسي وهو يشغل أيضا منصب المدير، ومدرس للغة الفرنسية ومدرس للغة العربية وآخر للغة العبرية،[2] يكون من السكان المحليين بالإضافة إلى تدريسه اللغة وبعض التعليم القرآني الذي تم اختزاله في المعنى اللغوي، يعمل أيضاً كمترجم فوري للمعلم الفرنسي، إذ عليه ترجمة المواد الأساسية التي يتم تدريسها إلى اللغة الأصلية.[3]

أما البنات المسلمات فلم تتأسس مدرسة خاصة بهن إلا سنة 1845م، بمبادرة خاصة من السيدة لوس أليكس Mme Luce Allix Eugénie [4] وهي أولى النساء الفرنسيات اللائي بدأن دراسة وضعية النساء المسلمات في الجزائر، وبدأت فعلياً التنظير لسياسة تعليمية نسوية في الجزائر المستعمرة، لكنها لم تسلم من كونها توافق التوجه العام للفلسفة الاستعمارية

(1) Laugier de Tassy, op.cit. p 87
(2) Henri Klein, op. cit. P 12
(3) L'enseignement primaire en Algérie L'école française en Algérie, de 1830 à 1962, (écrit par anonyme), Revue L'algérianiste, N° 14, p 7
(4) Allix-Luce, Eugénie ((1804-1882) أُنظر الملحق رقم: 01 ص 274

في نظرتها لمجتمع المسلمين، فالمرأة فيه ليست سوى كائن بسيط ومتخلف تماماً كما هو الرجل المسلم، لذلك ومدفوعة بفكرة الاندماج (الاستيعاب)، فإن مهمة الحضارة الفرنسية لن يكون لها أي معنى إذا لم يستهدف التعليم النساء المسلمات وعلى هذا الأساس عملت السيدة Allix Luce على مراسلة وزارة الحرب بشأن تعليم الفتيات والإشارة إلى أهميته في إرساء المشروع الاستعماري[1] استهدفت مدارسها بعد ذلك، تعليم التطريز للفتيات والقراءة والكتابة والحساب.[2]

بينما كان إنشاء المدارس الخاصة بالفتيات اليهوديات قد تم سنة 1836م بمعية مدارس الذكور، هدفها الأساسي تقريب السكان من الفرنسيين وتعليمهم اللغة الفرنسية وإعدادهم لتلقي التعليم الذي يتلقاه تلاميذ المدارس الفرنسية، كما تعطي هذه المدارس بعض التعليم الديني لكل فئة بحسب انتمائها وأحصت في سنتها الأولى 60 تلميذ.[3] ورغم أن الحضور اليهودي كان أكثر من المسلم في مدارس الفرنسية-الأهلية، والمدارس المشتركة، حيث بلغ حوالي 651 طفل، ما يعادل (ثلاث أخماس) العدد الاجمالي 1085، في مختلف المناطق المحتلة بينما لم يبلغ المسلمين من هذا العدد سوى تسعين طفلاً حوالي سنة 1837م.[4] إلا أن ذلك لا يعني أن الرضى كان تاماً من العنصر اليهودي على التعليم الفرنسي، إذ شهدت المدارس تذبذباً كبراً في الحضور، فمدرسة البنات التي افتتحت سنة 1836م وأحصت في سنواتها الأولى من 50 إلى 80 تلميذة، تراجعت إلى 16 فقط سنة 1843م، على الرغم من أن الناظرة حاولت اجتذابهم بتعليمهن الخياطة والتطريز إلى جانب القراءة والكتابة والحساب والجغرافيا والتاريخ المقدس، وإن حضر الذكور بسهولة أكبر، إلا أن حضورهم كان غير منتظم.[5]

---

(1) Seddiki Sadia & Riche Bouteldja, "Mme Allix-Luce School in the Writings of British Women Travellers to Algeria: Barbara Smith Bodichon as a Case Study", Cahiers de Linguistique et Didactique, N° 6, 2016, p 204.

(2) H. KLEIN, op. cit P 12

(3) Kamel Kateb, Le système éducatif dans l'Algérie coloniale , op. cit P 49

(4) tableau de la situation des etablissements Français dans l'Algérie, op.cit. p 252

(5) C.N.C, Cahiers du centenaire de l'Algérie , xi, op.cit. P 76

في السنوات الأولى ظهر تذبذب واضح في مسألة تنصيب المسؤول عن إدارة التعليم العام، منح المرسومان الصادران في 1 سبتمبر و 2 أوت 1936 صلاحيات إدارة التعليم إلى الحاكم العام، وكان من صلاحياته إنشاء المدارس من نفس النوع متى رأى الحاجة إلى ذلك، لكن هذه الصلاحيات ما لبثت أن انتقلت إلى مدير الشؤون الداخلية والمدير العام للشؤون المدنية، وبسبب التقسيم الإداري الجديد للجزائر بموجب المرسوم الملكي الصادر 15 أفريل 1845م، تم إنشاء ثلاث أنواع من البلديات: أوربية، مختلطة، عربية (أهلية)، على إثره تغير نمط الإدارة لكل بلدية بحسب سكانها، وبحسب اختلاف عاداتهم واحتياجاتهم، تم إسناد إدارة التعليم في البلديات المدنية إلى مدير الداخلية والأشغال العمومية، أما في الأراضي المختلطة فتوزعت هذه المهام بين القادة العسكريين واللجان الاستشارية، بالنسبة للمناطق العربية أُسنِدت إلى القائد العسكري العام، حتى سنة 1847 م حيث جمع مدير الشؤون المدنية الذي وُضِعَ على رأس كل محافظة، كل صلاحيات مدير الداخلية الذي أُلغيّ منصبه.[1]

3- المدارس العربية–الفرنسية 1848 –1870م

3-1 تعليم الجزائريين المسلمين وتطلعات نابليون الثالث

بنهاية مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1848م، أزيلت عقبة كبيرة أمام التوسع الفرنسي، وكان المتوقع أن ذلك سيجعل الجزائر امتداداً حقيقياً لفرنسا، فصدر رسوم 4 مارس 1848م والذي قضى بأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وجرت محاولة لربط الدوائر المدنية في الجزائر بالوزارات في فرنسا بشكل مباشرة[2]، ومع مجيء الجمهورية الثانية سنة 1848م، انتقل

(1) الأوامر الملكية لـ 31 أكتوبر و 1ديسمبر 1838، و 1 و 30 سبتمبر 1847، أُنظر:
(Maurice Poulard, op.cit. p p 84, 85)

(2) شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق ص 47.

الاحتلال من التوسع الجزئي إلى الاحتلال الشامل، بزعامة الجنرال بوجو Bugeaud [1]، وعرفت الجزائر محاولة إنشاء ما يعرف بسياسة المملكة العربية التي تبناها نابليون الثالث، و ترمي إلى تقسيم البلاد إلى قسمين: الأول يشمل المجتمع الجزائري التقليدي، والتقسيم الثاني يشمل المعمرين، ولكن فكرته يصعب تنفيذها على أرض الواقع وهذا بسبب معارضة الأُسَر الكبرى من الجزائريين للسياسة الاستعمارية لأنها سعت إلى تقليص امتيازاتها ، انقسم التسيير في المستعمرة إلى نظامين:

أ. نظام مدني يعتمد على الإدارة المباشرة، يحاكي النظام المتبع في فرنسا، و ظهرت مجالس منتخبة من المستوطنين حتى عام 1848م لتصبح معينة منذ سنة 1854م على أن الجزائريين كانوا خاضعين للجيش حتى في هذه المناطق المدنية.

ب. نظام عسكري، طبق في المناطق الداخلية أو الجنوبية، التي يقل أو ينعدم فيها المستوطنون الأوربيون،[2] وكان تسيير المسلمين يقوم على المكاتب العربية، التي لعبت حتى قيام الحكم المدني دوراً كبيراً في السيطرة عليهم ، و ساهمت بشكل كبير في توسيع عملية الاستيطان ومصادرة الأراضي، وقد اسند إليها تنفيذ قانون sénatus- consulte 23 أفريل 1863 م الذي يرمي إلى إلغاء الملكية الجماعية للأرض، وتعويضه بالملكية الفردية، و تحولت إلى وسيلة لتغريم المسلمين وفرض الضرائب عليهم وقمعهم وإفقارهم.

كانت أفكار نابليون الثالث[3] محكومة بالتناقض: توسيع الاستيطان من جهة واستيعاب الجزائريين المسلمين من جهة ثانية، نابليون الذي كان متأثرا بشكل كبير بالفكر

---

(1) Thomas Robert Bugeaud تولى الحكم في الجزائر من 1840 إلى 1847 .
https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Thomas_Robert_Bugeaud/110524

(2) أوليفيي لوكور غرانميزور، الاستعمار الإبادة- تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية- ترجمة: نورة بوزيدة، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين،، درا الرائد للكتاب، 2008، ص283.

(3) لويس نابليون بونابرت Louis-Napoléon Bonaparte (1808-1873) امبراطور فرنسا من 1852-1870م (منير البعلبكي المرجع السابق، ص 450)

السان–سيموني،[1] يُظهر اتجاه المستعمرات فكرة جديدة وهي بوادر ما يعرف بسياسة الادماج، رافضاً الفكرتين اللتان تقفان على النقيض: التوسع الاستيطاني يكون دائماً على حساب مصالح السكان ، حماية السكان لا تكون سوى بالحد من الاستيطان، وأعلن رفضه لكلا الرأيين، مدعياً أنه إمبراطور للفرنسين كما هو امبراطور للمسلمين، وهو حام لكل من تحت سلطته.[2] ورغم كل مساوئ هذا التسيير في شؤون المسلمين فإنه كان يقف حائلاً أما إطلاق يد المستوطنين بشكل كامل في الجزائر.

هذا التوجه النظري الجديد في إدارة المستعمرة جعل مسألة تعليم المسلمين تطفو إلى السطح بوصفها أحد أهم أدوات العملية الاستيعابية، إن عملية وقف المقاومات المسلحة تجاه الاحتلال الفرنسي مرهون بوقف الأفكار التي تغذيها، والتي يتم ترسيخها في مدارس التعليم الأهلي سواء كانت كتاتيب أو زوايا أو مساجد، وبذلك يظل الخطر حالاً ما لم يتم القضاء عليها أو احتوائها، من خلال الإشراف عليها من كل النواحي بدءً من رواتب الموظفين والمعلمين وحتى مراقبة المناهج والدروس،[3] وتهدئة العرب هي السلوك الذي يجب أن ينتهج لتعزيز مصالح فرنسا هذا السلوك لا يكون إلا باحترام الاختلاف في العادات والأعراف والأديان، وإنه من ضمن أهم الوسائل التي تكفل إرساء الاستعمار المدارس العربية الفرسية ومدارس الفنون والحرف.[4]

---

(1) السان– سيمونية، نسبة إلى الفيلسوف والاقتصادي Claude Henri Saint-Simon، هو مذهب يعتبر بادرة للفكر الاشتراكي، ظهر في النصف الأول من القرن 19م، آمن دعاة هذا التيار بفكرة الاستعمار، و حق الغرب في السيطرة على شعوب العالم بشكل خاص الشعوب الشرقية.(مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر= ==والجزائر (1833_1870م)، دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وتجربة توماس (اسماعيل)أوربان في الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2013، ص ص 9، 10)

(2) Napoléon Louis, Lettre sur la politique de la France en Algérie adressee par l'empereur au marechal de Mac Mahon, 1865) imprimerie impériale, Paris. p 8

(3) مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 176

(4)Napoléon Louis, op. cit., pp 10,11, 14, 39

3-2 تدابير جديدة لتعليم الجزائريين:

3-2-1 تعليم الجزائريين تحت إشراف الجيش:

كان التسيير قبل 1848 م يتم بالقرارات الخاصة التي تستجيب لاحتياجات ومستجدات هذه الخدمة، لكن صدر مرسوم سنة 1848م يقضي بإنشاء أكاديمية التعليم العام، التابعة لوزارة التعليم العمومي، وانفصل بذلك التعليم عن وزارة الحرب، لكن هذا الفصل طال فقط تعليم السكان الأوربيين، بينما ظل تعليم الجزائريين تحت إدارة وزارة الحرب التي لم تكن مؤهلة للقيام بهده المهمة. [1]

اضطلعت الهيئة العسكرية بإعداد المعلمين، والاشراف على الكتاب المدرسي، و اختيار البرامج، وكل ما له صلة بتعليم السكان الأصليين، [2] وكان تعليمهم في هذه المرحلة يستمد وجوده بشكل كامل من العسكريين ، حيث أشرف الكثير منهم على المدارس وتخلى بعضهم على العمل العسكري لصالح التعليم، نذكر على سبيل المثال جون كولمب Jean colombo[3] الذي خدم في الجزائر كعسكري مدة سبع سنوات، ثم وبتكليف من القائد العام لناحية باتنة، افتتح أول مدرسة عربية-فرنسية في منطقة بسكرة، حوالي سنة 1858م، لم يكن السيد كولومب يملك أي شهادة تؤهله للقيام بهذه المهمة، ورغم ذلك تحولت طريقته في التعليم التي ابتكرها في مدرسة بسكرة إلى بيداغوجيا معتمدة لدى الكثير من المعلمين في مدارس المسلمين، وسيعتبر نموذجاً أولياً لما يجب أن يكون عليه معلم في المستعمرة![4]

---

(1) Maurice Poulard , op. cit., P 85

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 3، مرجع سابق، ص 414

(3) جون كولمب Jean Colombo (1829-1909)، ولد بمدينة ليون:

L'enseignement primaire en Algérie -Jean Colombo: le soldat instituteur, Revue L'algérianiste, N°14, p 15

(4) L'enseignement primaire en Algérie -Jean Colombo: le soldat instituteur, op.cit. p 15,16,17

3-2-2 توسيع نطاق المدارس العربية –الفرنسية وتحديد البرامج :

بموجب مرسوم 14 جويلية – 6 أوت 1850م الذي ضم عشرين بنداً، تقرر أن توضع بكل بلدة مدرسة، وتخضع زيادة عدد المدارس إلى السلطة المحلية –le préfet (المحافظ) – إذا دعت الحاجة إلى المزيد من المدارس بعد موافقة الحاكم العام للجزائر، في غير المناطق التي حددها المرسوم حصراً في البداية حيث تم انشاء ستة مدارس اسلامية فرنسية للذكور في كل من: الجزائر، وهران، عنابة، مستغانم، قسنطينة، وأربع مدارس للبنات في كل من المناطق المذكورة عدا مستغانم، لم يكتفي هذا المرسوم بالإنشاء بل أكد مجانية التعليم الابتدائي، وحدد البرامج الدراسية؛ قراءة وكتابة اللغة الفرنسية، مبادئ الحساب، والموازين والقياسات، وأضاف أشغال الحياكة للبنات، كما قسم التوقيت بحيث جعل الفترة الصباحية بتوجيه مدرس عربي "طالب" لتعليم العربية، والفترة المسائية لتعليم اللغة الفرنسية ودراسة بقية المواد بها. [1]

بالنسبة للبرامج عموماً كانت تحاكي برامج المدارس الفرنسية مع إضافة عنصر التعليم المحلي متجسداً في اللغة والدين، كتب الحاكم العام لمدير التعليم(9 يناير 1865م): "**يبدو لي أن البرنامج مصمم على غرار برنامج مدارسنا الابتدائية، مع ترك مجال لتعليم اللغة العربية.**" ويعلن المسؤول على التعليم عن نفس الرأي: "**إلى جانب التعليم الديني، الذي لا يتعين علينا أن ننشغل به، لأنه من المهم أن نترك الحرية لمساعد المعلم بمعرفته وإرادته، لا يجب أن نحيد بشكل عام عن المنهج الإلزامي للمدارس الابتدائية** ". [2]

جعل هذا المرسوم أيضا من مسؤوليات المحافظ "le préfet" الاشراف على هذا التعليم، وتعيين مراقبين عليه، كما وأنه ملزم برفع تقرير عن وضعيته كل ثلاثة أشهر لوزير الحرب. [3] وبما أن التوسع الاستعماري لم يكن قد غطى كل المناطق، فقد كان تثبيت

---

(1) جريدة المبشر، العدد 71، 7 شوال1266هـ موافق 15 أوت 1850م ص ص 1، 2

(2) C.N.C, Cahiers du centenaire de l'Algérie, xi, op.cit. P 82

(3) جريدة المبشر، نفسه، ص ص 1، 2

هذه المدارس يتم في المناطق الهادئة تمامًا، بينما في المناطق الأخرى، تمت محاولة تحديث التعليم التقليدي (القرآني غالبا ما تكون المدارس ملحقة بمسجد) والإشراف عليه،[1] و خضع تعيين المؤدب إلى ضمانات معينة، بحيث تم وضع مناهج وتوجيهات صغيرة تحت يد المؤدبين مختارة بعناية، ومكتوبة بلغة عربية عامية؛ لإعطاء الأطفال مبادئ الجغرافيا والتاريخ والحساب. [2]

حدد هذا المرسوم أيضاً رواتب المعلمين، حيث يتقاضى الناظر الفرنسي 1200 فرنك فرنسي بينما يتقاضى المعلم الأهلي 600 فرنك فقط، وبالنسبة للمنح السنوية أو ما سمي آنذاك الإنعام السنوي فإن للناظر الفرنسي ثلثين(3/2) بينما يأخذ الشيخ العربي ثلثاً فقط، وكذلك الأمر بالنسبة للمعلمات فإن للفرنسية 1000 فرنك وتكتفي الشيخة العربية بـ 500 فرنك، وجعل هذه الأجور على نفقة البلديات، على أنها في الحقيقة لم تكن سوى محاصيل الضريبة المضافة إلى الجزائريين أو ما يعرف بالضريبة العربية، ناهيك عن أن المعلمين من العرب يختارون بدقة تامة مفادها افراغ التعليم العربي من محتواه، وجعل ما سمي شيخوخة أو تذكرة التعليم مرهون بقواعد تحددها الادارة الفرنسية.[3]

3-2-3 إنشاء المدرسة الابتدائية العادية لتكوين المعلمين école normal primaire:

تميزت مناهج التدريس بالقصور، وانعدام المعلمين الأكفاء(لم يكن يشترط في البداية أي دبلوم أو مستوى محدد وكان يترك تعيين المعلمين حسب السلطات التقديرية للحاكم العام، وفي الغالب كان العسكريون يديرون المدارس)، نسبة الاطفال الملتحقين، ما دفع بالسلطات إلى إعادة النظر في مسألة تعيين وتكوين المعلمين، وبدا أنه من الضروري لنشر التعليم بين المسلمين وجعله أكثر قبولاً، تعيين معلمين على دراية باللغة العربية المنطوقة، وعلى دراية بالأعراف العامة للأهالي، بحيث يمكنهم تكييف أساليبهم مع الانماط

(1) L'enseignement primaire en Algérie L'école française en Algérie, de 1830 à 1962, (ÉCRIT PAR ANONYME), op.cit. p 7

(2) L . Rinn, op.cit., p13

(3) المبشر، المصدر السابق، ص ص 1، 2.

الفكرية للأهالي، من الواضح أنه بدون إعداد خاص سيبقى المدرسون غرباء عن هذه المعرفة والأساليب المناسبة التي يتعين استعمالها لجعل تعليمهم ناجعاً لجميع أطفال المستعمرة، هذه الاعتبارات دفعت إلى اقتراح إنشاء مدرسة تدريب المعلمين للأوروبيين والسكان الأصليين وكان يفترض أن تتشكل هذه المدرسة بمجرد صدور قرار الإلحاق، إذ ينص قانون غيزو على أنه يتوجب على كل مقاطعة من مقاطعات فرنسا أن تحتوي على مؤسسة من هذا النوع، لكنها تأخرت خمس وثلاثين سنة بعد الاحتلال للظهور في الجزائر.[1]

كانت الغاية من إنشاء مدرسة ترشيح المعلمين، تحسين مستوى المعلمين المعينين في المدارس المحلية، وقد أنشئت في الجزائر العاصمة في عام 1865 م(بمرسوم إمبراطوري مؤرخ 4 مارس – 22 أبريل)، وسميت مدرسة ابتدائية عادية، وكان من المقرر أن يكون من ضمن الطقم معلمين من الأصليين، وحدد عدد الطلاب المسلمين الذين سيتم قبولهم بخُمس المجموع، ويضيف النص أن "المعلمين من الطلاب الأصليين سيكونون موضع رعاية خاصة، فيما يتعلق بممارسة عبادتهم، و برعاية الطعام والنظافة".[2]

3–3 خلفيات وأهداف تطوير التعليم الأهلي–الفرنسي:

3–3–1 المدرسة الفرنسية مرفوضة من قبل الجزائريين:

لا بد أن نوضح أن المدرسة الفرنسية بوجه عام كانت مرفوضة من قبل الجزائريين، مدارس التعليم المشترك، لم تكن تلقى تأييداً إذ أن الفروق الدينية والتاريخية تجعل من ضم تلميذين من بُعْدين مختلفين حضاريا ودينيا أمراً غير ممكن، لم يتوجه السكان المسلمون إلى المدارس الفرنسية وكذلك فعل اليهود، لم تكن المدرسة في ذلك العهد علمانية، بل كانت تجعل من الدين جزء من تعليمها، و لقد كانت الصعوبة الأساسية التي تواجهها المدرسة الفرنسية هي أنها لا تنشأ في بيئة عذراء، يتواجد نظام تعليمي وثقافي عالي التنظيم،

(1) Aimé Dupuy , Histoire Illustrée des Écoles Normales d'Instituteurs d'Alger-Bouzaréa, Imprimé par F. Fontana, Alger, 1933, pp 11, 12, 13
(2) Idem.

ومرتبط بشكل أساسي بالجهاز الديني، اصطدمت به أولى المحاولات الفرنسية لإنشاء مدرسة، بين صفوف – المسلمين أو اليهود، على حد السواء، وكانت ردود الفعل حيال المدرسة الفرنسية التي ظهرت كمدرسة مسيحية في نظر السكان، تلقى منافسة من مدارس المسلمين و المدارس الحاخامية les midrashim ، [1] سنة 1865 م كتب أحد المعلمين بإحدى مدارس وهران، أنه يجب أن يتم غلق المدارس الحاخامية لكونها تسبب ضرارً كبيراً على نسبة الحضور إلى مدرسته.[2]

لم تكن الفروق الدينية والحضارية والعرقية وحدها الحاجز أمام تقبل الجزائريين للمدرسة الفرنسية، لقد كانت وضعية الغزو الحاجز الأهم؛ إن تهدئة النفوس، وتهيئة الذهنيات عنصر أساسي في إمكانية جعل التعليم الفرنسي مقبولاً، لكن عدم تقبل الآخر وهوس سلطات الاحتلال بتقويض مؤسسات مجتمع المسلمين: العنف كسياسة للتواجد وتمديده إلى فترة غير محددة، طبيعة العلاقة القائمة على الحرب التي كانت تحتل في ميزانية السلطات حصة الأسد، خلقت في النفوس الرفض لكل ما هو فرنسي،[3] ونحسبه هنا رفضاً مشروعاً للغاية، إن المسلمين لم يكونوا بمنأى عن رؤية فضائع الاحتلال، ولا غافلين عن رؤية الجيش الفرنسي ينكث بوعوده التي تضمنها النداء الموجه لهم عشية الاحتلال (28 سبتمبر 1834م) من الماريشال دي بورمون Ghaisnes de Bourmont.[4] بأن شعب الجزائر سيبقى آمناً ومطمئناً على ممتلكاته وأعراضه وعياله، و أكد على حماية واحترام الديانة المحمدية، وعدم التعرض للمساجد والجوامع،[5] فهل من المعقول أن يصدق ما تتوجه به الإدارة الفرنسية من خلال لسان حالها (جريدة المبشر) حول جدوى وأهداف التعليم الفرنسي، ومنافعه الكثيرة، وتستجديهم لأرسال أطفالهم وأن لا يخشوا عليهم الارتداد عن دينهم، وأن الهدف منها خير

(1) Henri Chemouilli, op.cit. . P 37
(2) C. N. C , op. cit. p 76
(3) Spielmann Victor, op. cit. p 110
(4) الكونت دي بورمون لويس دي شان Louis-Auguste-Victor de Ghaisnes de Bourmont (1773–1846) قائد الحملة الفرنسية على الجزائر
(5) عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 27، 28.

المسلمين ؟ [1] إن نهاية مقاومة الأمير عبد القادر لا تعني إنهاء وضعية الحرب، وهذا ما أكدته المقاومات التي نشبت بعد فترة، ، ثورة 1871م التي قادها المقراني و ثورة الشيخ الحداد ، و ثورة أولاد سيدي الشيخ (1864 -1881م)، وثورة بوعمامة التي دامت أكثر من 20 سنة (1881–1904م)[2]

بالإضافة إلى الأسباب السابقة، فإن المدرسة الفرنسية–العربية لم تكن موجهة إلى العامة من المسلمين، لقد كانت تتركز بشكل خاص في المناطق الحضرية، الكبرى، من جهة أخرى كان أكثر روادها هم من أبناء الأعيان، وإن حالف الحظ بعض العوام في ولوجها، فإنهم لن يتجاوزا التعليم الابتدائي؛ ذلك أن التعليم الذي يليه(الاعدادي أو الثانوي) كان نادراً ويجري تنظيمه حديثاً، وقد كان موجهاً بشكل خاص لفئة محددة، أبناء القادة والعائلات الكبيرة والضباط والموظفين، أي الفئة التي تلعب دور الوسيط بين السكان و فرنسا، لذا هي مجانية بالنسبة لهم، لكن لغيرهم سيكون عليهم دفع مبالغ محددة، هذه المعاهد مفتوحة أيضا للأوربيين إن أرادو اثراء معارفهم فيما يتعلق بلغة السكان، لم تشهد هذه المعاهد إقبالاً كبيراً وحتى من الطبقة المحددة كان إقناعهم لإرسال أبناءهم للدارسة صعباً للغاية، وكان وراء ذلك دائماً دافعاً دينياً متعلقا بمخاوف الانسلاخ عن العقيدة الاسلامية، أو من انتهاك مبادئها، كانت أيضاً أصوات المستوطنين تنادي بضرورة وقف هذا النوع من التعليم المخصص، وتوجيه الجزائريين إن أرادوا استكمال دراستهم إلى الثانويات الأوربية.[3]

هذا الانتقاء جعل جدوى التعليم غير مفهومة بالنسبة للجزائريين في هذه المرحلة، ما الذي سيجنيه أطفالهم من المدارس الفرنسية؟ بالنسبة لهم فإن المدرسة هي المكان الذي

---

(1) جريدة المبشر، العدد: 123، 3 محرم 1263هـ/ 15 أكتوبر 1850م، ص 2.

(2) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930م)، الجزء 02، الطبعة 4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م، ص، ص 53-55

(3) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزء 1، ترجمة: م.حاج مسعود، أ.بكلي، دار الرائد، الجزائر،2007م، ص ص 589 590، 591.

يتعلمون فيه دينهم ويحفظون فيه القرآن ويتقنون فيه الكتابة والقراءة لهدف أداء شعائرهم الدينية، لكن ما الذي سيحصلون عليه من تعلم الفرنسية وبعض مبادئ الحساب؟ [1]خصوصاً إذا كان أطفالهم لن يصلوا للوظائف التي تعد بها فرنسا والتي حصرتها في فئة الأعيان، حتى خريجي المدارس الفرنسية كانوا عدداً محدوداً لدرجة أنه يمكن ذكر قائمة التلاميذ المتخرجين حتى بالاسم وبوظيفة الأب لنجد في جريدة المبشر بعض الأسماء: أحمد بن مصطفى ابن قائد ناحية قالمة، محمد بن داوود ابن أحد آغاوات وهران، وجعلت استكمال الدراسة مجانيا بالنسبة إليهم، أما العوام فلابد لهم أن يدفعوا مقابل ذلك.[2]

وإن النظرة البسيطة لوضع الجزائريين الاقتصادي والاجتماعي في تلك الفترة تجعل التعليم رفاهية ليست في متناول أكثرهم، لنستنتج أن رفضهم للمدرسة الفرنسية كان يقابله عدم جدية تعميم التعليم الفرنسي بينهم، بصيغة أدق لم يكن هناك عرض حقيقي حتى نتكلم عن سلبية المسلمين، المدرسة استهدفت منذ البداية خلق وسيط، و على المدى البعيد سيخلق هذا الوضع نخبتين مختلفتين: نخبة محافظة أكثر تقليدية ستنوء بعملية إعادة إحياء التعليم الأصلي، ونخبة مفرنسة سوف تتولى محاولة المطالبة بتعليم فرنسي معمم وموافق للبنية الثقافية للجزائريين.[3]

3-3-2 خلق نموذج محدث للتعليم التقليدي:

استهدف انشاء المدارس العربية-الفرنسية أولاً منافسة المدارس التقليدية خاصة الاسلامية منها، ومن جهة ثانية احتواء التعليم الأصلي بما لا يدع مجالاً لجعل الثقافة المحلية التعليمية أن تمرق من رقابة الاحتلال الفرنسي، إن خلق نموذج محدث ومطور عن المدرسة التقليدية قام في الأساس على المحاكاة، لكن بصورة ملائمة من جهة المصلحة

---

(1) نفسه، ص 58

(2) المبشر، عدد 118، 14 شوال 1268هـ / 1 أوت 1852م، ص 3.

(3) Ahmed Cheniki, L'algerie Contemporaine Cultures Et Identites, HAL Id: hal-02281109 https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02281109 , Preprint submitted on 9 Sep 2019, p 7.

الفرنسية، ومرضية للسكان الرافضين لتعليم لا يبدو في نظرهم سوى دعوة إلى المسيحية تنذر بسلخ أطفالهم عن عقيدتهم، وستتميز بوجه عام هذا المرحلة بكونها آخر فترة تظهر فيها إرادة رسمية لتطوير تعليم إسلامي، وكذلك آخر فترة سيكون فيها التعليم الفرنسي ثنائي اللغة ويسمح فيه بتقديم تعليم ديني.[1]

يمكن القول أن هذه هي المحاولة الأولى لتكييف تعليم رسمي فرنسي مع الطبيعة الخاصة للمسلمين، إن وجود معلم عربي " طالب" كفيل ببث الطمأنينة في نفوسهم، ليرسلوا أطفالهم إلى المدارس، وكذلك إدراج العربية والتعليم القرآني في المناهج المقدمة، [2]ويظهر هذا الطرح واضحاً فيما جاء في جريدة المبشر حين يذكر المدرسة الفرنسية وتؤكد أن هناك رتبة مختصة بأولادهم في مدارس الجزائر الثانوية (كانت أقرب إلى طور ثاني للتعليم الابتدائي منها إلى تعليم إعدادي أو ثانوي) وجعلها تحت إشراف عالم مسلم يعلمهم فرائض الوضوء و الصلاة وسواها مما يتعلمه المسلمون في الزوايا سابقاً، ودون أن يقوم بتغيير عاداتهم كما جاء في الجريدة: "حتى لا يزعم –– **العواذل أن غاية الفرنسيين إفساد الدين**" بالإضافة إلى أنهم سيتعلمون أيضا اللغة الفرنسية [3] غير أن المدرسة الفرنسية–العربية بالنسبة لهم لم تمثل لهم سوى نموذجاً مشوهاً عن مدارسهم الأصلية.[4]

3-3-3 الحاجة إلى موظفين من السكان المحليين:

إن توسيع نطاق التعليم الثنائي (العربي–الفرنسي) لم ينبع في الحقيقة من تقدير الاحتلال لخصوصية المجتمع المحلي، بل كان نابع في جوهره من خدمة المصلحة الاستعمارية بالدرجة الأولى؛ ذلك أنه بعد عشرين سنة من الاحتلال كان من نتائج انهيار التعليم التقليدي أن جيل كامل قد فاتته فرصة تلقي التعليم، و تعذَر الحصول على موظفين من

---

[1] idem

[2] جريدة المبشر، العدد: 71، مصدر سابق، ص ص 1، 2

[3] جريدة المبشر، العدد: 150، 28 صفر 1270 / 30 نوفمبر 1853م، ص 1

[4] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزء 1، مرجع سابق، ص 586

الجزائريين يتقنون أبسط مبادئ القراءة والكتابة، لا سيما في الوظائف التي تحتاج تسييراً خاصاً على غرار القضاء، والوظائف الفرنسية التي تتطلب إلماماً ببعض العربية وعادات السكان مثل الترجمة و الكُتاب وبعض مناصب الإدارة، لذا بدا أنه يجب تطوير تعليم ابتدائي في البداية كضرورة ملحة بسبب وضعه المتدهور، بعد ذلك الطور الذي يليه، ما سمي بالكوليج، ثم المدارس الشرعية أو كما تسميها جريدة المبشر "مدارس الفقه" لتخريج موظفين في خدمة الإدارة الفرنسية[1].

امتدت الجهود المبذولة على المستوى الابتدائي من عام 1850م إلى المستوى الثانوي من خلال إنشاء المعهد العربي- الفرنسي في الجزائر العاصمة (مرسوم 14 مارس 1857م) ثم قسنطينة ووهران، قامت الكلية بتوفير تعليم ثنائي اللغة وكان عليها إعداد الشباب الجزائريين للذهاب إلى المدرسة الثانوية. "سيصبحون بالتالي وكلاء للإدارة الفرنسية أو بعد فترة تدريب في كلية الطب التي تم إنشاؤها في 4 أغسطس 1857م، أنواع من المساعدين الطبيين الذين سيعملون في القبائل "[2]

رغم أن التشريعات المختلفة اعتبرت بادرة أولى في محاولة تنظيم التعليم إلا أنه لم يخرج في جوهره عن نطاق تحقيق غايات الاحتلال وأهدافه: تكريس فكرة احتواء الثقافة العربية الاسلامية وتقويض دور المدارس والتعليم في نشر الهوية التقليدية وصولا إلى نشر اللغة الفرنسية.[3]

3-4 حصيلة التعليم المزدوج:

يمكن القول أن الفترة الممتدة من 1850- 1870م مقارنة إلى الفترات السابقة وحتى اللاحقة، تبدو فترة استثنائية شكلياً فقط، فيما يتعلق بتعليم الجزائريين، فلم يكن التعليم يتغير

(1) جريدة المبشر، العدد: 77، 11 محرم 1267هـ موافق 15 أكتوبر 1850، ص 2.

(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، الجزء 1، مرجع سابق، ص ص 589. 590، 591.

(3) جريدة المبشر، العدد: 71، مصدر سابق، ص ص 1، 2.

في محتواه لكن تم توسيع المدارس الابتدائية؛ في عام 1862م، افتتحت "المدارس العربية– الفرنسية" في المراكز الحضرية الرئيسية وفي بعض المناطق الواقعة في "الأقاليم العسكرية" من محافظات: الجزائر: (8 مدارس، 167 تلميذا) وقسنطينة: (4 مدارس، 160 طالبا منهم 130 مسلما و3 يهود). حتى عام 1864م، لم تكن هناك مدارس "عربية –فرنسية" في "المنطقة العسكرية لمقاطعة وهران، حتى عام 1865م، حيث تم افتتاح 4 مدارس من هذا النوع بها، و 4 مدارس أخرى في عام 1866م، وتم تحويل مدارس البنات المنصوص عليها في مرسوم 1850 تدريجيًا إلى ورش تعليم مهني للخياطة والتطريز، في عام 1856م، كان هناك 1016 تلميذًا في 10 مدارس، بما في ذلك 3 فتيات.[1] حتى بلغت 33 مدرسة ابتدائية سنة 1870م[2]

واقعياً العمل المدرسي كان ضئيل جداً، إن لم نقل أنه لم يرقى إلى سياسة واضحة وجدية وعامة، كما هو الحال بالنسبة لتعليم الأوربيين والفرنسيين، غلبت عليه الإجراءات المؤقتة، كما تم جعله محدوداً من حيث الانتشار، إذ لم يمس جغرافياً سوى بعض المدن المحددة، ومن حيث شريحة المتمدرسين لم يهدف إلى استقطاب أكثر من أبناء الأعيان والوجهاء بالأحرى أبناء الخيام الكبيرة، لذا لا يمكن الحديث عن مشروع حقيقي لتعليم الجزائريين في هذه المرحلة.

4– التعليم الأصلي بداية حكم الجمهورية الثالثة

4–1 الصراع المدني– العسكري وتزايد نفوذ المستوطنين الأوربيين:

تميزت فترة نهاية الإمبراطورية الثانية بأنها مرحلة صراع حاد بين العنصر المدني والسلطة العسكرية في الجزائر، لقد كانت رؤية نابليون الثالث لطريقة تسيير المستعمرة أكثر ميلاً لاستمرار السلطة العسكرية، فالتهدئة غير مكتملة بحيث يصعب تمديد النظام المدني إلى

(1) Kamel Kateb, Le système éducatif dans l'Algérie coloniale , op. cit, pp 50, 51
(2) C. N C.A , Cahiers du centenaire de l'Algérie, p 83

المناطق الأهلية، التي كانت لا تزال تشكل نظاماً مقاوماً، بالإضافة إلى أن حجم المستوطنات في البداية كان أشبه ببقع متناثرة في المناطق الساحلية، بناء على ذلك حاول نابليون الحد من التوسع الاستيطاني الريفي الذي كان مطلقاً، و جعل الاستيطان مقصوراً على المدن، كما قام بعد زيارته للجزائر سنة 1863 م بإصدار أمر بوقف مصادرة الأراضي، وتم سنة 1864م تحديد أسعار البيوع بدلاً من توزيع الأراضي المجانية ، لكنه في مقابل ذلك اتبع سياسة انتقائية في مسألة الاستيطان؛ بحيث حاول اجتذاب ذوي الثروة ، كما قام بمحاولة إقامة مشاريع كبرى استدعى لها شركات مختلفة، وسياسة المشاريع هذه أدت إلى تسريع نمو الاستيطان بدل الحد منه، بالإضافة إلى أنها جلبت ملاك كبار أكثر قوة من أصحاب الملكيات الصغيرة.[1]

أثارت سياسة نابليون الثالث حفيظة دعاة الاستيطان، وأولئك المستوطنين الذين كان عددهم يتزايد وأخذوا يشكلون نواة جماعة ضغط، ترفض كل اصلاح من شأنه الإضرار بمصالحها المكتسبة حديثاً، وإن كانت الحكومة ستكون ليبرالية جدا تجاه الجزائريين، فلا يمكنها بأي حال الإخلال بالتزاماتها الأساسية تجاه فرنسا التي تتحمل تكاليف الغزو وتجاه المستوطنين الذين تم جلبهم لهذا الغرض، فهؤلاء الذين دعتهم مصالح فرنسا والاستعمار لأن يكونوا جزءً من المستعمرة لا يمكن التضحية بهم الآن لفائدة المسلمين، ولا اعتبارهم عائقاً أمام استتباب الغزو.[2]

راحت فئة المستوطنين تناهض كل قانون أو حتى مشروع أو مُقترح من شأنه جعل الجزائريين في مرتبة مساوية أو قريبة منها، كان نفوذها يزداد بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة من حكم الإمبراطورية الثانية، راح المستوطنون يكيلون التُهم للإمبراطورية التي كانت تقف حائلاً أمام طموحاتهم السياسية، فاستغلوا اندلاع المقاومات (ثورة أولاد سيدي الشيخ

---

(1)Gabriel Hanotaux, Alfred Martineau, Histoire des colonies françaises, tome 2, l'Algérie, Reliure inconnue, 1 janvier 1930, Librairie Plon, Paris, 1930, P, P 271, 272, 280, 336

(2)idem, p,p 346, 347

1864م)تفاقم الكوارث الديمغرافية التي شهدتها الجزائر بين سنتي 1867م و 1968م التي أفضت إلى تحقيقات كبرى سنة 1868 م لتوجيه التهم إلى الحكومة العسكرية، وسياسة المملكة العربية، واعتبروها المسؤول الوحيد عن وضعية المسلمين المتردية، واستدلوا على ذلك بأن المقيمين في المناطق العسكرية كانوا أقل تضررا جراء المجاعات والأوبئة من أولئك المقيمين في المناطق العسكرية. [1]

هذا الضغط المتزايد أدى إلى بعض التنازلات من قِبل الإمبراطور على غرار مرسوم 31 ماي 1870م، والذي بمقتضاه أصبح رؤساء العمالات الثلاثة في الجزائر يتمتعون باستقلال تام عن السلطات العسكرية التي انحصرت صلاحياتها في المناطق العسكرية، وبذلك حرر المحافظين من سلطة الجنرالات، أدى كل ذلك إلى انتصار المنادين بتطبيق النظام المدني بعد سقوط الامبراطورية الثانية وبدء عهد الجمهورية الثالثة، ورفض المستوطنون استمرار مقترح مشروع دستور 1869م الذي يقضي بالاستقلال المالي للجزائر التي ستكون مقسمة إلى مناطق مدنية وأهلية، وطالبوا بعدم الاستقلال عن الوطن الأم، لكن بشرط أن يكونوا المشرفين على السكان والوسيط الوحيد بينهم وبين المتروبول وهو ما حدث فعلاً، [2] أسفر ذلك عن وضع خطير للغاية بالنسبة للمسلمين، سيستمر لفترة طويلة بل سيزداد تفاقماً مع توسع الاستيطان، وازدياد ثروة ونفوذ المستوطنين.

4-2 إنهاء التعليم الإسلامي-الفرنسي:

بداية الحكم المدني كان تشكل اللوبي الاستيطاني قد اكتمل، تدريجياً أصبح مجموعة ضغط واسعة تتألف من كبار الملاك ؛ بالإضافة إلى القوة الاقتصادية التي تمنحها لها ثروتها، فهي أيضًا متجانسة بشكل خاص فيما يتعلق بمصالحها، ومن المؤكد أنها تجسد الشرعية

---

(1) Idem, P, P 363, 364, 368,375

(2) بموجب هذا النظام حيث أصبحت السلطة التشريعية في الجزائر بمقتضى دستور الجمهورية الثالثة تستند إلى قرارات برلمانية لكنها تحكم بواسطة قرارات وزارية، وتم إدماج شؤون الجزائر في الوزارات الفرنسية، وكان الحاكم العام ينفذ قرارات وزير الداخلية.

الاستعمارية، والدفاع عن المصالح المفهومة جيدًا لجميع الأوروبيين في الجزائر، لتكون وحدها قادرة على فرض حلول مستوحاة من المخاوف المحلية، على حكومة عامة مسؤولة عن تطبيق سياسة (الميتروبول)، انتقلت السلطات كلها في الجزائر ليد المستوطنين خاصة بعد إلغاء المناطق العسكرية، وتحويل سُلطاتها إلى الحكومة المدنية، وبعد أن أحكم المستوطنون قبضتهم على السلطة توجهوا بأنظارهم نحو الجزائريين، فألغيت المكاتب العربية وحولت لمكاتب شؤون الأهالي، هذه المجموعة ستعلن عداءها الصريح لتعليم المسلمين.[1]

كانت المدارس الإسلامية الفرنسية تعمل منذ عشرين عامًا، ويفترض أن فترة التجارب أخذت في الانحسار لصالح فترة الخبرة المكتسبة، والمتوقع أن تطوير سياسة مدرسية للسكان الأصليين سيكون أكثر يُسراً بعد هذه المرحلة، إلا أن النتائج كانت عكسية تماماً، في هذه المرحلة ظهر الصراع بين أصوات تنادي بتعليمهم لكنها ظلت قليلة ومتقطعة وغير مسموعة تجلت في أقلية من المعلمين الذين راحوا ينادون بتحسين ظروف التعليم والأوضاع الاجتماعية للمسلمين باسم قيم الجمهورية،[2] وبين دعاة تجهيلهم كسياسة وقائية لما يمكن أن ينجر عن تنويرهم، متبنيين نظرية العجز العرقي ، للحفاظ على مكتسباتهم ومصالحهم.

ارتبطت مسألة تدهور تعليم المسلمين بشكل أساسي في هذه المرحلة وحتى في المراحل التالية لها، بنمط البلدية السائد في كل منطقة، كانت الجزائر مقسمة إلى ثلاث مقاطعات مدنية، وكل مقاطعة تنقسم إلى إقليمين؛ مدني وعسكري، وهناك أربع أنماط من البلديات: بلديات مدنية كاملة الصلاحيات(فرنسية)، بلديات مدنية مختلطة وتتركزان في الإقليم المدني، بلديات أهلية و بلديات عسكرية–مختلطة، تتركزان في الإقليم العسكري، البلدية الفرنسية تتميز بوجود أغلبية أوربية في المجالس المنتخبة تشرف على عدد كبير من الجزائريين، والذين يتم تعيين ممثلين عنهم بعدد محدود جداً، بالنسبة للمختلطة المدنية،

(1)Jacques Bouveresse, Un parlement colonial ? Les délégations financières algériennes 1898-1945 , vol: 1, L'institution et les hommes , Publication Univ Rouen Havre, France, 2008, P 429

(2) Ahmed Ghouati, École et imaginaire dans l'Algérie coloniale: parcours et témoignages, Harmattan, 2009, p13

يديرها مسؤول مدني معين من قبل الحاكم العام، يساعده مسلمون مساوون لعدد القبائل التي تُشرف عليها البلدية، ومندوبين أوربيون معينون، بالنسبة للمنطقة العسكرية، فبلدياتها المختلطة يرأسها قائد أعلى يساعده قاضي صلح، وأوربيون وأهالي نواب يتم تعيينهم، أما البلديات الأهلية فيشرف عليها القائد الأعلى للدائرة أو رئيس الملحق، تساعده لجنة بلدية مكونة من: نقيب المكتب العربي، عدد من القياد مساوي لعدد القبائل تحت الإشراف، تتميز بوجود عدد قليل من المسلمين مقارنة بالبلديات الكاملة الصلاحيات[1]

كانت جميع المصاريف المتعلقة بميزانية تعليم الجزائريين (العاملين والمعدات الإنشاء ...) حتى هذه الفترة تقع على عاتق ميزانية المقاطعات départemental، وللمواقع الواقعة خارجها على حساب الميزانية المحلية والبلدية، بموجب قرار الحاكم العام في 2 و 11 مايو 1865 م الساري، والقاضي بتكليف البلديات في الأراضي المدنية بصيانة مدارس المسلمين الجزائريين، تم تحميل السنتات الإضافية للمحافظة في المنطقة العسكرية للبلديات، قررت المجالس البلدية عدم تسجيل الأموال اللازمة لصيانة المدارس ناهيك عن إنشاءها، ورفضت البلديات دفع رواتب المعلمين (الُطلبة) منذ عام 1880م، ما جعلهم يمتنعون عن العمل، و احتجت البلديات بأن أطفال المسلمين لم يكن عليهم سوى الالتحاق بمدارس الأوروبيين، فتوقف الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة خوفا من اتهامهم بالانسلاخ الديني، وفيما كان يجب مضاعفة المجهود تم تقويضه. [2]

لم يكن قبول أطفال المسلمين في المدارس الفرنسية أو في الفصول الملحقة بهذه المدارس مستقر، وكان مهدداً دائماً بالإلغاء، وسيستمر كذلك، فعندما يصبح المكان ضيقا للغاية بحيث لا يستوعب جميع الأطفال الأوروبيين الذين يحضرون هناك، فإن البلدية المنتخبة تميل إلى إفساح المجال لهم على حساب أطفال المسلمين، كما حدث سنة

[1]Rambaud Alfred, L'enseignement primaire chez les indigènes musulmans d'Algérie, notamment dans la Grande-Kabylie. In: La revue pédagogique, N° 11, (Juillet-Décembre), 15 Nov 1981, pp 390-395

[2] Maurice Poulard, Op.cit. ,p 95

1879م، ببلدية فور ناسيونال (الأربعاء ناث ايراثن)الأهلية (التي أصبحت مختلطة بعد ذلك)، رفضت البلدية الكاملة الصلاحيات، التي تحمل نفس الاسم، تقديم إعانة لمدرستها برغم من حضور عدد كبير من تلاميذ (القبائل)، وقررت البلدية المنتخبة طردهم، لتحتفظ بالمقاعد للتلاميذ الأوروبيين فقط، لولا تدخل، م. شير Scheer، الذي شغل في ذلك الوقت منصب المعلم في المدرسة وسكرتير في هيئة البلدية، لإثناء كل عضو من أعضاء المجلس عن هذا القرار ، وظلت قرارات مماثلة تُتخذ في أكثر من منطقة، لكن لم يكون هناك دائما معلم مثل شير يتمتع بالقدر الكافي من النفوذ لإلغائها، كذلك ألغت بلدية البليدة المدرسة العربية –الفرنسية التي كانت هبة ثقيلة، حدث الأمر نفسه في شرشال أخيرًا، عندما كلف المرسوم الصادر في 15 أغسطس 1875م والمرسوم l'arrêté الوزاري الصادر في 26 فبراير 1876م عميد الجزائر بإدارة المدارس العربية– الفرنسية الموجودة حتى في المناطق العسكرية، فقدت السلطة العسكرية الاهتمام بمصيرها. [1]

وبذلك محاولات تنظيم التعليم الأولى التي تحققت في فترة الإمبراطورية الثانية – رغم ضآلتها من حيث المجهود و النتائج– بدل من أن تتطور، انهارت تماماً في السنوات الأولى من الحكم المدني: تم إلغاء الكليات (الكوليج) العربية–الفرنسية في الجزائر ووهران وأغلقت المدارس العربية– الفرنسية تدريجياً في عام 1870، كان لا يزال هناك 34 مدرسة عربية– فرنسية بها 11000 تلميذ في الأراضي المدنية و 5 مدارس عربية– فرنسية في المناطق العسكرية، في عام 1873م لم يكن هناك سوى 24 مدرسة عربية فرنسية في الأراضي المدنية ومدرستان في الأراضي العسكرية في عام 1875، لم يكن هناك سوى 21 مدرسة عربية فرنسية في الأراضي المدنية؛ في عام 1880 انخفض العدد إلى 16،[2] وإلى 13 مدرسة في عام 1882م وفي عام 1883م كانت قد اختفت بالكامل.[3]

---

(1) Rambaud Alfred, op. cit. (tome 19, N°11, 1891)), p 388.
(2) Maurice Poulard, Op.cit. ,p 95
(3) Hubert Desvages, "La scolarisation des musulmans en Algérie (1882-1962) dans l'enseignement primaire public français. étude statistique", Cahiers de la Méditerranée, N°4, 1, 1972. Les hydrocarbures, migrations et accueil , P 55

3-4 إصلاحات جول فيري 1881:

من الجدير بالذكر أن نوضح ان انهيار تعليم الجزائريين المسلمين الكامل بداية الحكم المدني، تزامن مع بوادر تبلور وجهات النظر حيال المسألة، للأطراف الثلاثة المعنيين بها: المسلمون والمتروبول والمستوطنون، هذه المواقف هي التي ستتحكم في تطور قضية التعليم بين المسلمين وهي التي تؤدي بشكل مباشر إلى الاصلاحات التي انطلقت منذ 1881 م بموجب مجموعة من المراسيم والقرارات لتأخذ مدرسة المسلمين الابتدائية شكلها وتوجهها الشبه نهائي، لا يكاد يخلو مصدر يتناول هذه الإصلاحات من الاشادة بها، ويؤكد أنها المشروع الأساسي أو المنطلق الرئيسي لقضية تعليم المسلمين، لكن بالنظر إلى هذه الترسانة من القوانين وبالنظر إلى تطبيقاتها، في السياق الاستعماري، سيختلف تقييمها ليس من حيث النتائج فقط بل أيضاً من حيث المنطلقات.

شهدت هذه الفترة ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً انفراجاً ليس عاماً لكنه نسبي في موقف الجزائريين من المدرسة الفرنسية، وظهور مطالب بإصلاحات مدرسية، تتزايد كل عام و تُرفع لصالح تعليمهم؛ وأصبحت هذه القضية موضوعاً هاماً للصحافة الجزائرية، المسلمون الذين غالبًا ما يتم تمثيلهم على أنهم معارضون لأي فكرة للتقدم، أخذت فئات معتبرة منهم تعبر عن تأييدها لإنشاء المدارس التي يفتقر إليها أطفالهم. [1]

في وقت مبكر من عام 1878م، وجه بعض الجزائريين من قسنطينة التماسا إلى مفتش الأكاديمية يطالبون فيه بإنشاء مدارس لأطفالهم؛ و في 29 أكتوبر 1880م ظهرت رسالة من أهالي الجزائر العاصمة، تشكر فرنسا "على التفكير أخيرًا في انتزاع أطفالهم من الجهل، على إثر إرهاصات إنشاء مدارس لأطفالهم، أحد المتحدثين بالنيابة باسم السكان في منطقة القبائل

[1] Augusti Bernard, L'instruction des indigènes algériens et le décret du 13 février 1883, Pierre Foncin : L'instruction des indigènes en Algérie - Hartmayer : De la vulgarisation de la langue française chez les Arabes. In: La revue pédagogique, tome 4, N ° 3, 15 mars 1884, Janvier-Juin, Le Musée pédagogique et la Bibliothèque centrale de l'Enseignement primaire, paris, 1884 p 197

الكبرى (سي لونيس)، سأل في إحدى زيارات وفد رسمي فرنسي، عن المياه وأيضاً المدارس، لم يعد بوسع للإدارة العليا أن تتجاهل هذه التحول في الموقف من المدرسة، والتي لم تعد مرفوضة كما كان يُسوق لذلك في البرلمان لتبرير إهمال السلطات المحلية، ورفض البلديات تمويل الإنشاء وتدوين النفقات في ميزانيتها.[1]

بذلك انتهت المرحلة التي كان يُحتج فيها برفض المسلمين للتعليم الفرنسي، في الحقيقة تثبت التجربة طيلة فترة الاحتلال أن التعليم الفرنسي لم يكن مرفوضاً في ذاته، بل كان مرفوضاً في توجهه، وظل أعضاء المجالس المنتخبة من المسلمين يطالبون بتكييفه وفق خصوصيتهم الثقافية ممثلة في نقطتين اللغة والدين، وإن كان ولابد من وجود معلم فرنسي يقدم العلوم، واللغة الفرنسية فيجب أن يتم دعمه بمعلم من الجزائريين مسؤول عن تعليم العربية ومبادئ الديانة الإسلامية.[2]

4-3-1 تحالف المستوطنين والمتروبول:

يمكن القول أن الوضع الكارثي الذي فاجأ فيه إصلاح 1881م والتدابير اللاحقة المكملة له، يعود سببه الرئيسي إلى تحالف القوى المعادية لتعليم المسلمين، المستوطنين بشكل خاص المهيمنين على تسيير البلديات الرافضين كليا لفكرة إدماج الجزائريين، لقد كانت عقلية المستوطن التي تساير في الأصل مصالحه الخاصة سبباً في فشل المشروع ليس سببا وحيدا بالتأكيد لكنه الأكثر تأثيراً.

كان من الصعب أن يفهم المستوطن الأوروبي، أن هناك حقوقًا أخرى غير حقوقه في المستعمرة وأن المسلم ليس عرقا يمكن أن يتم تحجيمه، روزيير Rauzières، عضو مجلس الإدارة العامة لمقاطعة الجزائر عام 1882م، حاول لفت انتباه الحكومة الفرنسية إلى حالة

---

(1) Rambaud Alfred, L'enseignement primaire chez les indigènes musulmans d'Algérie, notamment dans la Grande-Kabylie (Suite). La revue pédagogique tome 20, N°1, (Janvier-Juin) 15 janv 1892, 1892 Musées pédagogiques, paris p 24

(2) Aissa Kadri, Ahmed Ghouati, Enseignants et instituteurs en Algérie : Les luttes enseignantes dans la décolonisation 1945-1965. [Rapport de recherche] Institut Maghreb Europe (Paris 8) ; Unsa Education. 2006. ffal-01341823f , P 46

تعليم المسلمين الذين يدفعون ضرائب ضخمة ولا يتلقون في مقابلها مدارس " رغبة في تطبيق الجزائر لقانون 16 يونيو 1881م.[1]

وباستمرار تظهر دائماً حسب ما أسماه جول فيري القراءة الخاطئة عندما يتعلق الأمر بمصالح المسلمين و **"حالة ذهنية غريبة فيما يتعلق بتعليمهم بشكل خاص"**،[2] سيظهر كموقف حيال المدارس الوزارية وحتى الناتجة عن قانون فبراير 1883 م وما يليه، موقفاً متحفظاً جداً أبدته الإدارة المحلية مجسدة إرادة المستوطنين دائماً، والذين رأوا في مبادرة الوزارة إقصاء متعمداً لها، مدعية أنها أكثر قدرة على إدارة هذا التجديد، بموجب الصلاحيات الواسعة الممنوحة لها، لكن في واقع الأمر كانت ترفض الاتصال المباشر بين الجزائريين والمتروبول، وتفضل أن تبقى الوسيط الوحيد بينهما، فالمستوطنون وحدهم لهم الحق في استخلاص الضرائب من المسلمين، والحصول على يد عاملة شبه مجانية؛ بموجب السلطة التي ورثوها عن أسلافهم العسكريين، والسلطات التعسفية الممنوحة لهم بموجب قانون الأهالي، يمكن أن ينتصروا على الموقف السلبي من المدرسة [3]

لكن إذا كانت سلطات البر الرئيسي تدرك وجود هذا العداء الصريح ويتم التعبير عنه في أكثر من موضع، هل قدمت محاولة جدية وفاعلة لتحقيق تعليم حقيقي وشامل للجزائريين المسلمين؟ في الحقيقة و أمام هذه الحركة المتنامية للطلب على التعليم، نلاحظ أن المتروبول لا يبحث عن الحلول بقدر ما يبحث عن المخارج، وإذا كان عمل المدرسة هو جلب السكان نحو الحضارة الفرنسية ودمجهم كان السؤال المطروح هو ماهي تداعيات ذلك على

(1) Hubert Desvages, "L'enseignement des Musulmans en Algérie sous le rectorat de Jeanmaire: le rôle de l'école", revue de Le Mouvement social , N°. 70 (Jan. - Mar., 1970), bulletin trimestriel de l'Institut français d'histoire sociale, les éditions ouvrières Paris, 1970. P 117

(2) Charles-Robert Ageron, "Jules Ferry et la question algérienne en 1892 (d'après quelques inédits) ", Revue d'Histoire Moderne & Contemporaine, Année 1963 , tom 10, N° 2 P 144, 130

(3)Rambaud Alfred, Op cit. (tome 20, N°1, 1892) p 29.

المشروع الاستعماري نفسه[1] لذا من هذا المنطلق كانت اختيارات المدرسة الفرنسية أكثر تمسكاً بجعل العمل محدوداً ومُكيفاً.

4-3-2 اصلاحات مدرسية في سياق استعماري:

يجدر بنا قبل الخوض في مسألة تحديث التعليم في هذه المرحلة التنويه أن هذه الحماسة في تطوير التعليم منذ 1881 كانت تزامناً مع إرساء مبادئ التعليم الابتدائي بعناصره الأساسية و خطوطه العريضة في فرنسا، التي انطلقت بين سنوات 1879م، 1880م، 1881م[2] و استهدف في امتداده للجزائر تطوير التعليم الابتدائي بالدرجة الأولى لأطفال الفرنسيين والأوربيين، وهي سياسة ليست جديدة، إذ أن تعليمهم كان منذ بدء الاحتلال محل رعاية كاملة تماماً كما هو شأن تعليم الفرنسيين في الميتروبول؛ كانت الجزائر متقدمة في إصلاح مدارسها التي أعطت مثل هذا الزخم القوي للتعليم العمومي بالنسبة للأوربيين (الفرنسيين). كانت كل المدارس الابتدائية ودور الحضانة العامة مجانية منذ فترة طويلة حتى قبل تمديد قوانين جول فيري إذ حصل 75% من أطفال الأوربيين سنة 1864 م على تعليم مجاني وهو أكثر منه حتى بين الأطفال في فرنسا والذين قدرت نسبتهم بحوالي 36%.[3]

سنة 1882م كان هناك 542 مدرسة علمانية و 155 مدرسة دينية لسكان عددهم حوالي 000 450 من الأوروبيين بما فيهم 35000 من اليهود المجنسين يحضرها 50261 تلميذ، منهم 24843 صبي و 25418 فتاة، وتحصل على كل الإمدادات التقليدية تقريباً على حساب السلطات المحلية (البلديات)، وتجاوزت نسبة الالتحاق التُسع (9/1) من تعداد السكان، لذا فإن تمديد قوانين المتروبول بالنسبة لهذه الفئة ليس إلا جزء من مسيرة التعليم الفرنسي ككل، ذلك أنه لم يتخلف عنه من حيث التطور حتى هذه المرحلة، لكن الوضع

---

(1) Augusti Bernard, Op. cit. p 202

(2) Compayré Gabriel, Les discours scolaires de Jules Ferry. In: La revue pédagogique, tome 28, Janvier-Juin 1896. pp. 481-498 (https://www.persee.fr/doc/revpe_20214111_1896_num_28_1_4001482) p442

(3) Kamel kateb, Le système éducatif dans l'Algérie coloniale, op.cit. p 84

كان مختلفاً كلياً بين المسلمين، حيث متخلفاً بشكل كبير إن لم نقل أنه كان فعلياً معدوم، بين المدارس الأوربية العامة وبقايا المدارس العربية –الفرنسية التي كانت طور الاندثار، وحتى المدارس التبشيرية المنشأة في منطقة القبائل بلغ تعداد التلاميذ المسلمين 814 2 صبيا و 358 فتاة في المرحلة الابتدائية، أي أن معدل الالتحاق تلميذا واحدا لكل تسعمائة نسمة: 900/1. [1]

بناءً على هذه المعطيات كانت قضية تعليم المسلمين تستدعي ليس الاصلاح أو التحديث بل أولاً التحقيق؛ وأصبحت مسألة من الصعب تجاهلها بناءً على ما قد يترتب على عدم الاسراع في إيجاد حلول لها، في 14 مايو 1879 م عبر جول فيريFerry J. ، وزير التعليم العام إلى السيد ألبرت غريفي Albert Grévy، الحاكم العام المعين حديثًا للجزائر: عن رغبة قوية جدا دون أي تأخير لدراسة جميع المسائل المتصلة بالتعليم العام في محافظات الجزائر؛ خاصة ما يتعلق بمسألة تأثيره على المسلمين".[2] وبذلك كلف السيد ماسكوراي Masqueray بإجراء تحقيق أولي، تلاه بأمر من السيد جول فيري أيضاً، تحقيقات رسمية من قبل هنري ليبورجو MM. Henri Lebourgeois ، ستانيسلاس ليبورجوا Lebourgeois Stanislas أسفر ذلك عن تقرير بتاريخ 11 أكتوبر 1880م[3]، وبناءً عليه تم تحديد ما يجب أن تكون عليه مدرسة المسلمين.

---

[1] Augusti Bernard, Op. cit. p 195.196

[2] Rambaud Alfred, Op cit. (tome 20, N°1, 1892), p 23

[3] هنري لوبورجوا Henri Lebourgeois و ستانيسلاس لوبورجوا Stanislas Lebourgeois و ماسكراي Masqueray، مفتشين عامين تم ارسالهم إلى الجزائر للتحقيق بعد ذلك قام جول فيري بالإشراف هو وبنفسه بعد ذلك على رحلة تحقيق كبرى أطلق عليها اسم لجنة التحقيق البرلمانية سنة 1892:

(Charles-Robert Ageron, " Jules Ferry et la question algérienne en 1892" op.cit. P 127.)

الفصل الثاني

إرساء السمات الأساسية لمدرسة الجزائريين الابتدائية وانعكاساتها على المستعمرة

1 مدرسة المسلمين تقسيم عرقي وتفاضل جغرافي

1.1 التوزيع التفاضلي للعمل المدرسي (منطقة القبائل نموذجاً)

1-2 تعليم من الدرجة الأولى (أ) وتعليم من الدرجة الثانية (ب)

2 تكييف التعليم الابتدائي: (نحو تعليم مهني وزراعي للأهالي)

1-2 تعليم المسلمين الجزائريين: ادعاءات ومخاوف

2.2 مدرسة استغلال اقتصادي

3 مدارس منخفضة التكاليف

1-3 مشكلات الميزانية: (التعليم المخفض)

2-3 التعليم الإلزامي مشكلات التطبيق

4 المدرسة الابتدائية و التحولات الكبرى في المستعمرة بعد الحرب العالمية الأولى

1-4 الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأهالي بعد 1919م

2-4 التعليم والمسألة الثقافية في المستعمرة

3-4 التعليم في اهتمامات الحركة الوطنية

1- مدرسة الجزائريين المسلمين تقسيم عرقي وتفاضل جغرافي

1-1 التوزيع التفاضلي للعمل المدرسي

1-1-1 المدراس الوزارية بمنطقة القبائل (نموذجاً)

التصادم الواضح بين مصالح الاستعمار وإعطاء التعليم للمسلمين، جعل محاولة الاصلاح التي قادها جول فيري J. Ferry والتي تعتبر، احدى المحاولات الواضحة لاحتواء مشكلة التعليم – تختار العمل وفق منطق المساحة الضيقة، فبغض النظر عن الاحتياجات الحقيقية، كان السؤال المطروح أولاً في اطار مهمة فرنسا الحضارية، هل من الممكن أن نجلب المسلمين إلى حضارتنا من خلال التعليم وإن كان ذلك واجباً على فرنسا، ماهي تداعياته على المشروع الاستعماري؟ وبما أن المخاوف كانت تبدو جلية من تعليم المسلمين، فإن أفضل حل هو حصر الجهد المدرسي وجعله ضئيلا من حيث الانتشار.

رَوّجَ الجمهوريين إلى نظرية إمكانية استيعاب البربر بشكل أسرع وأفضل من العرب، لهذا تم استهداف المناطق الناطقة بالبربرية، لينطلق مشروع خلق الأسطورة القبائلية على وجه التحديد، تم إجراء محاولات على مساحات هامة من الجزائر، لها خصوصية لغوية وإن كانت أكثر تواضعًا مقارنة بمنطقة القبائل، إلا أنها تقدم خصائص بيئية ولغوية مشابهة تحديداً: منطقة الأوراس، وميزاب التي حصلت على 12.5% من الجهد المدرسي عام 1892م (مما وضعها في المركز الثاني بعد تيزي وزو وقبل بجاية). في عام 1892م، تم افتتاح 9 فصول في الأوراس، و 7 في ميزاب، أو على التوالي فصل واحد لـ 15000 نسمة بمنطقة باتنة، فصل واحد لحوالي 5000 إلى 6000 نسمة في بلدية غرداية في نفس التاريخ، يوجد

في منطقة الجزائر فصل واحدة فقط لـ 27000 نسمة، فصل واحد لسيدي بلعباس، أي لكل 38000 نسمة، فصل واحد بعنابة لكل 40.000 نسمة. [1]

الشكل رقم 01

خريطة للمناطق التي ينتشر فيها اللسان البربري في الجزائر تعود لسنة 1870

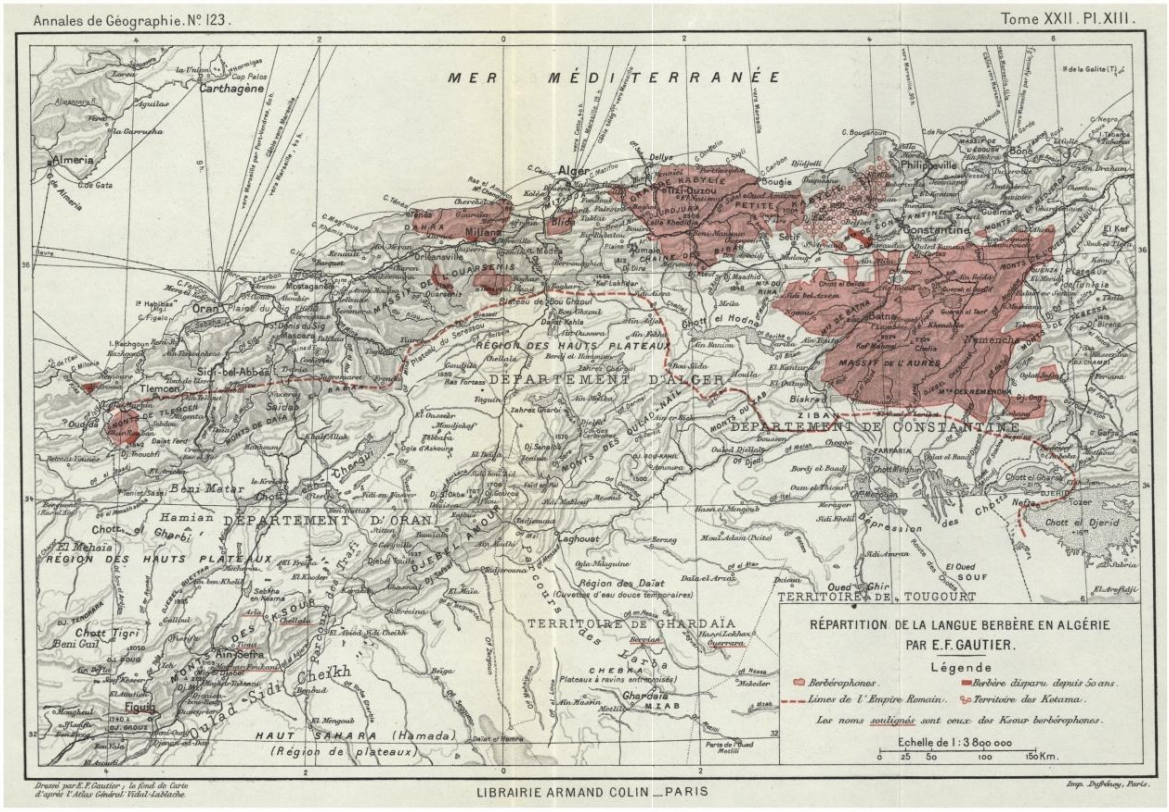

على هذا الأساس انطلقت تجربة المدارس الفرنسية في منطقة القبائل الكبرى، ويبدو أنها تحرت إمكانية تحقيق هدف مزدوج؛ إسكات الرأي العام الذي أخذ في تأكيد كارثية وضع تعليم المسلمين، بالإضافة إلى عدم الإضرار بمصالح فرنسا الذي قد ينجر عن تعميم التعليم لكل الجزائريين، تم استغلال المدرسة لخلق نوع من التقسيم للمجتمع الجزائري نفسه، على أسس عرقية بحتة، بالاستناد إلى الدراسات الأنثروبولوجية، والخصائص الإثنية، التي ستحل محل التقسيم الأول في استقطاب جمهور المدرسة الابتدائية الفرنسية، القائم على المكانة

[1] Fanny Colonna, "Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale, Européen Journal of Sociology, Vol. 13, N° 2, Cambridge University Press, 1972, P P 202,203

الاجتماعية وبذلك سيحل أبناء البربر محل أبناء الخيام الكبيرة، من حيث أولوية حصولهم على التعليم الفرنسي، كان لابد من حصر التجربة للتأكد من تأثيرها،[1] وقد أقرت لجنة التحقيق[2] أن لمنطقة القبائل خصائص تجعل إمكانية تطوير التعليم بها أكثر فاعلية تتجلى في:

– الخصائص الإثنوغرافية: والتي تنجر عنها ميزات أخلاقية تفصل العرقين البربري والعربي، وفي اطار ثنائية استعمارية خالصة: البربر المستقرين والمزارعين، والصُنّاع، الكادحين، والمقتصدين، الذين يعيشون في جمهوريات ديمقراطية، في مقابل العرب البدو، الرعاة، الصيادون، الكسالى والمبذرين، والفرسان المشبعين بالروح الأرستقراطية، فإن العنصر الأول أكثر ميلًا لاستيعاب الحضارة الفرنسية، بينما يقاوم الثاني أفكارها.

– خصائص تاريخية: تتجلى في كون البربر ليسوا بعرب، و هم من بقايا الرومان، ولا تزال بعض الممارسات المسيحية متجذرة في عاداتهم وطقوسهم، واحتفالاتهم، حتى أن الصليب لا يزال حاضراً في هندسة تزيين بيوتهم، ووشومهم.

– خصائص دينية: بحيث أن القبائل أقل تمسكاً بالإسلام من العرب، ويأخذون من الإسلام فقط ما يتوافق مع عاداتهم وأعرافهم، لا يقرأون القرآن بسبب جهلهم باللغة العربية، و يؤدون الصوم والصلاة بشكل غير منتظم، مساجدهم مهجورة طوال الوقت، وإيمانهم بأوليائهم المقدسين قد تضاءل منذ الاحتلال الفرنسي، حين عجز هؤلاء الأولياء عن حماية الأرض التي يرقدون تحت قبابها.

– مواطن جرجرة، أقل رفضاً للتعليم الفرنسي، وبعيدًا عن كونه مصابًا بالعجز العرقي حيال التعليم، على العكس من ذلك، فإنه يظهر في كثير من الأحيان مثالا لحسن النية، إنه

(1) Maurice Poulard , op.cit. p .p 85, 46

(2) أنظر الفصل الثاني من هذا البحث

يفهم إلى أي مدى يمكن أن يكون هذا التعليم مفيد له في زراعته، وصناعته، وتجارته و لجميع القضايا التي تستدعيه أمام الإدارة الفرنسية وأمام محاكمها .[1]

– السكان في منطقة القبائل أكثر استقرار، أكثر كثافة و ترابط من السكان في المناطق العربية، وبذلك فإن التضحيات التي ستُبذل من أجل التعليم ستقدم نتائج أفضل.[2]

بناءً على هذه المبررات في يناير 1881م، تم تكليف السيد Émile Masqueray ايميل ماسكوراي (1843–1894م)، مدير مدرسة الآداب بالجزائر العاصمة ــ وعلى اطلاع واسع بالجزائر ــ بمهمة في منطقة القبائل الكبرى، لغرض مزدوج هو التحقيق في الأوضاع العامة، وتحديد أفضل المواقع للمدارس الجديدة على أطراف فور ناسيونال –Fort National، استدعى المدير الإداري، السيد سباتير Sabatier ، مندوبين من عدد كبير من القبائل، حوالي 800 شخص، ودرس موقفهم من المدرسة الفرنسية، ورجحت كفة قبول التعليم الفرنسي الرسمي بين القبائل، وفق الاستفتاء كان هناك 51 صوتا بنعم مقابل 16 صوتا بلا، لكن ليس للأسباب السابقة التي ذكرتها اللجنة كما سنرى لاحقاً. [3]

تم تعيين السيد شير Scheer بموجب المرسوم الصادر في 23 أغسطس 1881م، مسؤولاً عن تنظيم التعليم في منطقة القبائل والإشراف على أعمال البناء، كان السيد شير مدرسًا في فور–ناسيونال (الأربعا ناث ايراثن) آنذاك، ويتقن اللغتين العربية والقبائلية، وهو على دراية واسعة بالسكان وعاداتهم.[4]ثم بموجب المرسوم الصادر في 9 نوفمبر 1881 م تقرر إنشاء ثمان مدارس ابتدائية عامة في القبائل أُطلق عليها اسم المدارس الوزارية[5] كانت نفقاتها بالكامل على عاتق الوزارة؛ وأمر مدير التعليم في الجزائر بالمُضِّي قدما في حيازة

(1) Rambaud Alfred., Op. cit , (tome 19, N°12, 1891), p,p 496, 498, 502, 510
(2) Henri Pensa, L'Algérie: Organisation politique et administrative - Justice -Sécurité - Instruction publique - Travaux publics. .. Voyage de la délégation de la commission sénatoriale d'études des questions algériennes présidée par Jules Ferry, J. Rothschild, Paris, 1894, p 29
(3) Rambaud Alfred, Op.cit. (tome 20, N°1, 1892) . p, p 25, 26, 27
(4) idem, p,p 23, 28
(5) C. N. C. A, Cahiers du centenaire de l'Algérie, xi, op. cit, p84

الأراضي على أساس وعود البيع التي تفاوض عليها السيد ماسكري، وتم إنشاء المدارس الأولى في المناطق التالية: تاوريرت ميمون (قبيلة بني يني)[1]، تيزي راشد، في بلدية فورناسيونال (الأربعاء ناث اريراثن) المختلطة، وجمعة الصهريج.

كان أمراً استثنائيا رؤية وزارة التعليم تتحمل وحدها نفقات هذا الإنشاء، لكن هذه المبادرة كانت ضرورية بسبب الموقف المعروف للبلديات من تعليم المسلمين، ولخصوصية هذه المدارس تم تعيين معلمين حاصلين على شهادة عليا، وبما أن المسألة تتعلق بالحياة في بلد مسلم، فقد طُلب منهم الزواج قبل توليهم مهامهم، كان عليهم اتباع نوع من التكوين بمعهد لترشيح المعلمين (cours normal) لمدة ستة أشهر، وكان من المقرر إنشاؤه في البداية في تيزي وزو، غير أنه تم بعد ذلك في فور ناسيونال Fort-National، حيث أقرض لهم المهندسون العسكريون مباني لعمل الدورات والإيواء، ركز هذا التكوين على لغة القبائل و عاداتهم، لتجنب الاصطدام بالأفكار الخاصة للأهالي،[2] وكان على المعلمين اتقان بعض المبادئ الأساسية للتطبيب والنظافة، لتكون جزءً من الممارسات اليومية للمعلمين، وهي وسائل سوسيو-ثقافية شائعة الاستخدام تهدف إلى استقطاب المسلمين، وليست جديدة إذ تم استخدامها في منطقة القبائل من قبل المبشرين.[3]

غير أن هذا المشروع بالكاد اكتمل؛ من أصل ثمان مدارس تم انشاء أربعة فقط لأسباب مختلفة، على رأسها عدم دعم الإنشاء بتمديد الزامية التعليم للمسلمين، و توقف العمل في المعهد العادي للغة القبائلية والعادات؛ كما توقفت البلديات المحلية عن توفير الأدوية للمدارس، السيد شيرScheer ، الذي كان عنصراً أساسياً، للعمل في منطقة القبائل، تم إرساله إلى الطرف الآخر من الجزائر إلى باتنة .[4]

---

(1) أُنظر الملحق رقم: 02. ص 275

(2) Rambaud Alfred.. Op cit. (tome 20, N°1, 1892), p, p 28, 30.

(3) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871)، دار دحلب، الجزائر1992م،ص 157

(4) Rambaud Alfred. Op.cit. , p 29

في عام 1884 م المدارس الأربع الأخرى الموعودة سيتم بناؤها، من قبل البلديات البالغة الثراء، وتم وضع تحت تصرفها مبلغ 225000 فرنك، كنوع من الدعم، أدى ذلك إلى نوع من التصفية لمشروع المدارس الوزارية، ضم المرسوم الصادر في 18 مايو 1887م المدارس الوزارية إلى "القانون البلدي" وسلمها إلى البلديات؛ رغم أنه قدم لهم امتيازًا عن الأرض المكتسبة عام 1881 م بسعة نحو عشرة هكتارات.[1]

لم يكن من الممكن تعميم تجربة المدارس الوزارية؛ و المشكلة الأساسية التي تسببت في فشل المشروع هي التمويل، في تنبيه موجه إلى وزير التعليم العام، أثناء مناقشة ميزانية عام 1883م، تم التعرض لضرورة الاهتمام بجدية بمسألة تعليم المسلمين، السيد طومسون، نائب مقاطعة قسنطينة، أشار إلى أن هذه المدارس يجب أن يُنظر إليها على أنها مدارس نموذجية فقط، إذ لم يكن من خلال هذه الإنشاءات المكلفة (القصور المدرسية كما يصفها بعض الفرنسيين) ومن خلال مناشدة معلمي المتروبول أن يفكر المرء في نشر التعليم بين المسلمين، لأنه سيتم إيقافه قريبا في هذا الطريق بسبب صعوبات مالية لا يمكن التغلب عليها.[2]

1-1-2 أهداف المدرسة في منطقة القبائل:

حملت التقارير التي مهدت لجعل الجهد المدرسي محصوراً في منطقة القبائل الكبرى تناقضات واضحة، فيما يتعلق برؤية الجزائريين المسلمين للمدرسة ودوافع السلطات الفرنسية لإنشائها؛ في الحقيقة يمكن تعميم مشكلات قبول التعليم والغاية منه التي عبر عنها سكان منطقة القبائل على غرار كل سكان الجزائر، لكن السلطات الفرنسية تأبى إلا تكريس الفروقات، يمكن اختصار مشكلات التمدرس عند القبائل في نقاط أساسية نرى مدى

(1) Idem, p 30.
(2) Augustin Bernard, Op. cit.,p 197

اختلافها عن رأي لجان التحقيق ومدى توافقها مع أسباب الرفض لدى كل المسلمين في بقية المناطق:

- يؤكدون أنهم فقراء و أنهم بحاجة إلى أبنائهم لرعاية قطعانهم، وقطاف محصولاتهم، أو حتى لإطعام عائلاتهم، حيث يتم إرسال العديد من الفتيان كباعة متجولين إلى المناطق العربية، ليعودوا بأرباح صغيرة، هذا ما يمنعهم من إرسال أطفالهم للمدرسة.
- المدرسة الفرنسية لا تدرس اللغة العربية، والتي هي مطلب متكرر حتى لدى القبائل كونها لغة الإسلام؛ الديانة الأساسية للسكان.
- المدرسة الفرنسية ليست محايدة من ناحية العقيدة، وهم يخافون من انسلاخ أطفالهم عن الدين.
- وأنهم لا يريدون الوساطة بينهم وبين الإدارة الفرنسية، يريدون أن يتعلم أطفالهم لكي يتخلصوا من سيطرة الوكلاء والأمناء.[1]

لقد كان رد المسؤولين عن هذه المطالب، أكثر تأكيداً على أن هذه المدارس لها هدف آخر غير نشر التعليم وإتمام الرسالة الحضارية التي ألزم بها الاحتلال نفسه؛ بالنسبة لمسألة الفقر فإنه أمر مطروح حتى بين سكان الأرياف في فرنسا.[2] بالنسبة لبقية المسائل توضحت الأهداف من خلال أجوبة وتوجهات اللجان المكلفة والوزارة:

أ- المسألة الدينية:

أكدت اللجنة للسكان، أن الدين سيبقى خارج المدرسة، لن تكون هناك سلطة لا للمرابطين المسلمين، ولا للآباء المسيحيين، ويعكس هذا الرد التوجه العلماني الذي أخذ يهيمن على التعليم في فرنسا بشكل عام، لا يتعلق الأمر بطمأنة المسلمين بقدر ما يتعلق بفرض التوجه العام للمدرسة الفرنسية، وإخضاعها للرقابة وتعود بوادر تبنيه في الجزائر إلى سنة

(1) Rambaud Alfred , Op. cit. (tome 20, N°1, 1892), pp 25, 26, 27
(2) vignon louis (1859-1932), La France en Algérie , Librairie Hachette et c^{ie} , Paris, 1893, p 31

1870م،حيث بدأ استبدال المعلمين المتدينين بالعلمانيين، تدريجياً، بادعاء أن تعدد الديانات يخلق واجبات خاصة للحكومة، أن تترك لمختلف الطوائف أكبر قدر ممكن من الاستقلال، وأن تستبعد بدقة المسائل الدينية من كل ما قد يكون له صلة بحكومة البلد وإدارته، وسعت البلديات لتحقيق ذلك.[1]

لكن من وجهة نظر ثانية فإن للأمر خلفية أهم؛ وهو التهدئة، لقد كان نشاط المبشرين بمنطقة القبائل من أهم أسباب انتفاضة المقراني والتي قادتها الطريقة الرحمانية سنة 1871م، هذه الثورة التي اتخذت طابعاً دينيا صريحاً، واستنفرت المحاربين بدعوى الجهاد ضد التنصير، [2]وبذلك كانت كما يذكر تقرير فرنسي: " **ثورة الإخوان ضد الآباء، أبناء عبد الرحمان بوقبرين ضد أبناء لويولا Ignace de Loyola** . " [3]

يأتي ذلك أيضاً في سياق فشل العمل التبشيري الذي كان دائراً على قدم وساق في المنطقة منذ احتلالها سنة 1857م، والذي لقي مقاومة صلبة من الزوايا ومن السكان أنفسهم إذ لم تستقطب هذه الحركة سوى أفراد محدودين من حيث العدد، رفضهم المجتمع القبائلي واعتبرهم مرتدين، [4] هذا ما حاولت المدرسة الجديدة تلافيه، لهذا يتم استبعاد الدين، لاستقطاب المسلمين، وإن لم يكن هناك تعليم مسيحي، فلن يكون هناك أيضا تعليم اسلامي، مع أن الفرق جوهري وواضح وهو أن المدرسة بالنسبة للأهالي المسلمين، اعتبرت مكانا مقدساً وأُعتبر التعليم جزءً من العملية التعبدية، ففي الغالب لم يكن الغرض منه التكسب ولا تحقيق رفاهية الحياة، بل كان السكان يرسلون أبناءهم للتعلم لغايتين؛ إرضاء

(1) Gastu François Josep, Question des écoles: rapport présenté par M. Gastu (1873) / Conseil municipal d'Alger, Éditeur: Impr. de V. Aillaud (Alger) 1873, p 4, 5

(2) خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص ص 151، 152

(3)Rambaud Alfred, Op cit. (tome 19, N°11, 1891), p 389.

(4)ناصر الدين سعيدوني، "المسألة البربرية في الجزائردراسة الحدود الإثنية للمسألة المغاربية"، مجلة عالم الفكر، المجلد: 32،العدد: 4 ، أبريل–يوليو 2004م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 152.

للضمير الديني، فهي مكان لتعلم العبادات وحفظ القرآن وأداء الشعائر، ولقيمة معنوية اجتماعية يكتسبها المتعلم. [1] لم يكن بأي حال وضع المسيحية والإسلام في سياسة المدرسة الفرنسية، في كفة واحدة عادلاً.

ب- فصل المنطقة لغوياً:

بالنسبة لمطلب اللغة، فقد أظهر بشكل صارخ تحيز الإدارة الفرنسية ضد اللغة العربية، فرغم الادعاء بأن القبائل لا يتكلمون العربية، وهو ما سيسهل إرساء المدارس الفرنسية في المنطقة، فإن المطالبة بتعليم العربية كان واضحاً ومطلباً أساسياً، لقد ناقضت التقارير المتعلقة بهذا المشروع نفسها، حين تكرر هذا المطلب من السكان ،حيث كان رد السيد ماسكوراي متحيزاً: **"سوف نعلمهم إياها كلغة أجنبية بعد مغادرة الفصل. أنت من القبائل، واللغة العربية مفيدة لك فقط عندما تسافر إلى المناطق العربية، مدارسنا تؤسس من أجل المصالح المشتركة للقبائل والفرنسيين،"** [2]رغم ذلك سيظل هذا المطلب مؤكداً، بل أبعد من ذلك في بلدية عزازقة أكد السكان للجنة التحقيق أنهم مستعدون ليس لإرسال أطفالهم فقط إلى المدرسة بل سيساهمون في نفقات المدارس إذا ما تم تعليم اللغة العربية جنباً إلى جنب مع اللغة الفرنسية؛ وحتى إن لم يستطيعوا توفير المال سيوفرون العمالة المجانية.[3]

يأتي كل ذلك في إطار جعل الثقافة القبائلية في مواجهة الثقافة العربية، وهما ثقافتان تعايشتا لقرون طويلة، بهدف أن ينتهي الصراع بينهما لصالح الفَرْنَسَة، كان على الأهلي المسلم أن يتبنى الفرنسية لغة الحضارة، [4] وهو لا يحتاج إلى العربية بأي الحال وهو مبدأ راسخ في السياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال حيث سعت الإدارة إلى ربط نفسها بلغة مشتركة

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 3، مرجع سابق، ص 290.

[2] Rambaud Alfred. , Op. cit. (tome 20, N°1, 1892) , p 27

[3] Henri Pensa, op.cit. ,P 408

[4] كميل ريسلر، السياسة الثقافية في الجزائر حدودها وأهدافها (1830-1962م)، ترجمة: نذير طيار، الطبعة 01، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، 2016، ص 212

بالجيل الصاعد، ما يكفل تقريب وجهات النظر والاهتمامات،[1] ولن تكون اللغة العربية أجنبية في مدارس منطقة القبائل فقط، سيمتد ذلك إلى كل الجزائر، وفق البرنامج الدراسي الرسمي لعام 1890م لم يعد هناك أي سؤال حول التدريس باللغة العربية: في جميع المدارس، تُستخدم اللغة الفرنسية للتدريس، [2]وسيصبح تعليم العربية في المدارس الخاصة أو الدينية مرهون بتصريح خاص حسب قانون 1904م. [3]

ج- ترسيخ عظمة فرنسا:

تميزت المدارس المنشأة على حساب الوزارة، من حيث البناء بالاتساع والجمال يتكون بعضها من أربعة فصول والبعض الآخر من ثلاثة، هذه العناية الخاصة، لا تنبع في الحقيقة من توفير خدمة لائقة لأطفال امسلمين، كما هو الحال في فرنسا، بل تهدف إلى ترسيخ عظمة فرنسا في نفوسهم ، هذه المنازل المريحة ذات الطراز الفرنسي هي أول مكان للتعليم الرسمي يعطى لسكان المنطقة، و تساعد في إعطائهم فكرة عن القيمة التي يجب أن يعلقوها على التعليم، تنبههم إلى أنه أمر عظيم ونبيل: شيء إمبراطوري على حد الوصف الفرنسي، وهم يرون علم فرنسا يرفرف على الواجهة، سيقومون بمقارنتها مع منازلهم التي هي أقرب إلى الأكواخ، والتي تفتقر إلى أدنى انتظام هندسي، نادراً ما رأى سكان الجبل حولهم، منشآت أوروبية، باستثناء برج القائد العسكري أو منازل المستوطنين القليلة، سيكون لمبنى المدرسة دور في تغيير عاداتهم من خلال منحهم نفس الاحتياجات المادية، وإيقاظ أفكار الرفاهية والراحة والنظافة و الانتظام لديهم، بهذه الطريقة، ستجعل المواطن الأصلي عضوًا مفيدًا في المجتمع الفرنسي، وأهم من ذلك مستهلكًا للمنتجات الفرنسية.[4]

---

[1] Pierre Genty de Bussy, op.cit , p 203, 204

[2] Rapports préliminaires, L'Enseignement aux Indigènes 1 / Institut colonial international, XXIe session, Paris, 5, 6, 7, 8 mai 1931 Éditeur: (Bruxelles) Date d'édition: 1931 Contributeur: Institut international des civilisations différentes. Session 21 ; 1931 ; Paris. P 309

[3] ناصر الدين سعيدوني، "المسألة البربرية في الجزائر دراسة الحدود الإثنية للمسألة المغاربية"، مرجع سابق، ص 151.

[4] Rambaud Alfred. Op. cit. (tome 20, N°1, 1892) ,p, p 31, 35

2-1 تعليم من الدرجة الأولى (أ) وتعليم من الدرجة الثانية (ب):

1-2-1 مدارس الرعايا ومدارس المواطنين

بالإضافة إلى تقسيم المجتمع الجزائري الواحد إلى بربر وعرب، انقسم مجتمع المستعمرة من ناحية أخرى إلى فتين رئيسيتين؛ مستوطنين أوربيين وهم مواطنون من الدرجة الأولى و مسلمون وهم رعايا أو مواطنون الدرجة الثانية، وعلى إثر هذا التقسيم كانت التنظيمات الإدارية والاقتصادية والسياسية بدورها تنقسم وفق هذه الازدواجية، بما في ذلك مؤسسة المدرسة، كرست تدابير 1881م المدرسية وما تلاها، فكرة الفصل العنصري، وإن بدت في شكلها تصب في صالح أطفال المسلمين وقضية تعليمهم، إلا أنها ساهمت في تفاقم المشكلة، فهي تُعد من التشريعات المدرسية الأكثر استمراراً وجموداً إذ دامت حتى أربعينيات القرن، فالمراسيم والتدابير القانونية إنما حاولت ايجاد حلول توافقية بين المستوطنين والمتروبول، وليس بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين، على أساسها تم خلق نظامين تعليميين متوازيين: واحد من الدرجة الاولى (أ) خاص بالأوربيين لا يختلف عما هو موجود في البر الرئيسي (المتروبول) والثاني من الدرجة الثانية (ب)، خاص بالمسلمين، وهو ما سيستمر حتى سنة 1949م[1]

هذه الازدواجية في نظام المؤسسة التعليمية شكلت عائقاً رئيسيا أمام تقدم تعليم أطفال المسلمين؛ وكان لها في المستعمرة انعكاس واضح على توزيع الميزانية، إذ تختلف الاعتمادات المخصصة للتعليم الفرنسي الإسلامي تمامًا عن تلك المخصصة للتعليم الأوروبي ؛ فإذا كانت هناك حاجة إلى بناء مدرسة للسكان الأصليين و تم استنفاد الأموال في

(1) "L'enseignement primaire en Algérie L'école française en Algérie, de 1830 à 1962 ", (écrit par Anonyme), Revue L'algérianiste, N° 14, p p 7, 6

باب الميزانية، فلا يمكن استخدام الأموال المتاحة التي قد تكون موجودة في الفصل المخصص لميزانية التعليم الأوروبي.[1]

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتجاوزه إلى هيئة التدريس والبرامج، فلا نتوقع أن يكون مفهوم ودور المعلم في المستعمرة، هو نفسه مفهوم المعلم في الميتروبول، ورغم أن الجزائر رسميا ملحقة وجزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، إلا أن مسلموها ليسوا كذلك، خلقت السياسة المدرسية في الجزائر على أساس التقسيم الأفقي الموجود: حضر- أرياف/ ملاك –غير ملاك، نشأت على اثره مدارس حضرية / بدوية،[2] وأُضيف تقسيم رأسي (عمودي) عرقي وقانوني: أهالي/ أوربيين، ثم تقسيم الجزائريين بدورهم إلى بربر–عرب، وبدروه قسم المدرسة إلى مدرسة بربرية–عربية، ما أضعف النسيج الاجتماعي للجزائريين، حيث يتطلب تسيير التعليم في مجتمع بتقسيمات رأسية وأفقية، منطقاً مزدوجاً، بناء على ذلك وفي هذا الإطار المتناقض ظهرت برامج ومدارس السكان الأصليين و معلمو المستعمرة.

2-2-1 تمديد قوانين المتروبول إلى المستعمرة واستثناء الجزائريين المسلمين: (التشريع الخاص)

بناء على اقتراح السيد دوفو Duvaux، وزير التعليم العام، صدر مرسوم 13 فبراير 1883م و كنتيجة لعملية طويلة من الإعداد، تم إرسال العديد من المفتشين العامين في مهمة إلى الجزائر، والمجلس الأكاديمي للجزائر، وأخيراً رئيس الجامعة M. Boissière بواسيير ، والحاكم العام تيرمان M. Tirman، و بويسو M. Buisson، مدير التعليم الابتدائي في وزارة التعليم العام، الذي زار الجزائر عن قصد من أجل إدراك صعوبات المهمة التي كانت

(1) Serge Jouin et autres, L'école en Algérie, 1830-1962: de la régence aux centres sociaux éducatifs, Association "Les amis de Max Marchand, de Mouloud Feraoun et de leurs compagnons." Publisud, 2001, Paris. p 62

(2) Abderrahim Sekfali, « Instituteurs et médersiens en Algérie coloniale », colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENSLSH ,2007,http://ensweb3.enslsh.fr/colloques/francealgerie/communication.php3?id_article=254

إدارته على وشك مواجهتها، ليشكل هذا المرسوم قانون التعليم الابتدائي في الجزائر؛ وهو يجعل القوانين واللوائح التي أعطت في العاصمة زخماً قويا للتعليم العمومي قابلة للتنفيذ، في مستعمرات شمال أفريقيا.[1]

بموجب هذا المرسوم تم تمديد سريان القوانين المطبقة في المتروبول على الجزائر- قانون 16 جويلية[2] 1881 م و28 مارس 1882م و30 أكتوبر 1886م، لكن لم يمكن أن تكون هناك مسألة إصدار محض وبسيط في الجزائر للقوانين والأنظمة التي تحكم التعليم الابتدائي في فرنسا، [3]كان من الضروري اللجوء إلى التشريع الخاص الذي مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للتشريعات التعليمية للبلد الأم، يتم تكييفه مع الظروف الخاصة للمستعمرة، بصيغة أدق تطبيق تمديد قوانين المتروبول التي قامت على: المجانية، العلمانية، والإلزامية والتعميم، بشكل مختلف مرة أُخرى بين المواطنين والرعايا، أعيد طرح مشروع تعليم الجزائريين الابتدائي وتنظيمه وفق خطة جديدة تماماً. [4]

المادة 1 تنص على: "يجب على أي بلدية جزائرية كاملة الصلاحيات انشاء مدرسة ابتدائية عامة واحدة أو أكثر، مفتوحة مجانًا للأطفال الأوروبيين والمسلمين ".. تتحمل البلديات تكاليف إنشاء المباني المدرسية وتكاليف المعدات والموظفين؛ وتوفر لها موارد بلدية تصل إلى ثلث عائدات رسوم البحر؛ وتتحمل الدولة ما تبقى منها، بالنسبة للبرامج سيتم اتباع وتطبيق برامج التدريس والأنظمة المعمول بها في فرنسا؛ يجب ألا يكون للمدارس العامة أي طابع طائفي وسوف تستقبل الأطفال الذين يعتنقون ديانات مختلفة دون تمييز.[5]

تميز هذا المرسوم بتوسيع صلاحيات الحاكم العام فيما يتعلق بتعليم المسلمين سواء من حيث قرارات إنشاء المدارس أو من حيث سريان تمديد القوانين المتعلقة بالإلزام خاصة؛

---

(1)Augustin Bernard, Op.cit.,p 197,

(2) يكفل قانون 16 يونيو 1881 التعليم الابتدائي المجاني لجميع أطفال الجمهورية الفرنسية

(3) Augustin Bernard, idem. p 197

(4) C.N.C.A, Cahiers du centenaire de l'Algérie,XI Op.cit. p 83

(5) Augustin Bernard, idem.. p 198

فبينما تم تمديد إجبارية التعليم المفروض على جميع الأطفال من سن 6 إلى 13 عامًا بموجب قانون 28 مارس 1882م، في الجزائر على الفرنسيين و الأوروبيين دون أي تحفظ، بموجب مرسوم 13 فبراير تُرِك تطبيقها فيما يتعلق بالمسلمين الجزائريين بموجب المادتان 15 و 34 معاً؛ للسلطة التقديرية للحاكم العام حتى في البلديات الكاملة الصلاحيات – حسب عدد المباني المسموح بها في البلديات أو أجزاء من البلديات– هي التي تحدد إمكانية تطبيق التعليم الإلزامي وكان ذلك نادرًا جدًا (في عدد قليل من مدارس منطقة القبائل)، ناهيك عن أنه تعليم تضمن العتبة بالنسبة للمسلمين، إذا لم يكن يتجاوز حدود التعليم الابتدائي غالباً.[1]

3-2-1 أنواع المدارس وتكوين المعلمين:

تم تقسيم الجزائريين المسلمين إلى فئتين للتعليم الابتدائي وفقاً لمناطق استقرارهم بدلاً من دراسة احتياجاتهم: السكان في البلديات الكاملة الصلاحيات و المختلطة، والسكان في البلديات الأهلية،[2] بالنسبة للأولى، كان من المفترض أنه لم يعد هناك فرق بينهم وبين الأطفال الأوروبيين: نفس البرامج الموجودة في فرنسا، تاريخ وجغرافية الجزائر بالإضافة إلى تاريخ وجغرافيا فرنسا؛ نفس الأنظمة التربوية، تلك الصادرة في 27 يوليو 1882م، مع بعض التعديلات السطحية جداً –كانت الأماكن القليلة المحجوزة في هذه المدارس للمسلمين محدودة جداً– في حالة ما إذا تجاوز الأطفال المسلمون 25 تلميذاً يتم اسناد تعليمهم إلى معلم من مسلم يحمل شهادة الكفاءة، أو في حالة غيابه، إلى مساعد يحمل شهادة إتمام الدراسة[3]، و يتم وضعهم في قسم خاص يسمى القسم الملحق.[4]

---

(1) Maurice Poulard, Op.cit. p108
C.N.C.A, Cahiers du centenaire de l'Algérie, XI , Op.cit. p 83

(3) المواد 32، 39، من قانون 13 فيفري 1883.

(4) Augustin Bernard, Op.cit.,P 203

وبالنسبة للبلديات الأهلية فقد حدد هذا المرسوم ذلك (كما تم استكمال هذا المرسوم بمرسوم 1 فيفري 1885 م) الواقعة تحت سلطة القيادة بقرار من الحاكم بناءً على اقتراح القائد العام للشعبة أو بناءً على طلب مفتش الأكاديمية و ستكون هذه المدارس من نوعين:

أ- المدارس الرئيسية أو المركزية (écoles principales):

يديرها مدرس فرنسي؛ حائز شهادة الكفاءة وإجازة اللغة العربية، أقام لمدة سنتين على الأقل في الجزائر للتأقلم، وعليه التعهد بالعمل لمدة لا تقل عن خمس سنوات في بلدية أهلية، وأخيرا أن يكون متزوج من أجل تجنب الازدراء حيال غير المتزوجين في المجتمع المسلم، يتم تعيين هذا المدير من قبل الحاكم بناءً على اقتراح مدير التعليم؛[1] راتبه من مسؤولية الدولة كما أنه يحوز العديد من الامتيازات الخاصة [2]

ب- المدارس المؤقتة أو الفرعية écoles préparatoires :

يُعهد بها إلى مساعدين أو مراقبين جزائريين تحت إشراف ورقابة مدير المدرسة الرئيسية، بوجه عام المدارس المخصصة للمسلمين سيتم وفق المادة 37 طرح برامج خاصة بها.[3] كما أنشأ هذا النص التنظيمي رياض أطفال للأهالي من الجنسين (المادة 40) [4] تشرف عليها معلمات حاصلات على ديبلوم مربية روضة diplôme de salle d'asile بمساعدة معاونات مسلمات ولم يكن أكثر من حمل زائد أضيف إلى النص من قبل بعض موظفي التعليم العام، الأقل إلماماً بواقع القضية التعليمية في الجزائر). و أظهر المستقبل أن هذا الابتكار لم يكن له أي أهمية تذكر. [5]

---

(1) idem , P 199
(2)Hugues Le Roux(1860-1925), Je deviens Colon Moeurs algériennes, Éditeur: C. Lévy, Date d'édition: 1895, Paris, P 124.
(3) Maurice Poulard, op.cit. p 103
(4) C.N.C.A, Cahiers du centenaire de l'Algérie, XI, Op.cit. p 83
(5) Hugues Le Roux(1860-1925), idem, P124

كان لابد أن يرافق خلق هذه الأنواع من المدارس إنشاء طقم تربوي خاص بدوره، نص المرسوم على إنشاء دورات عادية في كل قسم من الأقسام الثلاثة (الموجودة أصلا) بهدف إعداد الجزائريين لوظائف التعليم: عدد وموقع وتنظيم هذه الدورات يتم تحديده من قبل وزير التعليم العام بناء على اقتراح الحاكم العام ومدير التعليم، في بداية العام الدراسي في أكتوبر 1883م، تم افتتاح دورتين (نورمال) عاديتين للجزائريين المسلمين في الجزائر وقسنطينة، تستوعب كل منهما حوالي عشرين طالبًا.[1]

كما تضمن هذا المرسوم (المادة 30) تخصيص مكافأة قدرها 300 فرنك للجزائريين لمعرفتهم اللغة الفرنسية؛ على عاتق ميزانية التعليم العام[2]بالإضافة إلى ذلك، خلال فترة الدورة الابتدائية، سيتمكن التلاميذ المحليون الذين سيميزون أنفسهم من خلال سلوكهم واجتهادهم من الحصول على التشجيع على شكل هدايا عينية مثل الملابس والأحذية واللوازم المدرسية، كل ذلك يأتي في إطار حثهم على الالتحاق بالمدرسة،[3] كما أنشأ هذا المرسوم شهادة خاصة بالجزائريين المسلمين أُطلق عليها اسم شهادة الدراسات الأهلية [4] بالنسبة لتعليم الفتيات لم يتضمن هذا المرسوم أي شيء يخصه، فيما عدا ما تم ذكره حول دور الحضانة المفتوحة لكلا الجنسين.[5]

1-2-4 مراسيم تكميلية لتكريس الفصل المدرسي: مرسوم 1885 ومرسوم 1887:

نظراً للطرح الجديد نسبياً لمرسوم 1883م فإن الكثير من النقاط المتعلقة بتعليم المسلمين كان لا بد من إعادة النظر فيها، إما بالتأكيد عليها أو إلغائها أو تفسيريها؛ يأتي في

(1) Maurice Poulard, op.cit. p 104
(2) 13 février 1883: Décret sur l'instruction primaire en Algérie, In: L'enseignement du Français à l'école primaire – Textes officiels. Tome 2: 1880-1939. Paris: Institut national de recherche pédagogique, 1995. pp. 112-113. (Bibliothèque de l'Histoire de l'Education, 5); P 113
(3)Augustin Bernard, Op.cit. P 199
(4) Claude Bisquerra, Les « écoles indigènes » en Algérie à la fin du XIXe siècle: l'expérience de maîtres français et indigènes dans le sud-est algérien au cours des années 1895-1897, Documents pour l'Histoire du Français Langue Étrangère ou Seconde, Volume 1,N° 27, 1 décembre 2001, SIHFLES, 2001, p 4
(5) Maurice Poulard, op.cit.,p 101

هذا السياق مرسوم 1 فبراير 1885م، الذي بموجبه تم في البلديات المختلطة وحتى البلديات الكاملة الصلاحيات، إنشاء مدارس ابتدائية أو إعدادية على أساس نموذج مدارس السكان المحليين وإن اعتبر البعض هذا التدبير أكثر ليبرالية[1] فإننا في الحقيقة نرجح أنه جاء ليمهد لفصل تعليم الجزائريين المسلمين التام عن التعليم الأوربي، يظهر أن الأقسام الملحقة في مدارس الأوروبيين لم تعد تفي بالغرض، ومن جهة أخرى سيسمح إنشاء مدارس خاصة بالمسلمين في البلديات الكاملة الصلاحيات والمختلطة إلى رفضهم في مدارس الأوربيين.

ويبدو ذلك تصرفاً لا ينبع من فراغ، ذلك أنه حتى ببوادر نهاية المقاومة السلبية للمدارس الفرنسية من قبل المسلمين، فإن المستوطنين لم يكونوا ليقبلوا أن يشارك أطفالهم مقاعد المدرسة معهم ، وبالنسبة للبلديات فإن هذا الرفض مقبول ومبرر، ولن يتهم أحد المستوطنين بالسلبية كما حدث مع المسلمين، وهم يبدون تحفظات كثيرة على وجودهم ويرفضون أي اتصال لأطفالهم بهؤلاء الفقراء، الذين غالبًا ما يعانون من الأمراض المعدية وقلة النظافة أو حتى أخلاق غير مقبولة، وهدد الكثير من المستوطنين في بعض المدارس بسحب أطفالهم فوراً إذا تأكد أنه سيكون هناك أطفال من المسلمين، و هذه ظاهرة غير معزولة؛ ففي كل مكان، في المدارس العربية الفرنسية، يميل العنصر الأوروبي إلى إلغاء العنصر المحلي،[2]وحتى في الحالات الاستثنائية التي يقبل فيها بعض المستوطنون بتواصل أكثر مع وهو أمر نادر، ترى تحذيرات السلطات من ذلك كما فعل رامبو ألفريد Rambaud Alfred[3]

صدر المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1887م المتعلق بإصدار لوائح إدارية عامة حول كيفية تطبيق قانون 30 أكتوبر 1886 م على الجزائر بشأن تنظيم التعليم الابتدائي، ثم آخر في 9 ديسمبر 1887 م حدد هذا الأخير مفهوم المدارس الرئيسية التي أنشأها مرسوم 1883م

(1)Hugues Le Roux, op.cit. P126
(2) Augustin Bernard, Op.cit. p 202
(3) Alfred Rambaud , Op. cit. (tome 20, N°1, 1892) p 34

دون توضيحها، كما استحدث نمطين من المدارس بالإضافة إلى الموجودة وهي: مدارس عادية يديرها معلمون ومعلمات فرنسيون؛ ومدارس حضانة للأطفال بين 4 و7 سنوات للذكور ومن 4 إلى 8 سنوات للفتيات، تديرها معلمات فرنسيات أو مشرفات monitrices مسلمات، وأهم ما ميز هذا المرسوم هو التأكيد مجدداً على سلطات الحاكم العام فيما يتعلق بتنظيم تعليم المسلمين؛ إذ أصبح من صلاحياته منح صفة مدرسة رئيسية، وفيما يتعلق بالحفاظ على النظام العام، يجوز له أن يوقف عمل المعلمين المسؤولين عن هذه المدارس أو المساعدين الملحقين بها، وأكد مرة أُخرى على سلطة الحاكم العام فيما يتعلق بتطبيق التعليم الإجباري وإمكانية الإعفاء منه، وخص به الذكور دون الإناث[1]

كما ألغى مرسوم 1887م شهادة الدراسة الخاصة بالسكان الأصليين، وألغى المكافأة البالغة 300 فرنك التي أقرها مرسوم عام 1883 م والمخصصة للذين لديهم بعض المعرفة باللغة الفرنسية؛ التي اعتبرت عبئاً على ميزانية التعليم العام، وفي مقابل ذاك، تُقَدَم استحقاقات حقيقية للمعلم الأوروبي، حيث يبدأ براتب 000 3 فرنك، ويوعد بزيادة سنوية قدرها 100 فرنك، وامتيازات أخرى؛ ويزود بحديقة وحقل، ويحق له الحصول على استحقاقات عينية تحددها السلطة العسكرية المحلية لضمان تموينه، يتم نقله هو وعائلته مجانًا إلى فرنسا كل عامين؛ سيستمتع بنصف ثمن خط الأجرة على جميع السكك الحديدية الفرنسية، وفي كل مرة يفتح فيها أحد طلابه مدرسة ابتدائية تحت إشرافه، سيحصل على مائتي فرنك إضافي في السنة.

يمكن لأم المعلم الفرنسي أو زوجته أو ابنته أو أخته إنشاء ملحقة روضة بجواره، و يتقاضون بدل بتراوح بين 500 إلى 800 فرنك، وفي حالة حصولهم على رخصتهم الخاصة فسيتم رفع الراتب إلى 1500 فرنك مع زيادات سنوية تبلغ 100 فرنك، وهذا يعني أنه إذا سارت الأمور جيداً، فسيحصل معلم المدرسة، المتزوج من امرأة في مجاله، على أكثر من

(1) Maurice Poulard, op.cit. ,p, p 111, 112, 115, 116

5000 فرنك كراتب، دون احتساب المزايا المادية المذكورة أعلاه والمئات من الفرنكات التي يمكنه تقاضيها من الفروع التي أسسها طلابه. [1]

2- تكييف التعليم الابتدائي: (نحو تعليم مهني وزراعي)

2-1 تعليم المسلمين الجزائريين: ادعاءات ومخاوف:

لم يكن توزيع الجهد المدرسي وحده ما يعبر عن استغلال المدرسة وتحالف ارادة المستوطنين والمتروبول؛ بل حتى التوجه الذي سيُعطى لبرامج تعليم المسلمين، بموجب النظريات المختلفة وصعوبات التعليم التي سيم التذرع بها لتبرير الحصيلة الهزيلة لمدارسهم، ولإعادة توجيهها خاصة من الناحيتين التنظيمية و البيداغوجية، يمكن أن نخصصها أكثر في ثلاث ادعاءات: المشكلة اللغوية و خصوصية المجتمع المحلي الدينية و مشكلات عرقية و جدوى عملية التعليم؛

2-1-1 المشكلة اللغوية:

نُقلت برامج الميتروبول كما هي إلى المدارس في الجزائر بما في ذلك للسكان المحليين، إنها تفتقر للمرونة و لغتها الفرنسية البحتة تعتبر عائقاً حيث يتلقاها الطفل دون أن يكون له رصيد سابق منها، الطفل الفرنسي الذي يدخل المدرسة لديه بالفعل بعض الاستخدام للغة الأم؛ معه يمكن للمدرس أن يقترب على الفور من دراسة القراءة والكتابة، في المقابل الطفل الجزائري، لا يعرف أي كلمة فرنسية، ومن ثم يجب أن يكون للتمارين الشفوية باللغة الفرنسية، المكان الأول والأكبر في تعليم السكان الأصليين.

لقد كانت التساؤلات تثور دائما حول جدوى تقديم التعليم الفكري للجزائريين، حيث أُنشيء تعليم خاص بهم ، لكن دون عناء انشاء برامج خاصة، ما جدوى أن يعرف طفل

(1) Idem, ,p 125

مسلم في أحد مدارس القبائل في مادة التاريخ كلوفيس ClovisI [1]والحروب الصليبية، و معلومات عن الأجزاء الخمسة للعالم وجغرافيا أمريكا في حين أنه لا يعرف من أين ينبع نهر سباو [2] و أين يصب؟!.[3]

2-1-2 العائق العرقي والديني :

الجزائريون مختلفون عن الأوربيين والفرنسيين عرقياً، يتم تداول هذه الفكرة دون أي تحفظ في الأوساط الفرنسية الأكاديمية، وهو ما يقف حائلاً أمام إمكانية تعلمهم فهم مع البلوغ يتوقفون عن النمو الفكري وأن ذكائهم محدود، كما أن المعتقدات الدينية تضرب عليهم سياجا يمنعهم من التعلم أو تقبل أي فكرة جديدة [4] لقد شكل المسْتَعْمِر صورته الخاصة عن المسْتَعْمَر الموصوف بأنه متوحش، كسول، وعاجز، لا يمكن التعامل معه إلا بالقمع ليجعل من نفسه النموذج الإنساني الذي لا يتكرر.[5]

وبذلك يحق له فرض الغذاء العقلي المناسب لهؤلاء الذين ينتمون للإنسان النصف متحضر، وقد ينجح الطفل منهم في المدرسة في اطار البرامج الموجهة للأوربيين، لكن فقط لأنها تمارين استذكار وهو لن يستفيد منها على المدى البعيد، وبينما ينمو عقل الطفل الأوربي ليصبح رجلاً فإن عقل الطفل المحلي يتوقف بموجب قوانين الوراثة عند مرحلة معينة، المدرسة لن تقوم بأكثر من صقل سطحي، والحضارة الأوربية وإن كانت حضارة مرجعية إلا لا تناسب بأي حال هؤلاء الذين يتخلفون عنها، والنتيجة الوحيدة التي ستنجر عن تقديم التعليم الاوربي لغير الأوربيين، هي احداث تغيير في بعض الصفات الشكلية لعرقه، دون أن تعطيه صفة من العرق الأوروبي، لن يلتقط سوى بعض الفتات من الأفكار

(1) Clovis 1 كلوفيس الأول ملك فرنسي حكم فرنسا بين(482-511م) يعتبر مؤسس لفرنسا.

(2) نهر في بلاد القبائل بالجزائر يصب في البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة دلس الواقعة بولاية بومرداس.

(3) Vignon Louis, op.cit., P 436
(4) Pierre Bernard, op.cit.. P 11
(5) Ahmed Cheniki, op. cit. p 11

الأوروبية، ولكن بروح الرجل البدائي، [1] ويُنظر إلى العربي على أنه "مثل تسجيلات الفونوغراف التي تحفظ وتردد الكلمات دون ان تفهم المعنى" لذا يجب أن تتم مخاطبته على قدر ذكائه. [2]

لكن الوقائع كانت دائماً تؤكد أن هذه الأطروحة ليست سوى نوع من التدبير الوقائي حيال ما يمكن أن يصل إليه المواطن الأهلي من خلال التعليم، رامبو ألفريد Rambaud Alfred والذي يؤكد دائما أنه يرفض احتكاك المسلمين بالأوربيين في المدرسة ويرى في ذلك أمراً سلبيي لكلا العرقين، يناقض نفسه حين يسجل ملاحظاته في زيارة له سنة 1890 لإحدى المدارس الوزارية بمنطقة القبائل(مدرسة جمعة الصهريج)، حيث وبشكل نادر واستثنائي، بعض زوجات المعلمين الفرنسيين سمحن لأبنائهن وحتى بناتهن بالجلوس بين صغار المسلمين في سنهم: ولم يروا في ذلك أي مشكل، ورغم شكوكه في مدى صحة هذا الفعل فإنه قد لاحظ أمراً يدحض نظرية العجز العرقي: "...إن أطفال القبائل لا يفسحون المجال لأطفال الأوربيين لا في الأسلوب ولا في التهجئة ولا في الحساب، وفي كراسات التقييم في أحيان كثيرة ترى أربعة أو خمسة أسماء إسلامية مصفوفة في أعلى القائمة، وفي يوم تسليم الجائزة، تفاجأنا برؤية عدد الفائزين الذين يتم الإعلان عن أسماءهم يتكرر: محمد وبلقاسمينم... في البداية، تم توزيع الكتب الذهبية على الأوروبيين، وتم توزيع الملابس على المسلمين كجوائز (بسبب وضعهم الاقتصادي الخاص توزع جوائز نفعية)، إلا أنهم أبدوا شعوراً بالإهانة، إن هؤلاء الذين يسيرون حفاة القدمين مجلدات فيرن جول Verne Jules [3]على زوج من الأحذية."[4]

---

(1) Spielmann Victor, op. cit. p,p 127,129, 130

(2) Claude Bisquerra, op.cit., p 2

(3) جول فيرن Jules Verne (1828-1905)روائي وأديب فرنسي، وأحد رواد أدب الخيال العلمي، من مؤلفاته: "حول العالم في ثمانين يوما" و "الجزيرة الغامضة":

https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Jules_Verne/148630

(4) Rambaud Alfred. , Op. cit. (tome 20, N°1, 1892) , p 34

هناك دائما مخاوف من تنوير أطفال المسلمين –حتى من قبل الجمهوريين الأكثر ليبرالية – من أن يلحق العرق العربي من الأوربي وربما يتفوق عليه، وهنا يحدث الخلل في المنظومة الاستعمارية القائمة في جوهرها على الاستغلال.

2-1-3 الجدوى والمخاطر من تعليم المسلمين الجزائريين:

التعليم الفرنسي يمتلئ بالمُثل ودعوات الحرية، و تعليم المسلمين يصنع رجالاً محتجين سيطالبون بالحقوق، ولأن مبدأ الاحتلال لا يقوم على العدالة دائما فإن تعليمهم لا يجب أن يشكل أي خطر على استمرار الاحتلال؛ يقول غوستاف لوبون Gustave Le Bon : **"حتى وإن تركوا عاداتهم ولغتهم الخاصة، وتخلوا عن أدبهم وفلسفتهم، وعن قواعدهم، التي كرسوها على مر القرون، لن يصبحوا تلاميذ صالحين بالنسبة لعلومنا... بعد كثير من الجهد المضني نصنع ما يسمى بالمتعلمين الأهالي، لكن سرعان ما ينقلبون علينا بدل شكرنا على المجهود الذي بذلناه. .. يلومننا عن الضرر الذي ألحقناه بشخصيتهم"** [1] لقد آمن دعاة التكييف بأن الجزائريين رعايا و لن يكونوا مواطنين إلا بعد سنوات عديدة (في أفضل الأحوال) : "هناك بالتالي أفكار ومشاعر سيكون من العبث إثارتها في نفوسهم من خلال المدرسة" وفي هذا الصدد يقول M. Pouquery de Boisserin[2] بوكوري دو بواسرين في رواق غرفة النواب،: **إذا لم يتم التصدي لهذه الحركة المتنامية للتعليم الابتدائي العربي، وتحويلها إلى تعليم مهني، ستصبح مدارس البنين مدارس للمتمردين"** وردد ذلك الصحفيون الجزائريون والمستوطنون والمقررون لميزانية التعليم.[3]

تم تكييف مناهج التاريخ والجغرافيا كذلك بما لا يدع مجالاً لإثارة الفضول التاريخي، و تم ربط التاريخ الجزائري رأساً بالفرنسي، وهذا لا يساعد على اقتلاع النشء المسلم من ماضيه

---

(1) Spielmann, Victor , op. cit. p 116

(2) Pouquery de Boisserin (1852-1920) بوكوري دو بواسرين أحد نواب غرفة البرلمان وأحد المراجعين لمسألة التشريع المدني في الجزائر

(3) Pierre Bernard, Op. cit. p 21

فحسب بل ايضاً إعطاءه البديل، يجب أن يشعر دائما بالولاء لفرنسا، من خلال فرض قيمها الأخلاقية وتجسيد انجازاتها، سيدفع المسلمون الضرائب عن طيب خاطر إذا عرفوا أنها ليست جزية تركية بل تعود إلى القبائل والعرب في شكل خدمات: مدارس، وطرق، نوافير...[1]

ويؤكد السيد أوغست شودي [2] M. Chaudey Auguste في تقرير له عن ميزانية الجزائر سنة 1896م: "**الإنصاف ليس دائما هو الشعور الذي يحكم علاقتنا مع السكان المهزومين**" المتعلمون أقل قابلية للسيطرة أكثر صعوبة في الحكم من الأشخاص الجاهلين، ولا يجد ممثلي الاحتلال صعوبة في الاعتراف بذلك وتكراره[3]

هذه النظريات ساهمت بشكل أو بآخر في إنشاء تعليم خاص بالمسلمين، منفصل عن الأوربي، مصنف على أنه مخفض من الناحية التمويلية، ومناسب من حيث المضمون ، لا يهدد استمرار الاحتلال ولا مصالح فرنسا العليا ولا يضر بنفوذ المستوطنين؛ وهو مفهوم جديد ظهر في نهاية القرن التاسع عشر للتعليم الفرنسي للناطقين بغير الفرنسية، تم اعتبار جميع البرامج معقدة للغاية بالنسبة لكل من تلاميذ المدارس ومعلميهم، ثم تم التخلي عن نفس المعايير المعتمدة في –الميتروبول-.[4] في الجزائر سيستمر ذلك حتى سنة 1949م.

2-2 الجوانب الاقتصادية لتعليم المسلمين الجزائريين:

من تكوين الموظفين إلى تكوين اليد العاملة:

إذا كانت سياسة التعليم في عهد الإمبراطورية الثانية، واضحة فيما يتعلق بتكوين موظفين للإدارة الفرنسية من الجزائريين ، فإنه في عهد الجمهورية الثانية، بدأ التفكير في تقليص هذه الكتلة التي تخلق فئة منفصلة تعتقد أنها ترتقي فوق كتلة بقية المسلمين؛ التدريس النظري

---

(1) Hubert Desvages, "L'enseignement des Musulmans en Algérie sous le rectorat de Jeanmaire: le rôle de l'école", op. cit, 1970.P. 130

(2) نائب برلماني فرنسي جمهوري لفترات مختلف (محافظة Haute-Saône)، وأحد مقرري ميزانية الجزائر
https://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/1709

(3) Spielmann, Victor ,op. cit., pp 116, 27

(4) Claude Bisquerra, op.cit., p 2

المفرط يشوه المواطن الأصلي ويدفعه إلى ترك بيئته ويجعله يبحث عن وظيفة إدارية ولا شك في أنه يمكن بصورة مشروعة بذل جهود للعثور في أوساط السكان المحليين على المتعاونين مع احتياجات العمل الاستعماري، سواء الرسمي أو الخاص؛ لكن إطارات الوظائف من هذا النوع تمتلئ بسرعة؛ لذلك هناك خطر اجتماعي في إعطاء الكثير من الشباب إغراء التسلل إليها. لا بد من الحد من عملية تكوين الموظفين عن طريق المدرسة، وإعطاء التعليم روحاً أكثر واقعية، بحيث يرتبط بواقع المسلمين واحتياجاتهم، بالإضافة إلى أنه سيخدم الاقتصاد العام، ولا مناص من أن يكون ذو طابع مهني يدوي وزراعي[1].

بناء على البرنامج الذي أعدته لجنة قسنطينة سنة 1890م، كرست البرامج التي مثلت نوعاً من التوجيه لمعلمي المسلمين، وترك لهم جزئياً بعض الحرية في تكييف البرامج بما يرونه مناسباً، فكان أقرب إلى دليل أو مخطط شامل، وضع الخطوط العامة لما يجب أن يكون عليه التعليم الموجه للأهالي، من حيث البرامج وتوزيعها الزمني، وهو ما سيستمر حتى فترة متأخرة جداً دون أن يطرأ عليه أي تعديل، والمؤسف حقاً أن تكريس هذا الفصل يأخذ منحى متطرفاً، وفق مرسوم 18 أكتوبر 1892م والذي لن يتم تعديله حتى عام 1907م،[2] و بشكل سطحي.

وبدل من أن يراعي هذا البرنامج الخصوصية اللغوية والدينية، على أساس أنها كانت جزء من ذريعة عدم إمكانية تقديم نفس التعليم للمسلمين والفرنسيين، وأنه يجب استحداث نظامين منفصلين تماماً، فقد أخذ منحى مختلفاً يمكن أن نطلق عليه بدون مبالغة أنه متطرف، بحيث يعطي هذا البرنامج مساحة هامة للتربية الزراعية والمهنية في التعليم، ويؤكد ذلك التوزيع الزمني للحصص بدءً من الفصول التحضيرية و المتوسطة (كل هذه الأطوار تمثل نوعا من التعليم الابتدائي في ذلك الوقت) بحيث كانت حصة الأسد لتمارين اللغة

(1) Rapports préliminaires L'Enseignement aux Indigènes op.cit. pp 45, 47
(2) Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale", Op.cit. p 88

والتعليم اليدوي الذي يدخل ضمنه تدريبات مهنية وزراعية، بمعدل سبع إلى سبع ساعات ونصف أسبوعياً، أُلحقت بالمدارس ورشات عمل أو حقول، ليتم قضاء ساعة ونصف يوميًا في ورشة العمل أو في الحديقة، إذا سمح الطقس والموسم بذلك، سيتم إجراء تمارين يدوية أو زراعية في نهاية الحصص المسائية لهذا الغرض، ويتم إلغاء عطلة بعد الظهر.[1] التعليم الابتدائي عموماً حتى بعد إعطاءه هذه الصبغة النفعية الصريحة كان منشراً على نطاق ضيق؛ بعض التجارب المشتتة هنا وهناك.[2]

وأكد مرسوم 18 أكتوبر 1892م دعمه للطابع التطبيقي الذي يجب أن تكون عليه هذه المدارس، كامتداد لما أقرته برامج 1890م، والتأكيد على ضرورة عدم توجيه المسلمين نحو الوظائف الإدارية، بناءً عليه أصبحت أطوار التعليم الابتدائي مقسمة إلى: طور تحضري، وابتدائي ومتوسط، كالتالي: الأول: قبل ست سنوات ثم تحضيري يستهدف الاطفال من 6 إلى 7 سنوات، يليه الطور الأساسي الأول والثاني ثم الدورة المتوسطة الأولى ثم الثانية.

وبالنسبة للمدارس بقيت على التقسيم السابق (رئيسية وتحضيرية) وبقيت الأقسام الملحقة الموجودة على مستوى المدارس الأوربية كما هي لكن ستكون برامجها مختلفة عن تلك التي تعطى للأوربيين، حيث ستطبق فيها برامج خاصة ، وتمت إضافة مدارس للبنات[3] هذه الأخيرة كانت قد سبقت إلى تبني الصبغة المهنية للتعليم، إذ أنها منذ نشؤها كما أشرنا أخذت طابع الورشة المهنية، وأصبحت دورة التلمذة الصناعية مجرد ملحق مكمل للتعليم الابتدائي، وركز مرسوم 1892م (المادة 18) بشكل خاص على تخصيص نصف الوقت

(1) Plan d'études et programmes de l'enseignement primaire des indigènes en Algérie, Mémoires Et Documents Scolaires Le Musée Pédagogique Et Bibliothèque Centrale De L'enseignement Primaire , Fascicule n° 114, Adolphe Jourdan , Alger, 1890, p 3,4
(2) C.N.C.A, Cahiers du centenaire de l'Algérie, XI, Op. cit. P 84
(3) Maurice Poulard, op.cit.,p, p 179, 180, 184

لأعمال الإبرة والعناية بالمنزل، وبناءً على ذلك أصبح عدد الدورات المهنية للبنات معادلاً تقريباً لعدد المدارس الابتدائية.[1]

بوجه عام هذا التعليم لم يكن غير معرض للنقد من حيث محتواه، وإن كان من الممكن إعطاء المؤسسات التعليمية التربوية مثل هذه الصفة النفعية الصريحة، بتحويلها إلى تعليم مهني بحت؟ و هل يُعتبر هذا جزء من مهمة التنوير الفرنسية؟ الأطفال الذين سيتراوح عمرهم بين 6 إلى 12 أو حتى 13 سنة، الذين تلقوا تعليماً شبه مهني أو زراعي ليتوجهوا بعد ذلك لمساعدة أباءهم، هل من الممكن للمهنيين والحرفيين والتجار أن يعتمدوا في عملهم على طفل يتراوح عمرة بين 6 و12 سنة؟ لا يمكن للمتدرب أن يبدأ العمل بشكل منتج حتى حوالي سن 15 أو 16 [2]

حاول مخطط الدراسة تبرير هذا التوجه بادعاء أن الهدف الأولي هو تطوير براعة اليد لدى الأطفال الصغار في المرحلة التحضيرية، نظرًا لصغر سن التلاميذ وقلة قوتهم، سيتم فقط القيام بالأعمال التي لا تتطلب استخدام أي أداة، يتم التجميع والنسيج والتضفير بمواد مرنة يسهل التعامل معها، [3] لكن في المراحل التالية يتوجهون إلى عمل أكثر جدية؛ بالنسبة للتعليم المهني هو موجود، في منطقة القبائل مثلاً أربع مدارس حيث يقوم المراقبون الفرنسيون بتعليم الجزائريين كيفية التعامل مع الحديد والخشب، لا يمكن للمرء أن يدعي أنه يعطي تدريبًا مهنيًا حقيقيًا للأطفال دون سن الثالثة عشرة؛ لكنهم يتعرفون على كيفية التعامل مع الأدوات المعتادة – الأدوات الحديثة، وحين يعودون إلى القبيلة، سيتمكنون من إصلاح وصيانة المعدات الزراعية الصغيرة المتاحة لهم.

(1) Rapports préliminaires L'Enseignement aux Indigènes , op.cit. P 384
(2) Pierre. Bernard, Op. cit, P 21.
(3) Plan d'études et programmes de l'enseignement primaire des indigènes en Algérie, Op. cit. p 34

في أماكن أخرى، يتم تدريبهم على استخدام موارد المنطقة: النخيل، الحلفاء، ألياف الصبار، القصب، شجرة الزيتون، الصوف، الطين، الجص، بالإضافة تمارين عملية في النسيج، التضفير، السلال، القولبة، الحياكة، وبالتالي فهي موجهة، حسب الاقتضاء، نحو تعلم الحرف اليدوية، هذه الدورات يمكن أن تُكَوِن صناعات صغيرة ذات مكانة بين الجزائريين ، وبالتالي فهم يصنعون منهم الحرفيين، الذين سيمارسون بشكل فعال المهنة التي تعلموها، وبعضهم –الموهوبين– من الممكن أن يصبحوا فنانين، كما أن تجنيد التلاميذ المسلمين الذين هم معادون في الأساس للمدرسة الفرنسية سيكون أسهل كونها تقدم المزيد من عناصر الإغراء بالحصول على مهنة تحقق الربح [1]

بالنسبة للزراعة يتم التركيز على تعلم زراعة الخضروات و الأشجار. .. السكان المحليون الذين يتركون المدرسة في سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة سيكونون على دراية بكيفية زراعة أشجار الفاكهة وتقليمها وتطعيمها، وفي وضع يسمح لهم بالاستفادة بشكل أفضل من حدائقهم أو أراضيهم ليصبحوا عمال زراعيين جيدين في المزارع الكبيرة، ويعللون ذلك بأنه سيكون دافعاً أساسياً يجعل المسلمين يرسلون أطفالهم إلى المدرسة، حيث سيرون نتائج المدرسة ملائمة لطبيعة حياتهم، ستصبح الحقول والمزارع الملحقة بالمدرسة؛ مزارع نموذجية بالنسبة لهم، وسيمتد أثرها إلى مجتمعهم، هذا ما يدعيه في الغالب المدافعون عن التعليم المهني والزراعي.[2]

وهنا علينا أن نطرح سؤلاً أكثر واقعية فيما يتعلق بفائدة المسلمين من التعليم الزراعي، إن أكثرهم مجرد عمال لدى كبار الملاك من المستوطنين وقلة قليلة جداً منهم لديها ملكية زراعية خاصة تلك الفئة التي غالباً تحابي الاحتلال[3]، فهل ستهدف هذا التعليم تطوير

[1]Rapports préliminaires L'Enseignement aux Indigènes , Op.cit. p,p 345, 346
[2]Idem. P 335
[3]Pierre Boutan ," Les débuts de l'Éducation nouvelle en Algérie d'après le Bulletin de la Fédération algérienne du Syndicat National de Instituteurs" , Revue généraliste des travaux de recherches en éducation et en formation, Recherches & Educations , N° 4– Année 2011, P 3

مجتمع المسلمين ورفاهيته فعلاً، أم يهدف إلى خلق مزارعين أكثر خبرة يد عاملة أكثر انتاجاً لصالح كبار الملاك وأرباب الأعمال الفرنسيين؟

ولا يُستبعد هذا الهدف فالمستوطنون ليسوا فلاسفة يهاجرون للقيام بعمل خيّر، بل لكسب المال... ولأن الجزائر تقع كلياً تحت سلطتهم بدعم من المتروبول فلا يمكن أن نتوقع تعليماً أكثر عمقاً من هذا، إن مهمة المستوطن هي استغلال السكان المحليين بترخيص من القوانين الفرنسية، حيث تم تسليمهم إلى مواطنين فرنسيين، حديثي الجنسية في بعض الأحيان، مستواهم المعنوي والفكري محدود للغاية و مرتبط بمصالح آنية.[1]

وبالتالي فإن عمل المدرسة المحلية هو عمل اقتصادي في بعض جوانبه، إن نشر التعليم بين الجزائريين لا ينم في الحقيقة عن سخاء فرنسا تجاههم ، إنه في جوهره متعلق بمصلحة فرنسا، وهذا ما اعطى التعليم الفرنسي طابعا معينا، لمعلمين طرقهم وأساليبهم، وللمناهج مضامينها الخاصة، كل ما على التلاميذ معرفته على مستوى الأفكار هو عظمة فرنسا وقوتها و الإيمان برسالتها الحضارية، القليل من اللغة الفرنسية سيفي بالغرض؛ بالنسبة للغة العربية سيتم اختزالها إلى لغة عامية بسيطة، القدرة على إنشاء حساب صغير، إجراء بعض قياسات الأحجام والأوزان يجعل المعاملات أكثر دقة وأقل عرضة للنزاع، يعمل البعض كمترجمين فوريين ومحاسبين لتجار القبائل الذين يسافرون عبر الجزائر. يتم البحث عن الشباب المسلمين الذين يتحدثون الفرنسية، ومعرفة كيفية القراءة والكتابة كأولاد للتسوق، وخدم مزارع، وما إلى ذلك، لأن المستوطنين لا يستطيعون الاستغناء عن العمالة المحلية، وإذا لم يكن السكان المحليون موجودين، كان سيتم من اختراعهم، وبذلك فالكثير من العمل التطبيقي والزراعي كان مناسباً. [2]

(1) Charles-Robert Ageron, "Jules Ferry et la question algérienne en 1892 , op.cit. p, p 131, 139, 145.
(2) Pierre Bernard, Op.cit. p, p 14,17, 30

لا شك أن مفهوم العمل المدرسي بالنسبة لفرنسا سيكون متغيراً بالنظر إلى مجال تطبيقه، والفئة التي يوجه إليها، فالتعليم بوصفه عمل من أعمال السيادة من المُفترض أن يكون من أولى اهتمامات الميتربول، لكن الوضعية القانونية للجزائريين المسلمين كرعايا، تخلق نمطاً خاصاً لممارسة السيادة عن طريق الوكالة، بحيث أصبحت قضية تعليمهم على غرار كل شؤونهم الأخرى من صلاحيات اللوبي الاستيطاني، وإن كان هناك تدخل بين الفينة والأخرى من الحكومة، فإن ذلك لا يعدو أن يكون عملاً سطحياً، أو مرتبطاً بأسماء حكام عامين بدل أن يكون توجهاً مؤسساتياً محضاً كما هو حال تعليم المواطنين الفرنسيين.

لم يكن مؤيدي توسيع التعليم يعارضون فكرتي التحديد والتكييف وإن كانوا أكثر مرونة في مسألة التعليم بين المسلمين إلا أنهم اتفقوا مع اللوبي الاستيطاني في نقاط أساسية، بالنسبة للجمهوريين، ليس للتعليم مهمة القضاء على العلاقات غير المتكافئة، بل على العكس من ذلك يحاول جعل الهيمنة مقبولة، وترسيخها وإدامتها، في علاقة المسْتعمِر بالمُسْتَعمَر، حتى جول فيري الذي ينصب نفسه منافحاً شرساً عن التعليم لم يكن يخطط لأكثر من علاقة الرأسمالي بالعامل. " السيد والخادم، متعاقدان اثنان فقط، لكل منهما حقوقه المحددة والمحدودة والمتوقعة، و لكل منهما واجباته وهذا ليس توافقاً فقط مع الفكر الاستيطاني، بل استمرار لفكر موروث حتى من النظام الامبراطوري، إذ أن مؤيدو تعليم الجزائريين يؤكدون دائمًا على خطر عدم تعليمهم؛ " إنه واجبنا المزعوم والأهم من ذلك المصلحة الواضحة في عدم تركهم دون تعليم، دون أي حضارة هؤلاء الأطفال الذين سيزداد عددهم بالآلاف دون توقف وبسرعة سيتحولون إلى كتلة متفجرة وجاهلة قابلة للاستجابة لكل الإستثارات الداخلية والخارجية الجاهلة أو الأحكام المسبقة للخوف أو البؤس[1]،يقود هذا التوافق إلى تحديث آخر لتعليم منفصل بشكل كامل عن التعليم الأوربي.

[1] Aissa Kadri, Ahmed Ghouati. Enseignants et instituteurs en Algérie: Les luttes enseignantes dans la décolonisation 1945-1965. Op. cit.p,p16, 17, 24

3- تمويل وميزانية التعليم:

3-1 مشكلات الميزانية:

إن الاصلاحات السابقة بدت متسرعة إن لم نقل أنها شكلية فقط، من عدة أوجه بدا أن المراسيم التي تم اصدارها لتمديد برامج المتروبول إلى المستعمرة لم تكن تلائم الوضع الحقيقي للجزائريين، وظهر ذلك جلياً في تطبيقاتها، فكانت مشكلة الميزانية تجعل الجهود عقيمة، وإن كان مرسوم 1881 م قد أعفى البلديات من مصاريف الإنشاء، فإن مراجعة الأمر اقتضت تصرفاً آخر، لقد كانت البلديات غنية فعلياً، وكان بوسعها رعاية مشاريع التعليم الموجهة للمسلمين الجزائريين، لكنها كانت أكثر حرصاً على توسيع صلاحياتها من تمويل المشاريع. [1]

النظام البلدي كان مُجحفاً، حيث أن البلديات الكاملة الصلاحيات (البلديات الفرنسية) إذا أرادت زيادة مواردها، تقوم بالتوسع عن طريق ضم دواوير وقبائل من البلديات الأهلية لها، مثال ذلك اتحاد مقلع، الذي يضم 205 أوروبي، قام بإلحاق اتحاد بني فراوسن، الذي يضم أكثر من 7000 نسمة من المسلمين، رئيس هذه القبيلة، الشيخ محمد المثقف، الذي كان في السابق مدرسا للغة العربية في إحدى المدارس الرسمية، تم تخفيضه إلى مجرد مساعد بسيط؛ وهو العضو المسلم الوحيد في مجلس البلدية. كما ضمت بلدية بجاية قبيلة بني بو مسعود، القبيلة التي يتم ضمها بهذه الطريقة تجلب للبلدية مجموعتها من الضرائب والرسوم والغرامات ونصيبها من رسوم البحر L'octroi de mer ؛ في المقابل القبيلة التي يتم ضمها لا تتلقى شيئًا تقريبًا، ولا يتعين على البلدية المنتخبة أن تكون مدينة لها بأي التزام، هناك ما يشبه الدعم غير المباشر والدائم الذي تمنحه الحكومة للمستوطنين؛ بدلاً من إعطائهم المال، فإنها تدفع لهم برؤوس السكان المحليين. [2]

---

[1] Rambaud Alfred. Op cit. (tome 19, N°11, 1891), p 393
[2] Idem

يفسر لنا هذا الوضع أيضا أن البلديات الفرنسية المختلطة تحظى بتسيير عدد كبير من المسلمين، في مقابل مساحة أصغر بينما يكون العكس في البلديات الأهلية والبلديات العسكرية–المختلطة المساحة أكبر والسكان أقل، وتبعاً لنمط البلدية تختلف التسهيلات الخاصة بإنشاء وصيانة المدارس وفقًا لهذه الأنظمة المختلفة، يمكن القول بداهةً أنها أقل في البلديات المنتخَبة، حيث يميل المستوطنون، إلى وضع مصالحهم أولا، قبل المصالح التعليمية لأطفال المسلمين، في البلديات المدنية المختلطة، يتمتع المسؤول الإداري، مع غالبية مساعديه المحليين، بمجال أوسع بكثير وأخيراً، في المنطقة العسكرية يتمتع القائد الإداري، باستثناء الجنرالات على مستوى الأقسام أو الأقسام الفرعية، بحرية تكاد تكون مطلقة، أما بالنسبة لمسألة التعليم الابتدائي للمسلمين فتُتَرجم على مستوى الإنفاق، وتعكس غالباً إرادة المسيرين الفرنسيين الخاصة سواء كانوا عسكريين أو مدنيين.[1]

في بيئة يُصرح فيها علناً بعدائية مدرسة الجزائرين تركت القوانين التمويل بيد البلديات المحلية، دون أن تكلف نفسها عناء جعل الإنشاء والتمويل مُلْزِماً، حيث كان خاضعاً في كل الأحوال للسلطات التقديرية للحاكم العام، الذي يجسد في الغالب إرادة المستوطنين، وهو التناقض الذي انتقده شارل جمير[2] Jeanmaire Charles عدة مرات على وجه الخصوص في تقاريره عن حالة التعليم في عامي 1898م و 1899م (الالتزام بعدم تجاوز نسبة 60% – من مساهمة الدولة – يضر بعمل تعليم السكان والبلديات الجزائرية تجد صعوبة في متابعة بناء مدارس المسلمين مادامت مساعدة الدولة محدودة بمعدل 60% "؛ وأعرب جمير عن أمله في أن تصل الإعانات لهذا العمل الذي يخدم المصلحة الوطنية قبل المحلية إلى 75% أو

[1] Idem, p ,p 397, 399

[2] شارل جُنمير Jeanmaire Charles Félix (1841-1912)، مدير التعليم بالجزائر منذ 1884،
Le dictionnaire de pédagogie et d'instruction primaire de Ferdinand Buisson: répertoire biographique des auteurs. Paris: Institut national de recherche pédagogique, 2002. p. 89

حتى كل النفقات، وإن كانت هناك مساعدات حكومية[1] فإنها لم تكن تفي بالغرض بالنسبة لما يتطلبه تطوير تعليم أوغل في التأخر. [2]

مرسوم 18 أكتوبر 1892 م كان غير واقعي حيث نص على أنه يجب تزويد كل بلدية في الجزائر بمدارس كافية لاستيعاب جميع الأولاد في سن المدرسة دون أن يمتد التعليم الإلزامي إلى المسلمين، إلا في عدد قليل من البلديات (المادتان 2 و 5 منه): كما تم ترك البناء والتجهيز والإصلاح بيد البلديات المحلية، باستثناء المساعدات الحكومية، نفقات الصيانة والإنشاء هي مسؤولية البلديات بالكامل (المادة 27)، وهذا يعني تركها بيد المستوطنين المنتخبين مرة أخرى المعروفين بعدائهم الصريح لتعليم المسلمين، لذلك يمكن القول أن ما يسمى الإصلاحات المدرسية منذ 1883م و وما تلاها في الجزائر، كانت غير واقعية إذ توفرت التشريعات دون توفير وسائل تطبيقها، فكانت محدودة جداً من حيث النتائج.[3]

من 1881م إلى 1887م، اكتفت الحكومة بإدخال اعتمادات سنوية قدرها 45000 فرنك في ميزانيتها تحت عنوان: " "دعم بلديات الجزائر وتشجيع تطوير التعليم الابتدائي بين المسلمين. " و هكذا، ظلت أقل من 000 100 فرنك لتعليم المسلمين، ولكن المبالغ المبينة في الميزانية العامة للتعليم الابتدائي في الجزائر، بصرف النظر عن الإعانات العامة أو الإدارية، تبلغ في الأرقام التقريرية مليوني فرنك، ولم يتم تخصيص حتى $\frac{1}{20}$ منها، للمسلمين الذين يشكلون $\frac{6}{7}$ من السكان.[4]

سنة 1887 م فقط تم زيادة الائتمان المخصص لتعليم السكان الأصليين إلى 219000 فرنك، وكان لا يزال غير كافٍ: ونتيجة لذلك، ظلت العديد من المنشآت

(1) Hubert Desvages, L'enseignement des Musulmans en Algérie sous le rectorat de Jeanmaire, op.cit. p 110
(2) Idem, P 57
(3) Idem, P 57
(4) Leroy-Beaulieu Paul , L'Algérie et la Tunisie, Guillaumin et Cie, Paris , 1897, p .261.

المدرسية التي تم التصويت عليها من قبل البلديات ومجالس المقاطعات حبراً على ورق بسبب نقص الأموال اللازمة لتجسيدها. [1]بعد قانون 19 ديسمبر 1900م الذي بموجبه تجسد نوع من اللامركزية الإدارية جعلت الجزائريين بعد أن كانوا خاضعين لوساطة المستوطنين بينهم وبين الميتروبول كما أشرنا سابقاً، في وضع أسوأ حيث انتقلت كل الشؤون الجزائرية (المالية والاجتماعية والاقتصادية. ..)[2] ليد السلطة المطلقة للمستوطنين ولنا أن نتخيل وضع تمويل التعليم بعد ذلك، حيث أصبحت نفقات المدرسين والتي كانت من اختصاص الوزارة على عاتق الميزانية الخاصة بالجزائر، فكان انشاء المناصب الجديدة اختياريا، والتكفل بالمناصب الموجودة إلزامياً، ازدادت مشاكل الميزانية تفاقماً، بموجب قانون 21 ديسمبر 1908م، وبشكل نهائي بموجب قانون 1 مايو 1915م، الذي ينص كقاعدة عامة على التمويل الكامل للتعليم من الميزانية الخاصة[3]

كان يفترض أن يتم حل هذه المشكلة لكن في الحقيقة لم يقم بأكثر من نقل المشكلة من مستوى البلديات إلى مستوى الوفود المالية. [4]و هذه الأخيرة لم تنتظر عام 1915م، ولا حتى رحيل جمير ، للاحتجاج على المخصصات الثقيلة لتعليم المسلمين: بل منذ إنشاءها سنة 1888م، عملت على تقليص اعتمادات تعليم المسلمين حيث خفضت سنة 1902 م الاعتمادات المخصصة لهم بمعدل 15 % في مقابل زيادته لتعليم الأوربيين بنسبة 10% [5]

---

[1]Maurice Poulard, Op.cit, p 118

[2] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية الجزء 02، مرجع سابق، ص 83

[3] تنص المادة 14 من قانون 21 ديسمبر 1908، على أنه في حالة عدم كفاية الموارد البلدية، يمكن أن تصل مساهمة الميزانية الجزائرية إلى مجموع نفقات البناء، و جعل قانون 1 مايو 1915 هذا التمويل منتظمًا من خلال الميزانية الجزائرية، وشدد على سلطات الحكومة فيما يتعلق بإنشاء مدارس السكان المسلمين:
(J.O.R.F, N° 119, 46em année , 2 mai 1915, pp. 2781-2782)

[4] Hubert Desvages, la scolarisation des musulmans en Algérie (1882 - 1962) dans l'enseignement primaire public français étude statistique, op.cit. p 59

[5]Ahmed Koulakssis,"La question scolaire dans l'Algérie coloniale:école promise-école revendiquée (les années vingt)" Revue Mediterràn Tanulmànyok: études sur la région =

وعليه تم استحداث نوع من التعليم المموه إن صح التعبير، تعليم بأقل تكلفة ممكنة، لتلافي تكاليف رواتب المعلمين، تم الاستعانة منذ 1908م وحتى 1914م بالشباب المسلمين الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية، كمعلمين moniteurs ، كانوا هم أنفسهم ذوو تكوين ضعيف وتم تنصيبهم في مدارس منخفضة التكاليف، (مدارس ملحقة écoles auxiliaires) أُطلق عليها مدارس الأكواخ écoles gourbis.[1]

لا يجب أن نعتقد أن هذه المدارس مختلفة عن سابقتها فيما عدا إذا استثنينا المدارس الوزارية الأربعة بمنطقة القبائل، لقد كان وضع منشآت المدارس في المناطق ذات الأغلبية من الجزائريين المسلمين (البلديات المختلطة خاصة) منذ انشاءها سيئا، إذً لم تخضع للمعايير التي تخضع لها مدارس أطفال الاوربيين، [2]ولنأخذ حرفياً ما جاء في تقرير (رحلة لجنة جول فيري) عن وضعية بضعة مدارس في مناطق مختلفة، والتي ربما يعود نقص الحضور بها إلى عدم قدرتها على استقطاب الأطفال بسبب وضعها المتدهور: "**تتكون المباني الدراسية من أربعة اقسام وهناك ثلاث مباني في القالة والسوق والديبا** Kalaa à Essouk à Debba، **تجهيزات هذه المدارس معيبة بقدر المباني لتي أنشئت فيها الأقسام في بيوت مؤجرة وفي حالة جد سيئة حارة جدا في الصيف وباردة في الشتاء، تحتوي مدرسة القلعة على جزء من الجدار الذي سقط سقفه وهو مدعوم بقطع من الخشب المتقاطعة، مسكن المعلم ضيق للغاية وغير كافي لأي عمل، التجهيزات غير مكتملة: المقاعد والطاولات معيبة و توجد فقط سبورتان وخريطة جغرافية واحدة لكل موظفي قسم وهران**".[3]

حسب مرسوم 1892م، والذي كرس الخطة التي أعدها جمير سنة 1884م كان يُفترض أن يتم إنشاء من 60 إلى 80 فصلاً سنويا وزيادة في الاعتمادات قدرها 150.000

=méditerranée, Modernisations et leur répercussion socio-spatiale: Europe centrale, France méditerranéenne, Maghreb 19e - 20e Actes du colloque de Szeged Les 3 et 4 septembre 1992, Université Attila József Département d'histoire moderne et contemporaine, 1993. P 124
(1) Rapports préliminaires L'Enseignement aux Indigènes op.cit., p 420
(2) Hugues Le Roux, op.cit. p 145
(3) Henri Pensa, op.cit, p 128

فرنك سنويًا للرواتب و 400000 فرنك كإعانات من الدولة للبلديات، وسيتم التركيز على 25 مدينة فقط، وبشكل خاص منطقة القبائل،[1] تم تقدير عدد التلاميذ في سن التمدرس الذين سيلتحقون بالمدرسة في هذه المدن بنحو 62000 مسلم بين سنوات 1913-1914م بل العكس زاد انخفاض تعداد الملتحقين من 47000 إلى 41000، ما يعني الحاجة إلى 620 مدرسة على مدى عشر سنوات. [2] لكن لم يتحقق شيء من ذلك.

من 1890م إلى 1914 م كان عدد المسلمين خمسة إلى ستة أضعاف عدد الأوروبيين، كان الإنفاق على تعليم المسلمين في عام 1890م يمثل 7.5% من الإنفاق على التعليم الأوروبي؛ في عام 1901م، 20%؛ وفي عام 1914، 25%، وستكون نفقات التعليم في الميزانية الخاصة على مدى السنوات المالية بالكامل من عام 1901مإلى عام 1914م، كما يلي: 24476664 فرنك لتعليم المسلمين، و 103815187فرنك من أجل الأوروبيين، من إجمالي الإنفاق العادي البالغ 1192679977 أي أن الإنفاق على التعليم للأوروبيين يمثل 8.7% من إجمالي الإنفاق؛ وتلك الخاصة بتعليم المسلمين 2%. [3] وسينخفض إلى 1.5% سنة 1918م [4].

3-2 التعليم الإلزامي مشكلات التطبيق:

ارتبطت مشكلة تمديد إلزامية التعليم للمسلمين، بالإنفاق أيضاً، إذا كان يتم تبرير عدم تطبيقه في كثير من المرات بأنه يثير السكان ولكونه يرتبط بجرائم التقنين الخاص، ويجعل المدرسة تبدو كأحد أعمال السُخرة المفروضة عليهم والتي يرفضونها، وأن محاولة تطبيقه في مرات عديدة أدى إلى إثارة المسلمين وأعمال شغب، بالإضافة إلى أنهم يفضلون الالتزام

(1) ibid. p 291
(2) Hubert Desvages, la scolarisation des musulmans en algerie (1882 - 1962) dans l'enseignement primaire public français etude statistique, op.cit p,p 56,59
(3) Hubert Desvages, L'enseignement des Musulmans en Algérie sous le rectorat de Jeanmaire, op.cit, p 111,112
(4) Aissa Kadri, Ahmed Ghouati. Enseignants et instituteurs en Algérie: Les luttes enseignantes dans la décolonisation 1945-1965. Op.cit. P15

المعنوي بالمدرسة وليس القانوني، فإن الحقيقة تأتي في سياق آخر تماماً، ففي حالة جعل التعليم إجبارياً كان يتم التساؤل عن مدى إمكانية توفيره في الأساس، الموارد التي يجب توفيرها لإنشاء وصيانة وتسيير المدارس في حالة ما أصبح التعليم إجباريا بالنسبة للمسلمين، حيث أنه في حالة انشاء مدرسة واحدة لكل 3000 هكتار، فإنه كان يتوجب إنشاء 100 مدرسة في بعض البلديات المختلطة، فالمشكلة إذا ذات بُعد مالي في الأساس، ويؤكد الجزائريون في تصريحاتهم للجنة التحقيق سنة 1890مأنهم لا يرسلون أطفالهم إلى المدارس لأنها غير موجودة أساسا، (السيد بن شينان نائب في بلدية معسكر المختلطة) يعبر عن رغبة المسلمين في تعليم أطفالهم لكنه يضع شرطاً آخر وهو تعليم العربية، وقد تكرر ذلك عبر رحلة اللجنة، هذا المطلب، مرة أخرى يؤكد أنهم لا يرفضون التعليم لكنه غير متوفر. وفي حال توفره لن يكون مطابقا لمطالبهم المشروعة.[1]

وبدلاً من أن تسفر هذه المطالب عن اصلاحات توافقية بين المسلمين والمتروبول، أدت إلى توافق ضمني بين المستوطنين والميتروبول وبدل توجيه التعليم بما يوافق احتياجات السكان المحليين تم توجيهه لما يوافق خدمة المستوطنين وإعطاءه طابعا مهنيا كما أشرنا سابقا، وإن كانت قد ظهرت نية من مؤيدي المدرسة العلمانية لتوسيع نطاق تعليم المسلمين، فيجب أيضًا ملاحظة أنهم استسلموا دائمًا لجماعة الضغط التي يشكلها المستوطنون، وحتى قبلوا تفكيك بعض المدارس والحد من تكوين المعلمين المحليين، إن قرارات لجنة الثمانية عشر نفسها و إن لم تشهد، على خضوع ممثلي العاصمة للسلطة المحلية، فهي تؤكد على الأقل الرغبة في التوفيق بين مصالح مشتركة، يقع المسلمون خارج نطاقها.

الركود في تعليم المسلمين لا يعود فقط لمعارضة المستوطن أو المقاومة السلبية للأهالي، بل كان له أصل ميتروبولي وقد تجلى ذلك في عام 1890مفي إلغاء البرلمان لجميع

(1) Henri Pensa, op.cit., p,p 102, 105, 132

أشكال الائتمان لقروض الانشاء الجديدة". ولا تظهر العقبات التي تحول دون تعليم الجزائريين في الواقع إلا نتيجة للتناقضات التي هي من صميم المشروع الاستعماري؛ وهي تعبر عن واقع المواجهة بين استراتيجيات تبدو مختلفة في الظاهر عدائية، إلا أنها في الواقع متحدة بشكل عميق.

إن ما يفصل بين عمل المستعمر والسياسة التي تتوخاها باريس ليس اختلافاً في الطبيعة بل فرقاً في الدرجة- كما يقول أحمد غوثي -ويظهر ذلك في المماطلات المختلفة و الاتفاق الذي سيتطور حول قضية تعليم الجزائريين[1] عمل المدرسة في المستعمرة ليس هو عمل المدرسة في الوطن الأم، إنها ليست فقط عنصر للتقدم الأخلاقي والفكري، إنها حجر أساسي في التقدم الاقتصادي، اليد العاملة الجاهلة أداة يرثى لها، ليس على المدرسة المحلية تخريج مثقفين أكثر، بل مستخدمين أفضل.[2]

وقد نجح المستوطنون بتواطؤ مع الميتروبول، في جعل المدرسة غير ذات جدوى بالنسبة للمسلمين، إذ لم تساهم في تطويرهم لا اقتصادياً ولا اجتماعياً ولا ثقافياً، لقد حافظت وكانت هذه الغاية الأساسية منها عليهم كما هم، تم تجميدهم لسنوات طويلة، بعد أن سُلب منهم تعليمهم الخاص، فلم يكن الملتحقون حسب الإحصائيات إلا أقلية لا تكاد تُذكر، وتلك الأقلية لم تكن تتجاوز حدود التعليم الابتدائي إلا في حالات نادرة.[3]

لقد كان خريجو المدارس الابتدائية أغلبهم يتوجه إلى سوق العمل في أعمال بسيطة؛ حمالين، سقاة في الحانات والمقاهي، بائعو بقالة، عمال مخابز، نساجون، ماسحي أحذية، عمال مزارع... أقل قليلاً يعودون إلى مهن أباءهم ثم بتعداد أقل من السابق يتوجه بعضهم إلى الوظائف العسكرية المتدنية، وبنسبة أقل من كل ما سبق مدرسين أو موظفين، وشواش

(1)Aissa Kadri, Ahmed Ghouati. Enseignants et instituteurs en Algérie: Les luttes enseignantes dans la décolonisation 1945-1965.op.cit, pp16, 17
(2) Rapports préliminaires L'Enseignement aux Indigènes op.cit.
(3) Hubert Desvages, "L'enseignement des Musulmans en Algérie sous le rectorat de Jeanmaire op.cit, P 135

في أفضل الحالات، لم تفلح هذه المدرسة حتى مع الصبغة النفعية البحتة من تخريج حرفيين أو تجار على أقل تقدير، ونستنتج من ذلك أن المخاوف لم تكن محصورة فقط في ما قد ينجر عن تثقيف الجزائريين وتقديم تعليم حقيقي لهم، خشية تنويرهم بأن مقابل الواجبات هناك حقوق، بل كانت تخشى حتى من تكوين طبقة وسطى، وعملت لأجل تحقيق ذلك على التقييد التدريجي لوسائل العيش.[1]

4- المدرسة و التحولات الكبرى في المستعمرة بعد الحرب العالمية الأولى

لا شك أن التعليم بصفة عامة والفرنسي الرسمي بصفة أخص لم يكن من القضايا المعزولة عن الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للجزائريين، كما وأن تحولات كبرى شهدتها المستعمرة بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، جعلت المدرسة مسألة محورية في حسابات مختلف أطرافها الجزائريون والمستوطنون والميتربول، فهي أداة فاعلة وهامة لتحرر الجزائريين من وجهة نظرهم، وهي كذلك سلاح ذو حدين بالنسبة لفرنسا، لذا كانت السياسة الرسمية حذرة ومتحيزة في قضية نشر التعليم وترقيته وتوفيره.

4-1 الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائريين المسلمين بعد 1919م:

4-1-1 تفكك البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري

عرف المجتمع الجزائري قبل الاحتلال نوعين من التسلسلات الهرمية؛ الأول بين سكان المدينة، مستنداً إلى سيادة موظفي الداي ورجال الدين و طبقة التجار والحرفيين، الثاني بين سكان الريف: يضع الأجواد (المحاربين الارستقراطيين) في أعلى السلم الاجتماعي، ويضع رجال الدين في المرتبة الثانية، مارس النظام الحضري المستقر أو المدينة هيمنة على النظام الريفي الذي تميز بالتشتت وعدم الاستقرار، وأوجد نوعاً من الترابط المبني في أساسه على القيم الإسلامية، تميز المجتمع الجزائري في اطاره الحضري-الريفي، بصفتي

[1] Maurice Poulard, Op.cit., p,p 43,44, 45, 51

الترابط والتكامل، لكن بفعل عامل خارجي متمثل في الغزو الفرنسي بدأ تفكيك هذا النظام وخلق فجوة بين الريف والمدينة أولاً ثم فجوة أعمق بين عناصر المجتمع ككل، عن طريق إنهاء نظمه التقليدية ومحاولة استبدالها بأخرى تخدم السياسة الفرنسية، شكلت من بينها المدرسة عاملاً حاسماً.[1]

منذ عام 1871م، تم تطوير سياسة استيطانية(استعمارية) قوية، تحت ضغط المستوطنين، التدابير الأساسية لهذه السياسة تمثلت في قوانين الأراضي لعامي 1873م و 1887م، بعد استشارة مجلس الشيوخ لعام 1863م والتي تهدف إلى تفتيت الملكية الأصلية وأيضًا إلى تدمير النظام القبلي، و نتيجة تمديد النظام المدني، تم إخضاع جزء كبير من السكان بشكل مباشر لسلطة المستوطنين، وتفاقم الضرائب، ومصادرة العدالة التقليدية، واضطهاد الزوايا، وإنشاء رجال دين "رسميين" تسيطر عليهم السلطة، كل هذه التدابير الادماجية الرسمية كانت مدمرة للغاية، هذه السياسة التي بدأت قبل فترة طويلة من الإلحاق، وليست سوى تحقيق لمطالب المستوطنين في ظل الإمبراطورية، هدفت بوعي شديد إلى سحق المجتمع المُهَيمَنِ عليه وإرساء سيادة المستوطنين، وبشكل خاص يهدف إلى منحهم وسائل ممارسة هذه السيطرة و ضرب المجتمع المغزو في نقاط ضعفه.[2]

لم يدمر نظام انتزاع الأملاك نفوذ الزعامات التقليدية فحسب، بل تسبب في تفتيت البنية الاجتماعية للجزائريين التي كانت قائمة على ترابط اقتصادي يقوم على مبدأ الملكية الجماعية –القبلية– و يسمى أيضاً نظام العرش أو الملكية على الشيوع، اتبعت الإدارة الفرنسية وسائل شتى لهدم هذا النظام: إحلال الملكية الفردية أو الخاصة، إثقال الجزائريين بالضرائب لإجبارهم على بيع ممتلكاتهم والانتزاع القسري والمصادرة خصوصاً بعد الانتفاضات والثورات، كما حدث بعد انتفاضة الشيخ الحداد سنة 1871م، والمقراني سنة

(1) Fanny Colonna, Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale, op.cit. p p196-197
(2) Idem, , P 200

1881م، يقوم هذا النظام في جوهره على ملكية وسائل الانتاج والقوة العاملة الفردية التي تميزت بكونها لا تعمل إلا كقوة مشتركة، هذا ما يحرر نسبياً المجتمع من السيطرة الحكومية وفي كثير من الأحيان ارتبط مصير هذه الملكية الاقتصادية بقوة السلاح، هذا الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي عن الحكومة (العثمانية) أدى إلى حيازة القبائل وإشرافها على منظومتها التعليمية المستقلة أيضاً، ذات الفاعلية والاستمرارية الملحوظة، [1] وما إن انهارت المنظومة الاقتصادية بعد الاحتلال حتى لحقتها بشكل طردي المنظومة التعليمية التقليدية.

مع الوصول إلى سنة 1920م كان النظام التقليدي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي قد انهار بشكل كامل، وأصبح الانقسام الاقتصادي بين طبقات المجتمع أكثر وضوحاً نتيجة تحطيم الأرستقراطيات التقليدية ونظام الملكية والبرجوازيات[2] الصغيرة ليحل محله تدريجيا الملاك المستوطنون والبرجوازية الكولونيالية، التي فصل لها الاستعمار قوانين تقوم على امكانية الاستغلال الكامل والمباشر ليس لأملاك الجزائريين فحسب بل لهم أيضاً كقوة عاملة، لتنتقل الجزائر من نظمها الأصلية القائمة على التشارك والروح الجماعة والقبيلة أو الاقطاعية التقليدية، إلى نظام رأسمالي يقوده المستوطنون الوافدون برعاية الميتروبول، قائم في شقه الزراعي على نظام الخماسة وفي شقه الصناعي على اليد العاملة الرخيصة، التي تعتبر الثروة الأساسية في المستعمرات والتي بدونها يضل رأس المال عاجزاً وقد بلغ المستوطنون حد احتكارها والضغط لمنع تسربها إلى فرنسا باستصدار قوانين خاصة بذلك.[3]

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، تكوين التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائريين عامي 11830-1962م) ترجمة: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1979، ص، ص 40، 85.

(2) بالنسبة لمصطلح الأرستقراطية فاستعمل هنا للدلالة على الطبقة المهيمنة سواء العثمانية التي شكلها الجهاز الحاكم، أو المحلية (القبائل المخزنية) و أوردنا هنا مصطلح البورجوازية للدلالة على تلك الطبقة من الحرفيين والتجار والنخب التقليدية التي تشكلت على هامش الأرستقراطيات الحضرية، وهي لا تشبه بأي حال البورجوازية الأوربية في مدلولها.

(3) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص ص269، 270

شهد المجتمع الجزائري إفقاراً منظماً ناجماً عن فقدان الاقتصاد الاستعماري للتوازن، وعدم تجانس بنيته، لقيامه على أسس الاستغلال الرأسمالي، بحيث سيطر على القطاع الحديث المستوطنون وتملكوا رأس المال والتقنيات و القوة القانونية ما خلق أرستقراطية جديدة تماماً، بينما كان الجزائريون بعيدون عن امتلاك رأس المال والتقنيات أما القطاع التقليدي للاقتصاد، الذي تزداد فيه أعداد السكان الذين يكتفون ذاتيا في إنتاج الكفاف، و كان لا يزال بعيدا عن الدوائر الإدارية والمالية والتقنية الحديثة، فكانت الموارد المتاحة للمسلمين تميل إلى الانخفاض لأسباب مختلفة، خاصة مع الزيادة الديمغرافية بدرجة كبيرة منذ عام 1914م.[1]

هذا الوضع قاد إلى حركة هجرة نحو المراكز الأوربية، وتحول الجزائريون إلى يد عاملة تعيش على أطراف مراكز الاستيطان الأوربية، بحيث ارتفع عدد الخماسين من 407.050 عام 1914 م إلى 634.600 عام 1930م، ليتحول الجزائري من مالك لأرضه إلى خماس فيها (في اطار الرهون العقارية) أو إلى كادح يعيش في أكواخ على هامش القرى الحضرية، لم تكن سياسة نزع الملكية وحدها من ساهمت في تدهور وضعية الجزائريين، إذ ان النظام الاقتصادي برمته لم يتح لهم فرصة تطوير انفسهم اقتصادياً خارج الملكية العقارية، لذا كان وجودهم في قطاعات عمل أخرى حرة أيضاً ضعيفاً، فمارسوا التجارة على نطاق ضيق لا يخرج عن دور الوسيط البسيط، ولنوضح ذلك أكثر بمثال فإنه سنة 1927م من بين 19 تاجر زيت زيتون وصناعي لا يوجد سوى جزائري واحد، وكذلك بالنسبة للمنتجين المصدرين للتمور، من بين 8 لا يوجد سوى جزائري واحد، بذلك ظل رأس المال التجاري والصناعي هو الآخر محتكر بيد الأوربيين.[2]

---

(1) Jacques Bouveresse, op.cit. . p, p 940-950

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص، ص 160،235،242، 243.

4-1-2 المدرسة أداة للارتقاء الاجتماعي والتحصيل الاقتصادي:

إن حصيلة التحولات السابقة الذكر في بنية وتوزيع ثروات المجتمع الجزائري كان له بالغ الأثر في تحول وظيفة المدرسة ، بصيغة أدق لقد تم تصفية البورجوازية والأرستقراطية التقليدية والتي فقدت ثرواتها ومكانتها نتيجة الافتكاك المنظم للأملاك الذي بدأ منذ الاحتلال والتجريد المُمَنهج من الألقاب والوظائف ما أدى إلى فقدانها وظائفها الاجتماعية بعد الحرب العالمية الاولى[1].

وتم إقصاء النُخب التقليدية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية تدريجياً، وبدأت بوادر استبدالها بنخب جديدة ناشئة، تم اختيارها على أسس مختلفة الولاء السياسي و الخضوع الفكري، والمعيار الاقتصادي، كانت هي الفئة التي امتد إليها التعليم الفرنسي وفق انتقائية واضحة، وعلى هذه الأسس تم تبني أساليب المدرسة الاستعمارية، وقسم التعليم الفرنسي أطفال التعليم في المستعمرة إلى ثلاث فئات: أطفال الفلاحين الفقراء الذين لا يملكون الأرض و أطفال سكان المدن الفقراء (أبناء الطبقة الكادحة) وهي الفئة التي تم استبعادها في أحيان كثيرة وحصلت على التعليم بشكل استثنائي، الثانية هي الطبقة المتوسطة من البرجوازية الصغيرة (حضرية أو ريفية) وتم دمجها في النظام التعليمي لتحويلها إلى مساعد استعماري في المرحلة الأولى ثم إلى قوة عمل في المرحلة الثانية (يد عاملة رخيصة) ثم فئة ثالثة وهي المهيمنة: أوربية في الغالب وجزء منها جزائرية (برجوازية صغيرة حضرية أو ريفية تجارية أو صناعية، أعوان الإدارة المحلية...) وبقي الجزائريون حتى في حالة انتقائهم لتلقي التعليم واستكماله أدنى درجة من الأوربيين والفرنسيين.[2]

---

(1) مالك بن نبي، مذكرات شاهد على القرن، الطبعة: 2، (اشراف ندوة مالك بن نبي)، دار الفكر المعاصر، بيروت- دمشق، 1984.ص 112.

(2) عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص ص481، 482.

بـذلك أصـبحت المـدرسة الفرنسـية تقريبـاً المـسار الرئيسـي أو الأهـم للارتقـاء الاجتماعي فهي الوسيلة لبلوغ وظائف من قبيل القضاء، والتعليم [1] ليس ذلك فحسب لقد كـان الجزائريـون عـاجزون عـن التواصـل مـع الإدارة الفرنسية والفرنسيين، ولـم يكونـوا مستغنيين بأي حال عن هذا التواصل بسبب ظروف الهيمنة الفرنسية على كل المـؤسسات حتى الخاصة بالجزائريين المسلمين، لذا فإن معرفة الفرنسية أصبح ضرورة لا مناص منها كما يذكر مصالي الحـاج[2] في مذكراتـه النقـاش الواقـع بـين أمـه الـتي رأت بضـرورة تعليمـه تعليمـاً عربيـاً، وبعـدها سيتوجه إلى تعلم حرفة ما يقتات منها، ووالده الذي فضل المـدرسة الفرنسية، ليحسم النزاع لصـالح المـدرسة الفرنسية، معللاً والده ذلك بأن بـمعرفته الفرنسية ستجعله وسيطاً وترجـمانا بيـنهم وبـين الفرنسـيين بالإضـافة إلى أنـه سيضـطلع بـمهمة الـدفاع عنهمـا، لـذا سـيبدأ بـتعلم الفرنسية ومن ثـم العربية، ويبدو أن والده كان من المتضررين اقتصادياً من الوضع الاستعماري وكان يتوجس خيفةً مـما يخفيه الغد لعائلته.[3] كذلك مولود فرعون يذكر موقفاً مشابهاً، وهو يتحدث عن مـحاولته اجتياز مسابقة الدخول لـمدرسة ترشيح المعلمين:" ...في الجزائر ما من مخرج سوى أن يصبح معلم ابتدائي، مـما يعني الرخاء للعائلة بأسرها، أو يعود راعي أغنام".[4]

و مع مطلع سنة 1920 م كان دور المـدرسة واضحاً بالإضافة إلى المـكانة الاجتماعية التي قد تنجر عنها أصبحت لها قيمة استعمالية اقتصادية وسياسية، بذلك وبالنظر إلى وضعية الجزائريين عقب انهيار المـؤسسات و النُظم التقليدية (الِمْلكية، المـُرابطية، القضاء...)، ثـم

---

(1) Fanny Colonna, Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale, op.cit. p, p 209, 198

(2) مصالي أحمد بن الحاج (1898- 1973 م)، أحد أبرز المناضلين السياسيين الجزائريين، أحد مؤسسي حزب نجم شمال افريقيا(1926م)، مؤسس وزعيم لحزب الشعب، أحد رموز التيار الاستقلالي، عادل نويهض، المرجع السابق، ص 304)

(3) مصالي الحاج، مذكرات (1898–1939م)، ترجمة: محمد المعراجي، سلسة التراث، ANEP، الجزائر2007، ص 17.

(4) مولود فرعون، ابن الفقير، ترجمة: نسرين شكري، الطبعة: 01، المركز القومي للترجمة، سلسلة الابداع القصصي، العدد: 2097، ، القاهرة، 2014. ص 171.

ما جرته الحرب الكبرى الأولى على وضعية الجزائريين الاقتصادية ستصبح بمثابة مخرج للواقع المزري خاصة الاقتصادي منه، رغم الطابع المحدود والانتشار الضيق لها، لا يتعلق الأمر هنا بالرفض أو القبول المعنوي للمدرسة بقدر ما يرتبط بالضرورة لمجتمع يفقد توازنه نتيجة التدخل الاستعماري لفرض نظام ثقافي خارجي.[1]

وبذلك خلطت المدرسة الترتيب الهرمي الطبقي للمجتمع الجزائري، بحيث ستتشكل الطبقة الحضرية الوسطى الجديدة من خريجي المدرسة أو كما أطلق عليهم روبير آجيرون **"أطفال القرن"**،[2] مطلع القرن العشرين أصبحت الشهادة هي الطريق للوظيفة وأحياناً عاملاً مساعداً يسهل ظروف العمال الذين يهاجرون إلى فرنسا،[3] ومن ثم تحسين الوضع الاقتصادي، بعد أن كانت قبل 1919م مكانة الحرفيين الاجتماعية أفضل من موظفي الإدارة المدنية الفرنسية، طرأ التحول منذ الثلاثينات، لتتشكل فئة متخرجة من التعليم الفرنسي، تسعى نحو الوظيفة الإدارية أو التحصيل الاقتصادي بشهادتها البسيطة إذ لم تكن تتعدى التعليم الابتدائي غالبا.[4]

لكن لا يجب أن نُغفل هنا أن وظائف الإدارية والمدنية كانت محدودة بالنسبة للأهالي المتعلمين (محدودة من حيث العدد، كما ولا يسمح بتولي بعض المناصب بالنسبة للأهالي)، وكانت تسير ببطء شديد حتى عام 1939، بلغ عدد الموظفين المدنيين سنة 1930م فقط 4000 و 9600 موظف عام 1944م[5]

وتحول الموقف من الرفض في بداية الاحتلال لمدرسة المحتل، إلى مطالبة على مستوى النخب القليلة المشاركة في الحياة السياسية (ممثلو الأهالي) لتصبح مطلباً جماهيريا

---

(1) Fanny Colonna, Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale, op.cit. p 209, 198
(2) Charles-Robert Ageron, Genèse de l'Algérie algérienne, Ouvrage publié avec le concours du Centre National du Livre et de l'Ambassade de France à Alger, EDIF 2000, p 375
(3) مولود فرعون، المصدر السابق، ص 152.
(4) Charles-Robert Ageron, idem, p 375
(5) idem, p376

تقوده القوى القومية الناشئة، بشكل خاص تلك التي تعرضت لازدواجية القيم المدرسية الاستعمارية المتناقضة: مدرسة رأس المال الاستغلالية ومدرسة الحضارة الفرنسية، وحتى النخب التقليدية ذات التوجه الإسلامي العربي، كانت قد أخذت تدرك أهمية توفير التعليم للأهالي وإن كان فرنسيا.[1]

4-2 التعليم والمسألة الثقافية في المستعمرة:

4-2-1 النضال من أجل الشرعية الثقافية:

تميز تكوين النُخب الثقافية في الجزائر على اختلاف توجهاتها، بأنه تعرض لتناقضات الوضع الاستعماري، بحيث تكونت بين التصادم مع القيم الثقافية الفرنسية تارةً، وبين محاكاة هذه القيم تارةً أخرى، ليس ذلك فحسب بل كانت الجزائر كغيرها من البلاد العربية المستعمرة، تتجاذبها التحولات الفكرية الحاصلة في العالم الاسلامي، وكان من الصعب في الحقيقة فصل المشكلات الثقافية عن السياسية، لذا تداخلت في كثير من المواضع أراء السياسيين بآراء المثقفين، وتصادمت في نقاط واتفقت في أخرى، على أنه من الإنصاف القول أن الوضع الاستعماري رغم كل سلبياته في شق منه أفرز تلك الصحوة المتعلقة بالواقع الحضاري والتصادم الفكري، وكانت في الجزائر المدرسة من ضمن أهم مؤسسات هذا الصدام.

عرفت الجزائر منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر على يد بعض نخبها المثقفة ثقافة إسلامية وحتى ثقافة فرنسية أو مزدوجة ظهور حركة وطنية واضحة ناشئة [2] وهذا لا يعني أنها لم تعرف نخباً مثقفة أو اصلاحية قبل ذلك، لكنها محاولات فردية غالباً تجسد نضالها في

---

(1) علي مراد، الحركة الاصلاحية في الجزائر بحث في التاريخ الديني والاجتماعي 1925-1940م- ترجمة: محمد يحياتن، سلسلة العالم الإسلامي، دار الحكمة، الجزائر2007م، ص 424

(2) عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث –دراسة سوسيولوجية- ترجمة: فيصل عباس، الطبعة 2، السلسلة التاريخية، دار الحداثة، بيروت، 1982، ص، ص72، 12.

طرق أقل ابتكاراً إن صح التعبير على غرار المطالب والالتماسات والعرائض خاصة تلك التي ناء بحملها المنتخبون والمثقفون من الجزائريين المسلمين، أمثال ابن رحال،[1] عبد الحليم بن سماية،[2] مولود بن الموهوب[3]... وكان أكثر هؤلاء من المشتغلين بالتعليم، تطورت بين سنوات 1900-1914م إلى أنشطة صحفية ونوادي ثقافية، كانت بداية صحوة حقيقية بين النخب الأهلية، تم فيها إعادة بعث للثقافة الأهلية بكل مدلولاتها الحضارية والدينية والقومية، ولكي تؤتي هذه الأنشطة أُكلها كان لابد من تهيئة المجتمع المستقبِل لها، لكن حصيلة التعليم الفرنسي كانت كما أشرنا في الفصل السابق ضئيلة لا تكاد تحدث فرقاً، والأمية تتفاقم يوماً بعد آخر، وهو ما جعل مسألة النهضة الثقافية متوقفة في جوهرها على توفير التعليم للأهالي.[4]

بعد ارهاصات النهضة الثقافية بين سنوات 1900- 1914مفإن الانتظام ووضوح الأهداف والخطط وطريقة العمل، واختلاف الرؤى وانقسام الحركة الوطنية على مستوى المرجعيات والأهداف، هو ما ميز المرحلة التالية للنضال السياسي والاصلاحي والثقافي.[5]

إن السمة المحدودة للتعليم الرسمي الفرنسي، التي استبعدت شريحة كبيرة من الجزائريين كما اسلفنا (أبناء الفلاحين الفقراء، الكادحين من سكان المدن.) من جهة و جعله

---

(1) محمد بن رحال (1886-1925م)، مثقف مزدوج التعليم، ينحدر من أصول ارستقراطية من مدينة ندرومة، ويعتبر من المنافحين عن تعليم اللغة العربية في المدارس الفرنسية، وأحد اهم وجوه النضال السياسي فيما يتعلق بحقوق المسلمين خاصة الاجتماعية (عبد القادر جغلول، المرجع السابق، ص، ص 59 - 73)

(2) عبد الحليم بن سماية (1866-1933م)من رواد المصلحين في الجزائر، ينتمي لعائلة حضرية من اصل تركي، تولى خطة التدريس بالجزائر العاصمة، وكذلك استاذا بالمدرسة الثعالبية، له عدة مقالات في جرائد مختلفة و مؤلفات منها "الكنز المدفون والسر المكنون". (عادل نويهض، المرجع السابق، ص ص 178، 179)

(3) المولود بن محمد السعيد محمد ... ابن الموهوب(1866-1939م)، كاتب ، خطيب وشاعر- استاذ للفقه المالكي، أحد مؤسسي نادي صالح باي (عادل نويهض، المرجع السابق، ص 324)

(4) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص، ص 136، 147، 148،151.

(5) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، 1830-1954، ترجمة: محمد معراجي، ANEP،الجزائر، 2008، ص 294.

بالضرورة نظاماً غير مستوعب لمكونات الثقافة الأهلية من جهة ثانية، جعلت هذه الفئات تتوجه نحو تكوين تعليم خاص بها، قادته حركة ثقافية اصلاحية انطلقت بشكل اكثر وضوحا من الشرق الجزائري، شكلت قاعدتها الطبقة البرجوازية التقليدية المستبعدة (تجار المدن، بعض الملاك العقاريين والزراعيين،. ..). ومع أنها كانت موجهة إلى الفئة المستبعدة من المدرسة الفرنسية –الفئة الشعبية– إلا انها استقطبت بطريقة ما أولئك الذين يذهبون أيضا للمدرسة الفرنسية من المسلمين، مدفوعين بروح قومية ودينية.[1]

لم تكن البواعث الاقتصادية والاجتماعية وحدها الباعث الأساسي لتنامي هذه الحركة، بل كان يحركها الطابع السلبي للمدرسة الفرنسية الرسمية، و الصراع حول الشرعية الثقافية، ليس بين المدرسة الفرنسية والعربية (التقليدية أو الأصلية) فحسب بل بين تيارات التعليم الاصلي ذاتها، بين المحدثين خارج الهيكل الرسمي لمؤسسة الاستعمار الدينية، أي المدرسة الإصلاحية وبين رجال الدين الرسميين و المرابطين، ظهرت حركة تحديث كبرى في سنوات العشرينيات سميت بحركة العلماء قادها الطلبة العائدون من المشرق العربي والذين تأثروا بحركة الاصلاح المتقدمة هناك –مقارنة بالجزائر المستعمرة– والتي قادها ثلة من المفكرين امثال محمد عبده وجمال الدين الأفغاني، أسفرت عن بعث النظام التعليمي التقليدي الذي انهار تماماً بين سنوات 1870 م و 1919مو المؤسسون لهذا التعليم التقليدي في هذه الفترة، انطلقوا في الأساس من فكرة المواجهة الثقافية بل تعتبر المدرسة التقليدية أهم علامة عليها، لقد رفضت المدرسة الفرنسية، احتواء الخصوصية الثقافية (العربية والاسلام) للأهالي، لكنها لم تجد حرجاً في تخصيص تعليم من منطلق عرقي بحت، تميز بعث النظام الموازي بكونه لا يقوم في جوهره على الوصول إلى الوظيفة الرسمية، أو المكانة الاجتماعية، بقدر ما كان وعياً بالخطر الثقافي.[2]

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص ص 484، 485.

(2) Fanny Colonna, Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale, op.cit. p 208, 209.

4-2-2 جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبعث النظام التعليمي الإسلامي:

بلغ النضال التعليمي الأصلي أوجه مع تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس، والتي أنشأت نظاماً تعليمياً موزياً، للنظام الفرنسي، مع فرق الإمكانيات طبعاً، يمكن أن نحكم على عملها في مجال إنشاء المدارس بأنه ظاهرة استثنائية، نسج هذا الاتحاد بسرعة شبكة من المدارس المجانية (70 عام 1935، و 90 عام 1947م، و 144 عام 1949م، و 127 عام 1950-1951م، و 181 عام 1954) بين ابتدائية وثانوية،[1] والتي تكبد نفقاتها مختلف فئات المجتمع، فموله التجار والفلاحون ومؤسسة سبل الخيرات، والعامة الميسورة من الجزائريين والتي بلغت مساهمتها 61 % من النفقات.[2]

عكست هذه المدارس نوعاً من إعادة البناء المؤسسي للمجتمع الجزائري، خاصة في طريقة التمويل الذاتي، وهي بالتأكيد وسيلة ليست جديدة على المجتمع الجزائري، الذي تميز بتمويل نفقات التعليم لا سيما خلال العهد العثماني، وهو ما كفل تحررها من سلطة وتوجيه الاستعمار، باستثناء ممارسة التضييق والعرقلة، حاولت الحركة الاصلاحية انشاء مدارسها و محاكاة المدارس الفرنسية، أوجدت هذه المنظومة شهادة إنهاء الدراسة الابتدائية العربية الخاصة بها و كذا سلك معلمين خاص، ليس ذلك فحسب لقد سار توجه هذا التعليم نحو تعميم ومجانية وفرض التعليم العربي، والبحث عن معلمين أكفاء ذوو قيم أخلاقية محددة: الحماسة الوطنية والدينية، والابتعاد عن المطامح الدونية، لقد سارت مدارس العلماء بنفس فكرة جول فيري سنة 1883م، لكن في رواقين مختلفين ثقافياً، بذلك شكلت المدرسة الفرنسية بشكل مزدوج نموذجاً و خطرا [3].

---

(1) Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale" op.cit. ,p,p 81,82

(2) مصطفى محمد حميداتو، عبد الحميد ابن باديس وجهوده التربوية، الطبعة 1، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الدوحة، 1997، ص 178

(3) Fanny Colonna, Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale, op.cit., p,p 209, 211

لم تنبذ الحركة الإصلاحية المدرسة الفرنسية كلياً، وعلى الرغم من استماتة الاصلاحيين في الدفاع عن اللغة العربية بشكل خاص، إلا أنهم لم يتصوروا تعليماً أحادي التوجه تماماً؛ الواقعية كانت جزء من هذا القبول، التقدم المادي والارتقاء الاجتماعي لأبناء جلدتهم، كان مرهون بالمدرسة الفرنسية، حتى الطيب العقبي المصلح الأشد حماسة للقيم الاسلامية واللغة العربية- يؤكد أنه من انصار نشر التعليم الفرنسي، بين مختلف الأوساط الاجتماعية، ولم تفوت جريدة الشهاب لسان الحركة الاصلاحية، فرصة للإشادة بأولئك الذين استطاعوا الظفر بتعليم دنيوي باللغة الفرنسية، إلى جانب حفاظهم على ارتباطهم بلغتهم الاصلية وقيمهم الدينية.[1] وفي هذا الصدد يقول الشيخ عبد الحميد ابن باديس [2]رحمه الله: ، " **احذر كل متعيلم يُزهِدك في علم من العلوم فإن العلوم كلها أثمرتها العقول لخدمة الإنسانية... وأن العلم تراث الإنسانية يستحقه على السواء جميع أفرادها المجتهدين**".[3]

ما كان يثير حفيظة الاصلاحيين هو أن المدرسة الفرنسية تلغي القيمة اللغوية الأساسية للأهالي –اللغة العربية– التي تشكل رابطا أساسياً لهم مع الدين الإسلامي، مخاوف من قبيل انحياز الشباب المسلم، إلى اللغة الفرنسية حصراً، وهو ما يعني الانحياز إلى ثقافة فرنسية، لذا طالبوا بتحقيق تعليم مزدوج فرنسي–عربي، يستجيب للواقع الثقافي في الجزائر، ربما ليس إيماناً حقيقاً بضرورة تبني الثقافة الفرنسية، بل محاولة لاستقطاب أولئك المؤمنين والمتحمسين للاندماج في الأمة الفرنسية، في المقابل رفض الاصلاحيون القيم الثقافية للمدرسة الفرنسية التي بدت لهم سبباً في الاستلاب الثقافي للشباب المسلم، لهذا في المستويات العليا ربطوا انفسهم بالدوائر الثقافية في المشرق العربي وتونس(الأزهر والزيتونة بشكل خاص)، تم استيراد

(1) علي مراد، المرجع السابق، ص 425

(2) عبد الحمد ابن باديس (1889–1940م)، مُصلح وفقيه، ومفسر جزائري، ومؤسس ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931– 1940م)، (عادل نويهض، المرجع السابق، ص 28)

(3) مصطفى محمد حميداتو، مرجع سابق، ص 117

الكتب المدرسية من المشرق العربي أو تونس، و تم التدريس باللغة العربية فقط؛ وشملت مناهجها العربية (القواعد اللغوية والمفردات)، تاريخ وجغرافيا شمال أفريقيا، الحساب والنظافة، وتدريس ديني القرآن، مبادئ الإسلام، حياة النبي والتابعين.[1]

لكن ما ميز هذا النظام التعليمي أنه ذو غاية معنوية أكثر منها مادية، لهذا فإن التحديث كان يطاله بشكل شبه شكلي كإدخال الكراسي والطاولات إلى حجرة الدرس، و احتفظ في جزء كبير منه بروح التعليم التقليدية، لقد كان يهدف إلى مواجهة المدرسة الفرنسية في شقيها: وجودها وغيابها؛ في الأول محاربة الانمساخ الثقافي الذي كان جزء من نظريتها، بحيث حاربت اللغة العربية والدين الاسلامي وحاولت رمي حضارة الجزائريين بالتخلف والهمجية، أو بصيغة أكثر توصيفا لواقع المدرسة الاستعمارية كما ذكر مالك بن نبي: " **المدرسة التي لم تهتم بنشر عناصر ثقافتها الأوربية بقدر ما تحرص على توزيع نفايتها**" وهو ما يفسر تمسك المدارس الحرة الشديد بالقيم الأساسية ومحاولة بعثها وجعل المجتمع قادر على تذوق التراث الحضاري الإسلامي، ووضع أساس أخلاقي لحياة المسلمين، من جهة ثانية عمل على محاولة التخفيف من حدة الأمية، الناجمة عن القصور المبرمج في توفير التعليم للأهالي، إذ كان انتشاره محدوداً لأقصى درجة، وكانت المدارس بالغة الندرة.[2]

للأسباب السابقة لم يمنع ظهور التعليم الحر ولا جهود انتشاره إلى نبذ المدرسة الفرنسية بل على العكس ظلت المطالب بتوفير تعليم رسمي وفق شروط معينة وستزداد حدة بعد الحرب العالمية الأولى، لذا تبنى المجتمع الجزائري النظامين التعليميين معاً، الأول يكاد يكون ذو هدف معنوي خالصاً، ذلك أنه لا يرتبط بالإدارة الفرنسية بأي شكل، كما وأنه اقتصادياً غير مثري للفرد، إنه نظام تعليمي يناضل من أجل الشرعية الثقافية ويحاكي إلى حد ما

---

(1) Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale", op.cit. , p p 81,82

(2) مالك بن نبي، وجهة العالم الاسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، اصدار: ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، 1981، ص، ص53، 55، 59.

التعليم الفرنسي، والثاني (الفرنسي) تقود إليه الحتمية الاقتصادية والمادية – كما أشرنا سابقاً– وهو الطريق الطبيعي للألقاب والوظائف الرسمية.[1]

4-2-3 الجمعيات والنوادي الثقافية والطلابية:

رغم التقسيم الكلاسيكي لتيارات الحركة الوطنية (اصلاحي، اندماجي، استقلالي) إلا أن ميزات هذه التيارات بأن جهودها قد تظافرت في كثير من المناسبات والنشاطات، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الحضارية والقومية ، ليس في الجزائر فحسب بل كل المنطقة المغاربية المحتلة (تونس والمغرب والجزائر) بحيث ظهرت في المستعمرات نفس المشكلات لكن بحدة متباينة، واتحاد المرجعيات الحضارية بين الدول المغاربية، وحد الرؤى والجهود على حد السواء، وقد وجد هذا التظافر بذرته في ظهور فئة طلابية مناضلة لأجل هذه القضية والكثير من القضايا الأخرى، وأصبحت المدرسة مطلباً رئيسياً ضمن مطالب النضال الوطني بالإجماع(خريجي التعليم الفرنسي والتقليدي).

تشكلت جمعيات ونوادي كالجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين في افريقيا الشمالية المؤسسة سنة 1918م، والتي أنشأت مجلة التلميذ سنة 1931م كذلك جمعية الطلبة الزيتونيين سنة 1933م، كذلك شبيبة المؤتمر الاسلامي المنبثقة عن المؤتمر سنة 1936م، جمعية طلبة شمال افريقيا بباريس سنة 1927م، التي رفضت أن يكون من ضمن أعضاءها المتجنسين، والتي بلغ اهتمامها بالقضية التعليمية حد عقد مؤتمر ات سنوية موضوعها الأساسي التعليم كان أولها بتاريخ 20-22 أفريل 1931 بالمدرسة الخلدونية بتونس، تلاه مؤتمر ثاني عالج نفس الموضوع بتاريخ 25-29 أوت 1932م، بنادي الترقي بالجزائر ، وقد جمعت هذه المؤتمرات مختلف أطياف النخب الثقافية أولئك من المفرنسين كفرحات

(1) Fanny Colonna, Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale, op.cit. p p 208, 209.

عباس[1] والمعربون كالشيخ ابن باديس، البشير الإبراهيمي،[2] وأحمد توفيق المدني ومزدوجو الثقافة، لقد كانت التوصيات واضحة و نقاط الاشتراك بين مختلف النخب أكثر من نقاط الخلاف.[3]

ورغم أن جمعية الطلبة نشأت في الأساس للدفاع عن حقوق الطلبة المغاربة في فرنسا فيما يتعلق بالمنح والإطعام وبوجه عام العدالة في المعاملة مع نظرائهم الفرنسيين، فإنها حملت رؤية استشرافية لمختلف مشكلات المنطقة المحتلة بشكل خاص التعليم، وربما هذا ما جعل الإدارة الفرنسية تتخوف من أن تُكَوِن كتلة قد تسبب مسائلة النظام الاستعماري، خاصة من قبل الجزائريين وهو ما جعل استكمالهم الدارسة بفرنسا ممنوعاً لفترة معتبرة حتى عام 1933م سُمِح لحاملي المنح بالالتحاق بالكليات الفرنسية فيما يخص التخصصات التي لا تتوفر عليها جامعة الجزائر.

تم تخفيف هذه القيود أكثر بعد سنة 1936م حيث اعتبر لويس ميلو Louis Milliot مدير الشؤون الأهلية أن ذهابهم للدارسة بفرنسا أقل خطورة من تجمعهم في الجزائر أو توجههم إلى المشرق العربي، وكان يصعب فصل النضال الطلابي عن السياسي والثقافي وكان ظهور هذا التنظيم بالذات مرتبطاً بشكل كبير بمناضلين في حزب شمال إفريقيا، إذ أن أغلب المؤسسيين والمنتمين إلى هذا التجمع كانوا وأصبحوا وجوه أساسية في ساحة النضال القومي والفكري (مالك بن نبي، مسعود بوقادوم،[4] فرحات عباس...)[1]

---

[1] فرحات عباس مكي (1899–1985م) صيدلاني ومناضل سياسي انتمى لجماعة النواب المسلمين المنتخبين سنة 1927 ، أحد اهم رموز التيار الاندماجي.

[2] محمد البشير الابراهيمي (1889-1965م)، مصلح اسلامي وخطيب جزائري، وأحد ابرز مؤسسي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.(عادل نويهض، المرجع السابق، ص 13.)

[3] نشرة أعمال المؤتمر الأول لطلبة شمال أفريقيا المسلمون بالخلدونية من يوم 20 الى يوم 22 أوت، 1931، جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين،، الجزائر1931. ص 3

[4] مسعود الحواس بوقادوم (1910-2007 م)، مناضل سياسي، وأحد نواب البرلمان(1946–1951م)، انتمى لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. (https://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/1045)

أصبح مجال عملها الملتقيات التي أصبحت بدورها ميداناً لإيجاد حلول لواقع تعليم الجزائريين بوجه عام، فكانت المطالبة بالتعليم لجميع الجزائريين المسلمين، إضافة اللغة العربية وادراجها في شهادة التعليم الابتدائية، وضرورة إعانة الحكومة للمدارس العربية الحرة كما كانت تفعل مع بقية المدارس الخاصة بدلاً من التضييق عليها، بالإضافة لمعالجة مسألة تعليم البنات، وامتد الوعي بالمشكلة المدرسية إلى مضمون المدرسة الفرنسية، بالسعي إلى النضال ضد البرامج الموضوعة وتحريرها من الروح الاستشراقية، التي تحط من قيمة الموروث الحضاري الاسلامي، بصيغة أكثر اختصاراً ،كانت المطالب تدور حول إعادة الاعتبار لمقومات الهوية الوطنية العربية والاسلامية في برامج التعليم الرسمية، وقد ظهر التوجه القومي صريحاً، بحيث ذكرت العربية كلغة قومية لأهل الشمال الإفريقي، وانعقدت مؤتمرات تالية لنفس الجمعية تمسكت بنفس المطالب، لم تكتفي هذه الجمعية بدعوات اصلاح التعليم الرسمي، بل هدفت إلى تطوير التعليم الموزاري، ومن جهة أخرى تعميم التعليم العربي الحر وإعطاءه روحاً علمية.[2]

4-3 التعليم في اهتمامات الحركة الوطنية:

4-3-1 التحولات السياسية منذ 1919م:

إذا كانت أهمية المدرسة قد ظهرت واضحة في شقيها الاقتصادي والاجتماعي منذ مطلع القرن العشرين بالنسبة لعموم و مُمثلي المسلمين الجزائريين كما سبق وأشرنا، فإن مزاياها السياسية قد توضحت منذ سنة 1919م عقب الاصلاحات الانتخابية التي اعطت زيادة معتبرة للممثلين المحليين في المجالس المحلية، لمجموعة النخب السياسية، والتي

(1) Charles-Robert ageron, l'association des étudiants musulmans nord- africains en france durant l'entre-deux-guerres(contribution à l'étude des nationalismes maghrébins), Outre-Mers. Revue=D'histoire, société française d'histoire d'outre-mer (sfhom), , Tome 70, n°258-259, 1er et 2e trimestres,1983. p,p 25,26, 27, 28. -55

(2) المؤتمر الأول لطلبة شمال أفريقيا المسلمون، مصدر سابق، ص، ص 34، 84، 101.

احتلت الحقوق الانتخابية مكانة هامة في نضالها، لكن كانت تصطدم بأن الاصلاحات تُعطى قطرة فقطرة، إذ بعد أن أقر القانون بتمكين غير المواطنين من بعض الوظائف العمومية التي لم تكن متاحة لهم، إلا أنه ما لبث أن استدرك ذلك بحيث أحاط هذا القانون بمجموعة من التقييدات والاستثناءات، على رأسها استثناء وظائف السلطة العامة، ونص في المادة 14 منه على أنه سيتم اصدار مراسيم خاصة تحدد قائمة بوظائف السلطة العامة، التي سيمنعون من مُمارستها، وبذلك لن يحدث هذا القانون أي فرق حول مسألة الهيمنة الأوربية، [1]بذلك كانت الفترة ما بعد الحرب الأولى خيبة أمل حقيقية خصوصاً لأولئك الذين آمنو بإصلاحات فرنسية جادة فيما يتعلق بالوضع السياسي والحقوق الانتخابية وقضايا المواطنة.

لعب الزخم السياسي الذي امتازت به المرحلة، دوراً هاماً في ترسيخ فكرة أهمية التعليم حتى وإن كان فرنسياً ، وهو طرح ناجم عن ظهور النخبة التي انقسمت إلى نخبة تقليدية أو بصيغة أكثر دقة محافظة، ونخبة مفرنسة أو في بعض الحالات مزدوجة الثقافة، اختلفت هاتين في الكثير من النقاط لكنها التقت كلها في ضرورة حصول الأطفال المسلمين على التعليم، والانتساب ثقافياً إلى المشرق العربي الاسلامي من حيث مضمون التعليم أصبح على قدم المساواة مع الانتساب العلمي من حيث الأهمية لأساليب مؤسسات التعليم الغربية، وظلت المطالب في هذه المرحلة تركز على نقطتين: ضرورة توفير التعليم وتعميمه بين الجزائريين، وضرورة إعطاءه خصوصية ثقافية اسلامية عربية،[2] بدلاً من الخصوصية التي اختارها الاستعمار (عرقية–اقتصادية).

---

(1) قانون 04 فبراير 1919، والمتعلق بمتمتع المسلمين الجزائريين بالحقوق السياسية :
J.O.R.F, 51em année, N° 36, 6 Février 1919.p p 1358-1359.

(2) عبد القادر جغلول، المرجع سابق، ص 107.

4-3-2 تيارات الحركة الوطنية والتعليم الفرنسي الرسمي:

انقسمت الحركة الوطنية في نضالها السياسي إلى ثلاث تيارات رئيسية: تيار اصلاحي، وتيار اندماجي وتيار استقلالي، إذا كان الأول قد ناء بحمل رسالة تحديث المنظومة التعليمية التقليدية وإيجاد نظام موازي -كما اشرنا سابقاً- وكذلك فعل التيار الأخير، اكتفى التيار الاندماجي بجعل المدرسة أحد مطالبه الأساسية.

أ- النُخب المفرنسة والمسألة الأهلية:

رأت أغلب النخب المفرنسة، في المدرسة الفرنسية حلقة وصل بين ثقافتين، واعتبروا أنفسهم الوسيط المثالي بين فرنسا و اخوانهم المسلمين، و على هذا الأساس ستتم المطالبة بحقوق المسلمين الجزائريين وفق ضمانات السلطة العامة.[1]

ولئن كانت الحركة الإصلاحية في نضالها عبرت عن مشروعها بلغتها العربية وخلقت مؤسساتها الموازية، فإن الحركة الوطنية السياسية التي تبلورت مع مطلع الحرب العالمية الأولى، قد واجهت الاستعمار من داخل مؤسساته وباستخدام لغته، وتبنتها في مناهضة الخطاب الكولونيالي، وتطلعت إلى تغيير الحالة الأهلية المزرية للجزائري المسلم، وتحويله من رعية إلى مواطن متمتع بحقوقه الكاملة، وليتمكن من استخدام هذه الحقوق كان لابد له أن يمسك بناصية وسائل النضال الحديثة، وقد شكلت هذه المرحلة منذ 1919 م نوعاً من القطيعة مع التنظيمات السابقة للمجتمع الجزائري، حيث أصبح يتطلع إلى مفهوم الدولة بدلاً من القبيلة والانتماء للمواطنة بدلاً من العشيرة، وهي المرحلة المعْلَمِيَة في تاريخ النضال الوطني نحو التحرر، جزء كبير من فئة الشبان المتعلمين في المدارس الفرنسية آمن بالرسالة التمدينية لفرنسا، وحاول المطالبة بها، لكن في اطار هوية الجزائريين الخاصة (القومية والاسلامية)، كما حاولوا تصحيح النظرة الدونية التي وسمهم بها المشروع الاستعماري وجعلها لازمة لهم وحائلا

---

(1) Fanny Colonna, "Verdict scolaire et position de classe dans l'Algérie coloniale", Revue française de sociologie, vol 14, N° 2, jun- 1973, pp 189,190.

بينهم وبين الحقوق المدنية، ليثبتوا أن التخلف الأهلي ليس سوى حصيلة السياسة الاستعمارية.[1]

ظهرت هذه النُخبْ مع مطلع القرن العشرين في اطار أنشطة ثقافية في البداية، لتتطور إلى كتلة سياسية قادرة على التواصل مع الإدارة الفرنسية والمطالبة بإصلاحات لصالح المسلمين، عن طريق التأثير على الرأي العام الفرنسي فيما يتعلق بالسياسة الأهلية، هاته الفئة بامتياز كانت حصيلة سياسة المدرسة الفرنسية الرسمية، لقد كانوا المحاولة المحدودة لتحويل المجتمع الأهلي من الداخل، وقد كان متعمداً أن يكون تعدادهم قليلاً، إنهم القلة المحظوظة التي استطاعت النفاذ إلى مراحل دراسية أعلى من التعليم الابتدائي لعوامل اجتماعية واقتصادية خاصة بهم، يكفي أن نعرف أن في عام 1936م فقط 2% من الجزائريين في الشمال (ذكور فقط وباستثناء الصحراء) يعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية (غير أميين وليسوا ذووا تعليم عالي) و6% فقط في عام 1948م.[2]

بالإضافة إلى الثقافة الفرنسية العالية و المزدوجة أحياناً، تميزت النخبة الاندماجية بانحدارها غالبا من البورجوازيات الحضرية أو الخيام الكبيرة التي حافظت على ثرواتها ومكانتها بفعل تفاعلها مع الادارة الفرنسية، بصيغة أدق الأسر الكبيرة التي استطاعت الادارة الفرنسية ابتلاعها وتحويل مسار تأثيرها في المجتمع الجزائري، لقد كان اكثرهم من عائلات تقلدت وظائف حكومية، ومثال ذلك فرحات عباس الذي ولد لعائلة ريفية اشتغل والده كقايد وترقى ليصبح باشاغا وحصل على وسام لفيف الشرف، ومحمد الصالح ابن جلول الذي ينتمي لعائلة قسنطينية حضرية ثرية.

---

(1) نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة1، بيروت، 2015 م. ص ، ص 11، 65، 66، 69، 73

(2) Fanny Colonna, Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale, op.cit.,p p 196,197

كما تميزت بأنها قليلة العدد بالإضافة إلى أنها شكلت نواة الحركة الوطنية، إذ سبقت حركة الشبان الجزائريين إلى الظهور بقية التيارات، حيث تعتبر لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين المنتخبين أول حزب سياسي إن صح التعبير بالمفهوم الحديث والنشاط العام خاصة في مسألة التجنيد الإجباري، والاجتماعات والعرائض التي تقدمها الوفود إلى فرنسا إنما كانت بتأثير من هذا التيار، لا سيما بيان الشباب الجزائري (26 –06-1912 م) إلى رئيس الوزراء Raymond Poincaré ريمون بوانكاري،[1] وضم مجموعة من النواب على رأسهم الدكتور ابن تهامي نائب بلدي بمدينة الجزائر، وكان يهدف إلى محاربة التمييز في الحقوق والالتزامات المترتبة عن الخدمة العسكرية مثل تخفيض المدة من ثلاث سنوات إلى اثنتين ورفع السن إلى العشرين بدل الثامنة عشر، كما طالبوا بإلغاء القوانين الاستثنائية المتعلقة بالجزائريين مثل الضرائب والأنظمة الزجرية وطالبوا بتوزيع الميزانية المالية توزيعا عادلا بين السكان. [2]

وقد كان قانون 4 فبراير 1919م منعطفا حاسماً في تاريخ الحركة الاندماجية حيث أعط للجزائريين بعض الحقوق في مقابل تنازلهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية ووضع شروطا تعجيزية فيما يتعلق بمسألة التجنيس، وبسببه انقسمت لجنة الدفاع عن مصالح الجزائريين إلى قسمين أحدها قبل بالإصلاحات والتنازل عن الأحوال الشخصية وهم من المتفرنسين بينما رفض الأمير خالد ذلك وأسس حركة الأخوة الجزائرية بتاريخ 23 جانفي 1922م و انبثق عن هذه الفئة تياران: محافظ بزعامة الأمير خالد وهو يدعو إلى المساواة

---

[1] ريمون وانكاري Raymond Poincaré (1860-1934 م)، سياسي فرنسي ، رئيس وزراء فرنسا ثلاث مرات، و رئيس الجمهورية الفرنسية (1913- 1920م):
(https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Raymond_Poincar%C3%A9/138547)

[2] عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920–1936)، الجزء 01، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 ص ص 37، 38

بدل الدمج الكامل، ومتفرنس متحمس دعا إلى الذوبان الكامل في الإطار الفرنسي لعنصر المسلمين.[1]

هذه الفئة التي اعتبرت المدرسة سبباً في خلاصها و ارتقاءها على بقية كتلتها المسلمة، أرادوا أن يلتحق بني جلدتهم بهذا الركب وأن يحصلوا أيضاً على تعليم يؤهلهم لقيادة أنفسهم في الاطار الفرنسي.[2] يقول فرحات عباس في كتابه الشاب الجزائري: **" لقد مكننا التعليم من أن نعي حقوقنا، وأن ندافع بشكل أفضل عن الشعب ونحميه من متاهة قوانين ضُلل فيها، ومن نُظم وإجراءات منع إدارية أو بوليسية، لقد كانت المدرسة فرصتنا. .. إنها مرتكز قوي... ما هو الحال الذي كانت الجزائر ستصير إليه لو أن تعليم الأهالي الذي اعترف به البعض قد عُمم، بدل انتشاره بشكل شحيح؟"**[3]

وقد تميزت هذه النخبة بكونها غير متجانسة في رؤيتها، لقد كانت قواسمها المشتركة تتجسد في الثقافة الفرنسية والأصل الأهلي، بعضها لم يكن في قطيعة مع موروثه الحضاري رغم ارتيادهم المدرسة الفرنسية ومطالبتهم بإنهاء المسافة الفاصلة بين المُثُلِ والواقع، وقد حملت رصيدا هاما من هذا الموروث ووقعت في مشكلات تذبب المواقف والأفكار يأتي في هذا الصدد وكنموذج مثالي: فرحات عباس، وقد كانت نهضتها تسير بمعية تللك الموجودة في المشرق العربي، والمثير في الأمر أن هذا التواصل مع ذوي الثقافة المشرقية كان في فرنسا غالبا نتيجة البعثات الطلابية والمؤتمرات التي تعقد هناك (مثل المؤتمر العربي الأول في باريس 1911م، و 1913م) وتوافد مختلف رجال الدعوة الإصلاحية من المشرق العربي إلى هناك مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، والمفكر شكيب أرسلان...[4]

---

(1) عبد الرحمان ابن إبراهيم بن العقون المرجع السابق ، ص 76

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، مرجع سابق، ص 356.

(3) فرحات عباس، الشاب الجزائري ،ترجمة فرحات منور، الجزائر الطباعة الشعبية للجيش، 2007. ص ص 27، 28.

(4) نور الدين ثنيو، المرجع السابق، ص ص 104, 105

بينما تميز البعض الآخر بكونه أكثر تطرفاً في مطالبته بالمدرسة الفرنسية حين رأى أنه يجب أن يتم إعطاء التعليم الفرنسي الخالص للأهالي، بحيث يستطيع الجيل الثالث التخلص كلياً من العربية التي ستختفي وبذلك لن يفكر ويتكلم ويحلم الجزائريون سوى باللغة الفرنسية ويصبح الاندماج أكثر يُسراً، العربية إذا تُشكل حسبهم حجر عثرة في طريق الاندماج داخل الإطار الفرنسي، ولعل أبرز وجوه هذا التوجه ابن جلول[1] واتخذت بذلك موقفاً مضاداً من الحركة الإصلاحية والاستقلالية بل وحتى الشيوعيون الذين لم يختلفوا مع الاصلاحين والاستقلاليين والذين كان من ضمن مطالب حزبهم الصريحة في كثير من المواضع؛ إعطاء تعليم بالعربية للأطفال المسلمين، كما حدث إثر الاحتفالات المئوية، معتبرين الجهل أحد أهم مفرزات الاستعمار الفرنسي.[2]

ورغم تبني أغلبهم قيم الثقافة الغربية الفرنسية، إلا أن القيم الأصلية ظلت حاضرة من خلال المطالب المتعلقة بالإصلاحات المدرسية، ولا يمكن الوصول إلى سبب هذا التمسك في خطاب التيار الاندماجي بشكل سهل، إذ قد يبدو أن توحد النخب المختلفة حول المطالب خلق نوعاً من التساؤل لماذا انقسمت الرؤية السياسية واتفقت حول القضية التعليمية إضافة اللغة العربية وادراجها في شهادة التعليم الابتدائية، كانت مطلباً لم يشذ عنه حتى الاندماجيون (إلا في حالات نادرة جداً)، على أنه يمكن أن نفترض هنا أنه بينما كان هذا المطلب في نظر الإصلاحيين والاستقلاليين هدفاً بذاته، فإنه ربما بالنسبة للنخب المفرنسة كان هدفاً و وسيلة معاً لخلق القبول المعنوي للمدرسة بن الجزائريين ، لكن لا يمكن بأي حال الجزم بذلك.

ب- الاستقلاليون والمدرسة:

(1) مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 205.

(2) تصريح النائب الشيوعي توريس في غرفة البرلمان بتاريخ 1 جويلية 1933، أُنظر محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، مرجع سابق، ص ص 302، 303.

ما بين سنوات (1914-1919م) حدثت حركة هجرة واسعة نحو فرنسا والتي اتسمت بأنها منظمة من السلطات الفرنسية بسبب ظروف الحرب، كما وأنها في الغالب هجرة غير دائمة، بسبب ظروف التجنيد الاجباري من جهة ثم ما لبثت أن تحولت إلى هجرة طوعية نجمت عن تردي الوضع الاقتصادي للأهالي في المستعمرة بعد الحرب [1]، تعرف الجزائريون هناك على بضعة حقوق على ضآلتها غيرت مفهومهم عن وضعيتهم العامة رغم وضعيتهم البائسة كعمال مهاجرين، فالأكيد أنها كانت افضل بكثير من وضعيتهم كيد عاملة رخيصة محرومة من حق الاحتجاج في ظل سلطات المستوطنين، كما وأنهم انضموا في كثير من الأحيان إلى دروس لتعليم الكبار، ونوادي ثقافية، ثم نقابات عمالية، لم تكن خطورة ظهور بوادر وعي سياسي بالحقوق بخفية عن المستوطنين وهو ما حذا بهم إلى المطالبة بتنظيم الهجرة وفرض قيود وضمانات مسبقة على المهاجرين.[2]

لقد كانت الهجرة منعطفاً حاسماً في تاريخ المجتمع الجزائري، والحركة الوطنية[3] يمكن القول بصيغة أكثر دقة أن المجتمع الجزائري كان معزولاً في إطاره الجغرافي مع وصاية المستوطنين عليه، ثم ما لبث أن تعرف على فرنسا وهنا كان محور التحول الأساسي على مستوى المطالب.

إن الجزائريين الذين شاركوا في الحرب شعروا أنهم يستحقون كل الحقوق مادام أنهم قاموا بكل الواجبات، الحقوق التي من ضمنها التعليم لأطفالهم[4]، وقد أصبح السعي إلى الاتصال

---

(1) الشهاب، العدد: 69، الصحيفة 9، السنة 2، 12 نوفمبر 1929، قسنطينة، ص 543

(2) عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919–1939م)، الطبعة 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985م. ص، ص 14، 16، 18، 47–51

(3) شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 104

(4) الشهاب، العدد 86، السنة 2، الصحيفة 2، 3 مارس 1927م/ 27 شعبان 1345هـ، قسنطينة، ص 862

بالـمركز السياسـي في فرنسـا بـديلاً هامـاً للحركـة الوطنيـة الناشـئة، للـتخلص مـن وسـاطة المستوطنين.[1]

شكلت هذه الفئة الأخيرة ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً حركة بروليتارية، انطلقت من العمل النقابي إلى العمل السياسي، لم تكن هذه الفئة معزولة عن نضال الأمير خالد، بل على تواصل وتعاون، وقد انتضمت في حزب نجم شمال افريقيا سنة 1926م، وعين الأمير خالد رئيسا شرفياً لهذا الحزب، وكان أبرز أعضائها الجزائريين: مصالي الحاج، الحاج عبد القادر، جيلالي محمد السعيد، بانون آكلي، و إذا كانت النخبة المفرنسة الداعية إلى الاندماج هي حصيلة المدرسة الفرنسية، فإن العتبة المدرسية و سياسة الحرمان المدرسي هو ما شكل النخبة ذات التوجه الاستقلالي، سبق وأشرنا إلى ان السياسة المدرسية الفرنسية كانت انتقائية بشكل كبير في اختيار تلاميذها الذين سيحظون بتعليم أعلى، بينما استثنت فئة هامة تشكل الأغلبية الساحقة من الجزائريين المسلمين، وقد تميز أغلب المشكلين لهذا الحزب بأنهم في الغالب من الطبقة العاملة، والانحدار من أوساط اجتماعية بسيطة، والمستوى التعليمي الفرنسي المحدود، اعتمدت هذه الفئة على تثقيف نفسها غالباً خارج المدرسة الفرنسية[2]

إن الطبيعة النقابية والقاعدة العمالية المشكلة لحركة انتصار لحريات الديمقراطية، جعلته على علاقة وطيدة بالحزب الشيوعي الفرنسي ولا مبالغة هنا إذا تم اعتبارها منبثقة عنه خاصة في المرحلة الأولى من التأسيس،[3] كان اليسار الفرنسي يؤطر العمال ويدعوهم إلى التحالف حتى وإن كانوا جزائريين، واعتبر أن ما تتعرض إليه هذه الأخيرة من حظر هجرتهم إلى فرنسا أمر لن تسكت عنه الطبقة العمالية في فرنسا، ولأن الحزب الشيوعي يناضل ضد الرأسمالية

(1) الشهاب، العدد 67، الصحيفة 03،السنة 13، 11 نوفمبر 1926م/ 7 جمادي الاولى 1354هـ، قسنطينة، ص 511

(2) عبد الحميد زوزو، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية بين الحربين، مرجع سابق، ص، ص 55، 56، 63

(3) نفسه، ص، ص 132، 162

اعتبر ذلك نوعا من أنواع الأوليغارشية التي تحالفت فيها خيانة البرجوازية الأهلية مع المستوطنين الفرنسيين ضد العامل الجزائري المسلم.[1]

هذه القيم اجتذبت الطبقة العمالية المهاجرة و حتى بعض الطلبة المسلمين المتواجدين بشكل خاص في فرنسا، لكن لم يستمر ذلك إذ سرعان ما وجدت رؤيتها السياسية الخاصة، عبر أحزابها المتتالية التي اختلفت في التسميات[2] بعد أن استعارت وسائل نضالها وطرق ضغطها من الحركة الشيوعية. لقد كان الفرق الجوهري بين نضال الشيوعيين الفرنسيين وأولئك المناضلين الجزائريين الذي لم يكن ضد نظام اجتماعي طبقي، بل ضد وجود عرقين أحدهما يتمتع بكل المزايا والآخر يتحمل كل الواجبات، وتشارك هذه الرؤية المناضلون السياسيون من التيار الاستقلالي و الطلبة المسلمين الشمال افريقيين ما زاد من تقارب التياران خصوصاً في الثلاثينات حيث كانت القوميات السياسية قد كادت تصل لمرحلة النضج. [3]

سيطر الحزب على الساحة السياسية وساهم في تشكيل جمعيات ونوادي ونقابات مختلفة، اعتبرت تابعة له من الناحية النظامية(جمعية النساء المسلمات، نقابة العمال والتجار المسلمين، جمعية طلاب الشمال الإفريقي...) وهكذا الحزب الذي تأسس في فرنسا للدفاع عن حقوق العمال الشمال أفريقيين، أصبح له أذرع ومناضلين منذ الثلاثينات في الجزائر وأصبح الحزب الأكثر جرأة في التصدي للسياسة الفرنسية، وطرح مطالب متقدمة يظهر فيها إلى جانب الإصلاحات المختلفة لواقع الجزائريين، مطلب الاستقلال جلياً. ويتحول مصالي

(1) محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال افريقيا1926-1937م)، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ترجمة: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2013م، ص ص 39، 40.

(2) تغير اسمه من حزب نجم شمال افريقيا الى حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وذلك بسبب تضييق الادارة الفرنسية وحله في كل مرة.

(3) Charles-Robert Ageron , Genèse de l'Algérie algérienne, op.cit., p 209

من مناضل نقابي إلى أحد أهم وجوه الحركة الاستقلالية، رغم أن هذا المطلب لدى مختلف توجهات الحركة الوطنية آنذاك كان بعيد المنال بالنظر لواقع تلك الفترة.[1]

ورغم أن التيار الاستقلالي ربط نضاله بنضال الفئات الأخرى إلا أن أيديولوجيته ورؤيته للمسائل الأهلية اختلفت بصفة عامة، فإن آمن الاندماجيون المتحمسون بالدور الحضاري لفرنسا، فإن الاستقلاليون كفروا بهذه الفكرة رأساً، وقد جاء في خطاب مصالي الحاج إثر مؤتمر بروكسل: " **باسم هذا التمدين المزعوم جميع التقاليد، جميع العادات، جميع التطلعات للسكان الأهالي تم الدوس عليها. .. إلى هذا انضاف التخبيل المنهج الناجم عن الكحول، إدخال ديانات جديدة، غلق مدارس اللغة العربية الموجودة في المستعمرة...**" [2]

وربما يعود ذلك في أساسه إلى عامل الرؤية العمالية النقابية للإمبريالية والاستغلال الرأسمالي، والرغبة الدائمة في اسقاط نظام رأس المال بدل التفاوض معه على الإصلاحات، لكن كانت ايديولوجية هذا التوجه لها شق أكثر أهمية فصلها عن النضال الشيوعي، لقد فهم التيار الاستقلالي أهمية النضال الثقافي، وبدت حركة مصالي الحاج اكثر وعياً بدور المسألة الثقافية في تماسك المجتمع واستمراره، ما جعل مطالبها ثابتة حول الأحوال الشخصية للأهالي والتعليم بالعربية، لذا ظهرت عبارات من قبيل الأمة الجزائرية و المواطنة على حد السواء في نضال هذا التوجه،[3] وهنا كان اختلافه مع التيار الإصلاحي على مستوى طرق النضال، إذ فضل خوض النضال السياسي جنبا إلى جنب مع النضال الثقافي.

وفقاً لما سبق فإن مطلب التعليم للأهالي المسلمين ظهر على قدم المساواة مع مطالب الاصلاح السياسي والحقوق الانتخابية، والاصلاحات الضريبية، وأصبح من ضمن

---

(1) عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، مرجع سابق، الجزء 01، ص 117.

(2) محفوظ قداش، محمد قنانش، مرجع سابق، ص 57

(3) المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي، الطبعة 1، سلسلة المسألة الثقافية في المغرب العربي، أليف، تونس ص ص 34، 35، 36.

مطالبه الدائمة، بحيث ظهر المطلب التعليمي في مجموعة المبادئ الإحدى عشر الأولية لحزب نجم شمال إفريقيا بتاريخ 20 جوان 1926م، (التطبيق التام على المسلمين لقانون إجبارية وحرية التعليم)[1]، وعلى إثر مؤتمر بروكسل 10-15 فيفري 1927م كان ضمن برنامج عمل الحزب الذي صوتت عليه الجمعية العامة بتاريخ 28 ماي 1933مفي شقيه الأول والثاني. كان الاحتجاج على الوضعية البائسة لتعليم الجزائريين شديد اللهجة لا سيما على التوزيع الغير عادل لتعداد المدارس: " **في المجال الثقافي يقوم الاستعمار أيضاً بعمله، 516 مدرسة بـ 35000 تلميذ من الأهالي تدرس باللغة الفرنسية، تكفي لخمسة ملايين من الأهالي، في المقابل لـ 800.000 أوربي توجد 1200 مدرسة، وعلاوة على ذلك تمنع المدارس الحرة باللغة العربية. وصول الأهالي للتعليم العالي شبه مستحيل**"[2]

وقد تميز هذا التيار بإدراكه لفداحة الفعل الاستعماري في المجال الثقافي التعليمي، بتدميره لبنية التعليم التقليدي الذي كان موجوداً عند الاحتلال، كما ظل يحتج على انعكاس السياسة التعليمية على وضع اللغة العربية التي كانت في أفضل أحوالها في القطر الجزائري، وكيف تحول الجزائريون من لغتهم إلى التحدث بخليط من اللهجات: العربية الدارجة، المالطية، الاسبانية، الفرنسية. ومن المؤكد أن الطابع النقابي الذي اصطبغ به التيار الاستقلالي في بداية نشأته، جعله يتنبه إلى علاقة الاستغلال القائمة بين مدرسة الاستعمار والواقع الاقتصادي، واعتبر التجهيل جزء من عمل المؤسسة الاستعمارية وهو متعمد دائماً ولا ذريعة له، ذلك أنه السبيل الأسهل للاستعباد والاستغلال والاستبعاد. [3]

ورغم أن هذا التيار نما في بدايته على هامش الحزب الشيوعي، إلا أنه انفصل عنه بشكل لافت في القضايا المختلفة خاصة ذات التوجه الثقافي والسياسي، بل ناصبه العداء ودخل معه

(1) محفوظ قداش، محمد قنانش، المرجع السابق، ص 52

(2) نفسه، ص، ص 58، 205، 206.

(3) من رسالة نجم شمال إفريقيا إلى عصبة الأمم المتحدة 1930، (نفسه، ص 74)

في تنافسية واضحة، تميزت فترة الثلاثينات بأن أكثر المنتسبين للحزب الشيوعي من المعلمين، وقد ظهرت تبعاً لذاك نزعة اندماجية، تغلفها ادعاءات سلمية، وكان هذا موقع خلاف بين التيارين، فبينما اعتبر هؤلاء المنتمون إلى الاندماجية، مطالب الاستقلاليين غير معقولة، فإن الاستقلالين بدورهم اعتبروا فكرة الادماج غير معقولة لا عقليا ولا تاريخيا ولا عملياً، وقد توجه مصالي الحاج بكلمة إلى معلمين من الجزائريين واتهمهم بتصديق الخرافات والتدجيل الاستعماري، وراح يذكرهم بمهمتهم كمعلمين: تربية الأجيال على القيم الوطنية.[1]

إن الوعي التام بضرورة تكامل العملين الوطني والثقافي، حذا بهذا التيار إلى توسيع النضال في هذا المجال، لقد تفطن إلى أهمية إنشاء المدارس من خلال تجربة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وإن تم الاشادة بهذا العمل، فإن التيار الاستقلالي قد تنبه إلى أن العلماء أخذوا يمارسون السياسة ضمنياً، التقارب بينهم وبين المثقفين والمنتخبين والحكومة الفرنسية، استدرجهم إلى ممارسة السياسة وإن اعترف لهم الاستقلاليون بهذا الحق إلا أنهم رأوا أن العلماء بطريقة أو بأخرى يجري استغلالهم، خاصة بعد ظهورهم كداعمين لسياسة الإلحاق عقب المؤتمر الإسلامي، وربما هذا ما حذا بالاستقلاليين إلى النضال في اطار المؤسسات الثقافية، وإن هدف العلماء إلى تجسيد الشرعية الثقافية لمدارسهم، فإن الاستقلاليين أرادوا أن يجسدوا الشرعية الوطنية والثقافية معاً، بذلك ظهرت مدارس خاصة تابعة لهذا التنظيم على أيدي مناضلي حزب الشعب بلغت مدارس الحزب في الثلاثينات أكثر من خمسين مدرسة ابتدائية، تم بعدها تشكيل لجنة التعليم والشؤون الدينية للحزب سنة 1948م، وكان ذلك تطوراً طبيعياً لازدياد عدد المناضلين من فئات مختلفة: معلمون، وطلبة من الداخل والخارج، ومثقفين ورجال الدين[2].

---

(1) المرجع السابق، ص 286.

(2) عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936-1945)، الجزء 02، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 ص ص 187، 188.

الفصل الثالث

واقع تعليم المسلمين الجزائريين في المدارس الابتدائية الفرنسية ما بين الحربين العالميتين 1919–1939م

1 المعلمون

1-1 المدارس النورمالية لتكوين المعلمين منذ 1919م

2-1 نضال المعلمين الجزائريين (الأهالي) ضد نظام التمييز المدرسي

4-4 تطور تعداد معلمي المسلمين الجزائريين من 1919-1936م

2 الهياكل المادية والميزانية:

2-1 المدارس والفصول

2-2 الميزانية

3 التلاميذ المسلمون: تعدادهم، وظروف تمدرسهم.

3-1 جهود تعليمية ضعيفة

3-2 مخطط جورج هاردي 1936م

3-3 معدلات التمدرس بين أطفال المسلمين

3-4 التعليم في الاحتفالات المئوية للاحتلال.

3-5 تفاوتات التمدرس بين الجنسين

1- المعلمون

1-1 المدارس النورمالية لتكوين المعلمين منذ 1919م

1-1-1 الدورة الأهلية و القسم الخاص:

كان تأسيس مدرسة ترشيح المعلمين (أو المدرسة العادية لتكوين المعلمين) في الجزائر في المرحلة الأولى[1] يهدف إلى محاولة تحسين أداء المعلمين في المستعمرة، ورغم أن المرسوم الوزاري الذي أسس المدرسة، أكد على أن "العنصر الأهلي يجب أن يظهر بنسبة تلميذ مسلم مقابل اثنين من الأوروبيين" إلا أن أغلبية طلابها كانوا أوربيين، إذ كان من المستحيل تقريبا الامتثال للشروط الوزارية.[2] والسبب عائد إلى أن المدارس العربية-الفرنسية في ذلك الوقت لم تكن قادرة على توفير مرشحين للمدرسة العادية (النورمال) ، بناءً على ذلك تم التفكير في قبولهم بقسم ملحق من المدرسة الثانوية، والتي أصبحت نوعًا من المدرسة الإعدادية. [3]

في هذه المرحلة الأولى من تأسيس المدرسة لم تكن قد ظهرت بعد فئة من الجزائريين هدفها التوجه إلى ممارسة التعليم، لذا ظل عدد المترشحين ضئيلاً للغاية، ومن جهة ثانية لم يكن هناك تعليم خاص كلياً بهم إلا في حدود المدارس العربية-الفرنسية، التي كانت قليلة العدد ومحدودة الانتشار، ولم يكن من المعقول أن يُعهد بتعليم أطفال الفرنسيين إلى معلم من الجزائريين المسلمين، ورغم أنه في بداية انشاء المدرسة النورمالية كانت المشكلة الأساسية هي كفاية التوظيف المحلي بحيث كان من الضروري اللجوء إلى المرشحين من الميتروبول، ورغم تحسن الوضع بشكل تدريجي، إلا أنه لم يتم تجنيد جميع المرشحين

---

[1] أُنظر الفصل الأول من هذا البحث

[2] ثلاثة طلاب من السكان الأصليين في الدفعة الأولى (15 يناير 1886) ، واحد فقط في السنة التالية ، آخر في 1867 و 1868 ، اثنان في 1869.

Aimé Dupuy, op. cit. P34

[3] Idem.

(المعلمين–التلاميذ) محليًا حتى عام 1923م، ذلك أن الشباب الفرنسيين بصفة عامة في الجزائر لم يتجذبوا إلى مهنة التعليم، وسيستمر هذا العزوف حتى فترة متأخرة فبين سنتي 1917–1918م كان عدد المناصب المتاحة أكثر من عدد المترشحين المقبولين، ما اضطر إلى افتتاح مسابقة ثانية في أكتوبر، وتبين أن التلاميذ المتفوقين من المدارس الابتدائية العليا لم يتوجهوا إلى التعليم، وربما مرد ذلك إلى أن منصب المعلم بالنسبة للأوربيين لم يكن يحقق منفعة مادية أفضل من وظائف أخرى.[1] و فيما يتعلق بتعليم الفرنسيين الابتدائي ولتلافي مشكلة ندرة المعلمين في المستعمرة، يتم استيراد معلمين من الميتروبول، الذين كانوا يكتفون بسنة تكوين واحدة في مدرسة بوزريعة غالبا.[2]

وقد عرف نظام تكوين المعلمين بدوره على غرار المدارس ازدواجية لا سيما في مرحلته الأولى مردها ازدواجية النظام التعليمي ذاته، فمنذ إنشاء المدرسة العادية (النورومالية) لم يكن هناك اعداد خاص لتعليم الجزائريين رغم أن اصلاحات التعليم منذ 1881م(جول فيري) حاولت إيجاد مخرج لمشكلة اعداد معلمين خاصين على إثر تجربة المدارس الوزارية،[3] تم إنشاء الدورة الأهلية وهي دروس ملحقة بمدارس ترشيح المعلمين الجزائريين سنة 1882م، ملحقة بكل من مدرستي الجزائر وقسنطينة[4]، يدرس فيها التلميذ سنتين، منذ 1892م أصبح التلاميذ يتلقون التعليم بالدورة العادية لمدة ثلاث سنوات.

واقعياً كانت المدرسة العادية لمعلمي السكان المحليين موجودة منذ إنشاء القسم الخاص والدورة العادية الأهلية بموجب مرسوم 20 أكتوبر 1891م؛ لكنها لم تنشأ إدارياً ولم تحصل على اسمها حتى 10 جانفي 1920م، بموجب قرار من وزير التعليم العام في المدرسة العادية في بوزريعة ، القسم الخاص والذي كان من المفترض أن يقوم بالتوازي مع

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie (par M. le Gouverneur général de l'Algérie) ,1918, administrative Victor heintz, Alger, 1919.p 31

(2) E. Hazan ,"L'Ecole Normale de la Bouzaréah", Revue L'algérianiste, N°14, pp 10, 12

(3) أنظر الفصل الثاني من هذا البحث

(4) ألغيت دروة قسنطينة سنة 1887، وبقيت فقط الدروة الخاصة بالجزائر.(انظر سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، مرجع سابق، ص 417)

الدورة العادية و يقوم بتدريب العاملين في مجال تدريس السكان المسلمين؛ انقسم بدوره إلى قسمين: قسم خاص بالمعلمين من الجزائريين المسلمين وقسم خاص بالفرنسيين (وكلاهما موجه لتعليم الجزائريين)، وقد جاء في المادة الأولى من الأمر السابق، أن المدرسة العادية لمعلمي الجزائر "وزريعة" والقسم الخاص ، والدورة العادية الملحقة بها ، سيتم تعيينها تحت الاسم المشترك: "**المدارس العادية لمعلمي الجزائر بوزريعة** " و خضع عدد المنتمين للقسم مثل عدد تلاميذ الدورة العادية لتقلبات هذا التعليم، تم تحديده في البداية بـ 40 ثم انخفض إلى 12 في عام 1896 م، ووصل إلى 6 سنة 1900م ، وارتفع إلى 13 سنة 1903م، و 20 سنة 1909م، و30 في سنة 1910م، وسنة 1919 م بلغ 27.[1]

وتميزت المدرسة النورمالية بسوء التهيئة العامة إذ لم تكن مريحة، خصوصا في مرحلتها الأولى، فلم تكن متصلة بطرق معبدة، ولا مزودة بخدمات أساسية على غرار الكهرباء والماء، وظلت الخدمات المرفقية متدهورة حتى فترة متقدمة، فلم تحل مشكلة التزود بالماء إلا بعد سنة 1914م أما مشكلة النقل فانتظرت حتى عام 1927م.[2]

واشتملت الجزائر على ثلاث مدارس عادية لترشيح المعلمات – أي بعدد الاقسام الادارية الثلاثة الأساسية: الجزائر، وهران، وقسنطينة – بينما كانت هناك مدرستان فقط للمعلمين، وهما بوزريعة (الجزائر) وقسنطينة، ولم يستمر هذا الوضع طويلاً وبسبب متطلبات قطاع التعليم المتزايدة، تم افتتاح مدرسة ترشيح المعلمين في وهران في 15 أكتوبر 1933م، أي بعد 55 عاما من افتتاح مدرسة قسنطينة و68 عاما بعد مدرسة الجزائر بوزريعة، بذلك أصبح في كل قسم جزائري مدرستان عاديتان ، واحدة للمعلمين والأخرى للمعلمات.[3]

توقفت مدرسة بوزريعة عن توفير المعلمين للتعليم الأوروبي في وهران، لكنها ظلت المزود الرئيسي لتعليم المسلمين في كل الجزائر، بعد أن تم إلحاق الدورة النورمالية لمعلمي

(1) Aimé Dupuy, Op.cit. p39
(2)E. Hazan, op. cit. p p 10, 12
(3) E.S.G, 1927, p 56

المسلمين لمدرسة قسنطينة والتي استمرت من 1883 م إلى 1897م، وتم نقل طلابها إلى الموجودة في الجزائر.[1]

1-1-2 التفاوتات بين الطلاب المسلمين والفرنسيين بمدارس المعلمين:

منذ إنشاء الدورة النورمالية العادية الأهلية ثم القسم الخاص، ظل المعلمون-التلاميذ من المسلمين يعانون من معاملة خاصة، فبينما يجب على الفرنسيين – سواء كانوا معلمين بالفعل في فرنسا أو الجزائر في المدارس العادية – إكمال تدريب لمدة سنة واحدة فقط في المدرسة العادية للمعلمين في بوزريعة، حيث يشكلون خلال في ذلك العام القسم الخاص،(يتعلمون عن التربية الخاصة لتعليم السكان الأصليين؛ يكتسبون اللغة العربية العامية واللهجة المحلية ومفاهيم الطب المعتاد والنظافة ؛ يمارسون الزراعة العملية ، والعمل اليدوي ، والفنون المحلية).[2] ، كان على المرشحون من المسلمين الخضوع لمسابقة خاصة من مستوى منخفض، من بين المرشحين الحاملين لشهادة نهاية الدراسة certificat d'études و حتى الشهادة الابتدائية brevet élémentaire كان على الأول توفير ممرنين moniteurs والثاني مساعدين مسلمين adjoints للفصول الدنيا بالمدارس الابتدائية[3] ومنذ انشاء المدرسة كانت تقتصر عليهم فقط، واستمر ذلك حتى سنة 1924م حيث أصبح الفرنسيين أيضاً يخوضون امتحان لدخول المدرسة النورمالية،[4] إلا أن التلاميذ المسلمون ظلوا يتخرجون بشهادات أقل درجة، ووضعية قانونية وحياة مهنية أدنى.[5]

بالنسبة للتلاميذ-المعلمين، الفرنسيين والموجهين للتعليم في المدارس الفرنسية – الفرنسية، لم يكن يختلف تكوينهم عن أولئك الموجودين في البر الرئيسي(الميتروبول)، فيما إذا تم استثناء الاختلاف الطفيف فيما يتعلق ببيداغوجيا التعليم أو البرامج في المستعمرة.

(1)Rapports préliminaires. L'Enseignement aux Indigènes, op.cit. p409
(2) idem, P 409
(3)Aimé Dupuy, op. cit, P 34
(4) C.N.C.A, Cahiers du centenaire de l'Algérie, XI, Op. cit. p 93
(5) Rapports préliminaires. L'Enseignement aux Indigènes , op.cit. p 409

في الحياة الداخلية للمدرسة النورمالية بوزريعة، تم إبعاد الجزائريين المسلمين بعناية عن زملائهم الأوروبيين بحجة الحفاظ الأخلاق العامة والانضباط، فكان للطلاب مهاجعهم الخاصة وطاولاتهم المحجوزة في قاعة الطعام ، وغرف الدراسة المنفصلة الخاصة بهم ؛ في علم التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والأخلاق، أخذ شباب السكان المسلمين دورات منفصلة، وكان هناك تردد في تحقيق الاندماج بشكل كامل الذي يتعارض مع الأفكار الواردة، وحتى بعض النصوص التنظيمية، وبقيت في الحياة الداخلية للمدرسة تشهد ازدواجية حادة، استمرت حتى فترة متقدمة؛ لدرجة أنه من الممكن أن يتمم تلميذ فرنسي تعليمه بمدرسة ترشيح المعلمين لسنوات دون أن يكون قد تحدث ولو لمرة واحدة إلى تلميذ مسلم.[1]

بناءً على القرار الصادر في 22 فبراير 1928م في مادته الأولى ، تم استبدال "القسم الأهلي" بـ "بالعادي" ، واستعيض عن مصطلح "قسم الأهالي" Indigène Section بعبارة "القسم العادي Section Normale "، الذي يتلقى فقط "الطلاب من المسلمين المقبولين في اختبار الكفاءة"، ورغم مشكلة ندرة المعلمين فإن التعيين الإضافي كان نادر الحصول، بل لم يتم إلا مرة واحدة للمعلمين- الطلاب الفرنسيين في القسم العادي، فلم تكن المدرسة وقضية تكوين المعلمين بمنأى عن الاستغلال السياسي، حيث أنه في أكتوبر 1927، بعد بضعة أيام من بداية السنة الدراسية، تم ضم نحو خمسة عشر مرشحا من القائمة الاحتياطية، بهدف تسجيل الدفعة باسم دفعة الاثنان والسبعون، في الحوليات الادارية التي ستظهر سنة 1930م و تصادف الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وسيشكل تخصيص ما يقرب من خمسة عشر مدرسًا إضافيًا لتدريس المسلمين، بلا شك بادرة ذات أهمية سياسية عالية،[2] لتوظيفها في منجزات الاحتلال على مدار ما يكاد يقارب القرن.

(1) Aimé Dupuy, op.cit. p 40
(2) E. Hazan , op. cit. p 12

استمر الجمع بين المعلمين الطلاب المسلمين ورفاقهم من المدرسة العادية لتعليم الأوروبيين منذ عام 1928م، بفضل رؤية أب دير هالدن M. ab der Halden مدير المدرسة النورمالية منذ 1910م وحتى 1920م، وتمكن السيد دوماس Dumas، المفتش العام لتعليم السكان الأصليين والذي كان على دراية كبيرة بوضعية المدرسة، كونه من طلاب القسم سابقًا ثم مديرًا سابقًا للقسم الخاص، من استكمال الإصلاح الذي أجري في عام 1910م.[1]

1-1-3 معايير استثنائية لتدريب وتقييم المعلمين من المسلمين:

في المستعمرة يتحول دور المعلم من ناقل للمعرفة إلى مبشر بالحضارة بشكل علني، وبشكل ضمني إلى مساعد لضمان التهدئة واستمرار الهيمنة، بشكل أو بآخر تكون هذه الحضارة دخيلة ومختلفة، وتحتاج إلى تقنيات استثنائية لضمان قبولها، عناصر تقف في المنتصف تماماً بين ثقافتها الأصلية والثقافة الفرنسية، وفق سياسة الحذر ومبدأ المسافة الآمنة، لعل ذلك ما جعل المعايير الأخلاقية أو المعنوية أكثر أهمية من المعايير البيداغوجية بالنسبة للتلاميذ من اصل محلي، لتصبح هذه الأخيرة عنصراً ثانوياً، لأن النتيجة المرجوة ليست المعرفة العلمية، بل تكوين وسطاء ورعايا، عن طريق التدريب الايديولوجي لا البيداغوجي، هذا هو السبب في أن المعلمين الذين يعتبرون ممتازين هم أولئك الذين يضيفون صفات نفسية معينة، والضامنين للاستخدام الصحيح لما يحصل عليه التلاميذ من معرفة، في حين أن المعلمين الجيدين هم أولئك الذين تمكنهم تصرفاتهم الأخلاقية من أن يكونوا قدوة[2]

فإذا كان التلميذ-المعلم ذكي ومجتهد لكنه حاد الطباع فسيعتبر حسب التقييم مساعداً ضعيفاً (médiocre adjoint)، أما إذا كان محدود المعرفة أو التعليم، قليل الذكاء، مفرنس للغاية – فسيصبح مدرسًا جيدًا" وإن كان التلميذ فضولي للغاية ذو عقل

(1) Aimé Dupuy, op.cit. p 40
(2) Fanny Colonna, "Verdict scolaire et position de classe dans l'Algérie coloniale ", op. cit. p-p 180,201, 183, 184

متيقظ ومجتهد فإنه وفق المنطق يجب أن يصنف كتلميذ ممتاز قادر على تقديم خدمة متميزة في التعليم، إلا أن للمدرسة الاستعمارية حسابات أخرى، وبناءً عليها يؤخذ هذا النمط الأخير من التلاميذ بتحفظ شديد كونه يمتلك روح النقد وعدم الانفتاح لذا لن يكون خادماً جيداً لتوجهات المدرسة، هنا يصبح الذكاء والمهارة والقدرة على الاكتساب السريع أدوات غير مطلوبة بشكل كبير، المدرسة الفرنسية في المستعمرة مختلفة تماماً فهي تبحث عن أعوان أو وسطاء لا على معلمين.[1]

في الحقيقة لم يتجسد هذا المطلب فقط على مستوى التقييم بل يمكن بسهولة رؤيته على مستوى التباين الحاد بين تلاميذ المدرسة النورمالية من المسلمين والفرنسيين؛ إن توظيف المدارس العادية لتعليم الأوروبيين (المعلمين والمعلمات) أمر سهل: ثلاثة أضعاف عدد المرشحين الذين تقدموا لامتحان القبول سنة 1926 م كان من الممكن قبولهم، بالنسبة لتعليم الجزائريين المسلمين، فإن الأمر أكثر تعقيداً؛ ليس بسبب نقص المرشحين المسلمين فقط، بل بسبب عدم استعدادهم بشكل كافٍ؛ وهكذا في ذات السنة، بينما يتم تحديد عدد المقبولين في القسم الأهلي بـ 15 ، تمكن 12 فقط من استيفاء شروط القبول بالكامل، وهو الشهادة الأساسية brevet élémentaire بالنسبة للقسم الخاص المكون من مدرسين فرنسيين، بالكاد نصفهم (18 من 35) يستوفون الشروط المطلوبة: أن تكون بالفعل مُسَمَى(titulaire) أو طالبًا سابقًا في مدرسة عادية ومزود بالشهادة العليا، لذا كان يتم الاكتفاء بالبدلاء الذين لا يحملون أي صفة أخرى غير الشهادة الابتدائية brevet élémentaire.[2]

---

[1] هذه الأحكام مبنية على دراسة تحليلة احصائية قام بها السيد بيير بورديو بين سنوات 1968و 1971 بالجزائر (العاصمة)، على عينة من الأحكام شملت 993 نورمالياً(تلاميذ مدرسة ترشيح المعلمين بوزريعة) الذي تتلمذوا هناك بين سنوات 1883–1939)، وبالاعتماد على سجلات المدرسية، ركزت على التعريف الاجتماعي لتميز:

idem. p,p. 180, 181, 183, 201

[2] E.S.G,1926, p 36

هذا التفاوت طبيعي جدا لأن التعليم الأهلي والفرنسي كان في حد ذاته منفصل، لقد خضع التلاميذ الجزائريون لمدرسة ابتدائية مختلفة تماماً مكيفة (في حالات استثنائية درسوا في مدارس الفرنسيين) وفق احتياجات اقتصادية وسياسة، لذا فمن المعقول أن يتدنى المستوى عن مستوى الفرنسيين، وإن لم تجد هيئة القسم الخاص مشكلة في قبول التلاميذ الفرنسيين – معظمهم من المتروبول – من خلال جودة ثقافتهم الفكرية و جدية شخصيتهم، وتوفرهم على كل الضمانات المطلوبة، فإنه بالنسبة لقسم السكان الأهالي، فلا يزال التوظيف صعبًا للغاية في امتحان القبول، مثال ذلك سنة 1928م من بين 34 مرشحًا قدموا أنفسهم، تم قبول 10 فقط، في حين تم تحديد عدد القبول بـ 15.[1]

كان هذا التكوين حصيلة نمط التعليم الموجه للأهالي باعتبار أن التعليم الذي ينبغي أن يتلقاه هؤلاء يجب أن يكون بدائيًا، وبالتالي فإن المستوى التعليمي والمهني المنخفض للمعلمين يمكن أن يكون كافياً، [2] مع البرامج المختصرة والمبسطة التي يجب تطبيقها في المدارس الملحقة، يمكن توظيف معلمين أهالي دورهم الوحيد هو التلقين، هذا المفهوم للعملية التعليمية، يتماشى تماماً مع الوضعية الاستعمارية، يُطلق على هذه المنهجية "التعليم البنكي"، وهو نمط يحول العلاقة بين المُعَلِم والمُتَعَلِم، إلى مجرد عملية تلقينية بحتة، لا يُرجى منها كغاية أكثر من تحقيق عملية ميكانيكية تقوم على الاستذكار، وكل ما كان المعلم قادراً على التلقين فقط، كان ذلك معياراً لقياس كفاءته، وتبدو المعرفة فيها أشبه بمنحة يتفضل بها مالك المعرفة على الجاهل الذي سيظل تقريبا رغم تلقي التعليم جاهلاً فعلاً، وقبول التلاميذ لهذه السلبية التي يوسمون بها يعني بالضرورة تأقلمهم وقبولهم المستمر لوضعية القهر والاستغلال التي فُرضت عليهم،[3] ويمكن أن نلخص هذه الفلسفة فعلياً فيما

(1) E.S.G, 1928, p 335

(2) Haddab Mustapha, Éducation et changements socio-culturels: les moniteurs de l'enseignement élémentaire en Algérie, Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes [et le] C.N.R.S. [Centre national de la recherches scientifique], co-edition,opu-Agérie CNRS-Paris, p 12

(3) باولو فرايري، تعليم المقهورين، ترجمة: يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت، 1980، ص ص 52، 53

كتبه بولارد M. Poulard؛ حول مفهوم العملية التعلمية في المستعمرة: " **ليست هناك حاجة لمعلم فرنسي لتعليم المسلمين التحدث بالفرنسية، يكفي أن نأخذ رجل قادر على جعلهم يفهمون أن هذا محبرة، وأن هذا كتاب وما إلى ذلك**".[1]

لا تقف الانتقائية عند حدود المستوى، بل تمتد إلى الفروق الإثنية؛ فلفترة طويلة ، زودت مدارس منطقة القبائل الدورة العادية بحصتها الرئيسية تقريباً إن لم نقل حصراً،[2] والسبب راجع بكل تأكيد إلى تركز الجهود المدرسية بهذه المنطقة في الأساس، لقد انعكس التوزيع الجغرافي التفاضلي للمدارس على توزيع أصول المعلمين أيضاً؛ بوجه عام مناطق مقاطعة قسنطينة باستثناء بجاية، أنتجت عددًا أقل بكثير من النورماليين لكل 1000 ساكن: في عام 1932 كان التوزيع كما يلي:

باتنة: فصل واحد لـ 6600 نسمة ، وخريج معهد النورمال واحد (normalien) لكل 22000 نسمة؛ قالمة: فصل واحد لـ 9600 نسمة وخريج نورمال لكل 26000 نسمة؛ تظل هذه الظاهرة صحيحة بالنسبة لدائرة مرتبطة مع ذلك جزئياً بمنطقة القبائل جغرافيا وثقافيا، مثل منطقة سطيف: فصل واحد لـ 2500 نسمة، وخريج نورمال لكل 25000 نسمة ، أي أقل بعشر مرات، في حين أن النسبة في مقاطعة تيزي وزو هي عكس ذلك: فصل واحدة لكل 2100 نسمة، و خريج نورمال لكل 1000 نسمة.[3]

وهو ما خلق على المدى البعيد مشكلة أخرى وهي أنه في مسار المدارس الابتدائية بمنطقة القبائل تم تهميش أو حتى إلغاء اللغة العربية تماماً و استبدالها باللهجة البربرية،[4] في مقابل ذلك سيتم افتتاح مدارس أخرى في المناطق العربية ويكون هناك قصور حاد في ايجاد

---

(1) Maurice Poulard, op.cit. p 333.

(2) في عام 1911 ، كانت المديرية تتمنى للمدارس التي فتحتها في المناطق العربية أن ترى العرب يدخلون الدورة العادية لكن لم يكن ذلك ممكنًا ، من أصل 127 مرشحًا (61 عربيًا و 66 – قبائل) احتفظت بـ 14 اسما فقط ، أول 13اسما قبائلي ؛ وواحد فقط عربي. مدرسة بوزريعة: .(Aimé Dupuy, op.cit. p 36)

(3) Fanny Colonna, " Le système d'enseignement de l'Algérie coloniale ", op.cit. p 203

(4)أنظر الفصل الثاني من هذا البحث.

الاطارات اللازمة لتسيير هذا التعليم الذي يصل متأخراً، في هذا الصدد أشار السيد: Ab der Halden أب دير هالدن لذلك في رسالة إلى مدير التعليم : " لست بحاجة إلى التذكير بمدى صعوبة التأقلم القبائلي في وسط سكان الجنوب أو وهران، لا تزودنا المدرسة العادية حتى بالاحتياجات الأساسية ، مع عدم وجود إمكانية تحويل القبائل الذين نتلقاهم إلى عرب ... بذلك فإننا عاما بعد عام، نُخرج المزيد والمزيد من القبائل الذين لا نحتاجهم و عربا وأقل من الذين نحتاجهم"[1] لا يوجد بشكل خاص معلمين من الأقاليم الجنوبية إلا نادراً، والقبائل والمعلمين عموما من منطقة الشمال لا يُحبذون الاستقرار بالمناطق الجنوبية، وهو ما خلق دائماً مشكلة في استمرار العمل المدرسي وانتظامه.[2]

هذا ما حذا بإدارة التعليم إلى محاولة ايجاد توازن بين العنصرين عن طريق إنشاء دورات (طور) إكماليه في المناطق العربية، لذلك اقترح السيد أب دير هالدن ab der Halden تقسيم الدورة العادية إلى قسمين، من سنة إلى أخرى، كان التلاميذ العرب يتقدمون في العدد، وبحلول عام 1923، انعكست النسبة: من أصل خمسة عشر أهليا دخلوا تلك السنة، كان ستة فقط من القبائل، وسنة (1936م أو 1937م، ضمت 20 تلميذا من السنة الثانية والثالثة، و 30 تلميذا من السنة الأولى؛ و انقسم هؤلاء التلاميذ السبعون بين 38 قبائل و 32 عربيا.[3]

بالنسبة للتلاميذ – المعلمين الفرنسيين، فإن الأمر لا يقل اختلافاً، إذ يأتي حوالي نصف المعلمين المستقبليين للمستعمرة من الميتروبول، بينما النصف الثاني يكون من الجزائر، (وقلة من اليهود المندمجين في المواطنة الفرنسية)، بناءً على استطلاع أُجري سنة 1936 فإن هذا النصف الأخير لم يولد أي منهم في فرنسا من بين 86 جزائريًا ، ولد 31

(1) Aimé Dupuy, op.cit. p36
(2) Les territoires du sud de L'Algérie, Exposé de leur situation, deuxième partie, L'œuvre accomplie 1er Janvier 1903—31 Décembre 1921, (Gouvernement général de l'Algérie) , ancienne maison Bastide-Jourdan ,Jules carbonel, imprimeur- libraire-éditeur, Alger ,1933 p 365
(3) Aimé Dupuy, op.cit. p37

لأبوين ولدوا في الجزائر؛ خمسة عشر منهم يمثلون الجيل الثالث المستقر في المستعمرة: 42 تلميذا فقط، من أصل 86 زاروا بالفعل فرنسا، 44 لم يروها قط. [1]

بشكل عام هؤلاء أحفاد المستوطنين، لا يعرفون سوى القليل جدا عن تاريخ أسرهم وأغلبهم ينحدر من خليط أوربي، فهم يعرفون بشكل غامض أنهم يأتون من رجال أتوا إلى "الريف الأفريقي" أو لتجربة المغامرة لكسب ثروة، والعمل كمستوطنين صغار أو تجار صغار، وقد استقر العديد من أصولهم في الجزائر، كمُبعدين سياسيين من عام 1851، أو ألزاسيِّن جاؤوا في فترة الهجرات الجماعية؛ سنوات 1838م و 1848م و 1852م و 1871م، وهنا يكمن الفرق الأساسي بينهم وبين الطلاب الجزائريين المسلمين (حوالي 70 تلميذ–معلم سواء كانوا عربا أو بربراً) ، هم على دراية أكبر بكثير من رفاقهم الأوروبيين بأصولهم، بل يفتخر البعض بالتذكير بكونهم من عائلات المرابطين، التي لا تزال قوة البركة قائمة عليها، البعض الآخر، يعرف أنه كرغلي وبعبارة أخرى، كما قال أحدهم مازحا، "نتاج تركي وعربي "ويتفخر الجميع الكثير منهم بكونهم من عائلات بارزة سابقًا بسبب المكانة الاجتماعية، بل وأكثر من ذلك من خلال المزايا التي استفادوا منها في الماضي، بحكم ألقابهم، حتى من الوظائف العامة التي كان يتولاها قادتهم، وحتى إذا تعذر عليهم اثبات ذلك في الواقع عن طريق الوثائق فإنهم يعودون إلى الرواية الشفوية المؤيدة لتاريخهم، وهم محافظون مخلصون على ذاكرتهم التاريخية.[2]

لعل هذه الميزة للتلاميذ المسلمين هي ما حذا بالسلطات إلى محاولة ربطهم المعنوي بفرنسا ، بحيث يتم تنظيم رحلات إليها، بعد إنهاء الشهادة العليا؛ Brevet Supérieur، يقيمون عدة أيام ويزورون مختلف مناطقها، ثم يعودون إلى الجزائر، بعد أن يكونوا قد رأوا فرنسا التي قرأوا عنها في الكتب الجغرافية أو التاريخية أو الأدبية، لتحل الصورة الحقيقية الخلابة محل الصورة الكلاسيكية المُتَخَيَلة، هكذا عندما يعودون إلى الجزائر

(1) ibid . pp 58, 56.
(2) ibid.

سيكونون ناقلاً حقيقياً لعظمة فرنسا وهو ما يتماشى مع وظيفتهم المستقبلية كمعلمين، بينما تنظم رحلة في الاتجاه المعاكس لطلاب القسم (الفرعيين sectionnaires) من الشمال إلى الجنوب،[1] ومناطق مختلفة ، بذلك يتعرفون على الجزائر باختلاف جغرافيتها وتباين طبيعتها وعادات سكانها، كذلك يزورون المدارس لأخذ فكرة عن طبيعة العمل الذي سيقومون به، كمبشرين بالحضارة وليس فقط كمعلمين. [2]

في مقابل ذلك ورغم أن عدداً هاما منهم، لم يزوروا فرنسا ولا يعرفونها إلا من الكتب إلا أنهم لا يحظون برحلة إليها، ربما يعود ذلك إلى عدم وجود مشكلة من التلاميذ الفرنسيين رغم اختلاف أصولهم بسبب وضعهم المستقر والجيد، كما سبق وأشرنا لم يمتازوا بمشاعر ولاء لغير فرنسا، عكس الجزائريين المسلمين الذين يتمسكون بإرثهم التاريخي والثقافي، واختلافهم الجذري عن الحضارة الفرنسية، وأيضاً تقاسمهم غالباً الشعور بأنهم مجرد رعايا، لعل هذه الرحلة تأتي كنوع من العمل النفسي لاستمرار الشعور بتفوق فرنسا، والمسافة الفاصلة بينهم وبينها من حيث التطور الحضاري ما يكرس شعوراً مستمراً بالدونية المستحقة بالنسبة للأهالي، بينما الرحلة داخل الجزائر بالنسبة للتلاميذ الفرنسيين، تعطي نوعاً من الشعور بنبل المهمة حيال مجتمع أقل حضارة أو لنقل شعوراً بالفوقية، بذلك يتم الحفاظ على التباين الأساسي الذي انطلق منه مجتمع المدراس النورمالية، نوع من العالم المصغر للدولة الاستعمارية.

2-1 نضال المعلمين الجزائريين (الأهالي) ضد نظام التمييز المدرسي :

1-2-1 التفاوت بين أصناف المعلمين المتخرجين:

بالنظر إلى الطبيعة المزدوجة لمدارس ترشيح المعلمين، كان نتاج معلمي التعليم الأهلي أصناف مختلفة من المعلمين: خريجو الدروة النورمالية الملحقة وخريجو القسم

[1] أُنظر الملحق رقم: 05 و 06 ص ص 278- 279

[2] Idem. p, p58, 61

sectionnaires أو الفرعيين ، بالنظر إلى تكوينهم ومن جهة أخرى بالنظر إلى أصولهم العرقية: أهالي وفرنسيون. [1]

معلمون فرنسيون : لتعليم الفرنسيين والمسلمين (أوربيون وفرنسيون):
- معلم متربص
- معلم مرسم
- مدراء مدارس يجري اختيارهم من بين المعلمين المرسمين

معلمون أهالي:
- ممرنون (متربصون) لا يقل سنهم عن 16 سنة حائزون على شهادة الدراسة الابتدائية
- مساعدون[2]

لم تكن الحياة المهنية للمعلم الجزائري أقل تبايناً عن الحياة الدراسية لتلميذ المدرسة النورمالية، إذ طبعتها فروق شتى تبدأ من الوضعية الإدارية وصولاً إلى العلاوات الامتيازات المادية، وحتى التشريفات المعنوية، لقد كان أول عائق يوضع في طريق المعلم الأهلي هو عدم حيازته لصفة معلم، إذ سيظل مساعداً أصلياً (معلم اهلي حاصل على شهادة ابتدائية أهلية)، أو ممرناً (متعاقد حاصل على شهادة ابتدائية وهو سلك تم استحداثه سنة 1908 م لسد العجز في المدارس المساعدة التي تعطي تعليماً محدوداً جداً)[3]، لن يتمكن أي

(1) Idem. p38

(2) ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3 ، مرجع سابق، ص 240.(أُنظر الفصل الثاني)

(3) مصالي الحاج، المصدر السابق، ص 46.

منهما من الحصول على منصب دائم (أي أن يكون معلم مرسماً) [1]، مالم يحصل الجنسية الفرنسية، لقد كانوا موظفين حكوميين تحكمهم لوائح خاصة.[2]

كما أنه لم يكن باستطاعة الجزائريين غير المتجنسين تقديم شهادة الكفاءة التعليمية وكان بإمكانهم فقط التعليم في المدارس الخاصة بالمسلمين، ربما هذا ما جعل المعلمين يناضلون من أجل قضية التجنيس على قدم المساواة مع قضية التعليم الأهلي، وبغض النظر عن القناعات السياسية يمكن الجزم بأن المطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية كان في جزء كبير منه لأغراض مهنية ووظيفية واضحة، وهو ما جعل السلطات تتعقب ملفات طلبات التجنيس من حيث الوضع المادي لمقدم الطلب، خاصة الجنود والمعلمون وهما من بين فئات طالبي التجنيس الأهم، لكن دون أن يتم نفي الاعتبارات المتعلقة باستيعاب الحضارة الفرنسية، المعلمون تحديداً كانت لهم دوافع من هذا القبيل، خاصة وأن الكثير من الأدباء والكتاب الجزائريين الذين كتبوا بالفرنسية، وأظهروا قناعة كبيرة بحضارتها عبروا من المدرسة النورمالية: [3] على غرار مولود فرعون.

ورغم أنه قد تم انهاء توظيف الممرنين les moniteurs سنة 1914 م غير أن عددا كبيراً منهم كان لايزال موجود بشكل واقعي ضمن اطار التعليم؛ 136 ممرناً في عام 1920م و 119 في عام 1925م و 87 في عام 1929م[4]

هذا التمييز عائد في الحقيقة إلى إشكال آخر أكثر عمقاً هو قضية المواطنة أو الجنسية الفرنسية، التي كانت ترتبط بشكل مباشر بالأحوال الشخصية الإسلامية، حيث شكل المعلم الأهلي بطريقة مزدوجة أداة (وسيلة) وتهديداً في ذات الوقت، لذا كان التجنس

---

[1] شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871–1919م)، ج 2، ترجمة: محاج مسعود – علي بلعربي، دار الرائد، الجزائر2007م، ص 540.

[2] La voix des humbles , N° 42, 4em année, fév.1926 , Revue mensuelle d'éducation sociale et corporative, Organe de l'Association des instituteurs d'origine indigène d'Algérie. (Association des instituteurs d'origine indigène), (Constantine), p 8

[3] Blévis Laure, "La Citoyenneté française au miroir de la colonisation: Etude des demandes de naturalisation des « sujets français » en Algérie coloniale "Genèses, N° 53 (Décembre -2003) Editions Belin, Paris, 25–47. P 41,46

[4] Haddab Mustapha, op. cit. p 11

طريقهم لنيل حقوقهم كموظفين مدنيين، وفي الوقت نفسه وثيقة ولاء لروح التعليم الفرنسي اللائكي ورغم أن المرسوم الصادر في 2 أكتوبر 1920م أدخل بعض التحسينات على بعض المعلمين الجزائريين من خلال السماح للمدرسين غير المتجنسين بالحصول على منصب ثابت لكن هذا الإجراء كان مقيد بمجموعة محدودة جداً وهي الجزائريين المعينين قبل 1909 م فقط، وعليه تم استبعاد إحدى عشرة دفعة من المعلمين.[1]

ناهيك عن صعوبات الحصول على الجنسية أو المواطنة الفرنسية، وفق مرسوم 4 فيفري 1919م، لقد كان عداء الإدارة المحلية صريحاً لعملية التجنس الفردي، ومع تعقيد الاجراءات، وتركها بيد السلطات التقديرية لقاضي الصلح، وتدخل كل من الحاكم العام ورئيس البلدية، والنائب العام، فإن الحصول على هذه المواطنة سيكون شبه مستحيل،[2] ويظهر ذلك جلياً إذا علمنا أن ثلث الطلبات المقدمة للحصول على الجنسية الفرنسية والتي أغلبها من معلمين أهالي، تم رفضها بين سنوات 1919 م و 1931م لقد تبع صدور مرسوم 1919م اجراءات تقييدية لنوعية المواطنة التي سيحصل عليها الجزائريون، وهو ما جعلهم ينظرون إلى هذه المواطنة كنوع من المواطنة الوهمية.[3]

هذا التقييد والتمييز في منح التعليم يعود أيضاً إلى ارتباط التعليم بالتجنس وحقوق المواطنة بصفة عامة، وليس فقط للمعلمين، إن تعداد متعلمين أكثر يعني وجود ناخبين أكثر، سيصوتون في نفس صناديق الاقتراع التي يُصوت فيها الفرنسيين وهو ما يعني أنه في مقابل 6 أصوات أهالي هناك صوت فرنسي واحد، لذا فليس من المفاجئ أن لا يتم تقديم

(1) La voix des humbles, N° 6, 1em année 1922, p 3

(2) حسب المادة 6 من هذا المرسوم يمكن للحاكم العام أو المدعي العام معارضة الطلب، والتدخل لرفض منح الجنسية الفرنسية، وحسب المادة 8 في حالة معارضة الحاكم العام للطلب على اساس عدم الجدارة أو عدم الاستحقاق، في حال تمت الموافقة على الرفض، لا يمكن التقدم بطلب جديد أي تجديد الطلب المرفوض إلا بعد 5 سنوات: قانون 4 فيفري 1919م بشأن انضمام المسلمين الجزائريين إلى الحقوق السياسية الفرنسية:

La Digithèque de matériaux juridiques et politiques, (https://mjp.univperp.fr/france/loi1919algerie.htm)

(3) La voix des humbles, N° 153, 14em année, 15 janvier-1er février 1935, p p 371,372

المـوارد اللازمـة لتطوير تعليم أطفال الجزائريين البالغ عددهم سنة 1935م حوالي 900.000 طفل في سن التمـدرس.[1]

وحتى في حالة تجنس بعض المـعلمـين، وحصولهم على مـنصب دائم، فإن التمـييز العنصري ظل قائمـاً، على مـستويات مـتعددة؛ كالمـعاشات التقاعدية، فبينمـا يمـتد قانون 14 أبريل 1924م وعمـلا بالمـادة 82 حيث أعدت الحكومـة العامـة للجزائر مـشروع مـرسوم لتمـديد نطـاق التشـريع الجديـد المـتعلق بالمـعاشات المـدنية إلى الجزائـر، فيمـا يتعلـق بالتقاعد، وبينمـا يمـكن للمـعلمـين الأوروبيين، أن يطلبوا التقاعد المـسبق بعد 22 سنة و6 أشـهر مـن الخدمـة و 14 سنة مـن شـرط السـن، أيـا كـان تـاريخ تعيينـهم، و للأهـالي المـعينين قبـل عـام 1901م، فإنـه يسـتثني الجزائـريين المـسلمـين الـذين بـدأوا بعـد 1 ينـاير 1901م، هـذا الإقصـاء يضـر بوضـعيتهم، و يضـعهم خـارج القـانون بينمـا يـتم الحصـول على مـيزة خفض السن للأوروبيين المـعينين مـحليًا، تذرعت الحكومـة العامـة بأسباب اقتصـادية لتبريـر هـذا التـدبير الاسـتثنائي، رغـم أن عـدد المـعلمـين مـن هـذا الصـنف قليـل مـقارنة بالفرنسيين؛ وبذلك فإن الجزائريين وحدهم يعانون مـن قيود المـيزانية.[2]

الوضـع الاداري الخـاص للمـعلمـين الـمسلمين، خلق أيضـاً تفـاوت على مـستوى بقيـة المـزايا العامـة كالرواتب و العلاوات، حيث تمـنح لمـعلمـي الجزائريين مـن الفرنسيين الذين يمـلكون مـعرفة باللغـة العربيـة والقبائليـة، عـلاوة قـدرها 600 فرنـك، ولا يحصـل عليهـا المـدرسون الـمسلمون. [3]كذلك الأمـر فيمـا يتعلق ببدل السكن، الذي كان حكراً على المـعلمـين الفرنسـيين، بحجـة أن المـسلمـين مـن أهـالي البلـد، وفي حالـة اسـتفادة بعـض المـعلمـين المـسلمـين مـنه، فإنه يحدد بشكل خاص، وقد حدث ذلك فعلا بـموجب أمـر الحـاكم العـام المـؤرخ 14 ينـاير 1922م، الـذي وضـع بـدل إقامـة طفيـف، دون الأخـذ في

(1)idem, p 372
(2)La voix des humbles , N°37, jun -juil ou- sep, 4em année, 1925, p 9
(3) La voix des humbles, N° 6, 1em année, op.cit. , 1922, p 3.

الاعتبار إما بعد الوظائف أو صعوبات التموين.[1] وقد اعتبر المعلمون أن الإدارة نفسها منزوعة السلاح من وجهة نظر إسكان المعلمين الأصليين، ولا يوجد شيء محدد حول حقوقهم، لذلك تقترح رابطة المعلمين من أصل أصلي تعميم هذه المسألة وتقديم تقرير شامل من أجل الضغط على الإدارة المحلية والحصول على لائحة تنظيمية من شأنها أن تلزم الإدارة والبلديات بإعطائهم السكن المناسب."[2]

ولعل أكثر ما كان يثير حفيظة المعلمين الجزائريين مسألة اشراف المعلمين الفرنسيين، وفق مرسوم 1898م، والذي استمر فترة طويلة ، حتى مع تطور كتلة المعلمين الجزائريين ، وتعبيرهم الصريح عن رفض هذا الفعل الذي يقلل من قيمتهم، وإن كان له ما يبرره أثناء الإعداد المهني وفي المراحل الأولى من بدء ارساء التعليم ـ الفرنسي، حيث اعتبر مستوى المعلمين المحليين غير كافي، فقد فقدت المراقبة معناها منذ سنوات العشرينات، على الأقل بالنسبة لأولئك الذين يستوفون شروط الكفاءة، يحصل العديد من المعلمين المحليين على شهادة عليا و شهادة كفاءة B.S و c.p.a ما يعني أنهم قادرون على التدريس، وما يبدو مقلقًا وملوثًا بالريبة، أنه يتم معاينتهم من قبل زملاء من نفس العمر و بنفس الأقدمية و بألقاب علمية متساوية، وكانت المراقبة تطبق فقط على الجزائريين و لا تمارس على جميع المعلمين أو المتدربين عديمي الخبرة، مهما كان أصلهم[3] ولم ينهي مرسوم 1 فيفري 1919م المتعلق بالتفتيش في المدارس الابتدائية (الخاصة والعامة) هذا الوضع.

1-2-2 جمعية المعلمين من أصل أهلي:

استفز الوضع القائم على التفاوت السافر المعلمين المسلمين، ودفعهم للنضال على صعيدين متقاطعين؛ الأول اتجاه الإدارة الفرنسية وقوانينها العنصرية حيالهم وحيال الأطفال المسلمين، و الثاني على المستوى الاجتماعي لجعل المدرسة الفرنسية وقيمها أكثر قبولاً

(1) La voix des humbles, N°42, op. cit, 1926, p 6
(2) La voix des humbles, N° 12-13, 2em année, avr.- Mai, 1923, p 5
(3) La voix des humbles, N° 6, op. cit. 1922, p 2.

بينهم، تشكلت أيديولوجية المعلمين أولاً من خلال خلفيتهم الاجتماعية وعبورهم في الغالب من خلال مدرسة ترشيح المعلمين، و من خلال قراءة أعمال علماء الأخلاق والفلاسفة المنتمين إلى مدارس مختلفة ثم في الممارسة العملية ، واجهوا واقعًا يوميًّا وملموسًا مختلفاً، ما أدى إلى تكون رؤيا خاصة بهم تجاه مختلف المشاكل الاجتماعية والسياسية.

وفق قانون فالديك رورسو 21 مارس 1884م لم يكن مسموحاً لموظفي الخدمة المدنية، والذين من ضمنهم المعلمين، بتكوين نقابات عمالية،[1] على عكس بقية المهن، حتى سنة 1901م تم مراجعته و تعديله حيث سُمح بتكوين جمعيات أو وداديات لصالح هاته الفئات،[2]وفي سنة 1910م تقدم المعلمون الجزائريون بطلب تشكيل جمعية تمثلهم، إلا أن الطلب قوبل بالرفض، [3] في 8 أفريل سنة 1912م، ظهرت " دعوة لتأسيس جمعية خاصة بالمعلمين الجزائريين المسلمين" تحديداً بمقر جريدة الحق الوهراني El–Hack D' Oran[4] بمحافظة وهران، والتي شهدت صفحاتها مرور أقلام الكثير من المعلمين.[5]

وبالنظر إلى نشاط الوداديات والتجمعات، فقد اقترب نضال المعلمين الجزائريين من نمط النضال النقابي، ومع أنه قد سُمح للمعلمين منذ 1920م على غرار بقية موظفي الخدمة المدنية، بتأسيس نقابات مهنية، إلا وضع المعلمين من أصل أهلي كان

---

(1) حتى صدور تعميم وزير الداخلية تشوتيمبس في 25 سبتمبر 1924 الذي يعترف بحق موظفي الخدمة المدنية في تكوين نقابات.:

Girault Jacques, " L'histoire du syndicalisme chez les instituteurs jusqu'à la Seconde Guerre Mondiale. Essai de bilan", In: Histoire de l'éducation, N° 5, Dec-1979, p 8

(2) Martin Saint-Léon, La Revision de la loi du 21 mars 1884 sur les syndicats professionnels et le projet Waldeck-Rousseau-Millerand / Ét. Martin Saint-Léon, E. Vitte (Paris), 1904(

(3) Serge Jouin et autres, op.cit. P 43

(4) توقفت عن عن الصدور في أوت 1912

(5)Karim M. Rouina & Mehdi Souiah, "Journaux algériens d'Oran 1830-1962 Portrait d'une presse indigène – tolérée -", مجلة العلوم الإنسانية, université d'Oran 1 , Volume 3, Numéro 2, Pages 25-35, p 28

منفصلاً قانونياً، سنة 1921 م تأسست جمعية الدفاع عن المعلمين الأصليين،[1] وفق قانون 01 جويلية 1901م،[2]وضمت في البداية 38 مدرسًا كأعضاء دائمين وترأسها السعيد فاسي[3] إلا أنها لم تحز الشخصية المعنوية، رغم نص قانون 12 مارس 1920 [4] على إمكانية ذلك، وظل وضعها القانوني منفصل تقريباً، وقد رُفض ربط هذه الجمعية بالنقابة الوطنية للمعلمين في الجزائر رغم طلبات الأعضاء وإلحاحهم على تحويل الجمعية إلى نقابة، جاء في رسالة من السيد ألفريد كولون alfred coulon[5] إلى السيد ربيع الزناتي.[6] على إثر محاولة تحويل التعاون إلى رسمي بين هيئة معلمي الجزائريين والنقابة الوطنية للمعلمين:

"... احتراما لمجال (اختصاص) الرابطة، نرى أنه مع اللجنة الدائمة للنقابة الوطنية، يمكن أن يكون هناك مجموعة واحدة فقط من المعلمين–وبما أن النموذج النقابي قد تم اعتماده من قبل الغالبية العظمى من المعلمين–يجب أن يكون هناك فرع نقابي واحد فقط لكل قسم، الآن لا تشكلون فقط مجموعة منفصلة لها شخصيتها الخاصة، ونظامها الأساسي الخاص ونشرتها، التي يمكن أن تتخذ إجراءات منفصلة ،حتى تلك المعارضة ، ولكن أيضاصوتت الجمعية العامة الأخيرة ضد تحويل الجمعية الخاصة بك إلى نقابة". [7]

3-2-1 مجلة صوت المستضعفين: La voix des humbles [8]

للمطالبة بحقوقهم وانتقاد الأوضاع المزرية للتعليم الأهلي، أنشأ المعلمون الجزائريون مجلة خاصة في مايو 1922م، أطلقوا عليها اسماً بالغ التعبير عن واقعهم كأهالي: La

---

(1) La voix des humbles, N°12-13, Op .cit. , p 3

(2) أُنظر الملحق رقم 08.ص 281

(3) Karim M. Rouina & Mehdi Souiah, op.cit. p 28

(4)J.O.R.F. N° 73, année 56éme, 14-03-1920, p 4179

(5) المقرر للجنة تعليم السكان الأصليين مدير المدرسة التطبيقية الابيار، معلم سابق في تعليم المسلمين

(6) سكرتير العام لجمعية المعلمين من أصل جزائري، عضو النقابة الوطنية، وعضو لجنة تعليم المسلمين للقسم النقابي بمحافظة قسنطينة

(7) La voix des humbles, N°42, op.cit. p 8

(8) أُنظر الملحق رقم 06 ص 278

voix des Humbles (صوت المستضعفين)، تحت رئاسة المعلم السعيد فاسي و على صفحاتها، كتب المعلمون الجزائريون انشغالاتهم ومطالبهم، وكانت تفتح صفحاتها أيضاً لاستقبال كتابات المساهمين من غير المعلمين مثل فرحات عباس، ومن غير المسلمين (الفرنسيين)، طرحت مشكلات التقاعد والأجور والبدائل والوضع القانوني والاداري للمعلمين المسلمين، ولم تكتفي بذلك بل تجاوزته إلى نقد المنظومة التعلمية الاستعمارية، وبيداغوجيتها، وأبعد من ذلك قدمت المقترحات وعرضت البدائل، [1] تميز أغلب أعضائها بتشبعهم بالفكر الفرنسي مثل السعيد فاسي، محند سعيد ليشاني[2] لذا كان وجه النضال مزدوجاً؛ نظراً لطبيعة وضعهم، فطالبوا بحقهم في منصب ثابت ازاء السلطات الفرنسية، من جهة أخرى اتجه الكثير منهم إلى تبني فكرة التجنس، ودعوا المعلمين إلى القبول بالانضواء تحت الوضع الفرنسي للخروج من دائرة الرعية إلى المواطنة.

شكل المعلمون الجزائريون طبقة جديدة في المجتمع الجزائري، ورغم محاولات الحد من تطورهم على المستوى الفكري، فئة من المطورين إن صح التعبير évolués، ورغم أنهم ليسوا المجموعة الوحيدة التي تمكنت من اختراق الثقافة الفرنسية، إلا أنها كانت المجموعة الأكثر أهمية من الناحية العددية ، وهم يشاركون في كل من عالم المدينة وكذلك في عالم الريف، بينما تقتصر النخب الأخرى – الأطباء والمحامون – على المناطق الحضرية إنها مجموعة اجتماعية أكثر تنظيماً، مع روح عمل جماعية

[1] أعداد متفرقة من جريدة صوت المستضعفين. (1922 – 1936م)

[2] محند سعيد ليشاني (1892–1985)، من أوائل المعلمين الذين تخرجوا من قسم "السكان الأهالي" في المدرسة العادية في بوزريعة (دفعة عام 1912) انخرط في وقت مبكر جدًا في النشاط السياسي والنقابي (ذي التأثير الاشتراكي) ، ولا سيما من خلال Voix des humbles ، الذي كان عضوًا مؤسسًا فيه ورساما للرسوم الكاريكاتيرية. بعد الجبهة الشعبية (1936م) :

Chaker Salem, "Documents sur les précurseurs. Deux instituteurs kabyles : A. S. Boulifa et M. S. Lechani" , In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°44, 1987,(Berbères, une identité en construction). Association pour l'étude des sciences humaines en Afrique du Nord et au Proche-Orient, Aix-en-Provence, France, P 97

حقيقية للغاية، يلعب المعلمون دور الميسرين في الكثير من قطاعات الحياة السياسية والاجتماعية.[1]

يتشاركون مع فئات النخبة المفرنسة في نقطة جوهرية وهي وقوعهم بين متناقضين للحالة الاستعمارية: إيمانهم بالحضارة الفرنسية من جهة ومن جهة أخرى الممارسات الواقعية للاستعمار، ولقد اختبروا ذلك في وضعيتهم كموظفين استثنائيين، يتحملون كل الأعباء ، ولا ينالون كل الحقوق، كتب السيد كويلافوين A.Quélavoine: **"أليس صادما أن كل هذه التفاوتات التي عرضت في عجالة، صادرة من بلد القانون؟ إن هذه التحيزات ، المترسخة على هذا النحو تجاه العرق هل يجب أن تكون موجودة في بلد الحضارة؟ وفي الدواوير الجزائرية كما في القرى الفرنسية، يعد تحدياً حقيقياً للفطرة السليمة اغراق الرجال الذين تتمثل مهمتهم في غرس مفاهيم العدالة في عقول الأطفال ، بتدابير غير عادلة؟ ولذلك هل يتجاهل حكامنا في ازدرائهم الذي لا يمكن تصوره للتعليم الابتدائي، أنه هنا كما في فرنسا، لا يقتصر المدرسون على تعلم القراءة والكتابة والحساب ؟ ونطق كلمات معينة، وصياغة مبادئ معينة وبيان بعض الحقائق ؛ "المساواة" "العدالة" و للتعليق عليها يوميا ، تصبح هاجسا يؤرق حتى العقول الأقل احتجاجاً ... "**[2]

تجاوز المعلم وظيفته واكتسب مكانة عن طريق عبوره المدرسة الفرنسية مرتين: تلميذ في الأولى ومعلم في الثانية، لعبوا دور الوسطاء، المعلم كان مثقفًا مدركًا للقوانين و "وكيل نقل المعرفة" بوسعه معارضة السلطات القائمة التي رأته محتجًا على النظام القائم[3] إلا أنه وقع في مغبة سوء الفهم، بين الجزائريين الذين رأوا في بعض آراءه تجاوزاً لقيم المجتمع المسلم، كما يعبر عنه السيد (محمد ليشاني lechani) : **" لا يزال الأهالي لا يفهمون تطلعاتنا، والأسباب التي تدفعنا للمطالبة بحياة أفضل، الجهل والعادات والإيمان بالخرافات، يجعلهم متحيزين في حكمهم ضدنا، كنا نمارس حياة مختلفة عن حياتهم، ونعبر**

(1) Abderrahim Sekfali, op.cit.
(2) la voix des humbles, N° 6, op.cit. p 3
(3) Abderrahim Sekfali, op.cit.

عن آراء لا تشابه آراءهم... قد نعبر عنها بتغيير زينا، وربما رفضنا لممارسة بعض العادات، عدم الخضوع لسلطة المرابطين...وهنا بدأت الصراعات والمواجهات"

يجب أن نشير مرة أخرى إلى أن هذا جانب من معاناة المعلمين، أما الشق الآخر فهو في الاتجاه المعاكس، إذ لم يعترف الأوربيين بدورهم بالمعلمين المسلمين؛ " **لقد كانت حياتنا أكثر صعوبة واكثر تعقيداً، الأوربيون من جانبهم أساءوا فهمنا كلياً، لم يكونوا يعرفون حتى إذا ما كنا ندرس العربية أم الفرنسية، كنا، بالنسبة لهم معلمي المدارس العربية فقط ومن الواضح أن تسمياتنا(الرتبة الوظيفية) لا يمكن أن تشبه بأي شكل من الأشكال تلك الخاصة بزملائنا الفرنسيين، لا يمكننا إلا أن نكون أقل شأنا ، وهذا النظرة الدونية الصريحة كانت مرتبطة بنا دائما ... حتى أننا اتهمنا بأننا عاجزون عن اتقان الفرنسية"**[1]

رغم ذلك لم يستمر هذا الوضع إذ نجح المعلم تدريجياً من خلال النضال المستمر في افتكاك مكانته المشروعة، سواء في مواجهة مجتمعه الذي أخذ يستوعب شيئا فشيئا التغيرات التي يجب أن يتقبلها أو في مواجهة الإدارة الفرنسية، و بطلب من أصدقائهم السياسيين، غالبًا ما كان يتم استدعاء معلمي المدارس إلى المقدمة، إما لتولي رئاسة اجتماع عام أو معارض أو من أجل المشاركة في إنشاء فروع نقابية في الطبقة العاملة في الحركة النقابية، تُميز ما هو خاص بالمعلمين والحركة النقابية عن الفئات الأخرى حيث يتدخل المعلمون غالبًا لأسباب سياسية يكفي أن نعلم أن معظم الإضرابات التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى قادها مدرسو المدارس الابتدائية هذا التدخل في الإضرابات هو امتداد لالتزاماتهم السياسية.[2]

ورغم أن المعلمين فيما يتعلق بجمعيتهم أكدوا أنهم بعيدون عن السياسة، وجعلوا شعار مجلتهم: بعيداً عن التعصب- بعيداً عن الحزبية،[3] فإن تجنب ممارسة السياسة كان

---

(1) la voix des humbles, N° 192, 18 em année , Avril-mai, 1939, p 7.

(2) Abderrahim Sekfali, op.cit.

(3) كان شعار مجلة صوت المستضعفين (loin des partis- loin des dogmes - بعيدًا عن الأحزاب - بعيدًا عن العقائد)وكان يكتب على واجهتها منذ صدورها وحتى آخر عدد لها. أُنظر الملحق رقم: 06

أمـراً مـستحيلا، ذلك أن المـسالة التعليمـية نفسها لها وجه سياسي في المـستعمـرة، وظهر ذلك على صفحات صوت المـستضعفين؛ التي إلى جانب القضايا والمـشكلات التعليمـية – بشكل خاص التعليم الابتدائي– ناقشت قضايا أخرى ذات طبيعة سياسية واجتمـاعية ودينية: التجنيس، المـواطنة، الحضارة الإسلامـية، المـسألة الأهلية، التجنيد، وغيرها، لا سيمـا في الفترة المـمـتدة مـن 1930م ومـا تلاها حيث ظهر نوع مـن التوجه نحو نقد الواقع المـتعلق بالجزائريين بالتحديد قضية المـواطنة، التي لاحظ المـعلمـون الجزائريون المسلمون أنها النقطة المـحورية لتحول وضع الجزائريين إلى الأفضل.[1]

مـن جهة اخرى أثبت المـعلمـون في مـواجهة رفاقهم الأوربيين والسلطات الفرنسية، أنهم يمـلكون القدرة الكامـلة على مـمـارسة مـهنتهم، وأنهم ليسوا بعاجزين عن التطلع إلى أبعد مـن مـدرسة ترشيح المـعلمـين ومـن الدورة العادية الخاصة بهم، لمـعت أسمـاء علمـية كثيرة تطلعت لمـناصب ورتب وشهادات أعلى، أثبتت أن وجه الاختلاف الوحيد بينهم وبين الأوربيين هو تفاوت الفرص.[2]

1–3 تطور تعداد معلمي المسلمين الجزائريين من 1919-1936م

إن تطور تعداد المـعلمـين الخاصين بتعليم الجزائريين المـسلمـين، شأنه شأن كل قضايا المـدرسة خضع لمـختلف الظروف المـحيطة به، بدءً بالظروف الاقتصادية والاجتمـاعية، وبشكل خاص مـشكلات المـيزانية ومـخصصات التعليم الأهلي، بالإضافة إلى واقع الحربين العالمـيتين الأولى والثانية و التحولات الناجمـة عن نشاط وتطور الحركة الوطنية في الجزائر، والسياسة الفرنسية المـتغيرة حسب كل حكومة.

خلفت الحرب العالمـية الاولى أثراً بالغاً على تعداد المـعلمـين في المـستعمـرة بصفة عامة، وعلى أولئك المـوجهين للتعليم الأهلي بصفة خاصة، لقد تم حشد الكثير من تشكيلة المـدرسة النورمالية، (موظفين، تلاميذ، إداريين ...) للمشاركة في الحرب العظمى، بذلك لم

(1) أعداد متفرقة من مجلة صوت المستضعفين من سنوات 1922 إلى 1939.

(2) la voix des humbles, N° 192, op.cit. p 8.

يسر تكوين المعلمين بسلاسة، قدمت المدرسة رقما متغيرًا للغاية خلال سنوات الحرب، لقد كان المسلمون معنيون بالخدمة العسكرية بموجب قانون التجنيد الاجباري الصادر سنة 1912م[1]، ورغم معارضة الكثير منهم لذلك باعتبار أنهم محرمون من الحقوق ومثقلون بالواجبات، إلا أنه لم يكن هناك مناص من المشاركة، مشكلين مع أبناء المستعمرات جزءً هاماً من الجيش الفرنسي، أحدث ذلك فراغ معتبر في مدرسة تكوين المعلمين، لقد فقدت جزء هاماً من تلاميذها خلال الحرب، سواء اجبروا على الخدمة أو تطوعوا بمحض إرادتهم، في كل مرة كان يتم استدعاء كتيبة، كان يعني ذلك فراغ الدفعات من تلاميذها. [2]

وكان يفترض أن تعود المدارس الابتدائية الأهلية بعد عام 1919م إلى أدائها الطبيعي على الاقل، لكن لم يحدث ذلك ، لم يتمكن عدد كبير من المعلمين من استئناف فصولهم الدراسية من بين 243 مدرسًا فرنسيًا و 65 من الجزائريين الذين تم حشدهم ، و تم استدعاؤهم بالتجنيد أو بالتطوع ، توفي 47 (40 فرنسيًا و 7 مواطنين أهالي) خلال الحرب، نجا آخرون لكنهم معطوبون ، يعانون من عواقب الإصابات أو الأمراض، لم يعودوا قادرين على تحمل الحياة غير المريحة في المناطق النائية، في الأول من جانفي 1920م، لن تكون الدفعات التي ستتخرج من المدرسة العادية والقسم الفرنسي والقسم الأهلي كافية لسد هذه الثغرات، كان 59 فصلاً من الأولاد الجزائريين لا يزالون بدون معلمين،[3] وكان الوضع اكثر سوءً في الأقاليم الجنوبية.[4]

(1) شارل روبير آجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 2 ، مرجع سابق، ص ص 814، 815

(2) Aimé Dupuy, op.cit. P128

(3) E.S.G, 1919, p 58

(4) Les territoires du sud de L'Algérie, Exposé de leur situation, deuxième partie , op.cit. ,1933 P 364

الجدول: 02

تطور تعداد التلاميذ–المعلمين الخاصين بتعليم المسلمين الابتدائي من 1919-1936م[1]

السنة	القسم الخاص	الدورة العادية للأهالي (موزعين على السنوات الثلاثة)	المجموع	تعداد التلاميذ الموجهين للتعليم الفرنسي الابتدائي		المجموع
				معلمين مع احتساب طلاب السنة الرابعة	معلمات	
1919	26	54	80	150	221	371
1920	30	44	74	120	183	303
1921	40	51	91	126	175	301
1922	26	49	75	131	204	335
1923	28	39	67	159	193	352
1924	30	37	67	170	207	377
1925	33	50	83	173	217	390
1926	35	38	73	178	218	366
1927	15	37	52	186	221	407
1928	30	47	77	185	237	372
1929	39	51	90	187	231	518
1930	34	37	71	186	242	428
1931	44	42	86	187	243	435
1932	47	47	94	188	241	429
1933	47	54	101	222	232	454
1934	45	60	105	240	219	459
1935	45	60	105	243	197	440
1936	45	60	105	228	173	401
1937	50					

الملاحظة المبدئية على هذه الأرقام هي أولاً غياب معلمات–تلميذات بالقسم الخاص أو الدورة الأهلية، ما يعني أنه لم يكن هناك أي اعداد خاص لتعليم الإناث، فقط معلمات فرنسيات، تم تكوينهن لكلا التعليمين (الفرنسي والأهلي)، والأغلبية منهن موجهات للتعليم الأوربي (على مستوى مدارس الذكور والاناث)، من جهة ثانية ظل تعداد الجزائريين ضئيلاً جدا إن أقصى ما وصل إليه بين سنوات 1919–1936م هو 60 تلميذاً،

(1) هذا التعداد لكل من المدارس الموجودة على مستوى المحافظات الثلاثة: الجزائر، قسنطينة، وهران، نقلا عن l'exposé de la situation général de l'Algérie الأعداد من 1919-1936م.

ونفس الأمر يتطبق على التلاميذ الموجهين لتعليم المسلمين سواء كانوا أوربيين أو أهالي في مجموعهم سنة 1936م لم يكن أكثر من 105 تلميذ.

كان لا بد لفترة ما بعد الحرب أن تغير شكل هذه المدرسة العادية التي لا تشبه أي مدرسة أخرى ، يعني أن تتلقى المدرسة في نفس الوقت مع الدفعات المنتظمة كل التلاميذ-المعلمين المستدعون للتجنيد العسكري قبل إنهاء دراستهم، وكثير منهم كانوا بالفعل من كبار السن، لا يريدون أو لم يعد بإمكانهم الاعتماد على أسرهم، أو كانوا مترددين في مواصلة تدريبهم العام والمهني، أو يسعون للحصول على توظيف فوري كمعلمين حتى أن البعض شعروا بأنهم غير مستعدين للمهنة التي اختاروها في الماضي، ويأسوا من النجاح، وأبدوا رغبة في التخلي عن التدريس، تمت الاستعانة بطرق أخرى لتجنيد التلاميذ، من أجل ضمان سير المدرسة النورمالية في ظروف الحرب وما بعدها؛ لذا تم حشد كل من يمكنه سد هذا الفراغ، معلمي المدارس الثانوية والمدارس الابتدائية المتقاعدين وموظفي الخدمة المدنية من غير الملائمين للخدمة المسلحة والمعلمين الأحرار ،[1] وهو ما أثر على الأداء والكفاءة المهنية لمعلمي المستقبل.

ومن خلال الشكل التالي نوضح الفرق جلياً بين التعداد العام لكل من معلمي المسلمين والأوربيين:

[1] Aimé Dupuy, op.cit. pp 127, 128

شكل رقم 02

التعداد العام لكل من معلمي المسلمين والأوربيين (طلاب القسم الخاص والأهالي–طلاب القسم الأوربي 1919-1936م

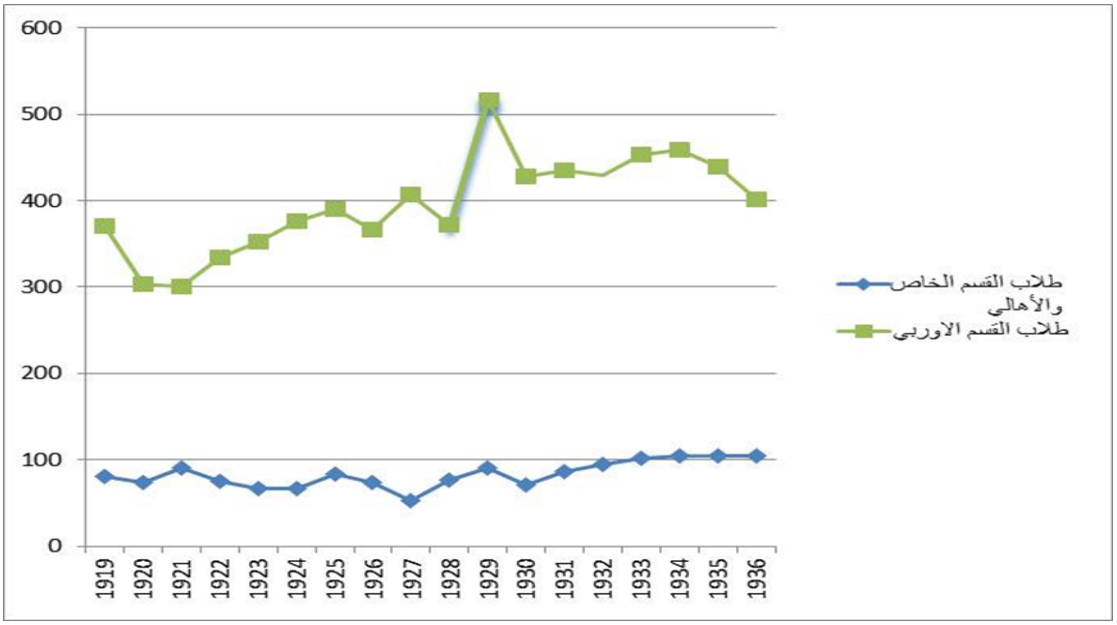

2– الهياكل المادية والميزانية:

2–1 المدارس والفصول:

حتى هذه الفترة كان انشاء المدارس وصيانتها وتكلفتها، خاضع إلى السلطة المحلية (البلدية)، وهو المشكل الجوهري الذي أدى إلى فشل تطوير سياسة مدرسية ناجحة تجاه المسلمين، ولعل الحرب وانعكاساتها الاقتصادية بشكل خاص، لم تكن سبباً رئيساً في تراجع انشاء المدارس والصفوف الخاصة بالمسلمين، بقدر ما كانت فترة ما بعدها نتيجة فقط لهشاشة المنجزات، الخطة المدرسية لسنة 1892م، وكذلك محاولات جمير ، وبعده الحاكم جونار Jonnart ، لم يكن لها أثر يذكر، حيث تقريبا اختفت كل مدارس الأكواخ.[1]

[1] أنظر الفصل الثاني من هذا البحث

أصبح انشاء المدارس والفصول الملحقة يسير بوتيرة بطيئة للغاية، أما تلك التي كانت موجودة بالفعل، وبسبب الظروف الاقتصادية فإن نفس الأسباب التي حالت دون البناء حالت دون الصيانة والإصلاح كان العمل شحيحًا والمواد مكلفة، ظلت الاعتمادات المخصصة لصيانة المدارس على ما كانت عليه في عام 1914م، بينما ارتفعت أسعار المواد والعمالة بشكل كبير، وقد تأجل العمل بعد الحرب ، وفي غياب الصيانة في الوقت المناسب، تداعت العديد من المباني المدرسية وأصبحت مهددة بالانهيار إلى درجة أنها لم تعد صالحة للتمدرس، بالنسبة لهذه النفقات الإجبارية، وصيانة الأثاث ومعدات التدريس، واللوازم المدرسية، كان يُفترض تخصيص ميزانيات البلدية على نطاق أوسع من الآن فصاعدًا، وهو ما لم يحدث.[1]

حتى عام 1920م لم يتم بناء أي مدرسة جديدة فلم يكن من الممكن تنفيذ أي من المشاريع الجديدة التي أنشأتها الدائرة المعمارية الخاصة، استهلكت الإصلاحات الرئيسية وشراء الأثاث والمعدات المدرسية الاعتمادات التي تم إدخالها في ميزانية المستعمرة، أما بالنسبة لأعمال الصيانة، التي تقع على عاتق البلديات، فإن النقص في القوى العاملة وخاصة عدم كفاية موارد الميزانية قد أدى في كثير من الأحيان إلى تأخيرها أو منعها، لم يتم إعادة تأهيل أياً من المباني المدرسية، وسيتعين مواصلة جميع الجهود في عام 1921 وما بعده، وحتى الفصول والمدارس التي افتتحت سنة عام 1920 م ، جميعها في مبانٍ بُنيت قبل الحرب أو خلال الأشهر الأولى منها .[2]

يصف كودينو F. Codino وهو مدير المدرسة أهلية في المسيلة ، في رسالة بتاريخ 4 أكتوبر 1925م إلى مفتش التعليم لناحية سطيف، الوضع الكارثي الذي يعانيه مع التلاميذ، فبينما كان في الماضي يصعب حشد أطفال المسلمين لدخول المدرسة، فإن الوضع أصبح يأخذ منحى آخر، إذ يأتي التلاميذ ولا يجدون أماكن لهم، مقدراً عدد الأطفال

(1) E.S.G, 1919, p p 59, 60
(2) E.S.G, 1920, p 58

في سن الدراسة في المسيلة بحوالي 800 طفل، في مقابل 3 فصول فقط، ويؤكد أنه في السنة الفارطة قام برفض 40 طفلاً مسجلاً، وقام بوضع قائمة لتلافي ذلك في التسجيل القادم، إلا أنه رفض 20 طفلاً آخر بسبب عدم وجود أماكن متاحة، بحيث لم يستطع توفير المكان لأكثر من ثمانية أطفال، مقابل بقاء 60 طفلا في الانتظار، كان الاكتظاظ شديداً داخل الفصول، بحيث يبلغ عدد الأطفال 60 في الفصل الواحد، حتى أن بعض الطاولات تكاد أن تكون خارج الفصل.

ومع ذلك يلح الجزائريون المسلمون على أن يتحصل أطفالهم على مكان بل ويستمرون في الحضور للمطالبة بذلك، بنبرة قوية، متهمين الإدارة الفرنسية بتوجيه أطفالهم إلى الشوارع ليصبحوا لصوصاً ومتسكعين، بل قد يعرض البعض عليه مبلغا من المال لقبول أطفالهم-حسب شهادة المدير عرض عليه أحدهم عشرين فرنكاً- ، ويمتعض البعض ويحتج بحيث يقارن أطفال المسلمين بأطفال اليهود، الذين يتدخل الكنيست للضغط لتوفير تعليم لهم، يهدد البعض بالشكوى إلى مفتش الأكاديمية وحتى الحاكم العام، ويؤكد المدير في رسالته بأن الأمر أصبح فوق طاقته، لذا لا يريد أن يتكرر ذلك في السنوات المقبلة، معبراً على أنه غير مهتم بنوعية الفصول التي سيتم توفيرها حتى وإن كانت أكواخ من الحجر، المهم أن لا يعيش هذا الضغط مرة أخرى.[1]

(1) F. goudino, "À M'Sila, faut-il refuser des élèves ?" Revue L'algérianiste, N°14, p p 27,28

جدول رقم 03

تعداد الفصول الابتدائية الأهلية المُـنْشَأَة بين سنوات 1921 – 1936م[1]

السنة	ذكور	إناث	المـجمـوع
1920	19	0	19
1921	6	8	14
1922	15	0	15
1923	17	1	18
1924	19	3	22
1925	16	2	18
1926	/	/	/
1927	19	5	24
1928	25	2	27
1929	43	9	52
1930	45	5	50
1931	/	/	/
1932	46	15	61
1933	/	/	/
1934	19	4	23
1935	17	5	22
1936	32	6	38
المـجمـوع	338	50	388

أغلب هذه الفصول تتوزع على مدارس موجودة أصلا، فهي غالباً فصول ملحقة، سواء في مدارس خاصة بالجزائريين المسلمين أو مدارس أوربية، أما في الحالات التي تم فيها إنشاء مدارس جديدة، فقد أوردنا كلمة فصول بدلاً منها، ذلك أن المدارس المنشأة كانت قليلة جداً، ناهيك عن أن أفضلها لم تكن تتكون من أكثر من فصلين، وبعضها ليست سوى بقايا مدارس مختلطة أوربية، تم استمرار تدريس الجزائريين بها نتيجة انخفاض عدد الأوربيين في مناطق انشاءها، كما هو الحال مع مدرستي منطقة: أوراس فيرنيه وعرزار أمقران (مقاطعة

(1) جدول من اعداد الطالبة، المعطيات نقلاً عن Exposé de la situation générale de l'Algérie للسنوات من 1920 إلى 1936.

قسنطينة)،[1] لتضخيم المنجزات في الحقيقة يتم ذكر كلمة مدارس، من طرف الادارة الفرنسية، بالإضافة إلى احتساب الدورات المهنية والتكوينية التي تخرج عن اطار التعليم الابتدائي.

يعد هذا العدد ضئيل جداً مقارنة إلى عدد التلاميذ الذي يجب احتوائهم، حيث ارتفع عددهم من 45803 عام 1919م إلى 37410 عام 1921م، أي بفارق ما 1863 تلميذ في غضون سنتين.[2] في حين لم يزد عدد الفصول المنشاة في هذه الفترة عن 33.[3] ما يعني أن الفصول في حالة اكتظاظ كبير، أقصى عدد وصلت إليه الفصول الجديدة بين سنوات (1920-36م) لم يتجاوز 61 فصلاً،[4] فصلاً وهو ما يعني أنه لا بد من ربط تعداد الفصول المنشأة، التي قد يبدو أنها لم تعد قادرة على استقبال التلاميذ الجدد ما لم يترك أولئك الذين يغادرون أماكن شاغرة ، مع معدلات الزيادة في عدد التلاميذ المسجلين أو في انتظار الحصول على مكان، ليظهر أن تأثيرها بالكاد يحُدِث فرقاً.[5]

لم يكن الإنشاء وحده ما يؤثر على كفاية المجهود المبذول، تجاه توفير المدارس والفصول ، بل كان يزيد الأمر سوءً إلغاء وإنهاء عمل الكثير من المدارس والفصول، لأسباب مختلفة؛ منها توسع الاستيطان على حساب المناطق الأهلية، واستيلاء المستوطنين على أراضيهم، لإنشاء مراكز استيطان جديدة، وهو ما يؤدي إلى اختفاء الجزائريين مع مدارسهم، كما حدث بمنطقة عين بوسيف حيث ألغيت مدرسة للبنين (مكونة من فصل واحد) بموجب قرار صادر في 29 يوليو 1921م ، وكذلك الفصل الوحيد لمدرسة سيدي مبارك (المعاضيد م ، قرار 15 أكتوبر 1921م).[6] أو عند انخفاض عدد السكان المتجمعين كما حدث لفصل متيجة (الشلف).[7]

---

(1) E.S.G, 1925, p 64
(2) E.S.G, 1920, p 54
(3) أنظر الجدول رقم 03، ص 173
(4) E.S.G 1932, p 676
(5) E.S.G, 1925, p 64
(6) E.S.G,1921, p 80
(7) E.S.G, 1920, p 54

لـم تكـن الهجـرات الداخليـة و تحـولات اسـتقرار السـكان هـي السـبب الوحيـد في وقـف عمـل المـدارس، وتذبـذب عمـلها، كـان وضـع الجزائـريين مـزرياً في هـذه الفـترة كنتيجـة لانعكاسات الحرب، انتشار الفقر والأوبئة بشكل خاص التيفوس في المـناطق الجنوبيـة، مـا أدى إلى انهاء عمـل العديد مـن المـدارس مـنها: 9 في إقليم غرداية، تلك المـوجودة في زنينة (الإدريسـية حاليـاً) في فبرايـر 1921م؛ وفي مـارس بمـنطقتي الجلفـة والأغـواط؛ تباعـاً تلـك المـوجودة بالشـطيط، العسـافية، مـسعد، عـين المـعبد، قصـر الحـيران، عـين الإبـل ، قـرارة البيرين، بريان ورغـم أنه أعيد فتحها جـميعًا في بداية العام الدراسي في أكتوبر 1921 م، إلا أن عملها ظل متذبذباً مرة أخرى في نوفمبر، تم غلق بعضها في مواجهة عودة الوباء مثل مدرسة عين ماضي، الشطيط ومسعد.[1]

ولمـا كـان توزيـع المـدارس خاضـعاً للتفاضـل، بحيـث يتزايـد عـددها مـع تزايـد العنصـر الأوربي، فإن الأقاليم الجنوبية كانت الأقل حظاً من حيث الإنشاء والإنفاق، رغم برنامـج عام 1924م المـتعلق بتطوير تعليم المـسلمين بالجنوب، والذي استكمـل ببرامـج إضافية اعتمـدت في وقت لاحق ، خلال المـؤتمـرات الاستشارية للقادة العسكريين التي تعقد سنويا في الجزائر العاصمـة، لـم تحصـي المـناطق الجنوبيـة إلا بـــ 61 فصـلا دراسـيا و 7 ورش عمـل و 52 سكناً وظيفياً للمعلمـين، في عـام 1930 م كـان هنـاك بالفعل 48 مـدرسة ابتدائيـة للمـسلمـين الفرنسيين في الأقـاليم الجنوبية بلغ مـجمـوع فصـولها 108، 5 مـنها للبنـات، تـم إنجـاز البرنامـج بالكامـل تقريبًا في عام 1939م، مـطلع الحرب العالمـية الثانية.[2]

2-2 -الميزانية:

ظلت مـشكلة إنشاء المـدارس الأهلية مـرهونة بمـشكلة المـيزانية المـنخفضة، خلال النصـف الأول مـن القرن العشرين، ظل الانفـاق مـنخفضاً، بلغ مـعدلاً أعلى نسبياً بين عامـي

(1) Les territoires du sud de L'Algérie, Exposé de leur situation, deuxième partie, op.cit. P 363
(2) Alger, Algérie: documents algériens, la scolarisation dans les Territoires du sud Réalisations des années 1945-1946-1947 n°14-15 mars 1948 , Série politique : scolarisation, mise sur site le 2-02-2005 44 / 23 s, alger roi.

1915 و 1935 ، بحد أقصاه 14.6 % من إجمالي الإنفاق في عام 1925 ومع ذلك ، فإن نسبة الإنفاق المخصصة لمدارس السكان المسلمين لم تمثل سوى 2 % من إجمالي الإنفاق السنوي، لترتفع نسبياً بين سنوات 1922م إلى 1926م و من عام 1934 م إلى عام 1937 م (أنظر الشكل 03) ويمثل الإنفاق على التعليم في الجزائر سنويا نحو 20 في المائة من الإنفاق على التعليم العام، مع العلم أن المسلمون الجزائريون مثلوا خلال هذه الفترة أكثر من 85% من مجموع السكان.[1]

شكل رقم: 03

توزيع نفقات التعليم العمومي في المستعمرة بين التعليم الأوربي والأهلي بين سنوات 1919-1937[2]

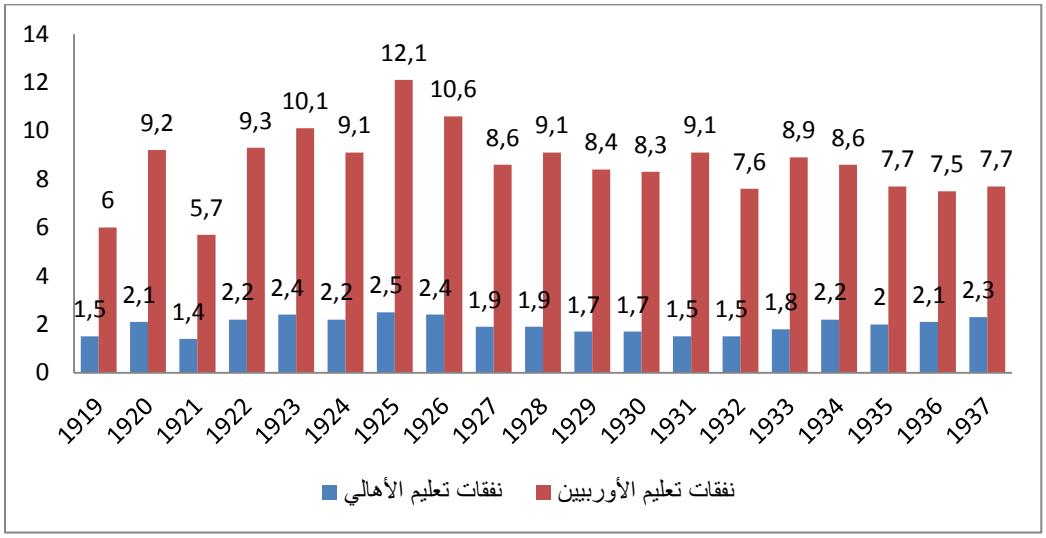

لقد كان التفاوت في النفقات بين تعليم الجزائريين المسلمين والفرنسيين واضحاً؛ بلغ الإنفاق العام على تعليم الجزائريين المسلمين حتى سنة 1937 م، في المتوسط 1.9% من إجمالي ميزانية المستعمرة؛ بلغ الحد الأقصى عام 1925م (2.5%) ووصل إلى الحد الأدنى عام 1921 م (1.4 %) في مقابل ذلك بلغ الانفاق على التعليم العام للسكان الأوروبيين في

(1) Kamel kateb, Le système éducatif dans l'Algérie, op.cit. p 124

(2) مبيان من إعداد الطالبة، المعطيات نقلاً عن: idem . p 190

المتوسط 8.4% من إجمالي نفقات المستعمرة؛ بلغت الحد الأقصى في عام 1925 م (12.1%) والحد الأدنى عام 1921م (5.7%)، هذا الأخير مثل أكثر من ضعف الحد الأقصى المخصص لتعليم الجزائريين المسلمين مع ملاحظة أن كتلة الأطفال في سن المدرسة من الجزائريين المسلمين تبلغ سبعة أضعاف كتلة أطفال الأوربيين في سن المدرسة.[1]

لم يُتح هذا التقتير في الانفاق للمدارس أن تتزايد، لذا كان تعدادها طفيفاً حتى مرحلة متقدمة جدا كانت مشكلة وفرة المدارس تتفاقم كل ما تأخرت الاصلاحات، تزايد تعداد الأطفال في السن المدرسة بسبب الزيادات الديمغرافية بين المسلمين، وكان العمل يتطلب جهداً مضاعفاً، 833000 طفل في سنة المدرسة سنة 1930 م من أصل 900000، لا يجدون لهم مقاعد في المدرسة، كان هذا العدد يتطلب انشاء 20000 قسم وتوظيف 20000 معلم، ويتطلب ذلك بالتأكيد ميزانية معتبرة، لكنها اصطدمت بسلطة الوفود المالية و خصوصية توزيع النفقات في المستعمرة. [2]

[1] idem, pp 124, 125

[2] عمار هلال، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصر(1962-1830)،الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016م .، ص 118.

جدول رقم 04

تعداد المدارس والأقسام الابتدائية العمومية الخاصة بالمسلمين لكل من إقليمي الشمال والجنوب من سنوات 1919–1936م:[1]

السنة	نوع المدارس		مجموع المدارس	فصول ملحقة				مجموع الفصول
	بنين	بنات		بالمدارس الأوربية		بمدارس الأهالي		
				بنين	بنات	بنين	بنات	
1919	474	19	493	84	3	766	45	898
1920	491	18	509	91	5	782	35	913
1921	491	19	510	90	5	———	———	95
1922	489	19	508	99	4	———	———	103
1923	494	18	512	105	6	818	36	965
1924	499	19	518	109	5	828	46	983
1925	500	19	519	110	6	836	51	1003
1926	512	21	533	100	9	883	48	1040
1927	519	22	541	104	9	900	51	1064
1928	529	22	551	107	10	931	56	1104
1929	541	23	564	98	11	980	62	1151
1930	544	26	570	94	12	1021	72	1199
1931	561	25	586	98	12	1095	70	1275
1932	571	31	602	106	13	1154	81	1354
1933	595	36	631	110	12	1216	102	1440
1934	630	43	673	102	16	1254	122	1494
1935	654	54	708	108	14	1275	131	1528
1936	671	61	732	121	15	1326	140	1602

لم تبلغ معدلات الزيادة في عدد الفصول في غضون 18 سنة الألف، إذ أن الفرق بين تعدادها سنة 1919 م و1936م حوالي 704 فقط، وكذلك الأمر مع المدارس بمختلف

[1] جدول من إعداد الطالبة نقلا عن E . s. g من سنوات 1919-1936

أنواعها: بفرق 239 وهو رقم ضئيل جداً، ويمكن أن نلاحظ أيضاً أن تعداد الأقسام والمدارس الخاصة بالبنات متدني جدا مقارنة إلى الذكور، و قد تميزت المدارس الأهلية عموما بكون أغلبها من قسم واحد، ولعل ذلك يرجع إلى طابعها الريفي، أو حتى انتشار الجزائريين المسلمين وتشتت مراكز التجمع، ما يعني أن فئات كثيرة تبقى خارج حيز اهتمام السلطات، وظل ذلك مستمراً حتى فترة متقدمة يمكن أن نأخذ سنة 1936 م كمثال :[1]

شكل رقم 04

توزيع المدارس الابتدائي للأهالي حسب تعداد الفصول لسنة 1936[2]

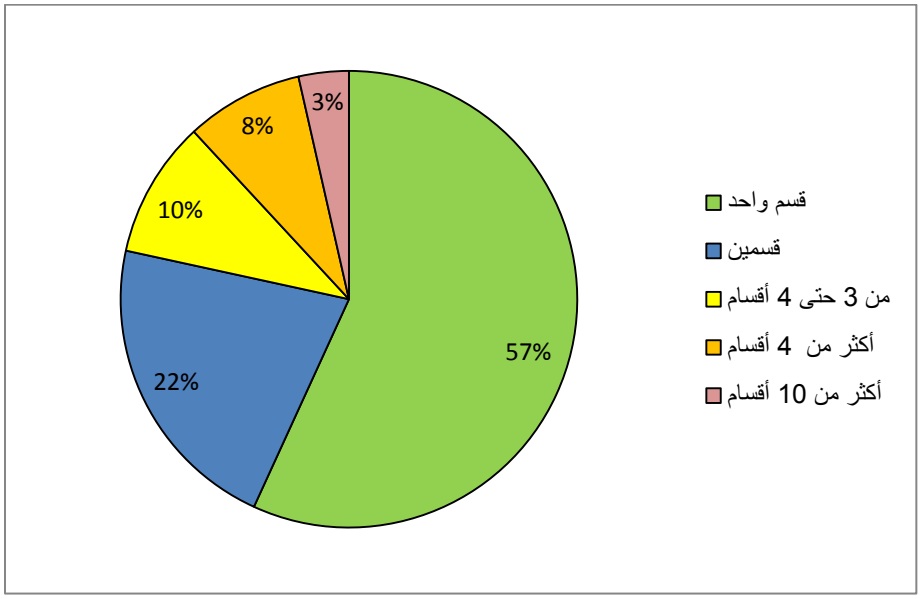

3- التلاميذ المسلمون الجزائريون تعدادهم، وواقع تمدرسهم :

3-1 محاولات اصلاح تعليم المسلمين

منذ 1919م وتحت ضغط المطالب المتزايدة للجزائريين، كان متوقعاً أن يتم استحداث خطط تعليمية لتدارك، فشل الخطط السابقة، إلا أن العكس تماماً قد حدث، إذ

(1) E.S.G, 1936, p

(2) E.S.G, 1936

لم تعرف أعداد المتمدرسين أي تطورات، وتراوحت سيرورة التمدرس بين الركود والانحدار، استمر هذا الوضع حتى عشية الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر أي 1930م.[1]

رغم أن موقف الجزائريين في مواجهة المدرسة الفرنسية قد تغير بشكل كلي من الرفض إلى القبول ثم المطالبة الصريحة منذ 1919م، إلا أن هذه النقطة لم تحدث فرقاً في تطور تعليم المسلمين، ذلك أن الطرف المؤثر فعلاً لم يكن الجزائريون المسلمون كما يبدو، فرغم أنه لم يكن هناك ما يجبر الجزائريين المسلمين على الالتحاق بالمدارس، إذ لم يكن هناك سوى نص 6 جوان 1917م، الذي يبقي صلاحيات الحاكم العام في تطبيق مبدأ الإجبارية، لذا فإن الدافع كان ذاتياً بالنسبة لهم، بينما السلطات الفرنسية، لم تقابل هذا التحول في الموقف بأي تغير في سياسة الاستعمار حيال قضية تعليم المسلمين، وإن لم يكن من الممكن أن نتحدث عن سياسة جادة لتعليم الجزائريين المسلمين في المرحلة الأولى من الاحتلال، فإن الأمر استمر إلى مرحلة متأخرة، إن لم نجزم أنه استمر حتى الاستقلال.

وهو ما توضحه الأرقام والاحصائيات، فالحديث عن فشل السياسة المدرسية بحجة الرفض المحلي، غير صحيحة ذلك أنه يتطلب إرادة حقيقية وفعالة من قبل السلطات الفرنسية، أي عرض حقيقي ، وهو ما لم يحدث للأسف حتى بعد اصلاحات 1881م.[2]

وبما ان مرحلة ما بعد 1919م شهدت على مستوى الهياكل والميزانية والمعلمين، مشكلات جمة أشرنا إليها أعلاه، فإن لنا أن نرى انعكاس ذلك على نسبة المتمدرسين، التي كانت قليلة جداً ، و في إطار الزيادة الديمغرافية الآخذة في الارتفاع، كان تعداد الأطفال في المدارس الابتدائية يتزايد سنوياً بمعدلات بطيئة، وأحياناً يحدث تراجع في تعداد التلاميذ

(1) Hubert Desvages , la scolarisation des musulmans en Algerie (1882 - 1962) , op.cit. p 59
(2) Aissa kadri, histoire du système d'enseignement, op.cit. p 2

في المدارس الخاصة بالمسلمين كما حدث سنة 1922م حيث تراجع عن سنة 1920م بفرق 7570 تلميذ وكذا سنة 1925م بفرق انخفاض قدره: 344 تلميذ[1]

رغم توزع الأطفال على مختلف أنماط المدارس: تلك الخاصة بالمسلمين، والمدارس الخاصة (الدينية بشكل خاص)، والفصول الملحقة بالمدارس الأوربية، بالإضافة إلى المدارس الأوربية الخاصة بالأوربيين ، والخاصة الأوربية، بالكاد كانت هذه المدارس تلبي الحاجة، ولعل ذلك ما جعل فكرة مدارس الأكواخ تعود من جديد، والدعوة إلى خلق مدارس تتكيف والواقع الاقتصادي بأقل تكلفة منذ الثلاثينات، من أجل مجاراة الارتفاع الكبير لتعداد المتمدرسين الذين لا يجدون لهم أماكن في المدرسة.[2]

3-2 مخطط جورج هاردي 1936:

أمام القصور الفادح في توفير الفصول، ظهرت الدعوة إلى انشاء مدارس بسيطة، في محاكاة جديدة لتجربة مدارس الأكواخ، خصوصاً في المناطق الريفية -مراكز تعليم ريفية- المتأخرة بشكل كبير، كان ذلك اقتراح السيد جورج هاردي G.hardy، سنة 1936م، الذي لاحظ عند وصوله أن 100000 طفل مسلم فقط يتلقون التعليم من أصل 800.000 طفل في سن المدرسة، ورأى أن العمل على تعليمهم يتطلب جهداً متسارعاً، اقترح إنشاء 1330 فصلاً، خلال عشر سنوات بمتوسط 50 تلميذًا لكل فصل لتعداد تلاميذ المدن البالغ حسب تقديراته 65000 ، ولا يبدو هذا العدد مقلقاً بالنسبة للسيد هاردي، بل يرى أن حله معقول جداً بمجرد توجيه الاعتمادات المتاحة كلها لعملية تعليمهم فعلاً، لكن المشكلة بالنسبة له هي الأرياف؛ إن التعداد الأكبر من المسلمين، يتركز بها، لذا لا يجب مطلقاً العبث بأفكار أطفال الأرياف، ولا يجب أن تكون مدرسة الريف كمدرسة المدينة، بحيث تقتلع الطفل من بيئته الأصلية، لا يجب أن تعلق الطفل بفكرة أن المدرسة ستغير نمط حياته جذرياً أو طريقة تفكيره، ستكتفي بتحسينها فقط، ولا يجب أن

[1] أنظر الجدول رقم 05 الصفحة 818

[2] E.S.G, 1935, p 93

يتطلع الطفل المسلم إلى استخدام تعليمه في الحصول على وظيفة، لذا يجب حصر تعليمه في بعض الحِرف الريفية : "**عمل الأولاد في الحقول وأعمال منزلية للفتيات يجب أن نجعل حياة الفلاحين "أكثر إمتاعًا ، وأكثر إثمارًا ، لكن بدون طموحات مفرطة ، وبدون أيديولوجية!**" يجب الحفاظ عليه دائما في إطار عمل أسرته والذي يشارك فيه باكراً، ويحدد حياته المهنية مسبقاً، حتى لا يشكل تهديداً مستقبلياً من خلال أفكاره على غرار ساكن المدينة.[1]

بصيغة اكثر دقة يقترح استبدال المدرسة بـ "مراكز تعليم ريفية إقليمية"، والتي تحتفظ بالطابع المكيف وتكرسه، بحجة طبيعة المسلمين في المناطق الريفية، ولن يستمر التعلم بها أكثر من ثلاث سنوات على أكثر تقدير، ورغم أن التخلف في تعليم المسلمين الابتدائي واضح في الأرياف والمدن،[2] إلا أن السيد هاردي يركز على الأرياف، ويقترح للنهوض بالتعليم إدراج 2500.000 فرنك في الميزانية لسنة 1937م، و 500.000 لسنة 1938. ستكون هذه المدارس بأقل تكلفة ممكنة، غرفة اجتماعات صغيرة بدون طاولات أو مقاعد ، ولكن بها حصائر، وعدد قليل من الأكواخ وسكن للمدير ، وبضعة هكتارات من الأرض في كل مكان؛ الإجمالي المقدر بـ 50000 فرنك التي سنضيف إليها 16000 للعملية السنوية (راتب المدير ، والموظفون المكونون فقط من المساعدين، والعمال اليوميين للأشغال الرئيسية، وأخيراً المقصف (المطعم).[3]

يمكن ببساطة تامة أن نلاحظ أن التوجه المحدود للمدرسة لا يزال يسيطر حتى على أولئك الذين يبدون اهتماماً خيراً بتعليم المسلمين، لقد لاحظ السيد هاردي أن تعليمهم في المدن يقترب بشكل كبير من التعليم الاوربي،[4] إذ كانوا يتوجهون للمدارس الأوربية أكثر في المدن بسبب قلة وجود المدارس الخاصة بهم، خاصة وأنه بعد تعميم جانفي 1927م والذي أعطى نوعاً من المرونة لتواجد أطفال المسلمين في المدارس الأوربية في حدود الأماكن

(1) Serge Jouin et autres, op.cit , P 55
(2) E.S.G, 1936, p 81
(3) Serge Jouin et autres, idem .P 55
(4) E.S.G, idem, p p 81, 80

المتاحة وبشرط استخدام اللغة الفرنسية، ورغم أنه لم يتم إنهاء حالة الفصل المدرسي، إلا أنه ساهم في زيادة نسبة الأطفال المسلمين في المدارس الأوربية، حيث ارتفعت من 10.7% سنة 1927م، إلى 17.8% عام 1937، وبينما كانوا يمثلون 24.0% عام 1927م من أطفال المسلمين الملتحقين بالمدارس أصبحو 27.3% عام 1937م.[1]

آثار هذا الإقبال المخاوف المعهودة جراء تثقيفهم المسلمين، لذا فإن أفلت بعض أهالي المدن وإن كان تعدادهم ضئيلاً من الطبيعة المحدودة لمدرسة الاستعمار، فيجب أن تتم السيطرة على المدرسة الريفية، ومن ثمة على أكبر قدر من المسلمين الموجهون حصراً للعمالة، وبذلك يحكم على الأرياف بأن تظل في وضعها المتأخر، لن يكون للريف مثقفوه ولا أطبائه ولا محاموه، وهو ما حذا بفرحات عباس أن يصف مراكز التعليم الريفية بأنها النسخة الكاريكاتيرية عن المدرسة الابتدائية، في الوقت الذي أخذت فيه المدارس القرآنية التقليدية تتبنى تحديثاً لوسائل التعليم وتتخلى عن الحصيرة لصالح النُضد، يقترح ممثلو الاستعمار أن تعود المدرسة الفرنسية إلى شكلٍ بدائي،[2] وكذلك كان رأي ثلة من المعلين والمثقفين الجزائريين، لكن في المقابل ، رحب المستوطنون الأوروبيون والوفود المالية بهذا المشروع، وخصصت الأخيرة على الفور الاعتمادات اللازمة لتحقيقها، ورغم بساطة المشروع إلا أنه لقي مصير سابقيه، ورحيل العميد هاردي في عام 1937م وضع حدا لتنفيذه.

3-3 معدلات التمدرس العامة بين أطفال المسلمين

تراجعت معدلات المواليد خلال الحرب العالمية الأولى وارتفعت نسبة الوفيات بين المسلمين بسبب الأزمات الاقتصادية وظروف الحرب، إلا أنها ما لبثت أن ارتفعت مجدداً بعدها، وقد بلغ تعدادهم سنة 1921مبنحو 4923000 نسمة، وفي سنة 1930م أصبح حوالي

(1) Kamel Kateb, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale, op.cit., p 90.

(2) فرحات عباس، مصدر سابق، ص ص 166 ، 167

5 535000 نسمة، وسنة 1936م حوالي 6237000 نسمة، [1]ارتفع معدل المواليد بين سنوات 1931– 1935 م إلى 43.4 ‰ بالألف ، بمعدل زيادة قدرها 1.57%.[2] يُضاف إلى ذلك حدوث حركة هجرة داخلية كبرى من الأرياف نحو مراكز الاستيطان والمدن الكبرى، لينتقل معدل المسلمين المقيمين بالمدن من 7.6 % سنة 1906م إلى 10.8% سنة 1931م[3]

لذا فإن مشكلة كفاية الموارد المخصصة للتعليم ستعود للظهور بحدة أكبر خاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، وسيزداد تدفق المسلمين إلى المدارس المخصصة للأوربيين، بسبب عدم كفاية تلك الخاصة بهم، وستزداد نسبتهم بين التلاميذ الفرنسيين، ارتفع معدل الأطفال المسلمين في المدارس الأوربية سنة 1921 م من 6% (منهم: 10.27% من نسبة الذكور و 3.06% من نسبة الإناث)، إلى 12% (نسبة كلية) سنة 1926م (منهم: 18% من الذكور، و 5.93% من الإناث)، ليبلغ سنة 1936م: 21% (نسبة كلية) منهم: 30% نسبة الذكور، و 12% من نسبة الإناث.[4]

وأمام هذا الوضع حيث لا يجد أطفال المسلمين أماكن لهم في المدارس بمختلف أنواعها، فإن إمكانية تطبيق إلزامية التعليم بالنسبة لهم ستكون أمراً مستحيلاً؛ جاء في جريدة Le Mutilé de l'Algérie :" 2000 **طفل تقدم بهم أهاليهم إلى المدارس غير أنهم لم يجدوا أماكن، آباء هؤلاء الأطفال الألفي طفل لا يخالفون القانون ؛ولا يمكن للقانون معاقبتهم ، ذلك لأن أطفالهم لن يتم استقبالهم هناك إن من يجب أن يعاقب هنا هو المسؤول**(...) **لقد كانت تعقيدات إنشاء المدارس الإدارية تساهم بشكل كبير في تفاقم المشكلة المدرسية بين المسلمين، "كم عدد التحقيقات والتحقيقات المضادة التي سيكون من الضروري القيام بها؟ كم**

(1) Kamel Kateb, européennes, indigènes, et juifs en Algérie (1838-1962) représentations et réalités des populations, El Maarifa-editions , Algérie, 2010, p 283

(2) La population de l'Algérie, C.I.C.R.E.D, Volume 1 de World population year 1974, United Nations, Committee for International Coordination of National Research in Demography, Impr : Louis-Jean, 1974, p19

(3) شارل روبير آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص ص 103، 104.

(4) E.S.G: (1919, p 39), (1921 p 59,60), (1926 : p 46), (1936 : p p 68, 69)

عدد الأوراق التي سنحتاجها؟ كم عدد الملاحظات التي سيتم تبادلها؟ كم عدد التقارير التي يجب اعدادها ؟ إلى أي مدى سيكون من الضروري جمع الآراء من السلطات التي تسمى في كثير من الأحيان على سبيل التورية سلطات معنية ؟...قبل أن يكون المشروع جاهزا، الأطفال الذين يصطفون على أبواب المدرسة في انتظار توفير مقاعد لهم، سيكون لديهم لّحي على ذقونهم." بذلك سيتحدد مصيرهم في خيارين: التوجه مباشرة وفي سن جد صغيرة إلى الحياة المهنية، أو التجول في الشوارع، وفي كلا الحالتين حُكم على هؤلاء الأطفال بالجهل طيلة حياتهم.[1]

حذر موريس فيوليت (1925-1927م)، من انعكاسات سياسة قمع المسلمين واعتبر الاحتفالات المئوية نوعاً من الإغفال للواقع الجزائري:" **إننا نفضل التغني بأمجاد ماضي منمق من التفكير في المستقبل، ونخفي المشكلات الحقيقية في الخطب والاحتفالات، إنها ذروة الجزائر الاستعمارية**" ونوه أنه في غضون خمسة عشر إلى عشرين سنة سيكون هناك حوالي عشرة مليون جزائري، منهم مليون متشبعون بالثقافة الفرنسية، فهل نجعل منهم متمردين أم فرنسيين؟ واعتبر أن استمرار السياسة الفرنسية في هذا الطريق تنذر بكل تأكيد بخسارة الجزائر، اصطدمت هذا المحاولات باللوبي الاستيطاني المتطرف مرة أخرى، وكان مصيره كسابقتها، والأصوات التي تظهر رغبة في تقديم اصلاحات للأهالي، رغم ضآلتها تلقى نفس المصير: العزل أو الاستسلام، وانتهى به المطاف برلمانياً، يحاول تمرير اصلاحاته في شكل مقترحات مشاريع.[2]

رغم إثارة موريس فيوليت سياسة متعاطفة مع واقع المسلمين، حتى لقب بالحاكم العربي، واقتراحه لإنشاء المدارس والمستشفيات المئوية معتبراً أن على فرنسا تعهدات يجب أن تفي بها، إلا أننا لا يجب أن نُغفل الولاء الأساسي الذي كان يحرك مطالبه؛ استمرار الوجود الفرنسي، حتى المدارس التي كان ينادي بإنشائها كانت نتيجة لما يمكن اعتباره ضرراً بالعناصر الفرنسية، واعتبر المشكلة المدرسية معضلة يجب حلها بسرعة منوهاً سنة

(1) Le Mutilé de l'Algérie : journal des mutilés, réformés et blessés de guerre de l'Afrique du Nord, 2em année, N°492, 13-02-1927, Alger, p 2

(2) Benjamine stora, histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954), hibr éditions, Alger, 2012, p 66

(1926م)بالمشكلة الديمغرافية والتدفق المتزايد للأهالي إلى مدارس الأوربيين، إلى أن وجودهم سيؤثر على تمدرس العنصر الفرنسي،[1] وإن كان من واجب فرنسا رفع المسلمين الجزائريين إلى حضارتها فإنه لا يجب في مقابل ذلك التضحية بأي عنصر آخر[2].

ولعل هذا الرأي المتحيز يعود إلى ما تتميز به بنية السكان في المستعمرة حيث هناك تباين حاد بين مجتمعي المسلمين والأوربيين، فبينما كان عدد السكان في سن المدرسة (من سن 6 إلى 14 عاما) كبير نسبيًا بين المسلمين بحيث يزيد عن 24% بالنسبة للبنين ، وأكثر بقليل من 20% للفتيات اللائي كان تعليمهن محل خلاف، فإنه كان بين الأوربيين يشهد انخفاضاً ملحوظاً من 19 إلى 16.4 % بين عامي 1911م و 1954م، [3]وهذا يعني أن السماح بوجود المسلمين في المدارس الفرنسية سوف يتزايد حتى يصل نسبة معتبرة، تحصل على تعليم بجودة تعليم الفرنسيين، لذا كان يتم رفضهم غالباً بحجة عدم وجود أماكن، في المقابل ظلت الأولوية للتعليم الأوربي، الذي كان يسير على وتيرة تكاد تكون ثابتة، بينما لم يتم العمل على تطوير تعليم المسلمين وفق الاعتبارات الديمغرافية الجديدة.

بعد قرن من الغزو أي بين سنوات 1930-1931م، من بين 192000 طفل في سن التمدرس، حسب تقديرات كمال كاتب 67000 مسلم فقط مقسمين إلى 59300 فتى و 8400 فتاة، أو ما معدله 5.4% من الأطفال في سن الدراسة يذهبون إلى المدرسة الابتدائية، (ومن الممكن أن يكون هذا الرقم أكثر قليلا أو أقل)، إذ أنه حسب ما ورد في احصائيات بيان الوضعية العامة للجزائر [4] لسنوات 1930م-1931م-1932م فإنه إذا ستثنينا

---

(1) كان يتواجد بالمدارس الخاصة بالفرنسيين عناصر مختلفة: فرنسيون، أوربيون ويهود، لكن كانوا كلهم يعتبرون فرنسيين بحكم تمتعهم بالمواطنة الفرنسية خاصة بعد قانون تجنيس اليهود سنة 1870 وفق قانون كريميو، عدا المسلمين الذين كانوا يعتبرون عنصراً دخيلاً على هذه المدارس، إلا أنه لم يكن هناك قانون يمنع أن يزاولوا تعليمهم في المدارس الفرنسية الخاصة بالفرنسيين، أو العكس أي ان يزاول الفرنسيون تعليمهم في مدارس السكان الأصليين.

(2) E.S.G, 192 , p 40

(3) Kamel kateb, Le système éducatif dans l'Algérie, op.cit. p 117

(4) E. S .G

الأطفال في الفصول مدارس الأمومية (الحضانة) عن المدارس الابتدائية،[1] ذلك أن الأطفال قد يأخذون صفا في الحضانة، إلا أنهم لا يجدون بعدها مكاناً في الفصول الابتدائية، و اكتفينا بتعداد الأطفال الحاضرين فعلاً للتمدرس في المدرس الابتدائية الأهلية، وليس المسجلين فقط، مع احتساب الأطفال الأكثر من 14 سنة ، ذلك أن تعليم المسلمين غالباً يبدأ متأخراً لأسباب مختلفة، فإن التعداد كان حوالي 66125 فقط بين سنتي 1931-1932 م، موزعين على مختلف أنواع المدارس(عمومية وخاصة أوربية وأهلية) تصل الفروقات العددية بين الأطفال المسجلين والمتمدرسين فعلاً، إلى 3000 طفل (كما هو الحال سنة 1919 م سنة و1929م)[2] ما يعني أن المعدل سيكون أقل قليلاً.[3]

[1] تميزت المدرسة الفرنسية في الجزائر بتعقيد أطوارها: فتجد في نفس الطور الابتدائي ثلاث تقسيمات: اقسام حضانة enfantines لكنها تعتبر جزء من التعليم . الابتدائي وقد تتضمن الأطفال أقل من 6 سنوات وحتى ست سنوات أو أكثر، أقسام الأساسي élémentaire ، ويتضمن الأطفال من 6 سنوات وربما أقل قليلاً وقد يتجاوز سنهم 13 سنة، وأقسام تكميلية complémentaire تخضع لتوجيه وإدارة التعليم الابتدائي، وهي جزء من المدرسة الابتدائية رغم أن سن الأطفال فيها قد يتجاوز الـ 13 سنة.

[2] E.S.G, (1919, p 77). (1929, p 320).

[3] من المؤسف أنه لا تتوفر احصائيات لتعداد السكان بشكل دوري، ولا لهرم الأعمار لكل السنوات لبنية السكان خاصة الجزائريون المسلمون، وهو ما يعني أن الأرقام هي تقريبية وليست دقيقة، (La population de l'Algérie (op.Cit.

جدول رقم 05

تعداد التلاميذ الجزائريين المسلمين الحاضرين في مختلف أنواع المدارس الابتدائية بين سنوات 1919–1939م:[1]

السنة	المسلمون في المدارس الخاصة بهم			المسلمون في المدارس الخاصة بالفرنسيين			المجموع الكلي
	عامة وخاصة ودينية			عامة و خاصة ودينية			
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	المجموع	
1919[2]	36148	4953	.....	.....	.....		41101
1920	33666	2089	35755	5081	.....	5081	40836
1921	34577	2078	36655	5992	2228	8220	44875
1922	36997	2329	39326	7128	2984	10112	49438
1923	38364	2417	40781	8022	3043	11065	51846
1924	40904	2508	43412	8626	3253	11879	55291
1925	41147	2558	43705	8632	3404	12036	55741
1926	42559	2790	45349	9638	3653	13291	58640
1927	43801	3181	46982	10400	4352	14752	61734
1928	43472	3142	46614	10624	4440	15064	61678
1929	44876	3375	48251	11317	4865	16182	64433
1930	47141	3465	50606	12187	4936	17123	67729
1931	50446	3687	54133	13331	5296	18627	72760
1932	53701	4740	58441	14855	5974	20829	79270
1933	58757	5571	64328	16209	6521	22730	87058
1934	58180	6035	64215	17524	6877	24401	88616
1935	60659	6834	67493	18899	8049	26948	94441
1936	64751	7795	72546	22007	9756	31763	104309
	ذكور	اناث					
38-1937	85389	15864					101253
39-1938	86027	16576					102603

[1] هذا التعداد لكل من المدارس الموجودة على مستوى المحافظات الثلاثة: الجزائر، قسنطينة، وهران، وإقليم الجنوب نقلا عن l'exposé de la situation général de l'Algérie الأعداد من 1919–1936. ويتضمن كل الأطوار التي كانت تعد في تلك الفترة من ضمن التعليم الابتدائي: فصول الطفولة (Enfantines)، مدارس الحضانة (Maternelles)، فصول ابتدائية (Primaires)، دورة تكميلية (C. Complementaires) ، وبذلك تأتي هذه الإحصائيات على أكثر تقدير، بما أنها قد تتضمن الأطفال أقل من ست سنوات وأكثر من 12 سنة. ,(E.S.G 1919-1936

[2] ورد في بيان الوضعية العامة للجزائر لسنة 1919 م احصائيات أخرى، بسبب تضخمها فضلنا استبدالها بإحصائيات أخرى وردت في الاحصائيات السنوية العامة (في كتاب كمال كاتب، مرجع سابق ص 191) إذ لا يعقل أن يكون تعداد المسلمين في المدارس الخاصة بالأوربيين سنة 1919م هو 10859 للذكور و 6671 للإناث، ثم ينخفض سنة 1920 إلى 5081

جدول رقم: 06

تعداد الفرنسيين (بما في ذلك اليهود والأجانب) المسجلين في مختلف انواع المدارس في الجزائر 1919-1936م [1]

السنة	في المدرس الخاصة بالفرنسيين		المجموع	في المدارس الخاصة بالمسلمين		المجموع	المجموع الكلي
	ذكور	إناث		ذكور	إناث		
1919	58631	56516	115147	1643	184	1827	116974
1920	57865		57865	1414	246	1660	119371
1921	56692	57828	114520	1481	242	1723	116243
1922	55191	57716	112907	1573	256	1829	114736
1923	55130	57150	112280	1349	228	1577	113857
1924	55114	55839	110953	1381	138	1519	112472
1925	55192	55580	110772	1438	241	1679	112451
1926	54593	56390	110983	1387	175	1562	112545
1927	55530	56990	112520	1463	186	1649	114169
1928	56107	58081	114188	1304	184	1488	115676
1929	57776	60066	117842	1537	228	1765	119607
1930	59384	62748	122132	1570	225	1795	123927
1931	62969	65948	128917	1871	357	2228	131145
1932	65332	68530	133862	1989	331	2320	136182
1933	67925	70009	137934	1552	342	1894	139828
1934	69039	70525	139564	1610	333	1943	141507
1935	70027	71940	141967	1877	358	2235	144202
1936	71806	74041	145847	2150	532	2682	148529

[1] E.S.G 1919-1936)

شكل رقم05

تطور تعداد التلاميذ المسلمين والفرنسيين بين سنوات 1919-1936م[1]

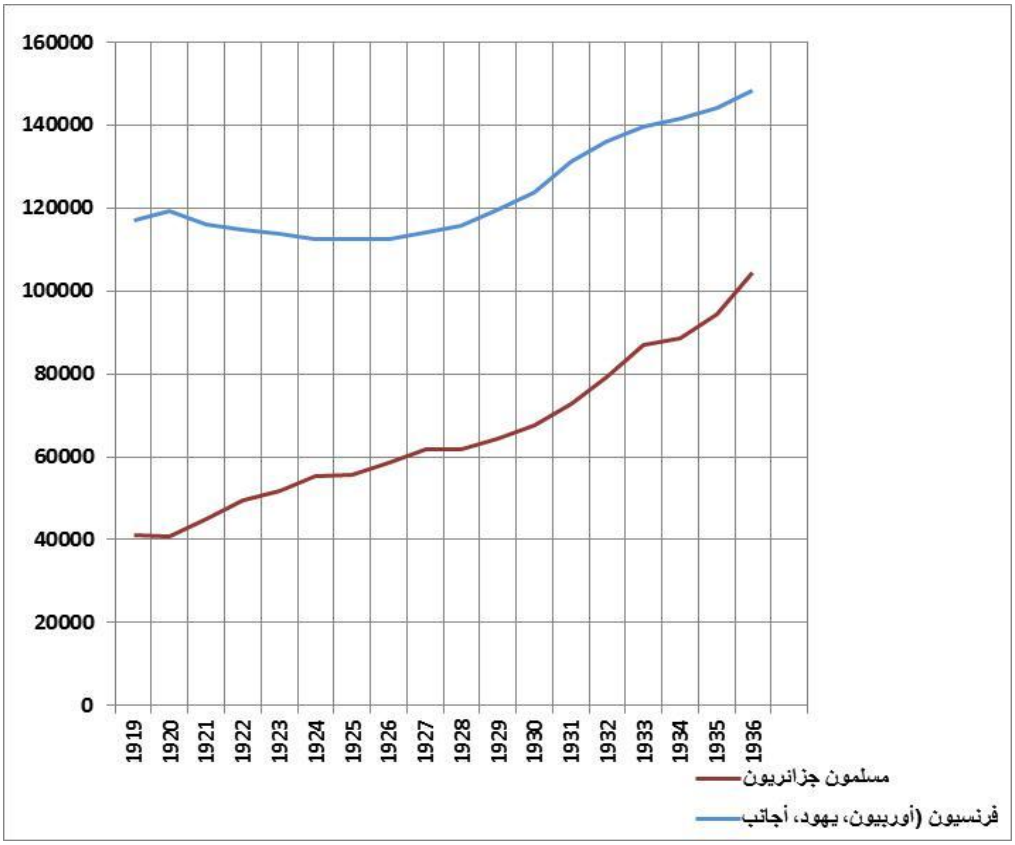

رغم انحدار تعداد التلاميذ المسلمين في المراحل الأولى التي تلت الحرب مباشرة، نلاحظ عودة إلى الارتفاع، رغم أنه محدود إلا أنه مستمر رغم عدم ثباته من حيث كتلة الزيادة، إذ قد يتزايد التعداد بأكثر من 1000 في سنة، وقد يتزايد بمقدار 600 في سنة أخرى، وقد يرتفع بتعداد يتجاوز 7000 بقليل، في السنة التالية قد يرتفع بتعداد 1000 تلميذ فقط.

بوجه عام لم تعد المدرسة أمر مختلف عليه من قبل المسلمين، يعكس ذلك تغير نسبة الحضور إلى نسبة المسجلين في المدارس، التي تنتقل إلى الأفضل من سنة إلى أخرى: فمن 48 % فقط سنة 1918 م إلى 87،6 % سنة 1919 م لتصل سنة 1936م إلى 94 %،[2]

[1] المبيان من إعداد الطالبة، بناءً على معطيات الجدولين 05 و 06.

[2] E. S. G , 1918, 1919, 1936

إلا أن نسب الحضور لا تعني تحسناً في توفير التعليم للأهالي بل تعني تغيراً هاماً في موقفهم من المدرسة الفرنسية.

3-4 التعليم في الاحتفالات المئوية للاحتلال:

أمام الحصيلة الهزيلة للتعليم ، وأمام هذا الوضع الكارثي للتعليم الابتدائي يبدو أن للإدارة الاستعمارية رأياً آخر، إذ لا تجد حرجاً في الاحتفاء بمنجزات أقل ما يقال عنها أنها وهمية، جاء في الكراسة المئوية الصادرة بمناسبة مرور قرن كامل على الاحتلال سنة 1930م: " **نطمح إلى أن نتمكن في المستقبل القريب، من أن نستقبل في الصفوف المتنامية باستمرار، جميع سكان المستعمرة في سن التمدرس عمل الأمس هو ضمان للغد إن النتائج الهائلة التي حصل عليها مدرسونا ليست مجرد حصيلة ؛ إنها تعهد بمستقبل واعد ، ويتيح أفضل التوقعات هناك مرة أخرى ، لعبت فرنسا دور الإنسانية العليا ، والتسامح النبيل ، والغزو الأخلاقي الذي لم تستطع حتى روما مضاهاته.**" [1]

ولا ندري هنا إذا كان فعلاً يمكن أن نسمي هذا التعليم الذي يقدم قطرة فقطرة للمسلمين بالإنجاز الهائل، ولا ندري أي غد وأي مستقبل يراد ضمانه في هذا الإطار المتناقض! كان الأطفال في المستعمرة يعيشون أسوأ الظروف، بشهادة الكثير من المعلمين من فرنسا الذين استفادوا من رحلة إلى الجزائر في اطار تثمين العمل الاستعماري بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال، تلاحظ الآنسة روسينول Mlle Rossignol ، مديرة المدرسة في ليون، مثل العديد من زميلاتها ذلك: " "الأطفال يثيرون الشفقة بشكل خاص: خيوط الذباب عالقة حول أعينهم، لأن هذا هو الوقت الذي تنضج فيه التمر ويكثر الذباب على ما يبدو"... ومن الإنصاف القول إنه إذا كانت المدرسة الجزائرية تفعل ما في وسعها، فلا يزال هناك الكثير من التقدم الذي يجب إحرازه، ويكتب السيد روايس M. Ruayres، الأستاذ في المدرسة العادية في مونتوبان، أن "برامج تعليم السكان المسلمين تبدو الآن غير كافية: لا جغرافيا ولا تاريخ، في حين أن أطفال المسلمين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الأوروبية

[1] C.N.C.A, Cahiers du centenaire de l'Algérie, XI, Op.cit. P 94

يظهرون اهتماما شديدا بتاريخ فرنسا ويتحمسون للثورة الفرنسية؛ تدريس اللغة الفرنسية بدون قواعد نحوية؛ لا توجد دروس علمية بالمعنى الحقيقي، أما الآنسة ديكلو، مديرة مدرسة سانت بريوك (Saint-Brieuc)العادية ، Mlle Desclaux تقول عن نتائج المدرسة الفرنسية: إن عدم الاختراق مؤكد جدا، على الأقل بين الجماهير الشعبية، ويؤكد ذلك السيد لادوني .M Ladoune, المفتش الرئيسي في مونبلييه (Montpellier): "العرب لا يوافقون أبداً على الاندماج في الحياة الأوروبية"[1]

3-5 تفاوات التمدرس بين الجنسين:

3-5-1 الفتيات المسلمات مشكلات مضاعفة

إن ما سردناه عن التعليم في المستعمرة، سيكون مبتوراً ما لم نوضح مسألة غاية في التعقيد، وهي تعليم الإناث، وإن كان تعليم الذكور بالكاد يتطور في هذه المرحلة فكيف يكون وضع تعليم الفتيات؟ تجدر الملاحظة إلى أن مدارس الفتيات عكس مدارس البنيين،[2] هي من نمط واحد فقط، حتى وإن تعددت أسماءها فإنها لا تشكل سوى صنف واحد، وبغض النظر عن الندرة، فقد تميزت بكونها ذات صبغة نفعية أكثر من مدارس البنين، وتم تكييفها مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يمكن القول أنها فقدت جوهر عملها التعليمي بشكل مطلق، وحتى سنة 1934م، لم يكن هناك برنامج خاص بتعليم الفتيات، لقد تركت الاستقلالية الكاملة لمديرات المدارس الابتدائية لانتقاء ما يتم تلقينه، في الغالب تم اختزال وتخفيض التعليم بها إلى أقصى درجة [3]

تم وضع مناهج دراسية رسمية لمدارس الفتيات المسلمات وقد نفذت هذه البرامج اعتبارا من يناير 1935م، هدفت هذه البرامج الجديدة لعام 1935م بشكل أساسي إلى التربية؛

(1) C.N.C.A, Cahiers du centenaire de l'Algérie, livret XIII, L'Algérie du centenaire Vue par l'Université de France, par M. Raymond Bonze, (professeur au Lycée Louis-le-Grand (Cours de préparation à l'École Coloniale) p p 23, 24

(2) تنقسم مدرس البنيين إلى: عادية، رئيسية وتحضيرية أو اعدادية

(3) Tsourikoff Zénaïde. L'Enseignement des filles en Afrique du Nord, A. pedone, paris, 1935, .p 48

ينبغي أن يكون تعليم نساء الشعوب الأصلية في الأساس تعليما تربويا يهدف إلى التدريب العملي للمرأة، وحتى الطور المتوسط لم تعرف الفتيات أي شيء عن التاريخ أو الجغرافيا[1] لم تكتفي البرامج بذلك بل حتى التربية الفنية لن ترتبط سوى بالعمل اليدوي، الرسم قاد فقط إلى التطريز وعمل الدانتيل وصناعة السجاد، وتم استقبال الفتيات من سن الخامسة،[2] هذا التنميط يهدف إلى جعل الوجهة الأساسية لهن بعد استكمال الطور الابتدائي هو التعليم المهني الذي يمكن أن ينطلق من سن الثانية عشر، بذلك يقل عدد الفتيات المسلمات في امتحانات الشهادة الابتدائية و ينعدم في المدارس الثانوية، و في مدارس ترشيح المعلمات.

لقد كانت الحجة أن التعليم الأخلاقي والعلمي ليس له مستقبل بين الفتيات المسلمات بسبب عدم استكمال التربية الأخلاقية بين الرعايا المسلمين خارج المدرسة[3]، صحيح القيم الأخلاقية بين مجتمعي المسلمين و الفرنسيين، قد تنطوي على اختلاف في المنظومة القيمية، فالأخلاق ليست قيم مطلقة، بل نسبية كما هو متعارف عليه، إلا أن العلوم والمعارف لا تختلف غالباً، لذا فإن إغفالها غير مبرر، إلا إذا اعتبرنا ذلك مخطط مُمَنْهج لتجهيل الفتاة المسلمة، وحصر معارفها في دائرة العمل اليدوي على غرار ما حدث مع مدارس البنين.

في الغالب تصل الفتيات في سن متقدمة إلى المدرسة مقارنة إلى الذكور، ولا يمضين في المدرسة سوى وقت قصير جداً، في الغالب يكون غير كاف لاكتساب تعليم حقيقي، تحت طائلة معاداة المسلمين لتعليم الفتيات، واتهام المدرسة بأنها في مقابل تكوين المقتلعين من الذكور، تقوم بتكوين نساء متعلمات، يتعذر عليهن العودة إلى نظامهن الاجتماعي الأبوي القديم-بحسب الوصف الفرنسي- تحولت المدارس إلى أديرة لاكتساب خبرة الأعمال المنزلية وبعض الأشغال اليدوية النفعية، لم يهدف التعليم إلى أي

(1) idem, op.cit. p, p50 , 54
(2) La voix des humbles, N°163 ,14em, dec-1935, p 268.
(3) Tsourikoff, Zénaïd, , op.cit. p 51

تكوين فكري حقيقي، رغم التكوين العلمي البسيط الذي أضيف إلى برنامج 1935م؛ بعض مبادئ الحساب ، وبعض المسائل الرياضية الصغيرة، ظل التعليم بدائياً وهو ما اثار حفيظة المثقفين من المسلمين بشكل خاص[1] هل من المعقول أن يكون هذا هو جوهر المدرسة؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات، تعود بنا مرة أخرى إلى الطرح الأساسي للموضوع وهو طبيعة المدرسة الاستعمارية وتناقضاتها؛ الوضع الاقتصادي للأهالي مزري وقد زاد سوءً في فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وكان يتم التذرع بهذا الوضع لتبرير ضعف التعليم بين الفتيات المسلمات، حيث يفضل العديد من الآباء تشغيلهن كخادمات في البيوت من أجل الكسب، أو حتى عن طريق توظيفهن في مهام صغيرة مدفوعة الأجر، كفرز الفواكه أو الخضروات في المزارع ، أو إرسالهن إلى ورشات عمل خاصة دون انتظار استكمال تعلميهن.[2] وإن كان عوز الجزائريين المسلمين يدل على شيء فإنه يؤكد ان رفض تعليم الفتيات لا علاقة له بالذهنية المتخلفة، ولا المنظومة الدينية الصارمة كما يدعي الفرنسيون، لقد عبرت بعض الفتيات المسلمات إلى أطوار أعلى من التعليم الابتدائي كما هو حال الذكور، بشكل نادر (التعليم الثانوي، التعليم الابتدائي العالي) ، وكان ذلك بشكل خاص ضمن العائلات الميسورة الحال.[3]

حتى أن انشاء المدارس المهنية، لم يكن يهدف إلى تطوير حياة الفتيات المسلمات كما هو ظاهر، إن فترة ما بعد 1919م شهدت حركة هجرة واسعة من الشباب المسلمين نحو فرنسا بشكل طوعي أو قسري،[4] بالإضافة إلى فقدان الكثير منهم خلال الحرب

---

(1) La voix des humbles, N° 164, 15em, année, janv-1936, p 308

(2) E.S.G, 1919 , p 61

(3) (34 فتاة مسلمة في التعليم . الابتدائي العالي مقابل 711ولد مسلماً، و 90 فتاة مسلمة مقابل 850 ولدا في التعليم . الثانوي)،(La voix des humbles, N° 164, op.cit. , p 309)

(4) La population de l'Algérie, op.cit. 19

الأولى،[1] وهو ما سيتكرر بالتأكيد في الحرب الثانية، سوق العمل المحلية شهدت نزيف في يدها العاملة من الذكور، وهو ما حذا بالسلطات إلى التطلع نحو الفتيات المسلمات كبديل، ففي عام 1925م كان السيد فيوليت حريصًا على إعلان أن "التعليم الحرفي لا يهدف إلى التصنيع المكثف، ترغب الإدارة ببساطة في استخدام بعض الموارد الطبيعية للمستعمرة، بالإضافة إلى قوة عاملة غير مُستغلة في الغالب "ولكن في عام 1926 م، تبين العكس تماماً، تقرر تسليم المراكز الصناعية تدريجياً إلى الصناعة الخاصة: "الحرف اليدوية تعد بذلك دخول الحرفيات المسلمات إلى الحياة الصناعية والتجارية للمستعمرة" بعبارة أخرى لم يعد المقصود تدريب حرفيات عاملات في منازلهن ، هذه الحقيقة تقوض بشكل خطير فكرة تعليم الإناث من السكان الأصليين: المدارس العاملة متهمة بأن هدفها الوحيد هو استغلال قوة عاملة بديلة.[2]

وكما تم تأسيس مدرسة المسلمين للبنين على أسس اقتصادية –عرقية، تكرر ذلك بين مدارس الفتيات المسلمات، إن المدرسة الفرنسية للفتيات تهدف إلى تكوين خادمات أكثر كفاءة، ونظافة، بصيغة أدق خادمات يتكيفن وشروط الحياة الفرنسية من أجل أداء أفضل، في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية هدفت إلى تكوين عاملات مصانع لحل مشكلة اليد العاملة الشحيحة خلال فترة ما بين الحربين، مدارس لا تقود إلى التعليم ولا الشهادة [3]

لقد كانت الحصيلة الموضوعية لهذا التعليم محدودة جداً، لم تكن أكثر الفتيات يتجاوزن التعليم الابتدائي، ما يعني أن تلك المعارف العلمية البسيطة التي حصلوا عليها ستتلاشى وكأنها لم تكن، ومع المنجزات الضئيلة في هذه المرحلة للتعليم الابتدائي يبدو أن

---

[1] حدثت أولى عمليات المغادرة الرئيسية للعمال الجزائريين خلال حرب 1914–1918م فرنسا ، التي حشدت في ذلك الوقت 3 ملايين رجل بشكل دائم ، جلبت العمال من كل مكان لضمان الحفاظ على إنتاجها. الجزائريون يقدمون مساهمة كبيرة في ذلك (نفسه، ص، ص 19، 21)

[2] La voix des humbles, N° 163, op. cit.p 266

[3] E.S.G, 1921, p 83

القضية اكثر تعقيداً من قضية تعليم البنيين، لم يكن هناك أي إعداد لمعلمات خاصات بهذا التعليم ، مشكلة التوظيف مضاعفة بالنسبة لمدارس الفتيات، حتى سنة 1935م، بعد ظهور البرامج الخاصة بالفتيات المسلمات ذات الصيغة العملية البحتة،[1] لم يتم تكوين أي فتيات مسلمات، لممارسة وظيفة التعليم ، بسبب الطابع المحدود لمدرستهن، باستثناء المساعدات اللائي تم اعدادهن في تجربة دورة استثنائية [2]بموجب المرسوم الصادر في 18 يونيو 1893م. قدمت هذه المؤسسة عددًا معينًا من المساعدات المسلمات (4 في 1893م، 2 في 1894م، 10 في 1895م، 9 في 1896م) ، باءت التجربة بالفشل الذريع، واضطرت الفتيات إلى ترك التدريس، بعد بضع سنوات، تم إلغاء الدورة في عام 1897م، وتم اعتبار المعلمات الأصليات غير جديرات بهذه المهنة[3].

3-5-2 تطور تعليم الفتيات المسلمات 1919-1939م

تميزت سياسة التعليم للسكان الأصليين عموماً بالحذر، في ما يتعلق بالفتيات، بالإضافة إلى الاتهامات العامة السابقة لمجتمع المسلمين: السلبية، مقاومة المدرسة الفرنسية، التخلف الفطري للأهالي، تكوين المقتلعين والمخفضين، سيضاف وضع المرأة من الناحية الدينية والاجتماعية بشكل خاص، واعتبرت الإدارة الفرنسية ان إثارة موضع تعليم الفتيات المسلمات من شأنه استفزاز المسلمين الجزائريين واعتباره إساءة للأعراف الإسلامية لأنهم سيظلون مخلصين لأعرافهم وتقاليدهم، حتى وإن أبدى بعضهم تطوراً ملحوظاً في قبول بعض مظاهر الحياة الفرنسية، وحتى بعد قرن من الاحتلال سيبقون مترددين في احضار بناتهم إلى المدارس الفرنسية، هذا الحكم المسبق على الذهنية المسلمة فيما يتعلق بتعليم المسلمات كان مبرراً لضعف الجهد المدرسي المبذول في هذا الصدد.[4]

(1) La voix des humbles, N° 164, op.cit., p , p 305, 308
(2) Tsourikoff, Zénaïd, , op.cit. p 73
(3) La voix des humbles, N° 163, op.cit., p 265
(4) La voix des humbles,N° 11, 4em anné, novembre1935, p p 215,216

لكن الأصح هو أن النظريات الأولى لتعليم السكان الأصليين لا تزال حتى هذه الفترة مطروحة ولها دعاتها فرغم ما ذكرناه عن نمط مدارس الفتيات المحدود فإنه يلقي رفضاً من المستوطنين الفرنسيين، واعتبر أن توسيعه سيضر بمصلحة فرنسا والفرنسين، تماماً كما يضر تعليم الذكور بها، ويخلق المحتجين والمتمردين، و حتى وإن لم يكن ذو طابع علمي، فإنه سيخلق لهم احتياجات جديدة، والاحتياجات تعني تطلعات، معتبرين أن تركهم لحياتهم البدائية هو الأنسب لهم، ولصالح المستعمرة ومن الغريب أن نرى إلى أي مدى يمكن أن يكون الاستعمار متطرفاً في أفكاره، هل من المعقول أنّ تعلم بضع غرزات من التطريز أو صناعة السجاد أو استعمال ماكينات الخياطة من قِبل المرأة المسلمة أن يُهدد استمرار الهيمنة حقاً؟ [1]

نستنتج أن هناك في الحقيقة مخاوف ليس من وصول العلم والمعرفة النظرية فقط، بل يتجاوز إلى الخوف من تكون طبقة حرفية، قد ينجر عن تحسن وضعيتها الاجتماعية والمادية، تحسن وضعيتها الثقافية، وربما تأخذ في التطلع إلى مكانة أفضل، وقد تصل إلى التمكن من اكتساب رأس مال، يؤهلها لقيادة الرأي العام في المجتمعات الأهلية، نوع من البرجوازية السابقة التي قضى الاستعمار الفرنسي على وجودها ونفوذها.

لم يُظهر تعليم الأطفال الأوربيين الابتدائي أي تباين بين الجنسين، وظلت معدلات تعليم الذكور والإناث متقاربة بشكل كبير، وعلى النقيض تماماً في مجتمع المسلمين كان التباين جسيماً، واستمر طيلة فترة الاحتلال، كان عدد الفتيات منخفضًا جدًا حتى عشية الحرب العالمية الأولى (أقل من 2500 حتى عام 1908م وأقل من 6000 حتى عام 1924م) يرجع هذا التفاوت أولاً لطبيعة النظام التعليمي الموجه لهم،[2] كان العمل التعليمي شحيحاً، لم تكن الفروقات الديمغرافية كبيرة بين الجنسين من المسلمين، سنوياً يسجل تعداد مواليد ذكور أكثر من الإناث في الجزائر، بفرق طفيف: (1.05)الفجوة التي تحدث في بنية السكان

(1) La voix des humbles, N° 164, op.cit., p, p, 310, 311
(2) Kamel Kateb Le système éducatif dans l'Algérie, op.cit., p 131

بين الذكور والإناث إنما تكون غالبا بسبب كثرة الوفيات بين الذكور البالغين مقارنة إلى الإناث، ما يعني أن الأطفال في سن الدراسة، كان تعدادهم متقارب بين الذكور والإناث.[1]

تخلفت الفتيات المسلمات بشكل كبير عن اقرانهن الذكور، كانت الفجوة مع ثلاثينات القرن كبيرة، يصعب تداركها، ليس ذلك فحسب؛ إن مجتمع المسلمين المتجانس ثقافياً وفكرياً ودينياً، بدأ يختل توازنه بسبب المدرسة الفرنسية، وبينما يتطور كل شيء حول المرأة المسلمة تظل هي راكدة، ما يجعل تعليم الذكور ذاته أقل جدوى، لأن التربية هي من مهام الأم، يرى البعض من المعلمين الأصليين بشكل خاص، أن الموقف الجديد من المدرسة الفرنسية يعود إلى تأثير المدرسة الفرنسية ذاتها، إذ أن المطورين من الجزائريين المسلمين، هم من يقودون حملات تعليم الفتيات المسلمات.[2]

على أن هذا التيار لم يكن وحده في ساحة النضال الثقافي، كانت الحركة الاصلاحية هي الأخرى تنوء بحمل راية النضال لتحرير المرأة المسلمة من ربقة الجهل، على أن الرأيين اختلفا في الطرح، بينما كانت الفئة الأولى تتحرى تحويل المرأة المسلمة إلى نسخة عن نظريتها الأوربية من خلال المدرسة، خاصة وأن الكثير من المتعلمين المُفَرْنَسين، كانوا يفضلون الزواج من فرنسية، فإن فئة المصلحين، دعت إلى تعليم المرأة مع ضرورة حفاظها على قيمها الاسلامية والثقافية والحضارية الأصلية، لتحقيق الانسجام الاجتماعي خاصة مع بداية نشوء جيل متعلم من الشباب، لن يكون في إمكانه التعايش مع جهل المرأة التام، لهذا كان لها نصيب هام من مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[3]

في الحقيقة ما يُطلق عليه تراجع في الموقف الأهلي من تعليم الفتيات، إنما هو جزء تطور موقفهم من المدرسة الفرنسية ذاتها بشكل عام، والذي مرّ بمراحل، تحكمت فيها عوامل مختلفة، بحيث سارت المطالبة بمدارس الفتيات رغم تخلف تعليمهن، بنفس الوتيرة

---

(1) La population de l'Algérie, op.cit. p 29

(2) La voix des humbles, N° 11, op.cit. p 216

(3) أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1985، ص ص 333، 334.

مع تعليم الذكور، إننا نجد عرائض تعود إلى سنوات متقدمة (ما قبل اصلاحات جول فيري وما قبل تبلور النخبة المُفرنسة) تطالب بمدارس للفتيات المسلمات ليتطور هذا المطلب من المثقفين بشكل خاص بتوفير التعليم على نطاق واسع وجعله إلزامياً، بل رأوا أنه كان يجدر البدء به أساساً.[1]

وحتى من بعض الفرنسيين دعاة الادماج والفرنسة، اعتبروا أن عمل تعليم الذكور بشكل أحادي يجعل العمل الحضاري لفرنسا عقيماً، كتب السيد هاردي مدير التعليم في مجلة Algéria "أجيريا" أبريل 1935م: " يجب علينا أن نتجنب خلق اختلال في التوازن الأسري وأن نكفل غزونا الأخلاقي الكامل ، وأن نرفع مستوى تعليم الفتيات الأصليات إلى مستوى تعليم الأولاد." وفي نفس الصدد وعلى نفس المجلة كتب المفتش العام جاكار فيليب Jacquard: " ولكي يكون هناك تقدم حقيقي ونهائي في الظروف المادية والمعنوية لحياة المجتمع ، من الضروري أن تمضي المرأة ، مثل الرجل قدماً، في كل مكان ودائما، المرأة تملك السيادة في المنزل و ما دامت المدرسة لم تُنِر عقل المرأة المسلمة، ولم تشكل شخصيتها ولم تلمس روحها، فإن عملنا الحضاري من أجل كتلة السكان الأصليين سيظل سطحياً."[2]

3-5-3 حصيلة تعليم الفتيات المسلمات:

لا يمكن انكار العامل الديني والاجتماعي لقضية رفض تعليم الفتيات، لكننا نعود إلى التأكيد إلى أن الجزم بسلبية مجتمع المسلمين في هذا الصدد قد يخالف الصواب، تماماً كما هو الحال بالنسبة لتعليم البنين، هل كان هناك عرض حقيقي لتعليم الفتيات حتى يكون هناك رفض أو قبول؟ إن العنصر الفاعل حقاً في تحقيق نتائج هامة فيما يتعلق بتعليم أكبر قدر ممكن من الأطفال المسلمين ذكوراً كانوا أو إناثاً، هو الإدارة الفرنسية، في عام 1919م، كانت هناك 67 مدرسة وفصلاً (فصول ملحقة سواء بمدارس الذكور المسلمين أو

[1] فرحات عباس، مصدر سابق، ص 137

[2] La voix des humbles, N° 11, op.cit. p 218

الأوربيين) للبنات ، مقابل 1310 مدرسة وفصل للبنين (بما في ذلك فصول ملحقة بالمدارس الأوربية)؛ وفي عام 1920م ، تناقص عدد فصول ومدارس البنات إلى 58 مقابل 1364 مدرسة وفصلا للبنين، لن يختلف هذا الوضع عشية انتهاء الحرب العالمية الأولى عن اقتراب الحرب العالمية الثانية، 216 فصلا ومدرسة للبنات مقابل 2118 للذكور، سنة 1936م، بصيغة أدق لم تكن المدارس متاحة، ولا متوفرة، يكفي أن نعلم أن سنة 1936، نسبة الفصول المخصصة للفتيات المسلمات بلغت 10%، ونسبة المدارس 8 %، من مجموع المدارس والفصول المخصصة للأهالي. [1]

وإن كان الجزائريون فعلاً يتخذون موقفاً من تعليم الفتيات، فكيف نُفسر تواجدهن في مدارس الذكور ومدارس الأوربيين ؟ سنة 1921م بلغ عددهن 2228 تلميذة في المدارس المخصصة للفرنسيين، في مقابل 2078 في تلك المخصصة للمسلمين، و 9756 تلميذة بالمدارس الفرنسية مقابل 7795 بالمدارس الخاصة بالمسلمين سنة 1936م[2]

تتوزع الفتيات المسلمات بتعداد متقارب جداً بين المدارس المخصصة لهن وتلك المخصصة للأوربيات والأوربيين ذكوراً وإناثاً، وتستنتج أن هناك قصوراً حاداً في توفير المدارس بالمناطق الأهلية، باعتبار أن التعداد السكاني يتزايد كلما توجهنا إلى البلديات الأهلية، ويتناقص كلما توجهنا تجاه المستوطنات الأوربية، وأنه لو توفرت المدارس للفتيات المسلمات بالقرب من مركز الإقامة، فإنهن سيتوجهن إليها دون أدنى تردد فقد كانت المدارس تمتلئ بمجرد إنشائها، وفي الغالب تظهر الفصول بعد ضغط ومطالبة المسلمين أنفسهم[3].

كان تعليم الفتيات المسلمات تماماً كما هو حال تعليم الذكور، يزدهر بوجه عام كلما توجهنا إلى مناطق الاستيطان لكن في حدود المدارس المخصصة للأوربيين، بينما

---

[1] أُنظر الجدول 03، ص 173

[2] أنظر الملحق رقم (09) جدول توزيع التلاميذ على المدارس الأوربيين والمسلمين سنة 1921. ص ص 284، 285، 286

[3] La voix des humbles, N° 164, op.cit. p 388

تضل مدارس المسلمين أقل بكثير[1]،من جهة أخرى ربما مرد ذلك أيضاً إلى كون العمالة للفتيات في المستوطنات والمناطق الفرنسية أكثر طلباً منها في مناطق المسلمين.

رغم ضعف العمل التعليمي بوجه عام فيما يخص المسلمين، إلا أنه مقارنة بالذكور، كان تعلم الفتيات متأخر بشكل أكبر حيث بلغت نسبة الإناث المسلمات سنة 1921م إلى الذكور المسلمين، حوالي 9,59% و بالنسبة للإناث الفرنسيات 7,41 % و بالنسبة للتعداد الكلي للأطفال المتمدرسين في المستعمرة حوالي 2,67% ، وستصل مقارنة إلى الذكور المسلمين سنة 1936 نحو 16,82%، و 23% من تعداد الفتيات المتمدرسات، و لتعداد كل الأطفال المتمدرسين 6,94%[2]، بين سنتي 1938-1939م لم تكن هناك سوى 16576 فتاة فقط تزاول تعليماً ابتدائياً[3].

شكل رقم06

تطور تعداد التلاميذ الجزائريين المسلمين بالمدارس الابتدائية حسب الجنس (1919-1938م)[4]

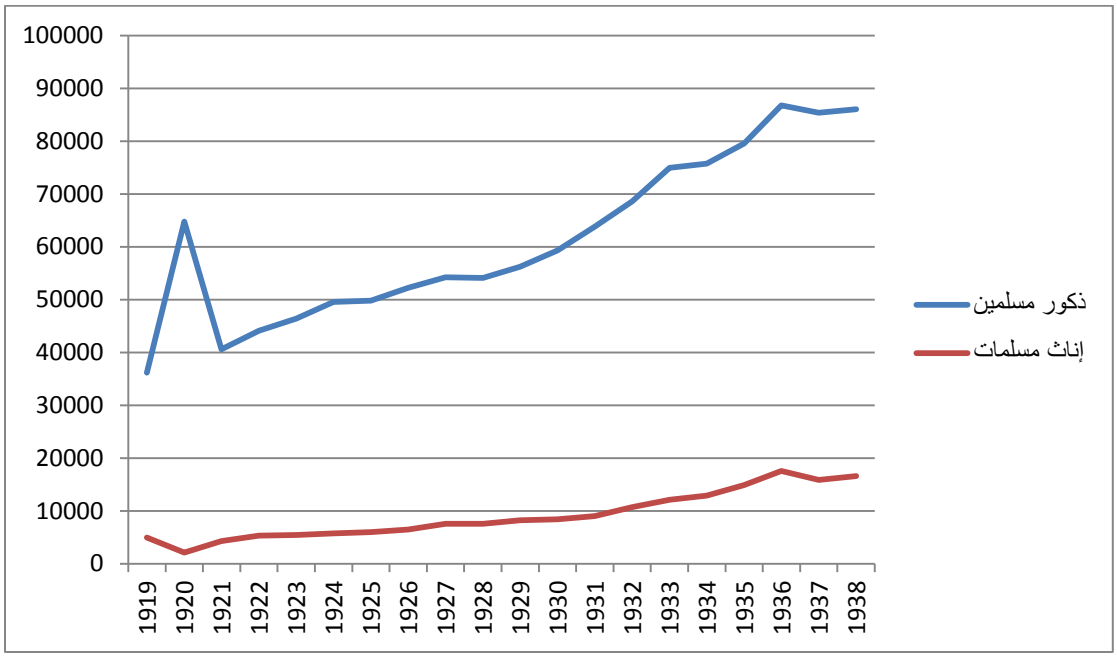

(1) E.S.G 1919, p,p 44, 74

2 أنظر الجدولين رقم 05-06

3 الاحصائيات السنوية (kamel kateb, le système éducatif, op. cit, p 191)

(4) مبيان من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم: 05 و 06

الفصل الرابع

سياسة التعليم الابتدائي الفرنسي 1940-1954م (الاصلاحات، الخلفيات، الصعوبات، الحصيلة)

1- الأوضاع العامة للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

1-1 الأوضاع السياسية

1-2 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

1-3 محاولات الاصلاح

2- السياسة التعليمية خلال الحرب العالمية الثانية

2-1 مدرسة الماريشال فيليب بيتان

2-2 انعكاس السياسة البيتينية على تعليم المسلمين الجزائريين

2-3 تحرير أكاديمية الجزائر

3- الاصلاحات المدرسية المتأخرة للتعليم الابتدائي بين سنوات 1940-1954م

3-1 مرسوم 27 نوفمبر 1944م

3-2 دمج التعليمين الأهلي (ب) والأوربي (أ) مرسوم 5 مارس 1949 م

3-3 تنفيذ مخططات اصلاح التعليم الابتدائي

4- الهياكل المادية والبشرية

4-1 وتيرة انشاء المدارس والفصول

4-2 ظروف عمل الفصول والمدارس

4-3 وضعية فصول الجنوب

4-4 مشكلة توفير المعلمين

5-3 تطور تمدرس المسلمين: 1940-1954م

5-1 تطور تمدرس المسلمين

5-2 الحصيلة العامة لتعليم المسلمين الابتدائي

5-3 تطور تعليم البنات المسلمات

6 المدرسة الابتدائية وتناقضات الهوية (برامج اللغة والتاريخ)

1- الأوضاع العامة للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية

لم تكد الجزائر تتعافى من آثار الحرب العالمية الأولى، وانعكاساتها على المستعمرة التي كانت تدفع تكلفة الحرب الاقتصادية والاجتماعية وما خلفته من آثار مدمرة على المسلمين بشكل خاص، حتى وجدت نفسها في حالة تأهب لحرب ثانية، سيدفع المسلمون أيضاً جزء ثقيلاً من ثمنها، دون أن يكون قد نجح أي من مشاريع الاصلاح في المرور لصالحهم، لعل أشهرها مشروع بلوم فيوليت، الذي علق عليه البعض آمالاً كثيرة، اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939م هذه المرة كان قد جُر بجزء منها إلى أراضي الشمال الإفريقي.[1]

1-1 الأوضاع السياسية:

تكبدت فرنسا خسائر فادحة في المرحلة الأولى من حربها الثانية، و كان الضعف سمتها في أوربا وفي مستعمراتها على حد السواء بما في ذلك الجزائر، ما أدى إلى سقوط العاصمة الفرنسية، وتوقيع هدنة 22 جوان 1940 م مع ألمانيا، [2] على إثرها انقسمت فرنسا إلى قسمين: فرنسا المحتلة ومركز إدارتها باريس، وفرنسا المستقلة، وعاصمتها محافظة فيشي، وهي حكومة موالية للألمان، أو ما يسمى إدارة فيشي، بزعامة الجنرال فيليب بيتان Philippe Pétain [3] الذي ألغى الدستور الجمهوري، وغير شعار فرنسا إلى العمل والأسرة والأخوة.[4]

هددت الأطماع الاسبانية و الإيطالية وحدة ممتلكات فرنسا فيما وراء البحار، وكان ذلك كله ينعكس على أوضاع الجزائر العامة، التي كان يُزج بأبنائها وخيراتها لخدمة حرب لا

---

[1] السيد فرج، الحملة الانجليزية الأمريكية في شمال افريقيا (والقتال الكبير في برقة وطرابلس وتونس)، أكتوبر 1942- مايو1943، مطبعة المعارف، مصر، 1944 ص 27.

[2] Benjamin Stora, op.cit. p 81

[3] فيليب بيتان Philippe Pétain (1856-1951 م)، قائد عسكري ورجل دولة فرنسي، حكم عليه بالإعدام بعد الحرب العالمية الثانية، بتهمة الخيانة العظمى ومولاة الألمان، وتم تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد .
https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Philippe_P%C3%A9tain/137768

[4] السيد فرج، المرجع السابق ، ص 27 وما يليها.

تعنيها، وإن تميز الوضع السياسي للحركة الوطنية في فترة ما بعد 1919م بتحدد مساراته وتوجهات وأساليب النضال و تبلور المواقف، فإن فترة الحرب العالمية الثانية، تُعتبر فترة هدوء سياسي حسب وصف الفرنسيين، مع أن الأصح القول أنها فترة فراغ سياسي، راجع إلى توخي فرنسا تجاه الحركة الوطنية تدابير احترازية، إذ كان أغلب المناضلين السياسيين من حزب الشعب يقبعون في السجون تحت ذرائع مختلفة،[1] لكن كان ذلك في الحقيقة عائد إلى رفضهم دعم فرنسا في حربها، ورفض التعبئة لصالح التجنيد، لقد رفض هذا الاتجاه أن يكون أهالي المستعمرات مرتزقة على حسب وصفهم في الجيش الفرنسي الذي يشكلون ثلثه، توحد حزب الشعب على هذا الموقف، إلا أنه انقسم في فكرة أخرى، وهي الاستجابة للدعاية الألمانية، بينما اعتبر مصالي الحاج وأغلبية أعضاء الحزب أن ألمانيا على غرار فرنسا ليست سوى امبريالية تهدف إلى تحقيق مصالحها الخاصة، رأى بعض أعضاء الحزب أنه في اطار صراع القوى الكبرى يحق للشعوب الضعيفة استغلال هذا الصراع لتحقيق مصالحها، لتتشكل لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا c.a.r.n.a سنة 1939م، واعتبرت قيادة الحزب أن الاعضاء الموالين للألمان ودول المحور منشقون عن الحزب و لا يمثلونه بأي شكل من الأشكال.[2]

تم حل الحزب بعد فشل حكومة فيشي في استمالة زعيمه مصالي الحاج ، وكذلك الحزب الشيوعي هذا الأخير الذي كان يجسد العداء الفرنسي- الروسي ، وكان التضييق على

---

[1] تم سجن بعض زعماء التيار الاستقلالي بتهمة التحريض ضد فرنسا بين سنوات 1939و 1940، واتهموا بتثبيط معنويات المجندين المسلمين ، من بني المسجونين: مصالي الحاج، مفدي زكريا، الشاذلي المكي، وبسبب حل الحزب رسميا كان نشاطهم يتم بشكل سري. (أُنظر سعد الله الحركة الوطنية (1930-1945م)، الجزء 3، الطبعة 04، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص 180.)

[2] عبد القادر جيلالي بلوفة ، الحركة الاستقلالية في عمالة وهران خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945م)، الطبعة 1، دار الألمعية، قسنطينة2011، ص ص40، 41، 42

جمعية العلماء المسلمين هي الأخرى كبيراً، لرفضها إعلان تأييدها لفرنسا في الحرب، تم إيقاف جريدتي الشهاب والبصائر في 27 أغسطس 1939م.[1]

لم يبقى في الساحة السياسة تقريبا في هذه المرحلة الحرجة، سوى جماعة النواب والنخبة، لموقفها المرن نسبياً تجاه المشاركة في حرب فرنسا،[2] منهم فرحات عباس و الذي أخذته الحماسة بسقوط باريس في يد الألمان، معتبراً أن هذا التحول خصوصاً سقوط الجمهورية الثالثة، وإلغاء مرسوم كريميو سنة 1941م، المستوحى مباشرة من سياسة ألمانيا تجاه اليهود، سيسهل التأثير على مركز القرار في باريس والتحرر من قيود قرارات البرلمان، ضد النظام الاستعماري للمستوطنين، أرسل فرحات عباس خطاباً إلى الماريشال فيليب بيتان رئيس فرنسا، محاولاً فيه لفت اِنتباهه إلى الوضع البائس للجزائريين، وإلى إعادة النظر في العلاقة الاستعمارية بين الجزائر وفرنسا، التي أخذت منحى استغلالياً فظيعاً يسئ إلى فرنسا، إلا أن أماني فرحات عباس في التغيير تلاشت أمام لا مبالاة الماريشال ، وبصيغة أخرى كان آخر أولويات الإدارة الفرنسية النظر في وضعية المسلمين.[3]

كانت ظروف الحرب تبرر كل الاجراءات القمعية في المستعمرة، وهو ما ساهم في مضاعفة النشاط السري للحركة الوطنية، [4]من جهة أُخرى أظهر هذا القمع العلاقة الواهية بين فرنسا ورعاياها في الجزائر، لم يعد من الممكن إخفاء أن العلاقة قائمة على السُخط المتبادل رغم محاولات فرنسا إظهار عكس ذلك، معتبرة أن مشاركة المسلمين الجزائريين في حربها عربون ولاء، بعد أن شكل تعداد المجندين منهم 15.8 % في الجيش الفرنسي، رغم أن معظمهم لا يتمتعون بصفة المواطنة الفرنسية،[5] إلا أن الوضع كان عكس ذلك تماماً، كان

---

(1) Aliénor Cadiot, Vichy et les Algériens, Indigènes civils musulmans algériennes- France métropolitaine (1939 - 1944), Thèse, École des Hautes Études en Sciences Sociales, Centre de Recherches Historiques, 15 décembre 2020, Paris, p 91

(2) Benjamin Stora , Op. cit. p 81

(3) فرحات عباس ، المصدر سابق، ص، ص 146، 157.

(4) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء 3، مرج سابق، ص، ص 175-184

(5) Benjamin Stora, Op. cit. p 83

أغلبهم رافضين المشاركة في حرب اعتبروا أنها لا تعنيهم، و حصيلة مشاركتهم في الحرب الأولى من خيبة ليست عن ذاكرتهم ببعيد، كان الولاء مصطنعاً من رجال الدين الرسميين والوجهاء والقياد والباشاغات... وبعض السياسيين المعروفين بتوجهاتهم الاندماجية،[1] وجاء إعلان هذا الولاء لرفع معنويات فرنسا في الحرب أكذوبة أخرى تشبه تماماً أكذوبة انجازاتها الحضارية في مستعمراتها.

ويثبت ذلك موقف الحركة الوطنية على إثر انزال الأنجلو- أمريكي بالشمال الإفريقي، بعد إلحاق الهزيمة بقوات فيشي بكل من مدن: الجزائر، وهران، الدار البيضاء، تضخم الشعور الوطني أكثر، فرحات عباس الاندماجي المتحمس، بعد خيبة أمله في رد فيليب بيتان على مذكرته، بادر إلى محاولة التحالف مع مختلف الزعماء السياسيين الجزائريين من أجل توحيد الأهداف أو على الأقل تقريب وجهات النظر، فدعا إلى اجتماع في شهر ديسمبر 1942م في مكتب المحامي بومنجل بالعاصمة ضم نحو خمسين رجل سياسي من أجل توقيع مذكرة أُسميت بيان الشعب الجزائري أُسْنِد تحريرها إلى فرحات عباس وبعد قراءتها تمت المصادقة عليها في 10 فيفري 1943م، و نشرها وتم إرسال نسخة إلى الجنرال ديغول Charles de Gaulle[2] وأخرى إلى الجنرال كاترو.

ويظهر هذا البيان بدء التحول في نظرة الحركة اليمينية لفكرة الاندماج حيث ابتعد هذا النص عن أهداف ما قبل الحرب التي كانت غايتها الحصول على المواطنة الفرنسية، وسار نحو حق الشعوب في تقرير مصيرها وطالب فرحات عباس في هذا البيان بإنشاء دولة مرتبطة بشكل

---

[1] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء 3، مرج سابق ، ص 174

[2] شارل ديغول Charles de Gaulle (1890-1970)، سياسي وعسكري فرنسي، يعتبر مؤسس نظام الجمهورية الخامسة: https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Charles_de_Gaulle/120946

فيدرالي مع فرنسا، وكان يبدو أن توجهات التيار الاستقلال مُمَثلاً في حزب الشعب كانت قد أثرت فعلياً على مطالب الاندماجيين.[1]

تزايد الاقتراب أكثر بين مختلف الفصائل السياسية الجزائرية والتحالف لمواجهة اللوبي الاستيطاني في الجزائر وهكذا في لقاء بسطيف بين مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية والشيخ البشير الإبراهيمي أعلن فرحات عباس : " **لقد كنت ضدك بالأمس مناصرا متحمسا للاندماج وحاربتك لكن الأحداث أثبتت أنك على صواب وأني على خطأ، واليوم أنا أثق فيك وأتبعك** " اقترح مصالي الحاج على فرحات عباس إضافة إلى البيان مطلب يؤكد على أنه في نهاية الحرب تقام دولة جزائرية مزودة بدستور خاص بها، تعده جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من كل سكان الجزائر وبذلك تم الانتقال من مفهوم الجنسية فقط إلى فكرة أمة ذات سيادة وبينما قبل البيان قبل هذا التعديل كقاعدة للإصلاح، رُفض اقتراح مصالي الحاج. [2]

ويبدو أن فرنسا كانت على دراية كاملة بهذا التوجه، خاصة إنشاء حزب أحباب البيان والحرية 14 مارس 1944م، و متخوفة من تنامي هذا النشاط والتحالف السياسي غير المسبوق، فاتبعت مبدئياً سياسة التهدئة، بمختلف الوعود السياسية والإصلاحية ، ولم تتجرأ على مواجهته مباشرة لسببين أولها التخوف من ردود فعل الحلفاء والثاني الانشغال بالحرب وتحرير فرنسا، لكن بالطبع كانوا يتحينون الفرصة للقضاء على هذا التحرك السياسي، وقد حاول فرحات عباس في الفترة التي كان فيها مصالي الحاج مسجونا أن يواجه السلطات الفرنسية بقائمة انتخابية موحدة ويحصل على نتائج إيجابية لكن الأمور فلتت من يده، وقد أفضت حوادث 08 ماي 1945م، إلى القضاء على أي طموح في خلق حوار مثمر وحقيقي.[3]

---

[1] بنيامين سطورا ، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية ، ترجمة صادق عماري ومصطفى ماضي ، الجزائر ، دار القصبة للنشر، 1999، ص 186

[2] المرجع السابق، ص ص185-186

[3] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء 3، مرج سابق، ص 240

2-1 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

لـم يكـن الشـقين السياسـي والعسـكري وحدهـما يُضـعفان المـوقف الفرنسـي في المـستعمرات، لقـد كانـت الحـرب الثانيـة تلقـي الضـوء مـرة أخـرى علـى الأزمـات الاقتصـادية الناجمة عن السياسات العبثية لتسيير المستعمرة، ركود الإنتاج الزراعي الرئيسي، المـاشية أقل عددًا مـما كانـت عليه في بداية القرن، بحيث انتقل نصيب الفرد من إنتاج الحبوب من 3.88 قنطـار في بدايـة القـرن إلى 2.15 قنطـار عشـية الحـرب، وانتـاج الأغنـام مـن 1.84 إلى 0.87، الجزائر لـم تعد قـادرة على تحقيق اكتفـاء غـذائي لسكانها كما تضرر قطاع التعدين، وانهارت التجـارة الخارجيـة جـراء تراجـع الصـادرات الـتي تتركـز بـأكثر مـن 80% إلى العاصـمة ، وارتفـاع أسعار المنتجات الجزائرية، أغلق معظم الأسواق الخارجية أمامها.[1]

سـاءت أوضـاع الجزائـريين الـمسلمين الـذين يشـكلون الغالبيـة العظمـى مـن السـكان، والذين تـم التضحية بها مرة أخرى لتمويل البر الرئيسي، ندرة المـواد الأساسية وانتشـار السوق السـوداء، أدى إلى مـجاعة سـنة 1945م، وانتشـار الجفـاف والأوبئـة، زاد الوضـع سـوءً، كانـت الملاريا والتيفوس le typhus تحصد أرواحا كثيرة وكذلك الجوع، تناول المسلمين الأعشاب والحشـائش، وسـاروا في الشـوارع حفـاة عـراة، و انتشـرت الأكـواخ القصـديرية على تخوم المـدن الكـبرى، استفحلت البطالـة بسـبب نقـص التصـنيع، بينمـا تضـخمت فئـة الأجـراء الهشـة الـتي كانـت تشـغل وظـائف بسـيطة غـير مستقرة، سـنة 1953 م كـان هنـا 134000 أجـير عملـوا حوالي 90 يوماً في السنة، ما تقديره يوم لكل أربعة أيام من العمل.[2]

في ظـل التهديـدات الخارجيـة كـان يبـدو أن فرنسـا علـى وشـك فقـدان مسـتعمراتها في شـمال إفريقيا، الجزائر بشكل خاص، لذا كان لا بد من محاولة تهدئة الأوضاع الداخلية، بينما كان سخط المسلمين يتزايد، تـم تحميل وزر الوضع البائس الذي وصل إليه المسلمون للإدارة

---

(1) Lefeuvre Daniel," Vichy et la modernisation de l'Algérie. Intention ou réalité ?". Vingtième Siècle, revue d'histoire, N°42, avril-juin 1994. P 7

(2) جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 15

المحلية والمستوطنين، فرونسوا دارلان ، عائدًا من رحلة إلى شمال إفريقيا من 13 إلى 21 يونيو 1941 ، يقول:"**المواطن الأصلي ، وخاصة في الجزائر بائس، يمكن ملاحظة ذلك بوضوح عند السير في شوارع الجزائر. ويظهر هذا بشكل أكثر وضوحًا في مناطق معينة ، (العشوائيات) ... يبدو لي أن هذا البؤس قد تفاقم خلال السنوات العشر الماضية** "، أبعد من هذه الملاحظة ، يحكم نائب رئيس المجلس بصرامة على مسؤوليات الإدارة المحلية والمستوطنين، وكما يؤكد ويغان Weygand ، في مذكرته إلى نائب رئيس المجلس في نوفمبر 1941 م على أن: "**التناقض بين هذا الازدهار وصعوبات حياة الجماهير لا يخلو من طرح مشكلة سياسية يفهمها الجميع**"... **الوضع يستدعي شيئًا جديدًا ، الحفاظ على الميثاق الاستعماري لم يعد صحيحًا، لقد حان الوقت لإجراء إصلاحات كُبرى ؛ يجب أن نستفيد منها ونَمُدها دون تراخي إلى كل المجالات**".[1]

بلغت هيمنة المستوطنين ذروتها في تسيير المستعمرة من منظور عنصري مقيت، فالجزائر واقعة كلياً في قبضة الإدارة المحلية، والعنف الاستيطاني تجاه المسلمين كان يتفاقم، ويبدو أنه بعد كل هذه السنوات الطويلة من الغزو لا تزال جرائم من قبيل محرقة الجنرال بيليسي تتكرر، حادثة زرالدة 2 أوت 1942م، والتي تم على إثرها قتل عشرات الجزائريين، كانت احدى الحوادث الكثيرة التي تجسد العنف الاستعماري، المستوطنة التي يسكنها صغار الملاك أو مزارعو النبيذ، والتي ظهرت قبل الحرب مُجسدة الإقصاء التام للمسلمين، الذين لم يكتفي الاستعمار بإفقارهم وتجهيلهم وقمعهم، بل تجاوز ذلك إلى رغبة مستمرة في إبادتهم،[2] لتصبح المستوطنات بؤراً للمواجهة العنيفة بين مجتمعات متفاوتة من كل النواحي.

---

[1] Lefeuvre Daniel. Op.cit.. P 8

[2] تم إنشاء منتجع على شاطئ مدينة زرالدة، نهاية الثلاثينات اشتكى العديد من زوار الصيف الأوروبيين من الانزعاج الناجم عن وجود السكان الأصليين على الشاطئ للاسترخاء أو لجمع الأخشاب الميتة ، قرر رئيس البلدية التصرف. فأصدر مرسوم يحظر الوصول إلى الشاطئ "للعرب واليهود، وُضِعت اشارة الحظر على اللافتة الموجودة بالفعل التي تمنع الوصول إلى الشاطئ "للكلاب والخيول" تم تثبيت اللوحين على نفس الدعامة في نقطة واحدة في اتصال مهين عمدًا==

1-3 محاولات الإصلاح:

تعاقب على الجزائر في ظل إدارة فيشي ثلاث حكام عامون: أبريال Jean Marie Abrial Charles (1897-1943 م) : الكاثيولكي المحافظ، ماكسيم ويغان Maxime Weygand (1867- 1965 م) : جندي تقليدي وكاثوليكي معادي للبرلمان، وتتمثل مهمته في هذا المنصب في حشد كل قوى شمال إفريقيا لتحقيق الولاء المطلق للمارشال فيليب بيتان، وشاتيل Yves Châtel ، خلف ويغان في نوفمبر 1941م، وكان هذا الأخير موظف استعماري قضى معظم حياته المهنية في الهند الصينية، انتهج سياسة العداء مع الشيوعيين والجبهة الشعبية السابقة والقوميين الجزائريين والماسون-الفرنسيين واليهود.[1]

في اطار الوضع المتأزم للجزائر في كل النواحي، تم تعزيز سلطات المحافظ، وتقريبها من صلاحيات الحاكم العام، والوفود المالية التي كانت صلاحياتها في اتساع كبير منذ انشاءها، لكن بموجب قانون 9 ديسمبر 1940م تم تنحيتها جانباً، وكان مقرراً أن يدعم المجلس الاستشاري المؤلف من 18 عضوا الحاكم العام، يتم تعليق المجالس العامة، ونقل صلاحياتها إلى المحافظين، بمساعدة لجنة إدارية، عموما كانت محاولة لتعزيز الاختصاصات الإدارية في 24 يناير 1941م، تم استبدال المجالس المنتخبة بمجلس استشاري: لم يكن للمجلس الوطني سلطة حقيقية، يتم تعيين 213 مستشارًا من قبل السلطة في البداية، لم تشمل أي ممثل مسلم، ما تسبب في احتجاجات كثيرة، كتب أبريال Abrial إلى ويغان Weygand لتصحيح هذا الوضع الحساس بشكل خاص حيث أراد النظام ضمان ولاء "المسلمين"، حقق ويغان Weygand تواجد مندوب مالي سابق، وضابط متقاعد من منطقة

==سرعان ما عُرف قرار رئيس بلدية زرالدة في المناطق المحيطة، أتى مسلمون جزائريون من الجزائر العاصمة والبليدة للتأكد، حتى ان بعضهم التقط صوراً للافتة المهينة، ومع ذلك الأمور لا تتوقف عند هذا الحد، يقرر رئيس البلدية، تنظيم غارة. في يوم السبت 1 آب / أغسطس ، برفقة مفتش شرطة واثنين من الحراس الريفيين وحوالي عشرين من مواطنيه المسلحين ، اجتاز أراضي البلدية واعتقل عددًا معينًا من المواطنين.، تم القبض على آخرين في الغابة المجاورة أثناء قيامهم بجمع الحطب، حوالي 40 رجلاً وامرأة. تم سجنهم في زنزانة ضيقة وسحقهم حتى الموت، أنظر:
Jacques Cantier, L' Algérie sous le régime de Vichy, Odile Jacob, 2002, Paris .pp 187-188

(1) Aliénor Cadiot, op.cit. p 91

القبائل ، وممثل عن العائلات الكبيرة، ويضاف إليه "متطور"، ما رفع عدد ممثلي "المسلمين" إلى أربعة.[1]

وكمحاولة لتخطي المشكلات الاقتصادية المتراكمة، كانت هناك دعوات لإصلاحات زراعية و صناعية؛ ماكسن ويغان نَبه سنة 1940م، أنه لا بد من توخي سياسات جريئة، على المستوى الزراعي، إصلاح التوزيع الجائر للملكيات التي تركزت مساحات كبرى منها في يد كبار الملاك، وإخضاعها إلى إجراءات خاصة من أجل إفادة صغار الملاك من الفرنسيين أو المسلمين، أما على المستوى الصناعي فإن المستعمرات بشكل عام تفتقر إلى التصنيع بشكل شبه كلي، وهو ما أكدته الأزمات الاقتصادية التي حدثت في الحربين الأولى والثانية، ويتعلق الأمر في جوهره بقضية ضمان ولاء السكان المحليين ، الذين اعتبرهم ويغان "... موالين مبدئياً ولكن قد يجعلهم البؤس والحرمان أكثر استجابة للدعاية القومية، التي تشجعها السلطات الألمانية علاوة على ذلك... لدعم مكانة وسلطة فرنسا لا بد من ضمان الحد الأدنى من الرفاهية" حسب زعمه دائماً.

وبذلك أصبح تصنيع شمال إفريقيا مشكلاً حقيقيًا للدولة، وفقًا للمصطلحات التي تستخدمها الحكومة، الجنرال ويغان في تقرير موجه إلى المارشال فيليب بيتان في 2 يوليو 1941م: **إن مشكلة التنمية الصناعية في شمال إفريقيا "ليست صناعية فحسب، بل هي قبل كل شيء سياسية واجتماعية ... مشكلة حكومية"**. اعتبرت ادارة فيشي المستعمرات أحد المفاتيح الأساسية لاستعادة البلاد، ويغان الذي يرغب في التحضير لعودة فرنسا الوشيكة إلى الصراع إلى جانب الحلفاء، يرى أن تطوير المعدات الاقتصادية والصناعية لشمال إفريقيا عنصر أساسي في هذه التعبئة، التصنيع سوف يقوي الروابط بين المستعمرات والبر الرئيسي، مما يقلل من خطر فصل جزء من هذه الأراضي أو سقوط ثروتها في أيدي أجنبية، ستوفر أرضية

(1) Idem.. P 150

للتعاون بين البلدين وستعزز بشكل كبير الموقف الفرنسي خلال مفاوضات السلام المستقبلية من خلال تحويل مهزوم الأمس إلى شريك. [1]

يضاف إلى هذه الأوضاع الانفجار الديمغرافي الذي حدث والذي سيتفاقم في غضون سنوات قليلة، خصوصاً بين المسلمين، و الذي تسبب في حركة هجرة واسعة نحو فرنسا، بينما كانت الجزائر سابقاً هي المصرف الرئيسي لفائض السكان في فرنسا أصبح من المستحيل تقريباً تكرار ذلك، وبدا أن إنشاء المصانع فقط يمكنه أن يسمح بتنظيم تدفق هجرة جديد من فرنسا إلى الجزائر، وهكذا سيتم الحفاظ على "نسبة طبيعية من المستوطنين مقارنة بالسكان الأصليين الذين يتزايدون بسرعة هائلة"، وهو الضمان الوحيد بأن الجزائر ستكون قادرة على البقاء فرنسية.[2]

لم تعد هناك أرض متاحة لمهاجرين جدد باستثناء تلك التي يمكن استردادها من خلال تطبيق قانون مارتن –وهو قانون بالكاد تم تطبيقه – والذي ينص على أن يتنازل كبار الملاك (المستوطنون) على بعض المساحات للدولة (في مقابل زيادة محاصيل الارواء) ، ومن ثمة يعاد بيعها سواء لمستوطنين آخرين أو لفئة من المسلمين[3] ويمكنهم السداد على مدى خمسة وعشرين سنة، وبذلك يشتري المسلمون الأراضي التي سُلِبَت وأُخذت مجاناً من أسلافهم! وحتى الاصلاحات التي ظهرت لصالح الفلاح المسلم، لم تكن سوى ذر للرماد في العيون، انشاء مؤسسات وهمية لتلقين الفلاح أصول الزراعة الحديثة، لم تكن تهدف في الحقيقة لأكثر من رفع طاقته الانتاجية بشكل ضئيل حتى لا يموت من الجوع، بحيث يضل انتاجه ضعيفاً ليبقى السعر مرتفعاً، وتضل اليد العاملة الرخيصة متوفرة.[4]

كل التدابير المتعددة والمتخذة، بالنسبة للأهالي في هذه المرحلة، لم تؤدي سوى إلى تفاقم عدم المساواة بينهم وبين المستوطنين: إعادة هيكلة التمثيل في الإدارات، ومضاعفة

---

(1) Lefeuvre Daniel. Op. cit. pp. 10, 11
(2)Ibid. P12
(3) idem , p 9

(4) جان بول سارتر، المصدر السابق، ص 21.

قمع القادة السياسيين، الاستقلالية والرقابة ، والتدخل الاقتصادي والتفاوتات الجغرافية في التموين (الامدادات)، وزيادة أعمال السُخرة بين المسلمين في الزراعة، ويضاف إلى كل ذلك، الممارسات الإدارية التي وسعت الهوة بين الجزائريين والأوروبيين في اطار عدالة عنصرية، بل أحياناً إبادية، في الأشهر التي أعقبت مأساة زرالدة، أشارت عدة تقارير صادرة عن مراكز مكافحة العنف إلى "مناخ من الكراهية" وشعور كبير جدًا بالظلم بين السكان المسلمين، لذلك يُخشى –وربما يكون هذا مُبَرَرا– من ترسيخ المشاعر "المعادية لفرنسا" التي من شأنها أن تؤدي إلى تعبئة قومية متزايدة.[1]

2– السياسة التعليمية خلال الحرب العالمية الثانية:

2–1 مدرسة الماريشال فيليب بيتان Philippe Pétain:

لم تكن المدرسة الفرنسية معزولة عن توجهات النظام طيلة تاريخها، ذلك أن كل نظام سياسي يخلق مدرسة تعكس رؤيته السياسية، لذا كانت مدرسة الفرنسية بين سنوات 1940–1943م خاضعة تماماً لرؤية الماريشال فيليب بيتان، فكانت المدرسة انشغال أساسي في الخطاب البيتيني ، الذي وضع في وقت مبكر جدًا المحاور الفلسفية الرئيسية التي كان يجب أن تقوم عليها، في رسالته في 13 أوت 1940م ، عندما عدد "الإجراءات" التي يجب اتخاذها "لإعادة فتح أبواب المستقبل أمام فرنسا"، وعد فيليب بيتان "بإصلاح التعليم العام" من أجل إعادة المدرسة "إلى" وظيفتها التربوية ودورها الوطني"، وفي خطاب آخر له بتاريخ 9 أكتوبر 1940م ، أكد أن "إصلاح التعليم سيعيد وحدة الأمة" و أن المدرسة ستكون امتداداً طبيعياً للأسرة".[2]

تميزت المدرسة في هذه المرحلة بكونها ذات نزعة هجومية، حاولت أن تخالف كل قيم المدرسة الجمهورية السابقة، أولاً إعادة التنظيم للعناصر الاجتماعية، والتي حسب فيليب

(1) Aliénor Cadiot, op.cit. p92

(2) Barreau Jean-Michel , "Vichy, idéologue de l'école " , In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 38, N°4, Octobre-décembre 1991. p. 593

بيتان دمرتها مدرسة الجمهوريين؛ حيث حرباً على ما يسميه ثقافة الكتب الزائفة والعلوم الموسوعية و النظرية البحتة، و انعدام العملية" ، ذلك ان القواعد الآمرة لم تعد بنفس الترتيب، إنه يشير إلى المفهوم الكامل للمعرفة والثقافة والاعتراف بهما، وينطبق الشيء نفسه عندما يخاطب معلمي المدارس الابتدائية، حيث يعدهم "ببرامج مبسطة" و "مجردة" من "الطابع الموسوعي والنظري" وتعهد بضمان توفير مساحة أكبر "للكتب المدرسية التي غالبًا ما ظلت قيمتها التعليمية غير معروفة "، بحيث يتم إعادة الاعتبار للحرفي – على حساب "الإنسان المجرد" الحامل للمعرفة النظرية، يفضل فيليب بيتان الحرفي أولاً وقبل كل شيء لأنه يعالج "المادة" ، ويقوم "بعمل"، وإذا قام باستخدام ذكائه فإنه يقوم في نفس الوقت بمجهود مزدوج عملي وذهني.[1]

بذلك تظهر هنا المدرسة المبسطة (لكن ليس للحد الذي كانت عليه مدرسة السكان الأصليين التي تم تبنيها عقب تدابير جول فيري)،[2] كأحد توجهات فيليب بيتان لكن للفرنسيين، وكما نظرت مدرسة جول فيري لضرورة حفاظ المسلمين على وضعهم كعمال ومزارعين وحرفيين، فعلت مدرسة فيشي، معتبرة مدرسة الجمهورية " تحت ستار الوحدة، مدرسة تقسيم وصراع اجتماعي ... المدرسة التي طالب بها المارشال فيليب بيتان سوف" تنشط بروح فريدة "، وسوف تضمن الحريات في حدود السلطة اللازمة بينما الكل منتمي إلى" الأخوة الوطنية "؛ مدعيةً أنها تضع كل فرنسي في مكانه الصحيح.[3]

---

(1) هذه الأيديولوجية موجودة لفترة طويلة. إن الفيشية لم تفتقر في واقع الأمر إلى إيديولوجيات المدرسة: سياسيون ومفكرون ونشطاء وعلماء ، وكثير منهم كتب في عهد فيشي ولكن أيضًا تم ذلك قبل عهد فيشي بفترة طويلة. يمكن أن نقول إن "الدعوات" و "الرسائل" Pétainist تشكلان فقط "الجزء المرئي" من أيديولوجية المدرسة الفيشية تتويجًا بطريقة ما ، لتيار فكري موجود في اليمين الفرنسي لسنوات عديدة أعطاه نظام فيشي الفرصة للتحدث بصوت عالٍ وواضح في مقدمة المشهد السياسي: (Barreau Jean-Michel. Op.cit.. p. 594)

Barreau Jean-Michel. Op.cit.. p. 594 .

(2) أُنظر الفصل الأول

(3) Idem , .p. 594

ولكون العلمانية هي أحد أهم سمات مدرسة الجمهوريين، فإن مدرسة الماريشال، ستحاول استعادة القِيَّم الكاثوليكية، النظام يريد أن يضع حدًا للعلمانية المتشددة للجمهورية الثالثة، وسيتم ذلك عن طريق إعادة تبني "الواجبات تجاه الله" في المدرسة وفقًا لروبرت آرون Robert Aron : " الغائب الكبير في مدرسة الجمهورية–الله–" سيعود إلى البرامج.[1]

قام جاك شيفالييهJacques Chevalier وزير التربية والتعليم، بتجسيد هذه الأفكار الدينية بموجب قانونه الصادر في 6 جانفي 1941 م والذي أدخل التعليم الديني في المدرسة العامة كتعليم اختياري وأذن للبلديات بدعم المؤسسات التعليمية الدينية، وتم تشجيع الأطفال "للذهاب إلى القداس، وبنفس الروح من الواضح أن التسهيلات ستمنح للتعليم الخاص، تُعاد الحرية للتعليم الديني، ثم تُمنح بعض المدارس المجانية من قبل الدولة، وتم إضفاء الطابع الرسمي على "العنصر الديني"، في 6 ديسمبر 1940م و 6 جانفي 1941م ، تم إقرار التعليم الديني الاختياري في المؤسسات العامة، هذا القانون الأخير، لا يقدم فقط في المدرسة العامة الدين كتعليم اختياري، بل يصرح أيضًا للبلديات بدعم مؤسسات التعليم الخاص ذات الطبيعة الدينية.[2]

2-2 انعكاس السياسة البيتينية على تعليم الجزائريين المسلمين:

قد يبدو للوهلة الأولى بعد استعراضنا لملمح ايديولوجية مدرسة الماريشال فيليب بيتان، أن توجه السياسة المدرسية الجديد قد يخدم قضية تعليم السكان الأصليين في المستعمرات، إلا أنها لم تعلن الحرب ضد ايديولوجية الجمهورية فحسب، بل كان لها أيضاً توجه مضاد لكل من يخالف رؤية فيليب بيتان، كما وأنها قد تبنت فعلياً فكرة الانتقاء العرقي، تجاه القوميات الأخرى، ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً عملية تطهير شاملة، مبنية على العرق أو الإيديولوجية، تم اعتبار فكرة عالمية القيم الفرنسية مجرد أكذوبة، يجب أن يكتفي الأطفال بقيمهم الوطنية، بل أكثر من ذلك يتم التحسر على أن هناك أعراق أدنى تم الحفاظ عليها

(1) idem, p. 591
(2) Idem . p. 592

بسبب تلقينها أساسيات الطب والنظافة، وأن ذلك أدى إلى تكاثرهم ما أضر بالعرق والأمة الفرنسي.[1]

و عن تبني القيم الدينية في المدرسة يمكننا الجزم أن الوضع في المستعمرة كان معقداً للغاية، هذا الحس الديني، سيصطدم بتعدد الديانات في الجزائر؛ الإسلام – الذي هو دين الأغلبية المسحوقة من الجزائريين المسلمين- واليهودية التي هي ديانة أقلية مُدمجة في المواطنة الفرنسية، والمسيحية وهي ديانة الأقلية الفرنسية المتحكمة في زمام أمور المستعمرة، والأكيد أن هذه الأخيرة هي ديانة التوجه البيتيني، لذا فإن دعم التعليم الديني لن يكون موجهاً سوى لفئة المستوطنين المسيحيين، وبذلك سيظل التعليم العربي الاسلامي، خارج نطاق هذا الدعم.

سيتجلى العداء واضحاً لغير المسيحيين حيث فرضت حكومة فيشي، المزيد من القيود على يهود الجزائر مقارنة بالمساس الذي لحق بهم في المغرب وتونس، تم إلغاء مرسوم كريميو والذي يعني إعادة اليهود إلى مكانتهم القانونيّة عشيّة الاحتلال الفرنسيّ للجزائر في عام 1830م، بذلك عاد اليهود إلى الحالة التي كانوا عليها قبل المرسوم –أهالي يهود (رعايا) – وعلى مستوى التعليم: تم استبعاد الأطفال والمدرسين اليهود من كل مؤسسات التعليم الوطني، بذلك أضيفت لمشكلات تعليم المسلمين، مشكلة جديدة وهي تعليم اليهود، وتلافياً لتداعيات هذا القرار على وضعية الأطفال اليهود- الذين تميز وضعهم المدرسي مقارنة بالمسلمين بأنه أفضل بكثير طيلة الفترة الاستعمارية- أنشأت الطائفة اليهودية: مدارسها الخاصة فتم افتتاح مدارس ابتدائية يهودية ومدارس ثانوية يهودية في المدن الرئيسية في الجزائر، بعد 8 نوفمبر 1942 م، عندما عاد المعلمون والطلاب إلى مناصبهم بفعل إعادة وضعيتهم الفرنسية، أغلقت جميع المدارس اليهودية أبوابها ، وكانت آخرها مدرسة ميمونيد

(1) Idem . p. 616

(l'école Maimonide تقع في الجزائر في القصبة السُلفى.)– التي تبناها الحاخام الأكبر في الجزائر – و أغلقت عام 1948م.[1]

وكما كان للماريشال فيليب بيتان حكامه العامون ومنفذو سياسته، كان له أيضاً عمداء مدرسته ومنفذو ايديولوجيتها، و على رأس أكاديمية الجزائر، تم تعيين جورج هاردي G.hardy ، في نوفمبر 1940م، و الذي كان مخلصًا للمارشال ومتحمساً لتطبيق أوامر الحكومة، بوجه عام وبالإضافة إلى تعديل البرامج والمقررات في كل المناطق الخاضعة لنظام فيشي، تم أيضا انتقاء منفذي هذه البرامج بعناية كبيرة، في المستعمرة فيما يتعلق بوضعية المسلمين، تم تكليف Augustin– Berque أوغستين بيرك،[2] بكتابة سياسة أهلية، من قبل الحاكم العام أبريال، لكنها لم تتجاوز حدود كونها تقرير.[3]

تضررت كتلة معتبرة من المعلمين، من قرارات حكومة فيشي، تم عزل الكثير منهم، الشيوعيون بشكل خاص، كما سبق وأشرنا أن عدد معتبرا من المعلمين الأصليين وحتى الفرنسيين، كانوا فعليا ينتمون إلى التيار الشيوعي، ولسنتين كاملتين تمت عملية تطهير لهم، عن طريق العزل من مناصبهم، واستبعادهم، وتشديد الرقابة عليهم خاصة أولئك الذين لم يُبدو أي ولاء للجنرال فيليب بيتان، أحدث ذلك فوضى كبيرة، وخللاً معتبراً في سيرورة عملية التعليم، شُددت الرقابة على المعلمين بصفة عامة، ويبدو أن مجلة صوت المستضعفين هي الأخرى كانت تلقى التضييق على منشوراتها، في الأعداد من 192 إلى 194 نشر السيد ليشاني مقالاً متسلسلاً بعنوان : "**صوت المستضعفين لن تموت**" ويبدو من خلال المقال أن المجلة لقيت نوعاً من التحفظ من قبل السلطات بهدف مراجعة سياستها العامة، خاصة فيما يتعلق

---

(1) Henri Chemouilli, op.cit. p 39

(2) أوغستين بيرك Augustin-Eugène Berque (1884-1946 م)، مدير عام لشؤون السكان الأصليين له كتابات كثيرة في المجلة الافريقية حول السكان الأصليين. (يحي مراد، المرجع السابق ص 323)

(3) Jean-François Condette, (livre : les écoles dans la guerre), Chapitre 23. « Les recteurs du Maréchal », Administrer l'Éducation nationale dans les années noires de la Seconde Guerre mondiale (1940-1944), Collection : Histoire et civilisations, Presses universitaires du Septentrion, Villeneuve d'Ascq, 2014, p p. 471-526 , https://books.openedition.org/septentrion/7230?lang=fr#text

بالمقالات ذات الصبغة السياسية، والتي بدت متحررة بالنسبة لنظام فيشي، وينتهي الأمر بتوقف صدورها منذ العدد 194 الذي كان الأخير سنة 1939م.[1]

حتى بعد سقوط حكومة فيشي، تواصل إبقاء المعلمين المفصولين لأسباب سياسية بعيدا عن التدريس، رغم أنهم أعيدوا قانونياً بتاريخ 19 يوليو 1943م، لكن العديد منهم لم يتم تعيينهم في منصب، وبقي العديد من تلاميذ المدارس بدون معلم، كما و أنهم لم يحصلوا على رواتب أو تعويضات.[2]

2-3 تحرير أكاديمية الجزائر 1943م:

خلق الإنزال الأنجلو- أميركي في شمال أفريقيا (8 نوفمبر 1942م) موقفاً معقداً، في حين ظلت أكاديمية التعليم هناك، طيلة عام تقريباً في حالة مشوشة، وبقيت التدابير الرئيسية المتعلقة بها والمتخذة في ظل حكومة فيشي المناهضة للجمهورية سارية المفعول، أنشأت لجنة تحرير فرنسا (CFLN) بمبادرة من مفوض التعليم René Capitant رينيه كابيتون، لجنة لإصلاح التعليم بموجب القرار المؤرخ في 21 جانفي 1944م ، داخل مفوضية التربية الوطنية، وتم تكليف هذه اللجنة بإعداد مسودة أولية للإصلاح التعليم العام الذي سيكون بمثابة أساساً للمناقشة بعد تحرير فرنسا.[3]

تم عزل جورج هاردي في 21 جويلية 1943م، و بين شهري جويلية وأكتوبر 1943 م بدأ تحرير أكاديمية الجزائر لكنه ظل بطيئًا ، وكان الصراع على النفوذ بين الجيروديين والديجوليين قويًا،[4] انتصار ديغول والإطاحة بجيرو من قبل لجنة تحرير فرنسا CFLN في 2 أكتوبر 1943م ، أدى إلى تسريع العملية، ليتم تحريرها فعلياً في سبتمبر 1943م خلف هنري لوجيير

---

(1) ," La voix des humbles ne mourra pas" par M. Lechani, La voix des humbles, N° 192, 193, 194.

(2) Alger Républicaine, N°22, 23-10-1943, p 1

(3) J.O.R.F. N° 10, année , 76eme, 29-01-1944, p 88

(4)(giraudistes) نسبة إلى الجنرال Henri Giraud هنري جيرو(1879 – 1949 م)، سياسي وقائد عسكري فرنسي، تولى في نوفمبر 1942، القيادة المدنية والعسكرية لإفريقيا الفرنسية، ويعتبر أحد اهم المنافسين للجنرال ديغول.
https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Henri_Giraud/121499

Henri Laugier [1] ابن المعلم الذي أصبح مفتشاً ابتدائياً جورج هاردي ، و تم تعيينه في جويلية 1943 م، قال أثناء إلقاء محاضرة وداع في نيويورك يوم 1 أكتوبر 1943م:" **في غضون أيام قليلة، سأكون في الجزائر ، في المنصب الذي كلفتني به لجنة تحرير فرنسا (CFLN). أكاديمية الجزائر هي أول أكاديمية فرنسية محررة ؛ وهي رأس جسر الفكر الفرنسي على أراضي الإمبراطورية ... لفترة آمل أن تكون قصيرة ، أن تمثل وحدها الروح المقاتلة والفلسفة السياسية لفرنسا في العالم الحر.**" [2]

بموجب مرسوم في مارس 1944م تم انشاء لجنة اصلاح التعليم، تحت اشراف مدير التعليم العالي مارسيل دوري Marcel Durry[3]، عملت اللجنة التي ضمت مختلف الأطياف السياسية التي اتحدت بشكل مؤقت ضد إدارة فيشي، وطالبت بتطبيق المساواة التي تمت المناداة بها لعقود دون أن تتحقق، كان ذلك يأخذ منحى محاولة استعادة المدرسة التي تغيرت في ظل إدارة فيشي، وعادت إلى الواجهة نقاشات حول مدرسة ما بعد الفيشية، كان النقاش دائراً بشكل خاص حول مسألتين: العلمانية وتنظيم التعليم الخاص، وحُسم النقاش أخيراً لصالح إعادة تأكيد مبدأي العلمانية والمساواة مع توسيع نطاق الإلزام بالالتحاق بالمدارس، وفي 10 أكتوبر 1944م، ترك رئيس الأكاديمية لوجيه منصبه في الجزائر

---

[1] هنري لوجيه Henri Laugier (1888-1973م) تعليمه العالي في غرينوبل ثم جاء لمتابعة هذا التعليم في باريس. وهو عضو في جماعة الطلاب الاشتراكيين ، ثم دكتور في الطب، وكان رئيساً لمختبر الفيزيولوجيا في كلية العلوم في باريس (1922م) ، ثم أستاذاً لفيزيولوجيا العمل في كلية الفنون والعلوم (1929م): Jean-François Condette, op.cit.

[2] idem

[3] مارسيل دوري durry marcel (1895 - 1978)

ليصبح مديرا لدائرة الدراسات الفرنسية، و حل محله بيير مارتينو Pierre Martino [1] ، الرئيس السابق الذي كان معزولاً في فترة إدارة فيشي.[2]

على هامش الإصلاحات الوطنية العامة للتعليم الفرنسي، نوقشت قضية تعليم المسلمين، مدفوعةً بتصاعد المد القومي، والمساهمة الواضحة للمستعمرة في تحرير فرنسا، سواء تعلق الأمر بكونها خزاناً للرجال المقاتلين أو الثروات، بل أبعد من ذلك كانت منطقة شمال افريقيا، هي المنطقة التي تم منها انطلاق تحرير فرنسا، وتأسست بها لجنة تحرير فرنسا CFLN، والتي أصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (GPRF)، وكان بذلك وضعها خاصاً جداً مقارنة إلى بقية المستعمرات، بالإضافة إلى جدية المخاوف من ازدياد وتيرة المطالبات العنيفة، بتحسين وضعية المسلمين، كان يبدو أن بوادر انزلاق المستعمرة من يد فرنسا وشيكة، لذا أظهرت نوعاً من الدعاية الجديدة في دراسة جدية لوضعية المسلمين منذ 1943م، عرابها الجنرال ديغول، وأكد عليها في خطابه الذي ألقاه في قسنطينة: (12ديسمبر 1943م)، وبدأت ككل مرة بوعود تحسين الوضعية السياسية، زيادة عدد الناخبين، تسوية وضعية المواطنة الفرنسية، واصلاحات اقتصادية واجتماعية، سيشرع فيها على المدى القريب، معلناً عن أن عهداً جديداً ستعرفه الجزائر في علاقتها بفرنسا[3].

إلا أن هذه الحزمة من الوعود، لم تكن في نظر زعماء الحركة الوطنية(باستثناء التيار الشيوعي) أكثر من نسخة معدلة من مشروع بلوم فيوليت لسنة 1936م، وهو رأي صحيح، إذ أن الجنرال ديغول استدعى نهاية نوفمبر 1943م، نائب رئيس لجنة التحقيق في أوضاع الجزائريين التي تشكلت سنة 1937م، لهذا نزعت مطالب الحركة الوطنية نحو التركيز على ضرورة الأخذ

---

[1] Pierre Martino بيار مارتينو (1880–1953) تولى عدة مهام منها استاذ بثانوية قسنطينة، واستاذ بجامعة الجزائر في اللغة الفرنسية وآدابها، وعميد كلية الجزائر سنة 1924.

Condette Jean-François,Martino Pierre, Les recteurs d'académie en France de 1808 à 1940. Tome II, Dictionnaire biographique. Paris : Institut national de recherche pédagogique, 2006. p. 276.

[2] Idem.

[3] Le Discours du Général De Gaulle (12 décembre 1943), L'Echo d'Alger, N°12145, 32em, année, 13-12-1943, pp 1,2

في الاعتبار مطلب حزب الشعب والمتعلق بإقامة اتحاد فيدرالي مع فرنسا فور انتهاء الحرب.[1]

وإن لم يتطرق الخطاب بشكل مباشر للمسألة التعليمية فإنه من المؤكد أنها كانت مدرجة ضمناً في جملة مشاريع الاصلاحات العامة، تجاه الجزائريين المسلمين، إذ يستحيل الحديث عن إمكانية إدماجهم ضمن المواطنة الفرنسية دون أن يكونوا فعلياً متشبعين بالأفكار والحضارة الفرنسية، على ما يبدو كان مشروع الإصلاح المدرسي، ضرورياً لطرح فكرة الإدماج من جديد، والتي تراجعت في ظل الجمهورية الثالثة، بسبب خضوعهم لسلطة المستوطنين الكاملة والأوضاع العامة للحرب وضعف فرنسا، ومخاوف من فقدان المستعمرات أعادت بعث الفكرة، وستترجم لاحقاً في شكل مشاريع واضحة؛ مخطط 1944م، و مرسوم دمج التعليمين (أ) و (ب) في الجزائر سنة 1949م

3- الاصلاحات المدرسية المتأخرة للتعليم الابتدائي بين سنوات 1944-1954م

3-1 مرسوم 27 نوفمبر 1944م:

في إطار تزايد ضغط الحركة الوطنية، فيما تعلق بالتعليم جاء هذا المشروع ، لقد استمرت جهود المناضلين على مختلف توجهاتهم، في المطالبة بتحقيق المساواة في حصول الأطفال على التعليم الحكومي المجاني والإلزامي، ومرة أخرى تؤكد هذه المطالب على تعليم اللغة العربية، وحرية التعليم العربي الحر، كذلك لهذه الاصلاحات يمكن أن نضيف عوامل خارجية دولية، وإن كانت مساهمتها في تبني هذا المشروع غير مباشرة، حيث أنه قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، أخذت ارهاصات إنشاء ما يعرف بهيئة الأمم المتحدة، والتي تم

[1] أحمد رضوان شرف الدين،، إصلاح التعليم العمومي في الجزائربين 1944-1954م، أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال 1830-1962م)، المنعقد بولاية عنابة14-15 جوان 2009، ، المركز الوطني للدراسات والبحث في لحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر طبعة خاصة (وزارة المجاهدين) 2011، ص 87

انشاءها فعليا سنة 1945م، وانبثقت عنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكوUNESCO) ، في نفس السنة (تم التوقيع على ميثاقها التأسيسي سنة 1946م، بعد ذلك فازت فرنسا بمقرها الدائم (باريس)، وقد ضمنت هيكلة ومعايير محددة لجودة التعليم،[1] وكان على فرنسا بالتأكيد كعضو الالتزام بها.

لم يكن وضع تعليم المسلمين، خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، أفضل حالاً منه عن الفترات السابقة، بل ازدادت المشكلة تفاقماً، وفي سياق الظروف العامة للحرب، والتي سبق الإشارة إليها، نجد مخطط 1944م، الذي تبنته اللجنة العليا لإصلاح أوضاع المسلمين، والتي قام الجنرال كاترو Catroux بتعيين أعضائها المكونين من 6 فرنسين غير مسلمين، و6 فرنسيين من المسلمين، والتي من ضمن لجانها الفرعية، لجنة إصلاح تعليم المسلمين، مؤكداً أن نشر التعليم الفرنسي العام والمهني على أوسع نطاق، في المناطق الحضرية والريفية، سيكون من ضمن أولوياتها.[2]

تضمن مرسوم 27 نوفمبر 1944م جملة من التدابير الأساسية، عرفت بوجه عام باسم مخطط 1944م، يمكن ايجاز أهمها فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي بشكل خاص في ثلاث نقاط:

- **تمديد التعليم الإلزامي لأطفال المسلمين:**

حيث تم تمديد المادة 4 من قانون 28 مارس 1882مالمتعلقة بإجبارية التعليم الابتدائي في الجزائر وتطبيقها على جميع الأطفال دون تمييز، وإلغاء جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم،[3] إلا أنه ترك آليات التطبيق بيد الحاكم العام، بموجب قرارات خاصة.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص ص 88، 89.

[2] Alger républicain, N°76, 16-12-1943, p 1

[3] مرسوم 27 نوفمبر 1944 بإنشاء التعليم الإلزامي في الجزائر المادة 2.

[4] نفسه المادة 3

- **وضع مخطط توقعات سنوي لعشرين سنة قادمة:**

ولتطبيق هذا المرسوم كان لابد من الوقوف على مشكلة أساسية وهو عدم وجود منشآت ومدارس كافية لإمكانية جعل التمدرس إجبارياً، لذا تم وضع خطة [1]1944التي نظرياً ومبدئياً، استهدفت إنشاء الفصول بمعدلات محددة تتضاعف سنوياً بشكل ثابت، على مدى عشرين سنة، ويتضاعف تبعاً لذلك عدد التلاميذ مع تزايد إنشاء الفصول، مستهدفة الوصول إلى 20 000 فصل، وتعليم 1000000 طفل سنة 1965م، وتنطلق سنة 1944-1945م من 400 فصل و20000 تلميذ. [2]

شكل رقم 07

مخطط التوقعات السنوي على مدى عشرين عام: (1944-1965) [3]

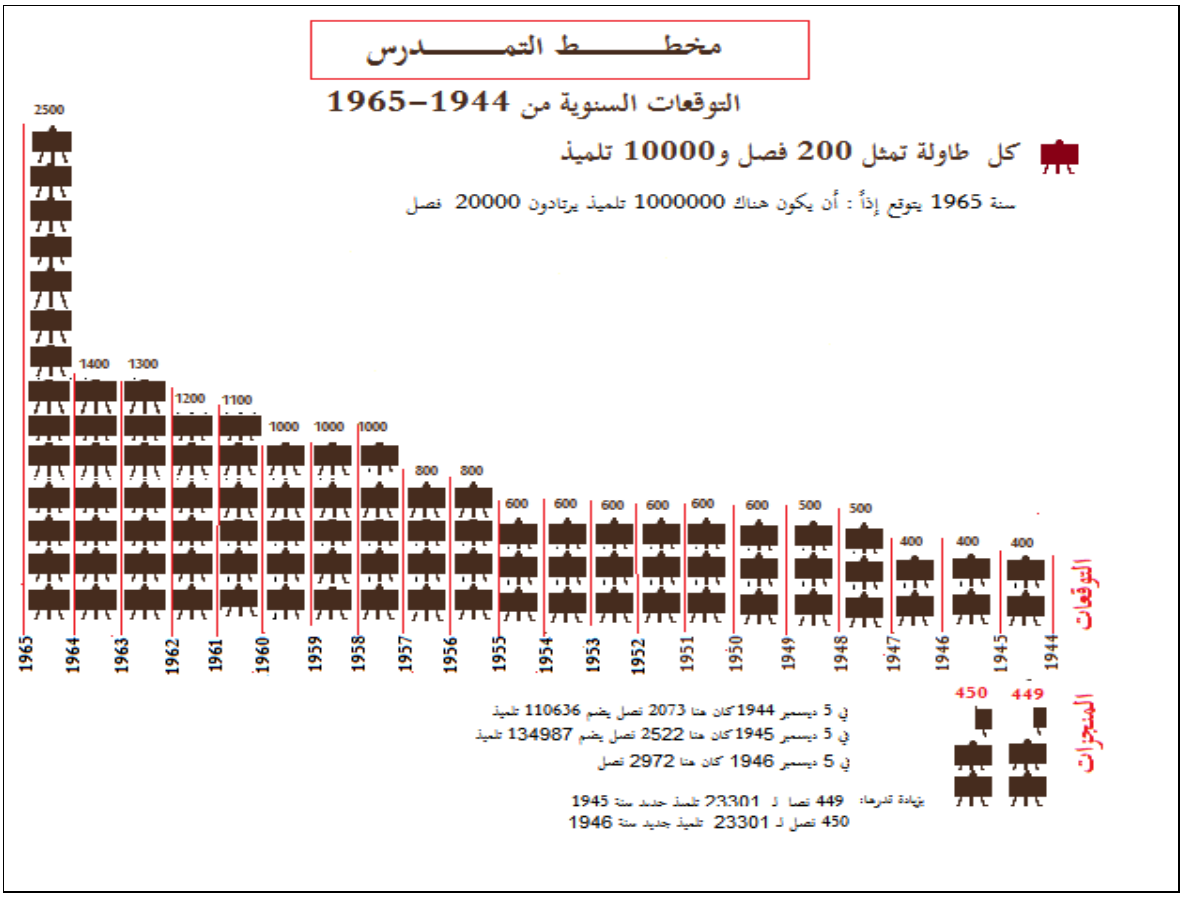

---

[1] المرسوم Décret الصادر في 27 نوفمبر 1944 المتعلق بخطة التعليم الشامل للشباب في الجزائر.

[2] أنظر الملحق رقم كذا: J.O.R.F, N° 144

[3] أُنظر المخطط كما ورد في الأصل سنة 1946، الملحق رقم: 11 ص 290

- **انشاء مديرية عامة للتربية الوطنية في الجزائر:**

وتقع تحت إشراف رئيس أكاديمية الجزائر، و تخضع جميع المؤسسات العامة للتعليم بمختلف أطوارها بالإضافة إلى التعليم المهني لهذه الإدارة ، ورغم النص على خضوع المدير العام للتعليم الوطني في الجزائر، للسلطة المباشرة لوزير التعليم الوطني، إلا أنه تم استثناء ما يتعلق بتنفيذ الخطة المدرسية الشاملة وإدارة المؤسسات الخاضعة مؤقتا لنظام التعليم الخاص بها، في مختلف الإدارات الملحقة به، حيث أخضع هذه الاخيرة لسلطة الحكومة العامة للجزائر.[1]

3-2 دمج التعليمين الأهلي (ب) والأوربي (أ) مرسوم 5 مارس 1949:

بعد انتفاضة 8 ماي 1945، والتي انتهت بأحداث قمع دموية، كان لابد من إعادة قراءة جدية في العلاقة بين المسْتَعْمِر والمُسْتعمَر، وبدا أن السياسة المتبعة كانت قاصرة جداً في أن تكفل استمرار حالة الهيمنة، الأحداث التي وقعت بعد إعلان جملة الإصلاحات منذ 1943، تُظهر أن مختلف توجهات الحركة الوطنية، لم تعد تؤمن بأي وعود استعمارية، فشكلت المطالب الإصلاحية أهدافاً قصيرة المدى، بينما أصبح الهدف الأساسي على المدى الأبعد هو الاستقلال، في خضم كل ذلك ظهر البرنامج الإصلاحي أو ما يعرف بدستور الجزائر، المصادق عليه بتاريخ 20 سبتمبر 1947 م(رقم: 47-1853) والذي حدد الوضعية القانونية العضوية للمستعمرة، ونص على جملة من الأحكام التي كانت مرة أخرى في صالح استمرار وضعية الاستغلال، [2] ومن خلال استقراء هذا القانون يتوضح أنه كان يصب ككل المشاريع التي سبقته، في صالح المستوطنين، كما وأنه ترك مرة أخرى صلاحيات واسعة للحاكم العام وحكومة الجزائر، في آليات التطبيق.[3]

---

[1] J.O.R.F, N° 144— 76em année, 8 Décembre 1944 , P 1761

[2] J.O.R.F. , N° 223— 79em année, 21 Septembre 1947, p 9470 et suiv

[3] المادة 59 من الباب الثامن من هذا القانون :

J.O.R.F, N° 57— 81em année, 06 mars 1949, p 2398

وبدا من جهة أخرى فيما يتعلق بالتعليم أن مجرد تطوير خطة، لاحتواء العدد الهائل من الأطفال المسلمين في المداس الابتدائية لم يكن كافيا، ويبدو أنه لم يكن مجدياً فيما يتعلق بالوضعية الخاصة لتعليم المسلمين، وبتواجد نظامين تعليميين معاً، ظهر تدبير آخر، نظرياً يمكن اعتباره نقلة جديدة في تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر، يتعلق الأمر بالمرسوم رقم 49-302 الصادر في 5 مارس 1949م، والذي تضمن ثلاث مواد فحواها:

- (المادة 1).إلغاء التعليم الخاص للمسلمين الفرنسيين في الجزائر المعروف باسم التعليم "ب". وإلغاء جميع أنواع التمييز التقني "بين التحاق (تمدرس) التلاميذ وتعيين المعلمين أو توظيفهم بالمدارس العامة في الجزائر.
- (المادة 2) اعتبار جميع الأحكام التنظيمية المخالفة لهذا المرسوم لاغية، ولا سيما المراسيم الصادرة في 18 أكتوبر 1892م و 2 أكتوبر 1920 م و 22 سبتمبر 1922م و 9 فبراير 1927م المتعلقة بموظفي التعليم الابتدائي للمسلمين في الجزائر.
- (المادة 3) ترك تنفيذ هذا المرسوم لمراسيم يصدرها وزير التعليم ويصادق عليها وزير الداخلية، لمختلف مراحل الدمج النهائي للتعليمين (أ) و (ب) وفقا لخطة تحافظ على الأوضاع المكتسبة وتسمح بالتقدم اللازم لتمكين توحيد البرامج والمدارس والموظفين.[1]

يأتي هذا المرسوم أيضاً كنتيجة لنضال المعلمين من السكان الأصليين بشكل خاص، وبعض معلمي مدارس المسلمين الفرنسيين، منذ عشرينيات القرن؛ المعلمين: السعيد فاسي، محند السعيد ليشاني، العربي طاهرات، الزناتي، السعيد بوليفا وغيرهم، و على صفحات مجلة صوت المستضعفين، لسان المعلمين الأصليين كانت قضية المدرسة الواحدة مطلباً متكرراً، وقد اعتبروا أن والطابع الخاص لتعليم الجزائريين لم يعد له ما يبرره في التدريس، الأكثر هو الافضل، والخطر إنما يكمن في نصف المعرفة.

---

[1] ibid., P 2398

وإن اعتبرت الخطة الدراسية لعام 1898م أداة مناسبة من وجهة النظر البيداغوجية الفرنسية المتطرفة(المنهج والاساليب) إلا أنها محدودة للغاية من حيث برامجها و لم تكن كافية لإعطاء الطفل حدا أدنى من المعرفة المناسبة لاحتياجاته المستقبلية التي تطورت مع تطور المسلمين الجزائريين وتغير احتياجاتهم؛ كان يجب أن تأخذ المدرسة ذلك في الاعتبار وتكيف تدريسها مع الظروف البيئية الجديدة، لقد حان الوقت لتخليصها من جميع المطالب التي تفرق جهودها واستخدامها بشكل رئيسي في الارتقاء الأخلاقي والفكري للسكان المسلمين، حتى تكون أقدر على تحقيق الاندماج، وجاء في أحد مقالات الجريدة، وتحت عنوان في قضية المدرسة الواحدة: "**المسألة لا تستحق أقل من لفت انتباهنا، رفيقنا** Taciturn ، **الذي ظل كذلك على الرغم من أسفاره ورحلته، آسفاً لأننا لم نتخلص بعد من التقسيم المحكم الذي يفصل بين نوعي التعليم: الأوروبي والتعليم الأصلي، إنه يود أن تستقبل مدرسة واحدة فقط كل العناصر الإثنية في الجزائر، دون تمييز بسبب العرق أو الدين ، وهو يعتقد بشكل منطقي أن جميع أطفال نفس البلد يجب أن يحصلوا على غذاء فكري من نفس المنبع**".[1]

3-3 تنفيذ مخططات الاصلاح

1-3-3 ثغرات وعوائق:

قد تبدو الإصلاحات السابقة الذكر، خاصة بعد 1944م ذات أهمية، وأنها ستشكل فرقاً معتبراً على تمدرس أطفال المسلمين، إلا أن الحقيقة والأرقام ستثبت لنا، أنها ستلقى مصير سابقاتها من المشاريع ويرجع ذلك ككل مرة إلى نفس الأسباب، والتي يبدو أنها الثابت الوحيد في قضية تعليم السكان المسلمين: آليات التطبيق، و المؤسف أن نلاحظ أنه لا فرق هنا بين مرحلتين: قبل 1949 م وبعدها، رغم أنها السنة التي يُفترض أنه قد تم فيه إنهاء التعليم الخاص بالمسلمين، وإلحاقه بالتعليم الفرنسي.

(1) La voix des humbles, N° 44 , février, 4em année, 1926, p 22

حين ظهر مرسوم 1944م، كان وضع التعليم بالنسبة للأهالي قد وصل إلى مرحلة متأخرة جداً، بحيث تتطلب الإصلاحات جهداً مالياً وإدارياً مضاعفاً، لكن كانت الثغرة الأولى في هذا المخطط هو أنه ترك صلاحيات واسعة للحاكم العام مرة أخرى، وتم مرة أخرى تسليم مشاريع الإصلاحات إلى سلطة المستوطنين المحلية، بمجرد نقل الحكومة الفرنسية المؤقتة إلى باريس، بعد ذلك ظهور النظام الأساسي للجزائر سنة 1947م، والذي عزز انفصال الجزائر إدارياً عن الميتروبول.

برغم من أن المرسوم نص على أن يُعهد بالتنفيذ إلى رئيس أكاديمية الجزائر recteur de l'académie (المدير العام للتربية الوطنية)، ويساعده في هذه المهمة نائب رئيس الأكاديمية (vice-recteur.) هذا الأخير يساعده متعاونين متخصصين مسؤولين عن المهام التالية: تفتيش المدارس الجزائرية (الاسلاميةles medersa ، تفتيش التعليم الابتدائي، تفتيش التعليم الزراعي(المادة 3)، و الذي يعين بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير التعليم الوطني، وتتلخص مهامه في: وضع خطط عمل سنوية، اقتناء الأراضي، تشيد المباني، توزيع الاعتمادات، بالإضافة إلى إدارة المدارس في المناطق الأهلية: (عمل المدارس(médersas))الجزائرية والمدارس الابتدائية، التوظيف والتدريب والتفتيش وإدارة شؤون الموظفين لهذه المؤسسات) المادة 2 كما يعمل ضمن لجنة مسؤولة عن تنسيق نشاط الدوائر المختصة في إطار التشريعات والدوائر الحكومية، وتضم هذه اللجنة كبار المسؤولين المعنيين وممثلي السلطات العامة وكافة الشخصيات التي قد يكون رأيها مفيدًا في عملها يتم تشكيلها خصيصا لتنفيذ الخطة، أعضائها يعينون بأمر من الحاكم العام للجزائر، بالإضافة إلى أنه وبموجب المادة 4 من نفس المرسوم، يخضع نائب مدير التعليم المسؤول عن مساعدة مدير التعليم في تنفيذ الخطة ، لإشراف الحاكم العام للجزائر. [1]

[1] مرسوم Décret 27 نوفمبر 1944. (J.O.R.F, N° 144—1944, op.cit. P 1761)

2-3-3 خطط طموحة وميزانية متدنية :

إن كل محاولات الإصلاح وتدارك الكارثة التعليمية التي وصلت إليها المستعمرة، ظلت تصطدم بالمشكلة الثابتة حيال اصلاحات وضع الجزائريين المسلمين: **الميزانية**، والتي لم تكن في مستوى التطلعات الإصلاحية؛ لا سيما وأن مشكلات جمة كان يجب معالجتها: توفير العدد الكافي من المعلمين والمستخدمين والمنشآت، وقد لعبت مشكلة التمثيل الانتخابي للمسلمين في الجزائر، دوراً رئيسيا في قضية تحقيق الإصلاحات على أرض الواقع، بناءً على المرسوم الصادر في 30 يونيو 1937 م، تستمر الوفود المالية المكونة من ثلاثة مجموعات، كل وفد منها من 24 عضوًا منتخبًا، والمندوبون الأوروبيون من قبل هيئة ناخبة مقيدة قوامها حوالي 93000، والوفد الأصلي من قبل هيئة بنفس العدد تقريبا من 90.000 . (يشكل المسلمون 85 % من تعداد السكان). من صلاحيات هذا المجلس (أو الجمعية المالية) التصويت على الموازنة والضرائب والقروض، ونظراً للفرق الديمغرافي الهائل بين تعداد المسلمين والفرنسيين، بالإضافة إلى نمط البلديات القائم على الأساس العرقي (مختلطة، وكاملة ، وعسكرية) [1] تميزت المجالس بعدم التكافؤ بين التمثيلين الأوروبي والإسلامي ، برغم من زيادة عدد المنتخبين المسلمين، ترك الاعتمادات والتصويت بيد ممثلي الأقلية الأوربية يجعل تحقيق الإصلاحات شبه مستحيل، كون المجلس ينقسم إلى درجتين: أولى للفرنسيين وثانية للأهالي، وهو ما تأكد بعد 1943م، وقد ظل المسلمون برغم مرسوم 15 سبتمبر 1945م الذي رفع عدد المنتخبين المسلمين إلا أنهم في الجمعية المالية لم يشكلوا أكثر من الثلثين (3/2)، والخمسين منهم يتم انتخابهم من طرف لجنة مستقلة[2]

---

[1] انظر الفصل كذا المتعلق بالنظام البلدي وعلى الرغم من إلغاء البلديات المختلطة والعسكرية سنة 1947، إلا أنه كان إلغاءً شكليا فقط، بحيث استمرت وضعية الجزائريين سلطات مسيري البلديات كما هي.

[2] Claude Collot, "Une fausse réforme: l'assemblée financière de l'Algérie (septembre 1945-janvier 1946)", Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Volume 5, Numéro 1, 15 -03-1968, p,p 55,56,72

وبذلك كان التمثيل في أساسه شكليا فقط، دور المجلس من الناحية القانونية ليس سوى استشارياً وتبقى صلاحية الرفض والقبول دائما بيد الحاكم العام، ومن ثمة يمكن القول أن الإصلاحات الانتخابية لم يكن لها أي معنى، وانعكس ذلك بشكل كبير على توزيع الميزانية الخاصة بالتعليم وإصلاحات شؤون المسلمين بشكل عام.

على الرغم من أن عدد الأطفال المسلمين سبعة أضعاف عدد الأطفال الأوربيين، فإن قروض التعليم الابتدائي للمسلمين سنة 1944 م كانت 88 مليون فرنك، بينما كانت بالنسبة للأوربيين 339 مليون فرنك ، أي أن معدل الإنفاق على كل تلميذ كان 880 فرنك لكل تلميذ مسلم، و3390 فرنك لكل فرنسي،[1] واستمر وضع النفقات على حاله؛ سنة 1948 م كانت أقل بمقدار 225 مليون من تلك المخصصة للتعليم الابتدائي الأوربي.[2]

تم تخصيص 25% من الاعتمادات الواردة في القسم "ب" من الميزانية الاستثنائية[3] للتنمية الاقتصادية (القسم "أ") والقسم الاجتماعي "ب" للمباني المدرسية ، وقد تابع الاجتماع المالي الجديد نسبيًا مشاريع الإدارة ، 27% من الاعتمادات لهذا القسم ب في عام 1946 و 28 % في عام 1948 كانت للمباني المدرسية. وبينما أرصدة المنشآت المخصصة للمسلمين تراجعت من 980 مليون فرنك في عام 1947 م إلى 860 مليون في عام 1948م ، فإن أرصدة المنشآت المخصصة للمباني الأوروبية ارتفعت من 300 مليون إلى 510 ملايين.[4]

بالإضافة إلى مشكلات الانشاء فإن ثغرة عدم النص على نوعية هذه المدرس أو الفصول، ولا التأكيد على طريقة الإنشاء، أو شروطها، ولا البذل المالي الذي يجب تخصيصه، جعل الميزانية خاضعة للسلطات التقديرية بدلاً من النصوص القانونية الحاسمة؛ على سبيل

---

[1] أحمد رضوان شرف الدين، مرجع سابق، ص 95.

[2] Alger Republican , N° 1567, 11em année, Nill série , 04-08--1948 ,p p 1,4

[3] هي عبارة عن ميزانية مخصصة لمشاريع استثنائية، أي لا تنفذ بشكل دوري، على غرار إنشاء السكك والطرق، ورعاية المشاريع الكبرى

[4] Hubert Desvages, la scolarisation des musulmans en algerie (1882 - 1962), op.cit. p 62

المثال سنة 1949 م تلقى التفتيش الأكاديمي بوهران 27 مليونا لترميم المباني المدرسية فيما تبلغ احتياجاتها الحقيقية 58 مليونا، وجاء قرار الجمعية الجزائرية بعد مداولاتها بتاريخ 26 اكتوبر 1949م أنه حسب الاقتضاء، تقوم البلديات بتخصيص 1% فقط من نفقاتها لإصلاحات الكبرى للمدارس! [1]

فيما يتعلق بالبناء والترميم كان هذا هو الوضع الواقعي لفصول ومدارس الأطفال المسلمين، الميزانية لم تكن في مستوى التطلعات الإصلاحية؛ فخطة التعليم التي تغطي عشرين عاما رائعة على الورق، لكنها تتجاوز الكثير مما يُمَكِن من تنفيذها؛ "لا تأخذ في الاعتبار التطور الديموغرافي للجزائر، ولا تعالج مشكلات تعيين أعضاء هيئة التدريس، وبناء المدارس وتأثيثها، وإنشاء الطرق والمسارات التي تعتبر ضرورية للالتحاق الأطفال بالفصول بشكل منتظم"[2]

عام 1949 م، اعترف مدير التعليم في تقريره بأن ما تبقى من الانشاء لسنوات 1946-1947-1948م ، أي ما مجموعه 1797 عنصرًا (فصولًا وأماكن إقامة) لم يتم بناؤها بسبب نقص الاعتمادات، وقدر بأكثر من 12 ملياراً من الاعتمادات اللازمة لاستيعاب كل هذه المخلفات ومع ذلك، من بين 12 مليارًا ، تم منح 3.135.000.000 (ثلاث مليارات و مئة و خمس و ثلاثون مليون) فقط، في عام 1950م عندما زادت ميزانية الجزائر بمقدار 10 مليارات مقارنة بعام 1949م، انخفضت الاعتمادات المخصصة للمنشآت المدرسية إلى 2.865.000.000 أي بما مقداره 270 مليون.[3]

في مقابل خفض الاعتمادات المدرسية تمت زيادة جميع أشطر الأبواب(النفقات) تقريبًا، ويبدو أن الميزانيات المخصصة للإجراءات القمعية وبناء السجون كانت أهم من المدارس في المنظومة والفلسفة الاستعمارية، وقُبيل سنوات قليلة من ثورة التحرير القمع كان لا يزال وسيلة الحوار الوحيدة، وضعية الطفولة للمسلمين كانت في أسوأ أحوالها، وبدل من أن

(1) Alger Republican, N° 1952, 12em année, Nill série, 27-10-1949 , , p 4
(2) Alger républicaine, N° 1567, op.cit. p 4
(3) Alger Republican, N°2232 , 13em année, 22- 09-1950, p4

يُعهد بهم إلى المدارس كان يُعهد بهم إلى السجون، في حادثة مرعبة جاءت في جريدة ألجي ريبيبليكان Alger républicaine في سانت-كلاود ، الرابع عشر أكتوبر 1948 في وهران، كان ثلاثة أطفال حفاة الأقدام يسافرون بعد عبر الريف بحثًا عن حمار ضال، وظهروا بالقرب من رجال الدرك: ويبدو أن خيال واسع أوحى إليهم، أن هؤلاء الأطفال كانوا يحاولون تخريب جهاز الأمن! أمسك بهم رجال الأمن وقاموا بضربهم وألقيّ الأطفال في السجن، أكبرهم يبلغ من العمر 7 سنوات والأصغر يبلغ من العمر 5 سنوات، قضى هؤلاء الاطفال 47 ساعة في السجن... وللإفراج عنهم بعد ظهر يوم السبت ، اضطر السيد بيلوزولو Pelozuelo، المستشار العام لوهران ، إلى التدخل لدى المحافظة! .. . يقول كاتب المقال منتقداً هذه الواقعة: " سيد Naegelen نايجلين، أنت لا تبني المدارس ولكن النظام الذي جئت به هنا لدعم المعتوهين بنى ما يكفي من السجون ليكون هناك مساحة حتى للأطفال، بينما هناك صغار يحلمون في جوف لأسرة، سلب الاستعمار آلاف الجزائريين الصغار من براءة أحلامهم."[1]

ورغم دمج التعليمين (أ) و(ب) سنة 1949م والذي يقتضي بالضرورة توحيد الميزانية، إلا أنه كان نسبيا ظهر بشكل رسمي أكثر منه واقعي، بما أن الفصول الخاصة بالمسلمين استمرت في التواجد، بالإضافة إلى تزامنه مع تخفيض ميزانية التعليم الوطني الفرنسي العام سنة 1950، نتيجة الحرب الفيتنامية- الفرنسية، والذي أثر بشكل كبير على سيرورة توفير التعليم الابتدائي بين المسلمين في الجزائر، خُفِضت ميزانية التعليم الوطني الفرنسي إلى 100 مليار (من إجمالي ميزانية قدرها 2000 مليار) بينما وصلت ميزانية الحرب إلى 600 مليار. [2]ولا بد ببساطة ان نستنتج أن تأثير الحرب على ميزانية التعليم العام في المستعمرة، ستكون مضاعفة بالنسبة للمسلمين مقارنة بالفرنسيين، بما أن التمييز العنصري في توزيع التعليم واضح في سياسة فرنسا التعليمية منذ إنشاء منظومتها التعليمية في الجزائر.

(1) Alger Républicaine, N°1639, 1 er année, Nile série, 27-10-1948, p 1
(2) Idem.

4- الهياكل المادية والبشرية: 1940-1954م:

4-1 وتيرة إنشاء المدارس والفصول:

4-1-1 المدارس

لم تكن وتيرة إنشاء المدارس مرضية، ولم تساهم حتى خطة 1944 م في مضاعفتها، أو حتى إعطائها دفعة حقيقية، سنة 1946م كان عدد المدارس الابتدائية الخاصة بالمسلمين في كل الجزائر 942 فقط أو اكثر قليلاً، وتعود فترات إنشاء الكثير منها إلى سنوات 1883م، أي أنها حصيلة لـ 71 سنة من الإنشاء، بما في ذلك الناجمة عن مخطط 1944،[1] ارتفع عدد المدارس سنة 1954م إلى 2570 مدرسة ؛[2] ما يعني أن وتيرة البناء ارتفعت نسبياً، حيث تم انشاء 1625 مدرسة بين سنوات 1946م و 1954م، ونستدل على ذلك بالأرقام التالية لعدد المدارس المنشأة للمقطعات الثلاث بين سنوات 1940-1946م:[3]

جدول رقم:07

المدارس المنشأة للمقاطعات الثلاث بين سنوات 1940-1946م

(1) Centre Nationale des Archives, IBA/ INS, B58. Liste des écoles primaires de l'enseignement des français musulmans, (département: d'Alger, Oran, Constantine). 1946
(2) Bulletin de l'académie d'Alger, N° 160, novembre 1957, édit 1, Alger, P 98
(3) C.A.N, idem.

السنة	مدارس بنات	مدراس ذكور	عدد تلاميذها بنات	عدد تلاميذها ذكور	المقاطعة
1941		2		210	مقاطعة وهران
1942		1		43	
1943		1		86	
1944	-	-			
1945		1		45	
1946	15	16	1567	1077	
1940	2	9	182	500	مقاطعة الجزائر
1941		3		148	
1942		5		690	
1943	-	-			
1944	1		60		
1945	13	12	680	563	
1946	-	-			
1940	1	2	40	136	مقاطعة قسنطينة
1941	1		68		
1942	-	-			
1943	1		116	25	
1944					
1945	7	14	428	1194	
المجموع	41	66			107 مدرسة

4-1-2 الفصول

يمكن تقسيم تنفيذ مخطط 1944 مفي انشاء الفصول إلى ثلاث فترات أو أشطر أساسية:

- 1945-1946م:

تم اللجوء إلى الحلول المؤقتة، والاستخدام المكثف لما هو متاح فقط : استئجار المباني، تخفيض الوقت الذي يجعل من الممكن تلقي فصلين بالتناوب في نفس المبنى، وهكذا تم تعليم 54000 طفل، أي 14000 أكثر مما كان مخططا له. [1]

[1] Bulletin de l'académie d'Alger, op.cit. p 100.

تذكر الوثائق الفرنسية الرسمية أن عدد الفصول احترم مستويات الإنشاء المنصوص عليها في المخطط، بل وتجاوزها في بعض الأحيان، وكان عدد الفصول المنشأة في الشطرين الأول والثاني كما يلي:

جدول رقم: 08

عدد الفصول المنشأة في الشطرين الأول والثاني 1945-1946م

	الشطر الأول 1945[1]	الشطر الثاني[2]1946
مقاطعة الجزائر	130	184 منها 62 للبنات
مقاطعة قسنطينة	167	147 منها 45 للبنات
مقاطعة وهران	129	151 منها 74 للبنات
المجموع	426	482 منها 181 بنات
	908 فصل	

- **1947-1951م:**

خطة خماسية (مدتها خمس سنوات) ، تتميز بالبناء التقليدي، يُعهد بها إلى إدارة قسم الهندسة المعمارية وفقًا لبرنامج السلطات الأكاديمية ، وباعتماد صيغة جديدة تسمى أعمال مبادرة البلدية (TIC)، بحيث يسمح لرؤساء البلديات بمساعدة السكان في كثير من الأحيان، ببناء مدارس ريفية (مدارس دواوير) بسرعة وبتكلفة زهيدة، بلغ إجمالي عدد المباني المدرسية التي تم تشييدها في وقت واحد 1900م: تم افتتاح 2150 فصل جديد واستقبال 100000 تلميذ جديد، بما في ذلك ما يقرب من 60.000 فتاة. [3]

- **1952-1954م:**

[1] Centre d'Archives nationale (Alger), IBA/ INS, B58, rapport de mise en œuvre du plan de scolarisation primaire 1944.
[2]C. A. N. IBA/ INS, B58, renseignements statistiques fournis par les Inspecteur d'Académie des trois départements en ce qui concerne l'exécution du programme de scolarisation (2em tranche : année 1946), l'académie d'Alger, N°2089 c.
[3]Bulletin de l'académie d'Alger, op.cit. p 101.

خطة مدتها ثلاث سنوات صاغتها الجمعية الجزائرية والتي من خلال "لجنة التعليم الانتقائي"، أعدت جردًا للاحتياجات وتصاريح للبناء، وفقًا للصيغتين السابقتين، ما يقرب من 1800 فصل لـ 80.000 تلميذ إضافي وبذلك يرتفع إجمالي عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الحكومية إلى 465000[1] من 1945 م إلى عام 1954م، تم إنشاء 5400 فصل (300 أكثر من المخطط له)[2]

3-1-4 أرقام مُضَلِلَة:

تمارس الإدارة الاستعمارية نوعاً من التدليس في بيان التعداد، والتأكيد على أنه يتجاوز ما هو مطلوب، لكن إنشاء الفصول هنا لا يقصد به بالضرورة الخلق المادي لفصل أو مدرسة كما سنرى؛ من 1945-1946 ، قدمت الإدارة حصيلة تجاوزت الطلب: تم افتتاح 426 فصل بدلاً من 400 فصل مُخطط له، لكن في الحقيقة لم يتم إنشاء (بناء) سوى 70 فصلاً، كان الوصول إلى هذا الرقم من خلال تكرار الفصول وابتكار نظام فصول نصف الوقت.(الدوام الجزئي)، 50 % سنة 1945م، وسيكون الوضع أكثر هشاشة مما كان عليه في عام 1946 م حيث من بين 436 فصلا مخططا له، 321 فصلا أي 73% هي فصول نصف الوقت، و سنة 1947م ما يقرب من 75 % من الفصول التي تم إنشاؤها تعمل بدوام جزئي،[3] تم الإعلان عن افتتاح 482 فصلًا آخر، واقعياً تم إنشاء 50 فقط، جاء في تقرير م. جاو عميد الأكاديمية لعام 1947 -1948م، نص المرسوم الصادر في 27 (نوفمبر) 1944 معلى افتتاح 1700 فصل في القسم "ب" (للمسلمين) في الأعوام من 1945 إلى و 49. خلال هذه السنوات الأربع، تم افتتاح 1808 فصل...ولكن في المباني المؤقتة (في 1 أكتوبر 1948 م كان هناك 1072 فصلاً يعمل بنظام الدوام الجزئي أي حوالي 59%). [4]

---

(1) idem, P100 ,101
(2) idem P 98.
(3) C.A.N, rapport de mise en œuvre du plan de scolarisation primaire 1944, op.cit.
(4) Alger Republican, N° 1923, 12em année, Nill série, 23-09-1949, pp 1, 4

الإنشاء كان يقصد فصول نصف الوقت، بحيث يحتسب الفصل الواحد كفصلين إذا تم استخدامه بدوامين وبمعلمين، لذا لا يجب أن تكون هذه الإنجازات مضللة، لأنه غالباً لا يتم ذكر في أي ظروف يتم التمدرس.[1] أثر ذلك بشكل كبير على جودة التعليم، بحيث انخفض وقت الدراسة إلى 4 ساعات في اليوم و 6 أيام في الأسبوع، ما كان يتضاعف حقيقةً إنما هو فصول نصف الوقت؛ بين سنتي 1952-53 ، 24.7% ، 2475 من أصل 10023 فصلًا، كانت تعمل بنظام الدوام الجزئي ، 24.6% (2643 من 10758) في العام التالي ، و 26.3% (2976 من 11315) لسنة 1954-55.[2]

وبذلك يمكن التأكيد على أن وتيرة البناء في الحقيقة لم تواكب وتيرة افتتاح الفصول، من ناحية أخرى، فإن برنامج 1948 م الذي كان ينص في الأصل على إنشاء 1689 فصلاً تم تقليصه لاحقًا إلى 835 فصلاً، لذلك كان هناك الكثير من التأخير، كان ينبغي لبرنامج 1949 أن يتضمن، القضاء على هذا الوضع، ببناء 3116 صفا و 1946 م مسكنا، لكن لم يحصل ذلك.[3]

لم تسر هذه العملية في ظروف مثالية، خاصة في المرحلة الثانية حيث يسير الانشاء ببطء وبصعوبة، ويرجع ذلك إلى العراقيل التي كانت تضعها السلطات المحلية، الإدارية و الأكاديمية، سواء تعلقت بصعوبات شراء الأراضي، أو نزع ملكيتها اللازمة للإنشاء، أو التعديل المستمر على المشاريع الأولية من قبل المشرفين عليها، وهو ما يطيل الوقت قبل أن تصبح نهائية بالإضافة إلى الافتقار إلى الحصص المالية، وكان الوضع العام بعد مرور عشر سنوات على تنفيذ الخطة وخمس سنوات على مرسوم الاندماج بحسب أرقام آخر تعداد ساري المفعول (1954)، كان عدد الفصول الابتدائية في الجزائر 11880 فصل (بما في ذلك رياض الأطفال)، أما المنشأة بين سنوات 1944 م و1954 م فهي 3727 فصل.[4] عموماً كانت

(1) Bulletin de l'académie d'Alger, op.cit. P100
(2) Kamel Kateb, Le système éducatif dans l'Algérie, op.cit., p 122
(3) Alger Republican, N° 1923, op. cit. p 1, 4
(4) Bulletin de l'académie d'Alger, op.cit. pp 98, 101.

الفصول الابتدائية الخاصة بالمسلمين سنة 1946م، وفقاً لما ورد في قائمة رسمية خاصة بالمقاطعات الثلاثة (وتتضمن بعض بلديات الجنوب)، وهي فصول تعود نشأة بعضها إلى فترات متقدمة من الاحتلال، متوزعة كما يلي:

شكل رقم 08

توزع الفصول الابتدائية الخاصة بالمسلمين في المقاطعات الثلاث 1946م [1]

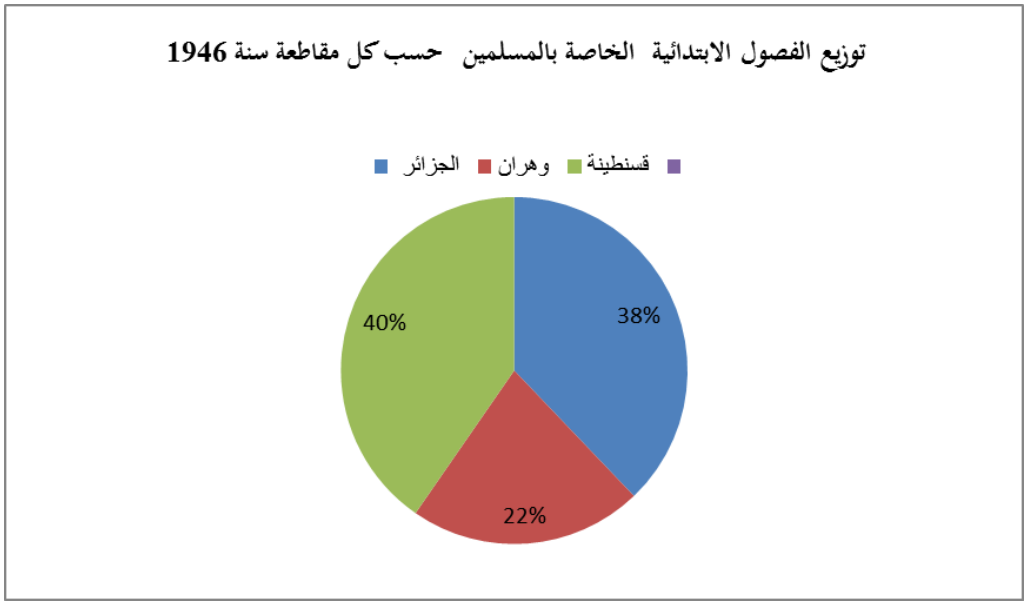

2-4 ظروف عمل الفصول والمدارس:

نتيجة الصعوبات المتعارف عليها عند إنشاء مدارس وفصول أطفال المسلمين، كانت الأصوات تتصاعد من أجل تسهيل مختلف الإجراءات، قدمت المجموعة الجزائرية للتعليم الجديد إلى مؤتمر تولوز الذي عقد في يوليو 1949م، اقتراحاً بقصر المباني المدرسية الخاصة بالمسلمين، على المرافق الضرورية فقط (الفصول الدراسية ، والإقامة ، وعند الاقتضاء، المقاصف والحمامات)؛ تحويل هذه المشاريع الأولية إلى مشاريع نهائية ، ومنح العقود وبدء مواقع العمل؛ التدخل في توجيه المجال لتبسيط إجراءات الشراء والمصادرة؛ للتمييز بين المدارس الحضرية والمدارس الريفية، خصوصا هذه الأخيرة، وإجراء تجارب على

(1) C. A. N , IBA/ INS, B58. Liste des écoles primaires de l'enseignement des français musulmans, (département: d'Alger, Oran, Constantine). 1946

الإنشاءات خفيفة الوزن عن طريق تقديم الطلبات على الفور إلى المقاولين الرئيسيين للمباني الجاهزة، هذا الإجراء الأخير ونظراً لنقص المخصصات المالية والمادية، من شأنه أن يسرع الانشاء بشكل ملحوظ.[1]

وإن كانت هذه الدعوات تبدو غير عادلة، فإنها في الحقيقة غير منطقية في الأساس، إذا علمنا أن مدارس الأطفال المسلمين، أساساً يتم قصر إنجازها على المرافق الضرورية، بل وحتى الضرورية قد لا تكون متوفرة، ولنأخذ على سبيل المثال مدارس مقاطعة الجزائر، في مقارنة بين وضعية تلك الخاصة بأطفال المسلمين، والخاصة بالأوربيين؛ مدارس هاته الفئة الأخيرة بين سنوات 1946و1947م، كانت قد أخذت تتعافى من آثار سبع سنوات من الحرب، تم بذل جهد مضاعف وكبير، من أجل إعادة تطويرها،(إنشاء ورشات البناء ومراجعة الأعمال الخشبية والتزجيج والتبييض وطلاء مدارس بأكملها)، إجراء الإصلاحات حيثما كانت ضرورية: ترميم الأسطح والأنابيب؛ إعادة تطوير بعض الساحات، وبناء الأفنية، والفواصل، واللوحات، وإصلاح بعض الشقوق والزجاج ، في بعض الفصول الدراسية، وترميم مرافق الاستحمام، والتأكيد على استكمال المخططات التي تهدد استقرارها، تدفقات أطفال المسلمين إلى المدارس الأوربية.[2]

بينما تتعرض تلك المدارس والفصول الخاصة بالمسلمين إلى إهمال تام، وحتى بعد انتهاء الحرب لم يتم استرجاع الكثير منها، كتلك المتواجدة بالقصر القديم بالجزائر، في منطقة مكتظة بالسكان، وبحاجة إلى انشاء فصول جديدة، تركت تحت تصرف الجيش، كانت أعمال الصيانة استثنائية جداً، وتحدث بشكل طفيف، لتسع سنوات لم يتم طلاء أو تبييض مدرسة أولاد ابراهيم، ولأربع سنوات لم يتم حتى طلاء مدرسة بوسعادة، والكثير من المدارس محرومة من الكهرباء والإنارة، بالرغم من وجودها على مقربة من محولات وقرى تتوفر على

(1)Conseil général, 2me session ordinaire de 1947, rapport du préfet, département D'Alger, Tom 1, imp. Nord-africaine, Alger, 1948, p p14, 15

(2) Conseil général, 2me session ordinaire de 1947, op.cit. P 279

الكهرباء، والكثير من الفصول غير مسقوف بالمرة، التسربات والرطوبة في الشتاء تجعلها غير صالحة للتمدرس، لا سيما إذا كانت التدفئة مفقودة، لا يقف وضع المنشآت عند هذا الحد، بحيث لا يتم التخطيط بشكل مُخلص لوضعية تمدرس أطفال المسلمين، بلغت حد إنشاء بعض الفصول والمدارس على أرضيات متحركة، مثل مدرسة عين الحجل، والتي انقسمت إلى نصفين بسبب تحركات التربة، وهي تشكل خطراً حقيقياً على الأطفال، عرقل كل ذلك سير عملية الدراسة، واضطرت الكثير من الفصول إلى وقف الدارسة.

وجود الحمامات والحنفيات والمياه، هو أمر استثنائي في مدارس المسلمين، في مدرسة P.L.M في ناحية Maison-Carrée (ميزون كاري)، يوجد صنبور مياه واحد لـ 200 طفل، وفي مدرسة بوسعادة للبنات يوجد مرحاض واحد لـ 450 طفلة، كما وأن مشكلة أخرى كانت تظهر بحدة وهي انعدام تأثيث الفصول، في الحالات التي يتواجد فيها الأثاث في معظمه يكون قديم، يتم استعماله بين الفصول بالتناوب، ما يجعل المعلمين يعملون بدوام جزئي، وبعض الفصول لا تحتوي لا على طاولات ولا مقاعد ولا ألواح، ما يضطر الأطفال للجلوس على الأرض.[1]

يضاف إلى ذلك أن مدارس الجزائريين المسلمين غالباً تعتبر مدارس للمعوزين، بسبب الوضعية الاقتصادية لأغلبية المسلمين، لذا كان لا بد من توفير الأدوات والمستلزمات الدراسية للأطفال والمعلمين، الحبر والطباشير، وأصبحت بدورها عبئاً على الميزانية، فكانت غالبا المستلزمات مفقودة، أو تتأخر في الوصول، خصوصاً أن المركز البلدي الواحد كان يشرف على الكثير من المدراس، ولم يكن بالتأكيد من الممكن إلزام الأطفال بإحضار لوازم المدرسة أو دفع تكاليفها بسبب فقرهم.[2]

(1) Idem, pp 295, 296, 297
(2) Conseil général, 2me session ordinaire de 1947, op.cit. P298

4-3 وضعية فصول الجنوب:

سبق واشرنا إلى أن التوزيع التفاضلي للمدارس ارتبط بشكل وثيق بوجود العنصر الأوربي لكن المعلوم أن ما يتزايد هو عدد المدارس الخاصة بالأوربيين، والتي قد يرتادها بشكل استثنائي أطفال المسلمين، لذا كانت المدارس والفصول ، تتخفض تدريجياً كلما توجهنا جنوباً خاصة إذا ما قورنت بنسبة الأطفال في سن المدرسة، حيث يتزايد الجزائريون المسلمون ويقل الأوربيين؛ منذ سنة 1939م و حتى عام 1945م، لم يكن من الممكن تنفيذ أي إنشاء جديد بسبب الصعوبات التي أوجدتها الحرب (تعبئة القوى العاملة ، ونقص المواد ، وما إلى ذلك...). وكانت الأموال المحدودة المتاحة لمديرية الأقاليم الجنوبية لهذا الغرض تستخدم أساسا لصيانة واصلاح المباني القائمة، خاصة وأن الأقاليم الجنوبية وحتى 1949م، ظلت تخضع لنظام خاص، ولم يتم إلحاقها بالدوائر المدنية، ويتم تخصيص قسم لها من الميزانية العامة، يتم التصويت عليه وعلى نفقاته، وهو ما كان يشكل عثرة أمام ترشيد توزيع النفقات لصالح المسلمين، لا سيما في حالات عدم التصويت على الميزانية.[1]

حتى عام 1945 م، كانت جميع النفقات المتعلقة بهذه الإنشاءات المدرسية تتحملها بالكامل ميزانية المناطق الجنوبية، وبما أن الزيادة الكبيرة في أسعار المواد وأجور العمال قد قللت بشكل كبير من إمكانيات تمويل العمل بالموارد الوحيدة من ميزانية المناطق الجنوبية، فقد أوقفت في ذلك الوقت برنامج 1944م .

بلغت الاعتمادات المخصصة لإنشاء الفصول بالأقاليم الجنوبية سنة 1945م؛ (12 مليون)، أُضيفت إليها منح خاصة من قبل مدير أكاديمية الجزائر مقتطعة من مُخصصات التعليم العام اعتماد قدره 25 مليون في عام 1946م واعتماد قدره 30 مليون في عام 1947 م

(1) Alger républicaine, N° 1398, 11em année, 17-01-1948, p 4

لمديرية الأقاليم الجنوبية، لتصبح المخصصات مُجتمعة 67 مليون فرنك، أمكنت من إنشاء الفصول والمساكن المخصصة للمعلمين التالية:[1]

جدول رقم 09

الفصول والسكنات الوظيفية المنشأة بالأقاليم الجنوبية بين سنوات 1945-1947م

السنة	عدد الفصول المنجزة		عدد السكنات الوظيفية
	بنين	بنات	
1945	16	00	2
1946	10	03	3
1947	31	05	14
	فصول قيد الانجاز		
1947	39	02	18

كما تم بالفعل وضع برنامج بناء المدرسة لعام 1948م بالاتفاق مع رئيس الأكاديمية. نص المشروع على بناء 50 فصلا دراسيا و 22 سكناً وظيفياً تتوزع نفقاتها كالتالي:[2]

[1] تتوزع الفصول على المناطق التالية: بشار، عين صالح، الواد، الأغواط، القنادسة، الدوسن، قمار، جانيت، ورقلة، المشرية، تمنراست، غرداية، أدرار، تيندوف، غات، العطف، بني ونيف.

[2] Alger, Algérie: documents algériens, la scolarisation dans les Territoires du sud Réalisations des années 1945-1946-1947 n°14-15 mars 1948 , Série politique : scolarisation, mise sur site le 2-02-2005 44 / 23 s, alger roi.

جدول رقم 10

النفقات المتوقعة لبرنامج المدرسة سنة 1948 م بالأقاليم الجنوبية

المنطقة	المرحلة الأولى		النفقات
	عدد الفصول	السكنات الوظيفية	فرنك/ مليون
الجلفة	4 ف بنات	4	7
جامعة	6 ف	2	7
المغير	4 ف	2	5
جريفيل	8 ف بنات		6
كولومب بشار	6 ف بنات	1	7
	المرحلة الثانية في 1949		
	6	3	
قورارة	8	4	10
غرداية		3	4
الأغواط	4 ف إعادة بناء	3	9
تادميت	2	1	2
المجموع:			57
عين الحمارة	2	1	2
مخارق	2	1	2
كولومب بشار	4 مباني للدورات المهنية+	مكتب وغرفة تدريس تقنية مجاورة	5
المجموع	50 + 4 مباني للدورات المهنة	22	66
	النفقـــــــــــــات:		
ادوات مدرسية	25 ف حوالي 8000 فرنك		2
أثاث للمعلمين	20 حوالي 1000 فرنك		2
نفقات كلية محتملة	ـــــــــــــــــــ		70

استجابة لمخطط 1944م، تم نسبياً تبني إقامة فصول ومدارس، في محاولة لمواكبة مطالب المسلمين بالأقاليم الجنوبية، والتي كانت تتزايد وتتزايد معها صعوبات الإنشاء، بدأ تنفيذ برنامج 1944م في السنة الموالية، وبسبب الطبيعة الجغرافية الخاصة بالجنوب، تميزت الفصول بالنمط الصحراوي الذي يستجيب لطبيعة المناخ، كذلك نمط حياة السكان،

البدوي والغير مستقر أحياناً، لذا انقسمت إلى نمطين: فصول مستقرة وأخرى بدوية ، مدمجة مع القبائل وترافقها في ترحالها.[1]

كما وأنها ذات توجه زراعي ومهني ـ تستقبل عدد قليل جدا من الأطفال الأوروبيين الذين يعيشون في هذه المناطق. الفصول البدوية ظهرت سنة 1947م فقط، تم تزويدها بأدوات مناسبة لاحتياجات اللحظة، في منطقة الهقار مثلاً تتكون الفصول البدوية حصريًا من أطفال الطوارق، الذين لا تنوي العائلات فطامهم عن حياة البدو الرحل والقبليين، الفصل عبارة عن خيمة مساحتها 15× 5م)؛ ويتم نقل الأثاث المدرسي بالبغال أو الجمال، يعيش المعلم نفسه في خيمة (3 م × 3) ولديه معدات تخييم أساسية قابلة للطي.[2]

من جهة أخرى كون المدارس غالباً في مناطق بعيدة، وباستثناء المساكن الرئيسية في الأقاليم الجنوبية، حيث يمكن أحيانا توفير أماكن إدارية للمعلمين، من الضروري توفير سكن للمعلمين بالتوازي مع بناء المدرسة، كان لابد من إيواء أعضاء هيئة التدريس بطريقة لائقة، بدرجة معينة من الراحة، من أجل اجتذابهم والاحتفاظ بهم في المناطق المحرومة.

4-4 مشكلة توفير المعلمين:

وكما كان إنشاء الفصول ضروريا لتحقيق خطة 1944م وما تلاها من إصلاحات مدرسية، فقد كان يجب أيضاً توفير التمويل و التكوين الضروريين لتعيين المعلمين، كان الإصلاح بشكل تقديري يتطلب تعيين 2000 إلى 2500 معلم سنويا، وذلك يستدعي زيادة عدد المدارس العادية من 6 إلى 15 خلال ثمان سنوات ، وفتح ثلاثة أقسام تكيف جديدة ، تم إنشاء صنف ممرنين ، من أجل توفير الموظفين اللازمين للمدرسة الابتدائية ، وكذلك للدورات التكميلية والتعليم المهني أو الزراعي المرتبط بها ارتباطا وثيقا، منذ عام 1944 م ، مع زيادة الاحتياجات،[3] تم استخدام إطار خاص من المعلمين من بين الحاصلين على

(1) Bulletin de l'académie d'Alger, op.cit. P 99.
(2) idem
(3) Idem, PP 104,105

شهادة البكالوريا (titulaires du BE) ، أو من الجزء الأول من البكالوريا (1er partie du Baccalauréa)، أو دبلوم المدارس الثانوية (diplôme d'études secondaires) أو المدراس الجزائرية، (médersas algérienne) يُضاف إليهم المعلمين القدامى الحاصلين على شهادة دراسات النظام القديم (من عام 1909م حتى عام 1912م) وبذلك تحول اطار التعليم الأهلي إلى فئات متعددة ومتباينة، بينما كان المعلمون الفرنسيون فئة واحدة فقط: موظفون دائمون على غرار ما هو موجود في فرنسا. (1)

برغم من قانون 1947م، ومختلف الإصلاحات التعليمية والسياسية، كان المعلم الأهلي لا يزال معلماً من الدرجة الثانية، وحتى الخمسينات كان راتب المعلم الفرنسي ضعف راتب المعلم الأهلي 20000 فرنك مقابل 10000فرنك،(2) ورغم أنه على إثر دمج التعليمين أ وب سنة 1949م، كان من ضمن المقترحات الأساسية لإمكانية التطبيق، إنشاء إطار إداري واحد للمعلمين، يتم تعيينهم وتصنيفهم وترقيتهم وفقًا للوائح المعمول بها في المتروبول، إلا أن توحيد إطار التعليم، جاء بعده بسنتين وفق قانون 7 يونيو 1951 م الذي دمج المعلمين من "الإطار الخاص" في "الإطار العادي النورمالي" ، بشرط الحصول على شهادة الكفاءة المهنية (CAP) و 5 سنوات من الأقدمية.(3)

و على الرغم من ارتفاع التوظيف من 300 طالب في عام 1950 م إلى 1000 في عام 1954م ، إلا أنه كان لا يزال غير كافي لتلبية احتياجات التعليم، نظرًا لأن العناصر المحلية (الأوروبيون والمسلمون) لم تكن كافية لتوفير جميع الموظفين ، فقد تم تعيين المزيد من الموظفين الحضريين في أقسام التكيف بالمدارس العادية في بوزريعة وقسنطينة للمعلمين، وتم إنشاء القسم النسائي في شارع الزعاطشة في الجزائر العاصمة.(4)

(1) Serge Jouin et autres, op.cit. .p 59 ,61

(2) عمار هلال، مرجع سابق، ص 145.

(3) Serge Jouin et autres, idem. p 59

(4) idem. p 65

لم تواكب مدارس ترشيح المعلمين الاحتياجات الحقيقية للتعليم الأهلي، ويكفي أن نستدل على ذلك بأنه سنة 1946 م دفعة (1943-1947) كان الملتحقون بمدرسة بوزريعة لترشيح المعلمين 150 تلميذ، 58 منهم أتموا السنة الرابعة، بينما لم تحصي دفعة السنة الأولى أكثر من 12 طالب ، جويلية من سنة 1947 م تم تحديد 50 مقعدا للترشح، تقدم 28 مترشحا في جويلية 1946م، وتم قبول 4 منهم؛ خاض 19 مرشحا اختبارات المسابقة الثانية، وتم اختيار 8 منهم، من المتروبول تقدم 50 شابًا للقبول في القسم الخاص؛ 48 منهم دخلوا المدرسة العادية (القسم الخاص). وبالنسبة للمعلمات لم يتجاوز عدد التلميذات سنة 1947م في مدرسة ترشيح المعلمات بالأبيار (الجزائر)[1] 42 تلميذة ، 15 تلميذة في سنة الأولى ، و 12 تلميذة في السنة الثانية ، و 15 تلميذا في السنة الثالثة.[2]

ظل تعداد المعلمين الأصليين قليلاً على الرغم من الاحتياجات الملحة لتوفير المزيد من المعلمين، نوع من التواطؤ الواضح في جعل قبولهم في المدرسة النورمالية أكثر صرامة، على الرغم من وجود نية واضحة في جعل مستواهم أقل بكثير من المعلم الفرنسي، الأمر الذي يفترض أن يساهم في خلق عدد أكبر، إلا أن المشكلة أصبحت مزدوجة، ندرة العنصر المحلي في قطاع التعليم، حيث بلغت نسبة المعلمين من الجزائريين الأصليين في الطور الابتدائي 8.1 % سنة 1949م، 509 معلماً من مجموع 6227 معلم، ومن جهة أخرى التكوين الهش.

5- تطور تمدرس المسلمين الجزائريين: 1940-1954م:

5-1 الحصيلة العامة للتعليم الابتدائي للمسلمين:

كانت قضية تحقيق تعداد أكبر من التلاميذ المسلمين ، في الطور الابتدائي تزداد تعقداً، وبلغت المشكلة ذروتها بداية الأربعينات، يمكن لنا أن نلاحظ ببساطة، أن تزايد

[1] في هذه السنة تم نقل مدرسة ترشيح المعلمات من منطقة مليانة، إلى الجزائر.

[2] Conseil général, 2me session ordinaire de 1947, op.cit. pp 275 , 277

التلاميذ المسلمين، بين سنوات 1940-1944م كان يسير ببطء، بالكاد 431 طفل مضاف سنة 1942م، إلا أنه يظهر بعد 1944م وهو تاريخ بداية الإصلاحات المدرسية لصالح المسلمين، تسارع نسبي في زيادة عدد الأطفال؛ ينطلق من 108805 سنة 1944م إلى 285351 طفل سنة 1954م، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تقرأ في ضوء الزيادة الديمغرافية للأهالي المسلمين حيث بلغت حوالي 200000 ولادة في السنة، وبذلك فإن عدد الأطفال الذي تم توقعه في سنة 1943م وهو 1.250.000 طفل، كان 2 مليون،[1] كان يجب أن تكون التقديرات أكثر دقة لا سيما وأن معدل الزيادة الذي يبدو كبيراً هو معدل زيادة متوقع بين المسلمين الذين امتاز هيكله السكاني بقاعدة شابة وهو ما يعني خصوبة أعلى، خصوصا إذا ما تمت المقارنة بهيكل السكان الأوربيين في المستعمرة أو المتروبول.[2] بناءً على هذه التقديرات، كان البذل المالي كما اشرنا والبيداغوجي، غير كافي، وغير متناسب مع المتغيرات الديمغرافية، وحتى السياسية والثقافية والاقتصادية.

استمر مخطط الإصلاح لسنة 1944م، القائم أساساً على خلق أكبر عدد من الفصول، والذي بدا غير مجدي، حسب النتائج الأولية في العمل على الرغم من أنه قد تم دمج التعليمين أ وب منذ سنة 1949م، القرار الذي قد يبدو أنه ربما يحدث فرقاً حقيقيا، إلا أن ذلك لم يحدث، إذ أنه طرح مشكلات أكبر من تلك المتعلقة بخطة التعليم لسنة 1944م، لسبب رئيسي وهو أن قانون الدمج لم يحدد لا الآليات، ولا الصعوبات ولا المشكلات، التي قد تعترض التطبيق، وتُرك تفسير القوانين للاجتهاد الشخصي للمسؤولين عن التعليم أو التمويل.

كان قرار الدمج يلغي ما يعرف بالتعليم ب قانونياً، لكن واقعيا استمرت الفصول من الصنف الأخير في التواجد، ومع ذلك اعتبر بعض رؤساء البلديات أنها خرجت من اطار التعليم الأهلي، وهو ما تسبب في فوضى كبيرة في التطبيق؛ على سبيل المثال رفض عمدة

(1) Bulletin de l'académie d'Alger ,op.cit. p100
(2) Kamel Kateb, Européens, Indigènes et Juifs en Algérie (1830-1962), op. cit. p 280

بلدية سعيدة سنة 1950م، تلبية مطالب مدراء المدراس بالمنطقة، في تقديم الإمدادات المدرسية المجانية، التي كانت توجه إلى مدارس السكان الجزائريين المسلمين التي تختلف وضعية تلاميذها الاقتصادية والاجتماعية عن الفرنسيين، حيث تميزت بالعوز والفقر الشديدين، مثلاً اعتبر عمدة مدينة سعيدة أنها من الآن وصاعداً ستخضع لنفس آلية التمويل في المدارس الأوربية، التي تعتمد على اعداد قوائم فقط لبضعة معوزين، وقام بإلغاء الإمدادات المدرسية المجانية الخاصة بمدارس الجزائريين المسلمين، مؤَسِساً قراره على أن الدمج قد تم بين التعليمين، رغم عدم صدور أي صيغة تنفيذية لذلك، بل لم توجد حتى نصوص انتقالية تكفل سلاسة الدمج.[1]

وحتى بعد دمج التعليمين، كان الأطفال المسلمون لا يجدون لهم أماكن داخل الفصول، بعد اتمامهم مرحلة الروضة، ويُفترض أن يتم توفير أماكن لهم في السنة الأولى، على أساس أنهم مسجلون بشكل نظامي، إلا انه في حالات كثيرة، يتم إعطائهم وصولات مرقمة مع وعد رسمي بالحصول على مكان، في السنة المقبلة، وغالباً لا يتم توفير المكان أصلاً أي أنهم سيبقون خارج المدرسة.[2]

استمرت مدارس الأوربيين في استقبال أغلبية أوربية وأقلية من المسلمين أبناء الوجهاء والأعيان غالباً، إذ لم تبلغ نسبة المسلمين في المدارس الأوربية سوى 19 % سنة 1954م في مقابل 97 % من الأوربيين.[3] وكمعدل عام بلغت نسبة المسلمين المتمدرسين حوالي 14.6 % فقط، من عدد التلاميذ المسلمين في سن التمدرس في الفترة 1953-1954م.[4] عشية اندلاع الثورة التحريرية كانت الحصيلة كارثية: تسعة من كل عشرة أشخاص في سن العاشرة وما فوق أميين، وأربعة من كل خمسة أطفال في سن المدرسة لا يتلقون أي تعليم.[5]

---

(1) Alger républicaine, N° 1939, 12em année,12-10-1949, P4
(2) Alger républicaine N°2011, 13em année, 1950-01-05, p, p1,6
(3) أحمد رضوان شرف الدين، المرجع السابق، ص 95.
(4) Kamel kateb, Le système éducatif dans l'Algérie, op.cit. ,p117
(5) Kamel kateb, Ecole, population et société en Algérie, L'Harmattan, 2005, p 17

جدول رقم 11

تطور تعداد التلاميذ المسلمين والأوربيين في الطور الابتدائي بين سنوات 1940- 1954م[1]

السنة	أهال مسلمون			أوربيون (فرنسيون)		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1941-1940	94179	22976	117155	75946	73090	149036
1942-1941	93753	23833	117586	69608	69032	138640
1943-1942	91309	23948	115257	66252	66071	132323
1944-1943	87088	21717	108805	66244	65655	131899
1945-1944	88859	19804	108663	67146	65397	132543
1946-1945	105080	24272	129352	58793	51113	109906
1947-1946	114506	36073	150579	60260	58555	118815
1948-1947	128284	38752	167036	60474	58272	118746
1949-1948	142670	46903	189573	62408	60573	122981
1950-1949	159469	53103	212572	60098	60300	120398
1951-1950	164244	53552	217796	63340	63159	126499
1952-1951	175618	60578	236196	62938	62930	125868
1953-1952	192057	66671	258728	64425	64002	128427
1954-1953	210717	74634	285351	67079	67241	134320

وبناءُ على معطيات هذا الجدول سيكون منحنى تطور تعليم المسلمين الابتدائي كما هو في الشكل التالي:[2]

[1] Kamel kateb, Le système éducatif dans l'Algérie, op.cit., p p 191, 192

[2] مبيان من اعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول السابق.

شكل رقم 09

تطور تعليم المسلمين الابتدائي للجنسين بين سنوات 1940-1954م

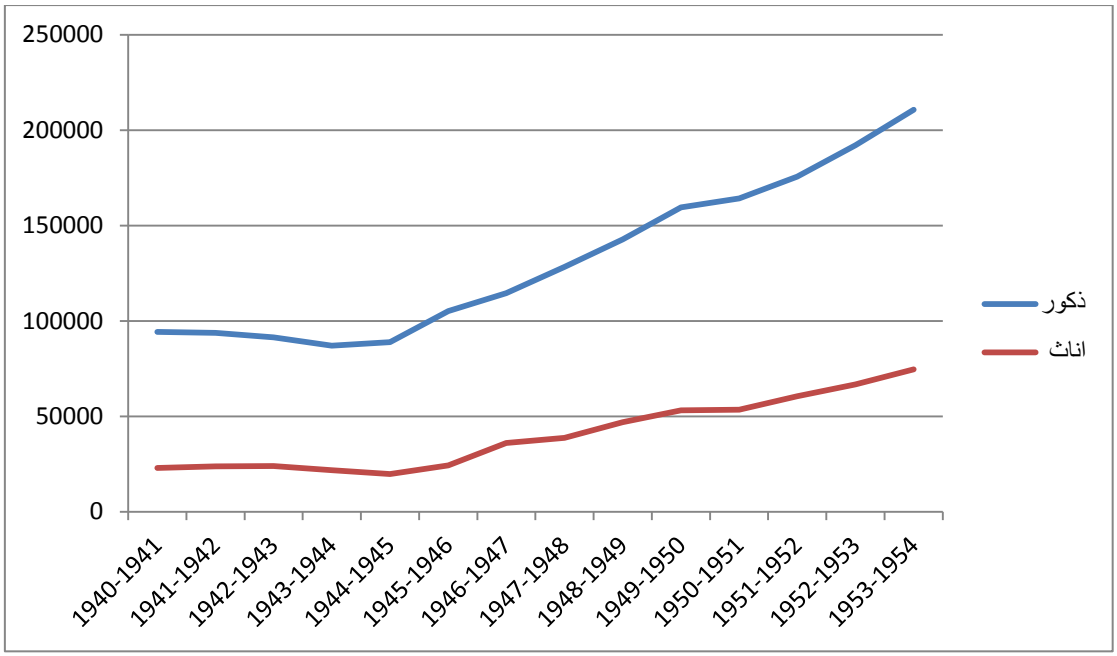

2-5 تطور تعليم البنات 1940-1954م:

إن الوضع المأساوي لتعليم المسلمين الجزائريين، كان مضاعفا بالنسبة للفتيات، منذ انطلاق التعليم الرسمي الفرنسي، وحتى ظهور الإصلاحات الكبرى، بما فيها مخطط 1944م ودمج التعليمين سنة 1949م، ظلت الأرقام ضعيفة مقارنة إلى الذكور من المسلمين، ومقارنة إلى الفتيات الأوربيات، بين سنتي 1940-1941م بلغت 19.61% من تعداد الأطفال المسلمين المتمدرسين، و23.91% ، من تعداد الكلي للفتيات في المدارس الرسمية، مع الأخذ بالحسبان أن تعداد الفتيات المسلمات في سن الدراسة هو سبع أضعاف تعداد الأوربيات، و 8.63 % من التعداد الكلي للأطفال المتمدرسين، هذه النسبة عشية الحرب العالمية الثانية لم تكن تمثل سوى 3 % من تعداد الفتيات في سن الدراسة.[1]

وهذه النسبة لن تتغير كثيراً حتى بعد مخطط 1944م؛ تحديدا لسنة 1946م، ورغم أنه قد تم تخصيص 25% من الفصول المنشأة للبنات سنة 1945م، وارتفعت النسبة إلى

[1] Kamel kateb, Le système éducatif dans l'Algérie, op.cit. ,p 131

54% سنة 1946م،[1] إلا أن التأخر الفادح جعل هذه الإضافة غير ذات جدوى، سنة 1945مشكلت نسبة الفتيات 18% من تعداد الأطفال المسلمين، وحوالي 32% من تعداد الفتيات المتمدرسات الكلي في المستعمرة، و وحوالي 10% من التعداد الكلي (ذكور وإناث)؛ ومع اندلاع ثورة التحرير سنة 1954م، فإن النسبة لن تتجاوز 17%، من التعداد الكلي للأطفال المتمدرسين وهي في الحقيقة ليست سوى 10 % من تعداد الفتيات المسلمات في سن المدرسة.[2]

شكل رقم 10

تطور تعليم الفتيات المسلمات مقارنة إلى الفتيات الأوربيات 1940-1945م[3]

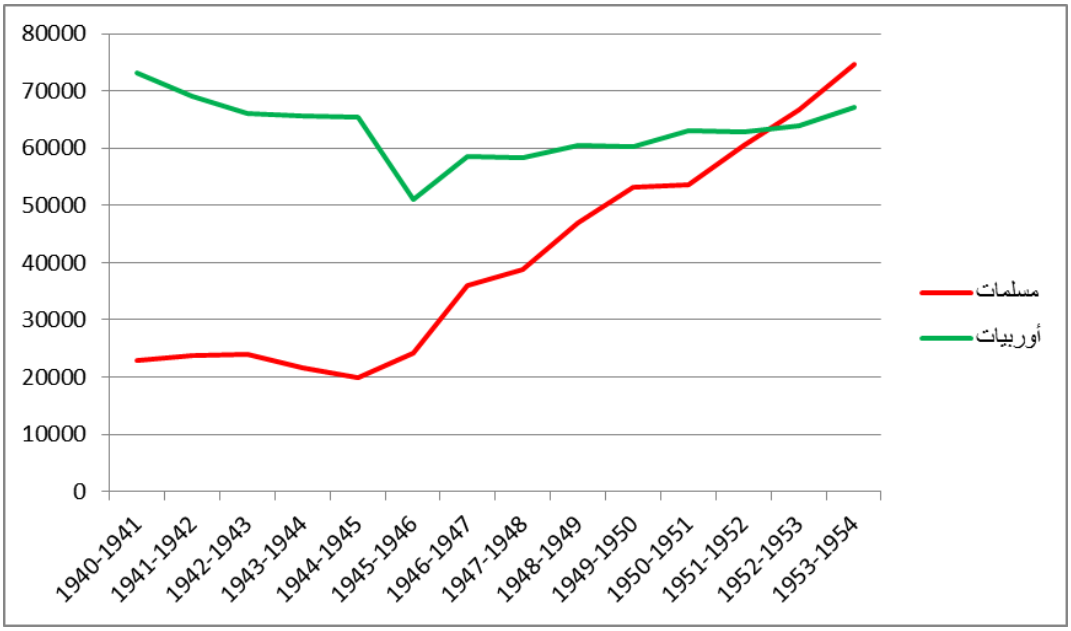

(1) C.A. N, rapport de mise en œuvre du plan de scolarisation primaire 1944, op.cit..p 3
(2) Kamel kateb, Le système éducatif dans l'Algérie, op.cit. ,p 131
(3) مبيان من إعداد الطالبة بناءً على معطيات الجدول السابق.

6- المدرسة الابتدائية وتناقضات الهوية :

6-1 اللغة العربية:

بعد توحيد التعليمين (أ) و (ب) سنة 1949م، كانت مشكلة الاطفال المسلمين من الناحية البيداغوجية مطروحة، لسبب رئيسي وهو اللغة الأم، كان لا بد من وضع مرحلة تمهيدية، بسبب جهل الطفل المسلم باللغة الفرنسية ، فيجب أولاً تعليمه العناصر الأساسية الأولى حتى يتمكن من متابعة التعليم بشكل مثمر، رغم أن مرسوم الإدماج سكت في البداية عن هذه الوضعية، كما سبق واشرنا أنه لم يكن مرسوما تفصيليا مدروساً، بل بدا مفاجئاً بشكل كبير، كانت اقتراحات المعلمين في هذا الصدد إنشاء دورات تحضيرية خاصة بالأطفال المسلمين، تمكنهم من تعلم أساسيات الفرنسية، من أجل تمكينهم من الالتحاق بفصول الأطفال الاوربيين، من جهة كان هذا الوضع واقعياً موجود، لقد أكد الكثير من المعلمين في المجال أن الأطفال المسلمين، وعلى الرغم من عدم معرفتهم باللغة الفرنسية، بسبب رغبتهم في التعلم يصلون بسرعة إلى نقطة تعادل زملائهم الصغار من أصل أوروبي ... وأحيانًا يتفوقون عليهم. [1] ومع ذلك كان لابد من إضافة فصول دراسية في المدارس الأوروبية للمسلمين الذين يدمجون مع رفاقهم الآخرين بعد سنتين أو ثلاث سنوات ؛[2]

وعلى الرغم من تمكين الأطفال المسلمين من الحد الأدنى من اللغة الفرنسية، كخيار بيداغوجي لا يمكن التخلي عنه من أجل إمكانية تحقيق دمج التعليمين الأوربي والأهلي، وبسبب التوجه الرسمي لتعميم التعليم، فإن المتغيرات التي عايشتها الجزائر تحديداً خلال عقد الثلاثينات والأربعينات، انعكست على توجهات السياسة المدرسية في المستعمرة، وإن كان ذلك شكليا فقط، ليس من حيث توسيع شريحة المتمدرسين فحسب، بل أيضا من حيث فحوى هذا التدريس، سارت المطالبة بتوفير التعليم لأكبر شريحة من المسلمين، بالتوازي مع المطالبة بتعليم اللغة العربية، ولم يتم التنازل عن هذا المطلب منذ تأسيس المدرسة الفرنسية

(1) Alger républicaine , N° 1752, 12em année, Nill série , 08 -03-1949, p, 4
(2) Alger républicaine, N° 1980, 12em année, 30-11-1949, P 6

الرسمية في الجزائر، وازدادت المطالب وضوحاً وحِدّة، بل وتنافسية من خلال تطوير التعليم الأهلي الموازي، لدى التوجه القومي الإسلامي للحركة الوطنية الذي أضحى واضحاً بعد الحرب العالمية الثانية.

خلال مؤتمر النقابة الوطنية للمعلمين (SNI) سنة[1] 1946 م ظهرت المطالب؛ بتمديد "الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للجماهير المسلمة" ويخلص إلى ما يلي: "أخيرا، واعيا بالأصالة الجزائرية ومعنى تطورها التاريخي"، مؤتمر الاتحاد الوطني، يدعو إلى الدراسة الإلزامية للغة العربية و وسائل تحقيق ثقافة عربية وفرنسية مختلطة حقيقية".[2]

لم يعد في الامكان الاستمرار في الإقصاء، أصبح المجال الثقافي في المستعمرة أكثر وضوحاً خاصة في اطار الحركة الإصلاحية الإسلامية، لم يعد في الإمكان وقف التواصل الذي عاد قوياً مع المشرق العربي، من خلال الصحف، والإذاعات والبعثات العلمية، في هذا الصدد كتب مفدي زكريا[3] معلناً انتماءه للأمة العربية: [4]

فهل نحن إلا أمة عربية *** شقيقة أرواح قسيمة أكباد؟
بني الشرق هلا-اليوم- نظرة راحم *** إلى لغة أمست رهين أصفاد

ويؤكد لويس ماسينيون Louis Massignon[5] أن إنهاء اللغة العربية مستحيل تماماً في شمال إفريقيا، إذ أنها اللغة المقدسة لتسعة ملايين مسلم جزائري.[6] حتى وإن كان لا بد من

---

(1) كان لسان حالها مجلة Ecole Libératrice، وورد هذا المقتطف في العدد 21، 1946/9/15

(2) Aissa Kadri, Ahmed Ghouati. Enseignants et instituteurs en Algérie: Les luttes enseignantes dans la décolonisation 1945-1965. Op .cit, p 95

(3) مفدي زكريا (1912-1976 م)، شاعر جزائري، ويلقب بشاعر الثورة الجزائرية، ومؤلف النشيد الوطني الجزائري، (عادل نويهض، مرجع سابق، ص 308).

(4) مفدي زكريا ، أمجادنا تتكلم وقصائد أخرى، مؤسسة مفدي زكريا، الجزائر2003، ص 117، 118

(5) Louis Massignon لويس ماسينيون (1883-1962 م)، مستشرق فرنسي، عمل كمستشار لوزارة المستعمرات وشؤون شمال افريقيا له مؤلفات كثرة في الاستشراق. (يحي مراد، معجم أسماء المستشرقين، كتب عربية، 2006 ، ص 1112).

(6) Louis Massignon, La « Renaissance arabe » et notre avenir nord-africain, revue : Esprit, Nouvelle série, N° 216 (7) (juillet 1954), pp. 55-59 , p 55

الحفاظ على الطبيعة الفرنسية للتعليم الابتدائي للجميع، فإنه لم يعد هناك مناص من تشجيع معرفة اللغة العربية ليس فقط بين المسلمين ولكن أيضًا بين غير المسلمين.[1]

لكن كانت صعوبات من قبيل عدم توفر المعلمين للغة العربية، لا سيما وأن المدرسة الفرنسية لم تخرج أكثر من نصف متعلمين أهالي، وقلة من خريجي المدارس النورمالية هم من المسلمين، نضيف إلى كل ذلك عدم جدية الإدارة الفرنسية في تحقيق تعليم باللغة العربية، حتى سنة 1946 م كان تدريس اللغة العربية محل بحث ودراسة، الحاكم العام شاتينو chatigneau ، يشير في رسالة إلى مدير التعليم العام، بضرورة بحث حلول لهذا المشكل الذي يتفاقم، جاء فيها:

" أنا على دراية بالصعوبات التي تواجهها في تعيين أعضاء هيئة التدريس ويبدو لي أنه لضمان تعليم اللغة العربية ... سيكون من الضروري أيضًا طلب المساعدة من أعضاء هيئة التدريس غير الأكاديمين، وبالتالي يمكن أن يُعهد بالدورات التدريبية إلى موظفي الخدمة المدنية ووكلاء الإدارة الذين سيتم تزويدهم بشهادات كافية (المترجمين الفوريين ، العدول، الوكلاء) ، وبشكل عام لجميع موظفي الخدمة المدنية في النشاط أو المتقاعدين الحائزين على شهادات كشهادة اللغة العربية ، باستثناء موظفي الشؤون الإسلامية الذين لا يمكن السماح لهم بإعطاء دروس في مدرسة عامة بسبب مبدأ فصل الدين عن الدولة، سأكون ممتنًا لو تفضلتم ، بالتنسيق مع إدارات المحافظات، بإجراء مسح لمعرفة الموظفين والوكلاء الذين من المحتمل أن يقوموا بتدريس اللغة العربية ، سواء في المدارس الابتدائية أو في المؤسسات الثانوية"

يختتم هذا التقرير بعبارة بوسعنا أن نستنتج منها، أنه حتى سنة 1946م، كانت مسألة تدريس اللغة العربية للمسلمين وهي لغة المسلمين الأصلية محل نقاش: " **يجب أن يظل هذا**

(1) C.A.N, rapport de mise en œuvre du plan de scolarisation primaire 1944. Op.cit. p2

التحقيق سريا ، لأنه لا يمكن أن يكون سوى عمل تحضيري لهذا الإصلاح، الأمر متروك لك لإرسال أي اقتراحات أخرى ... دون إعطاء المشروع دعاية سابقة لأوانها"[1]

سنة 1947 م نص القانون الأساسي للجزائر على تطبيق نفس الأحكام الخاصة باللغة الفرنسية على اللغة العربية، ومن ضمنها أنه سيتم العمل على تعليمها في جميع المستويات، ويخضع تطبيق هذا الحكم الأخير لقرارات الجمعية الجزائرية، التي تخضع للإجراءات المنصوص عليه في المادتين 15 و 16 من هذا النظام الأساسي.[2]

ويبدو من خلال هذا التوجه الجديد أن المدرسة الاستعمارية اضطرت إلى إعادة النظر في مسألة الثقافة المحلية للأهالي، التي ظلت لفترة طويلة تجسد النقيض للثقافة الفرنسية، في اطار الثنائية الاستعمارية أمة متوحشة–أمة متحضرة، لغة حية–لغة ميتة، وظلت حدودها مرتبطة بتعليم الصغار اللغة الفرنسية؛ والذي ظل توجهاً أساسياً حتى إصلاحات 1944م، التي كان جزء من أهدافها الأساسية نشر التعليم الابتدائي بين أطفال المسلمين، بغرض الفرنسة الثقافية واللغوية، والسيطرة على التوسع الذي أخذت تشهده اللغة العربية منذ ثلاثينيات القرن إذ كانت الجزائر تشهد ما يمكن أن نطلق عليه اسم ثورة لغوية، التي رفضت بقيادة الإصلاحيين فرنسة اللسان الجزائري من جهة، وتحويل لغته العلمية إلى اللهجات العامية، و رفعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين شعار: الجزائر وطننا والعربية لغتنا، والإسلام ديننا، وهو الشعار الذي تبناه أغلب الجزائريين واكثر تيارات الحركة الوطنية شعبية؛ حزب الشعب.[3]

كان الاستعمار على وعي تام بمخاطر استمرار اللغة العربية في القطر الجزائري، فاللغة تسير بمعية الاستقلال، ومتى فقد شعب استقلاله، سيفقد لغته، وفي الحالات التي يحافظ عليها، فلا يكون قد تجاوز الحد الأدنى منها، تظل اللغة القوة الطبيعية لأي أمة، كما أنها

---

(1) C.A.N, IBA/ INS, B 58, direction des réformes service d'étude des questions musulmans N° 2658/ Réf 3, gouverneur général chatigneau. enseignement de l'arabe dans les établissements primaires et secondaires, gouverneur général chatigneau.

(2) المادة 57 من الباب الثامن من هذا القانون :

J.O.R.F, 79em année, N°223, 21sep 1947, p 9474

(3) أنظر الفصل الثالث من هذا البحث

الجسر الذي يربطها بموروثها الحضاري، وتراثها وثقافتها، كوسيلة لاستمرار الاتصال بين الأجيال المختلفة، وفي حالة الجزائر اللغة العربية هي لغة الدين الأساسي لكل الجزائريين– الإسلام–وبذلك القضاء عليها، أو حتى تمييعها هو بالضرورة تمييع أو قضاء ضمني على الإسلام.

6–2 التاريخ:

6–2–1 تدريس التاريخ في الايديولوجية الاستعمارية:

لم تكن حالة الجزائر استثنائية فيما يتعلق بتدريس التاريخ، إذ أن فرض تاريخ الدول المستعمرة على المستعمرين، كان سِمَة أساسية من سِمَات مدارسها، وكما فرض المستعمر لغته على غير المتحدثين بها أصلاً، فرض تاريخه على غير المنتمين له، [1]كان من أهداف البرامج التعليمية الفرنسية في الجزائر، قطع الصلة بين الشعب الجزائري وماضيه كأمة، وجعله يقفز على مراحل هامة من تاريخه، واستبدالها بصورة جديدة، عاجزة أن تشرح له الظروف التي تطور فيها مجتمعه.

برامج 1892 م الموجهة بشكل حصري للأهالي المسلمين ، والتي استمرت حتى مرحلة دمج التعليمين (أ) و(ب) أي سنة 1949 م قانونيا وواقعيا حتى الخمسينات، تميزت بممارسة هذه النزعة نحو تشويش ذهنية الطفل المسلم، الذي تشبع ببطولات نابليون بونابرت، والثورة الفرنسية، جان دارك، ومعرفة دقيقة بجغرافيا فرنسا الواقعة في قارة أوربا، في مقابل إهمال تام لتاريخه الوطني، كشخص يعيش على ضفاف الشمال الإفريقي ذو الانتماء العربي والاسلامي.[2] وبدا أن اسطورة أسلافنا الغال أصبحت أشبه بنكتة بالنسبة لشعب يعيش تحت وطأة احتلال لا يشبهه ويمارس عليه أعتى صور التمييز العنصري.

---

[1] هشام الصفدي، "لغة التاريخ"، مجلة الأصالة، السنة الرابعة، العدد: 17–18، (عدد خاص بالتعريب)، نوفمبر–ديسمبر 1973، جانفي–فيفري 1974م، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية بالجزائر، ، ص 132

[2] نفسه، ص 135

على هذا الأساس، تم استبعاد جميع برامج الفضول النحوي أو التاريخي؛ وفي الحالات التي سيتم فيها تدريس التاريخ والجغرافيا سيكون بما يخدم مصالح فرنسا العليا أولاً، سيتم تقديم الجزائر على انها مجرد تعبير جغرافي؛ وترسيخ أن العرب والبربر، لم يشكلوا أبدًا جنسية مميزة للغاية، "شعبًا موحدًا، باستثناء فترات قليلة وفقط" وسيتم نفي وجود الأمة الجزائرية، وحتى هذه الدروس يجب أن تكون أقل إثارة للفضول حتى لا يتم لفت الجزائريين المسلمين إلى تاريخهم، بحيث يتم التركيز بشكل كبير على تاريخ فرنسا، وبوجه عام لا يجب أن تتجاوز خمسة أو ستة دروس على أكثر تقدير.

سيتم استحضار التاريخ الروماني وإعطاءه مساحة هامة واعتباره العصر الذهبي للجزائر، أما المسلمين فسيظهرون في الدروس كغزاة، والبربر كمقاومين، وسيكونون الوجود العربي الإسلامي السبب في تخلف المنطقة وإغراقها في الظلام، يتم اختصار هذه المرحلة لأقصى ما يمكن حتى لا يستثار الجزائريين للبحث في تاريخهم، ثم مع القراصنة الأتراك، أصبحت الفترة مضطربة أكثر فأكثر، انقسم السكان الأصليون "إلى قبائل كانت معادية لبعضها البعض، وانخرطت في معارك ضارية فيما بينها، لا تجارة ولا صناعة في الجزائر، أصبح القتل والسرقة من عادات البلاد "، ثم جاء الغزو الفرنسي: "في عام 1830م، بعد عشرين قرنًا، نزل الفرنسيون، أبناء الحضارة الرومانية، إلى إفريقيا لتولي العمل الذي بدأه الرومان سابقًا، يجب على المعلم الإصرار أكثر على ترسيخ ذلك، مرة أخرى تظهر الطرق والمدن مرة أخرى، وتزدهر الجزائر.[1]

وقد بدا هذا المسار الذي طبع خط التعليم الابتدائي بشكل خاص، في مرحلة الثلاثينات بالانهيار، لكن من خارج أسوار المدرسة الفرنسية، وإن كانت المدرسة الاستعمارية قد نجحت في التشويش على ذهنية الجزائري المسلم، إلا أنها فشلت في عملية الاستلاب التام، إلا لبعض العناصر المحدودة التأثير من الناحية الجماهيرية (الاندماجيون

(1) Hubert Desvages, "L'enseignement des Musulmans en Algérie sous le rectorat de Jeanmaire, op.cit. pp 124,125

المفرنسون)، كان تشويه التاريخ في المدارس يقوم على دعامتين: فرنسته من الناحية الضمنية، وفرنسته من الناحية اللغوية، وكما حدثت في الثلاثينات والأربعينات، محاولات لاستعادة اللغة العربية لغة التسعة ملاين مسلم، كانت هناك أيضاً محاولات لاستعادة التاريخ المسلوب، وظهرت محاولات فردية منها ما قام به المبارك الميلي، وكذلك ما ظهر في مدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

مع ارتفاع المطالب القومية بالاستقلال، كانت المدرسة الفرنسية تستجيب بطريقة مراوغة لتطلعات الجزائريين المسلمين، وكما فعلت مع مخطط 1944م واصلاح 1949م، من الناحية المادية، بحيث جعلته مرتبطا باستحالة التنفيذ، فعلت مع مضمون هذا التعليم، فيما يتعلق باللغة العربية، والتاريخ بشكل خاص، ولما كانت أهمية تدريس التاريخ تنبع من كونه يجعل المواطن يعرف ماذا يفعل إذا عرف المكان الذي يقف فيه.[1] راحت تدرج بشكل مؤدلج تاريخ الجزائريين المسلمين في مناهجهم التربوية، وخشية أن تتكون لديهم رؤية تاريخية كاملة وصحيحة عن موروثهم الحضاري في الإطار العربي الاسلامي، بعد أن فشلت في برامجها الأولى بربطهم رأسا بتاريخ فرنسا، راحت تنتهج أسلوب التزييف والمقارنة، إنه تماما ما يصفه فرحات عباس بأنه مخاوف عميقة تعود إلى العصور الوسطى.[2]

ومن خلال استقراء أحد الكتب الموجهة لتلاميذ الصف الرابع سنة 1950م، سنحاول الوصول إلى حقيقة التغيير، خاصة بعد ظهور روح قومية جزائرية واضحة وجلية، بعيدة كلياً عن الروح الفرنسية.

---

[1] المرجع السابق، ص 134

[2] فرحات عباس، غداً يطلع النهار، ترجمة: حسن لبراش، سلسلة دراسات ووثائق، دار الجزائر الكتب، 2012م، ص 26

6-2-2 قراءة في كتاب تاريخ الجزائر وفرنسا للصف الرابع ابتدائي:[1]

في كتاب تاريخ الجزائر وفرنسا، وهو كتاب مدرسي، طبع سنة 1950م، موجه لتلاميذ المرحلة الابتدائية، الصف الرابع، وهو كما جاء في تقديمه، موافق لبرنامج 7 سبتمبر 1949م، تم ربط كل جزء من تاريخ الجزائر بفرنسا، بشكل رمزي، ، أفكار أساسية تداولها الكتاب في شكل نصوص متتالية يمكن أن نعتمد مقتطفات منها كما يلي:

يتحدث النص الأول عن شعب الغال وخلاصته: " أن الرومان بقيادة يوليوس قيصر أرادوا الاستيلاء على بلاد الغال الشجعان الذين يستقبلون الموت بصدور عارية، وقاوموا بقيادة فرسن جتريكس Vercingetorix لفترة طويلة ، لكنهم انهزموا في النهاية، بسبب قوة الرومان و تسليحهم الجيد، فرسن جتريكس يستسلم ليوليوس قيصر الذي أعدمه بلا رحمة بعد ست سنوات من الأسر، لتصبح بلاد الغال رومانية."[2]

النص التالي بعنوان يوغرطة في الأسر، وخلاصة النص أنه "بعد حرب رهيبة ، الرومان المنتصرون على حنبعل دمروا قرطاج واستقروا في شمال إفريقيا، حاول الملك النوميدي يوغرطة مقاومتهم ، لكنه انهزم وأسر على يد القائد الروماني ماريوس ، بعد أربع سنوات من النضال، يوغرطة مات جوعا في سجنه."

في النص الثاني يتم طرح سؤال على الأطفال: دعنا نقارن بين يوغرطة و Vercingetorix هل كانوا يعيشون في نفس البلد؟ على أي عدو شنوا الحرب؟[3]

يحمل النصان نوعاً من التشبيه الضمني بين الغال والبربر، فكلاهما شعوب شجاعة، مقاومة، شعبان يعيشان في منقطتين مختلفتين، لكن كلاهما تعرض لنفس العدو، وبنفس الشجاعة قاوموا، لكن لقوة الرومان وتفوقهم الحربي والحضاري، انهزم كلاهما.

---

(1) A.Bonnefin et M. Marchand, Histoire de France et d'Algérie, Cours élémentaire et moyen 1er année, Libraire Hachette , Paris, 1950.
(2) Idem P 8
(3) Idem, p 9

الشعبان الغالي والبربري، أصبحوا جزء من الحضارة الرومانية، في نصين متتالين مرة أخرى الأول بعنوان مدينة غال–رومانية: " استقر الرومان في بلاد الغال ، وبنوا مدنًا كبيرة وأقاموا آثارًا رائعة (المعابد ، وأقواس النصر ، والقنوات المائية) تعلم الغال ، الذين أصبحوا Gallo-Romans ، التحدث باللاتينية، ليون هي عاصمة بلاد الغال الرومانية – التي دانت بالمسيحية الدين الجديد، الذي انتشر في البلاد.

النص الذي يليه بعنوان يوبا الثاني يزور شرشال، وملخصه، أن – يوبا الثاني، ملك نوميديا، عمر البلاد وجعل عاصمتها شرشال التي لا تزال بها آثار رائعة لعهد يوبا الثاني، أراد هذا الملك تقليد الرومان وجعل نوميديا دولة عظيمة. (1)

وفق هذه الثنائية يستمر الكتاب في سرد أحداث، النص المعنون بمحمد (مقتل عقبة سيدي عقبة) الذي يتحدث عن عقبة بن نافع فاتح شمال افريقيا، الذي انتهى به المطاف مقتولا على يد كسيلة الملك البربري الشجاع يأتي بعد نص يتحدث عن سلالة الملوك الكسالى بفرنسا Rois fainéants ، آخر سلالة ملوك الميروفينجيينمن في فرنسا ما يعني أن الفتح الاسلامي للمنطقة جاء في فترة ضعف أوربي.

في الحديث عن الإسلام النص يعرفه وفق معايير غير موافقة لكون الطفل المتلقي مسلم، فمحمد(صلى الله عليه وسلم) الذي يرد اسمه بكتابة لاتينية بعيدة جداً عن نطقها الصحيح: Mahomet، لم يوحى إليه بالقرآن بل قام بكتابته، ومكة هي المدينة المقدسة عند المسلمين الذين يذهبون إليها لتقبيل الحجر الأسود ضمن الأنشطة يأتي قبل السؤال جملة مفادها أن المسلم الجيد يقوم برحلة حج مرة على الأقل، والهدف هو الحصول على لقب حاج، يطلب من الطفل أن يطلب من حاج أن يحدثه عن رحلته، في الحقيقة هذه مغالطة واضحة إذ أن الحج ركن خامس للإسلام، والرحلة إلى الحج ليست للحصول على لقب حاج ولا للحديث عن مغامرات السفر. (2)

(1) Idem, p p 10, 11
(2) Idem, p p 21, 20

نصان آخران في الصفحات التالية، الأول عن منقذ أوربا من المد الإسلامي، شارل مارتل Charles martel، والثاني عن طارق بن زياد فاتح الأندلس تحت عنوان طارق يعبر أقواس هرقل، والتركيز على أصوله والغريب هو طرح أسئلة في جملة الأنشطة هل كان طارق عربيا؟ هل كان مسلما؟ هل يمكن للمرء أن يكون مسلما دون أن يكون عربيا؟ [1]

نصان آخران: الأول بعنوان قلعة اقطاعية، وملخصه أن القلعة مكان محصن يصعب على الأعداء اسقاطه، يوحي النص بتفوق البناء الفرنسي، والأثر الروماني للبناء الذي لايزال مستمراً في فرنسا [2]النص الذي يليه مباشرة، معنون بالغزو الهلالي! وتحت الصورة المرفقة عبارة الهلاليون يخربون مدينة! يحتوي النص على جملة من الأحكام القطعية فيما يتعلق بتواجد القبائل الهلالية بالمنطقة وملخصه أنه بعد رحيل الفاطميين بمعية البربر إلى مصر، انتشر بنو هلال في شمال إفريقيا ودمروا المدن والقرى و ما تبقى من آثار الحضارة الرومانية، و فرضوا على البربر استخدام اللغة العربية، ولم ينجو من البربر سوى من اعتصم بالجبال، وبسبب الغزو الهلالي، الجزائر تحولت إلى صحراء!

أسئلة النص تؤكد ارتباطه بالنص الذي قبله، بحيث يطرح على الطفل سؤال غريب: أي الآثار اختفت بسبب قدوم الهلاليين؟ والجواب الموجود في النص طبعا هو الآثار الرومانية، التي استمرت في التواجد في فرنسا من قبيل القلاع السابقة الذكر والتي بقيت بفرنسا مشكلة حصونا منيعة ضد الأعداء،[3] من جهة النشاطات على النص تكون كالتالي:

أكمل الجمل التالية:

- قبل قدوم الهلاليين الجزائر كانت (...) بعد عبور الهلاليين الجزائر أصبحت (...)
- الهلاليون يدمرون (...) ويقتلون. (...).
- كان السكان يتحدثون (....) وأصبحوا بعد وصول الهلاليين يتحدثون (...).

---

(1) Idem, p 23
(2) Idem, p 26

(3) أُنظر الملحق رقم: 15، ص 296

سؤال آخر للعمل الشفوي : اللغة البربرية مازالت تستخدم في المناطق الجبلية بالجزائر لماذا؟[1]

والأجوبة على هذه الأسئلة سوف تُستمد من النص ذاته، وتكون كالتالي: بعد قدوم الهلاليين للجزائر أصبحت عبارة عن صحراء، الهلاليون يدمرون المدن ويقتلون السكان، ضاعت لغة السكان الأصلية بسبب الغزو الهلالي، البربرية بقيت مستخدمة فقط في المناطق الجبلية بسبب فرار السكان الأصليين من بطش الهلاليين، وبذلك يقوم النص بترسيخ فكرة أساسية وهي العداوة بين العرب ممثلين في بني هلال والبربر ممثلين في سكان الجبال الناطقين باللغة البربرية، مع إغفال واضح وصريح لعنصر الإسلام الجامع لسكان المنطقة، والذي يجسد القومية الأساسية الجامعة لهم.

حين يصل الكتاب إلى فترة العصور الوسطى، لم يكن بالإمكان تجاهل أو القفز على عظمة الحضارة الإسلامية العربية، لهذا وحتى لا يتم استحضارها كموروث وحيد عظيم، يتم التأكيد قبلها على وجود حضارة موازية في فرنسا، والتقليل من سلبيات ما يسمى عصور الظلام في أوربا، وإظهارهم كأمم ترتاح قليلا لاستكمال دورها الحضاري؛ نص بعنوان انشاء كاتدرائية قوطية، وملخصه في العصور الوسطى، بنى الفرنسيون كاتدرائيات كبيرة ورائعة، وجميلة ما زالت موجودة في باريس، ريمس ، شارتر، ستراسبورغ، والسؤال المطروح حول النص : لماذا لا توجد كاتدرئيات في الجزائر مثل تلك الموجودة في فرنسا؟ ولماذا يجب أن نكون معجبين بمثل هذه الانجازات، السؤال الآخر: ماذا تسمى كنائس المسلمين؟

النص الذي يليه يتكلم عن انجازات المسلمين الحضارية في مرحلة قوتهم، وملخصه في العصور الوسطى ، كانت الحضارة العربية بالفعل متطورة للغاية، يدرس المسلمون الرياضيات وعلم الفلك والطب، العلماء العرب يكتشفون الكحول والقلويات...يبني المسلمون قصورًا فخمة ومساجد جميلة، لكن لعدم اظهار هذا التفوق كان لابد من طرح سؤال: قارن بين

(1) Idem, p 27

الكاتدرئية والمسجد، وسيكون جواب الطفل حتما من النصوص: كلاهما بناء جميل يعبر عن حضارة صانعيه، إذ حتى في أوج قوة الحضارة العربية الاسلامية يتم رفع الحضارة الأوربية التي كانت تعيش أسوأ فتراتها إليها، يهدف هذا التوجه، إلى جعل الطفل غير مدرك للفروقات بين الحضارتين، وعدم امتلاك الفضول للاطلاع على حضارة أسلافه كحضارة عظمى.[1]

من العصور الوسطى ينتقل الكتاب إلى العصور الحديثة، وعلى نفس المنهج يستمر سرد الأحداث؛ نص بعنوان زيارة فرنسوا الأول إلى قصر لوار châteaux de la Loire وهي قلاع تم تشييدها في عصر النهضة، مع الحفاظ على موروث بناءها من العصور الوسطى، تعتبر من المناطق ذات الدلالة الثقافية، يليه نص بربروس يبني برج في الجزائر، والذي أصبح سنة 1529 حاكما للجزائر، وقام ببناء برج من الحجارة لإيواء القراصنة، ثم يكون السؤال: هل البرج الذي أنشأه بربروس يعتبر عملاً فنياً؟ سؤال آخر اشرح كلمة قرصان؟ وسؤال آخر قارن بين ما كان موجوداً في المدينة سنة 1529 وبين ما هو موجود بها اليوم.[2]

والأجوبة دائما ستكون كالتالي: ليس للأتراك أي معيار فني في البناء، وهذا يدل على أنهم متوحشون، وأن غاياتهم الأساسية هي ممارسة العنف، وسيقود إلى هذا الاستنتاج شرح كلمة قرصان والتي تعني ممارسة اللصوصية في البحر وقطع طرق السفن، ثم المقارنة النهائية بين جزائر الأتراك وجزائر الفرنسيين، نص آخر يؤرخ لفرنسا وهي تسير نحو التحول إلى دولة عظمى بسبب حكومتها الراشدة في ظل لويس الثالث عشر، تعيش الجزائر تحت وطأة الأتراك الطغاة، الذين يعيشون برفاهية مقابل السكان والعبيد والأسرى الذين يعيشون ظروفاً مزرية.[3]

وبينما لويس الرابع عشر يتفقد قصوره، وتعبر الصورة المرفقة بالنص على رقيه بحيث تظهر سيدتان نبيلتان وهما تنحنيان له احتراماً يتحدث النص التالي عن الريس ميزمارطو ومقتل القنصل الفرنسي جون لوفاشي، حيث تم وضعه على فوهة المدفع وإطلاقه، النص مرفق

(1) Idem, p 31
(2) Idem, p 37
(3) Idem, p 40,41

بصورة للرياس عثمانيين برفقة عدد من المدافع،[1] ثم يكون السؤال هل جون لوفاتشي رجل شجاع؟ ما هو تقييمنا للريس ميزمارطو؟[2]

نوع من الهدم المعنوي لفكرة الوحدة الإسلامية عن طريق إضافة عنصر ثالث للأمة الجزائرية وهم الأتراك القراصنة الذين لا يقلون فظاعة ووحشية عن بني هلال، وجعل فرنسا في مقارنة كسلطة حاكمة مع حكومة الأتراك، وبذلك سيعتقد الطفل أن سبب بؤسه يعود إلى قرون خلت متجسدة في تواجد عنصرين حكما المنطقة وأوقفا مسارها الحضاري وهما الأتراك والعرب، وبينما في نصين آخرين يقتحم الفرنسيون سجن الباستيل سنة 1789 للقيام بثورة عظمى تصدر القيم الانسانية لكل العالم، يقتل الانكشاريين الداي محمد بن الكبير [3]

هذه النصوص لا ترد بهذا الترتيب اعتباطاً، إذ انها ستتوج في المرحلة التالية من الكتاب، يجعل الاحتلال الفرنسي مقبولا بالنسبة للتلميذ، في نص تالي تحت عنوان الفرنسيون يدخلون الجزائر، يتم تثبيت فكرتين الأولى أن طبيعة التواجد التركي في الجزائر والقرصنة هي السبب الرئيسي لدخول الفرنسيين الذي جاءوا لتأديب الداي حسين، والثانية أن الجزائريين كانوا سعداء برحيل الأتراك وقدوم الفرنسيين، ويتوج العمل بمجموعة من التمارين نأخذ عينة؛ رتب الأحداث حسب التسلسل الزمني: الغزو الهلالي ، الاحتلال الروماني ، الغزو العربي ، الاحتلال البيزنطي ، الاحتلال الفينيقي ، استيلاء فرنسا على الجزائر، الاحتلال الوندالي.

نلاحظ على هذه الأحداث أولاً إشارة إلى حركة احتلال مستمرة لشعوب مختلفة، القديمة منها، ترد بنفس الكلمة الاحتلال occupation، بينما استخدمت للفتح الاسلامي كلمة السيطرة أو الهيمنة العربية conquête، و للهلاليين مصطلح الغزو، بينما أوجدا للاحتلال الفرنسي مصطلحا أكثر لطفا الاستيلاء la prise، إذاً المنطقة مستعمرة مستمرة

[1] أُنظر الملحق رقم: 16 ص 297

[2] P 42,43

[3] Idem, p 46, 47

وفرنسا لم تقم بأي غزو وإنما هو مجرد استيلاء مشروع بسبب خطر القراصنة على الملاحة في البحر الأبيض المتوسط. [1]

في الصفحة التالية يتم تقزيم أهم مقاومة في تاريخ الجزائر ضد فرنسا، مقاومة الأمير عبد القادر الذي يظهر كمجرد فارس بسيط شجاع يحاول مجابهة فرنسا، فينتهي به الأمر بالاستسلام، واكمال حياته في سوريا حيث أصبح صديقًا للمسيحيين والفرنسيين، بعد استسلام عبد القادر، أصبحت كل الجزائر تقريبًا فرنسية، والأسئلة المرتبطة بالنص، تعود بنا إلى بداية الكتاب، بحيث يطرح سؤال ملغم: لنقارن بين موقف فرنسا من عبد القادر وموقف روما تجاه كل من Vercingétorix و يوغرطة. [2]

النصوص التالية ستركز على الجزائر الفرنسية، يتم اعتماد الصورة بشكل كبير، نص بعنوان الأعمال الكبرى في باريس، يليه نص عن تطور منطقة بوفاريك، صورتين متقابلتين، إحداهما عشية وصول الفرنسيين، وتظهر كمنطقة بدائية ، والثانية بعد الاحتلال الفرنسي، وكيف تم التغيير الجذري بحيث تطهر مجموعة من الطرق المتطورة والبنايات المتناسقة [3]– نص آخر عن جول فيري والحديث عن نشر التعليم المجاني والإلزامي، وعن باستور مخترع اللقاح ضد الكلب، نصوص أخرى: الماريشال ليوتيLouis Hubert [4] يعاين أشغال إنشاء طريق، مشاركة الجنود الشمال افريقيين في حروب فرنسا المعاصرة، آخر نص هو صورة لميناء جزائري[5]

خلاصة الكتاب أن الطفل سينتهي إلى مجموعة من الأفكار المرتبطة بتاريخ الجزائر وفرنسا، يمكن أن نلخصها في :

---

(1) Idem, p 52
(2) Idem, p 53
(3) أُنظر الملحق رقم: 17، ص 297
(4) Louis Hubert Gonzalve Lyauteyg لويس هوبير غونزالف ليوتي (1854-1934)، عمل كجنرال في الجزائر لفترة معتبرة، مقيم عام للمغرب وماريشال فرنسي ينحدر من عائلة عسكرية:
https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Louis_Hubert_Gonzalve_Lyautey/130768
(5) Idem, p p 54,55, 56

- البربر والغال يشتركون في الشجاعة و والقدرة على النضال، وقد اختاروا الاندماج في الحضارة الرومانية
- العرب جاؤوا لتخريب شمال افريقيا ومحو الحضارة الرومانية.
- المسيحية موجودة في فرنسا والجزائر على حد السواء، قبل مجيء المسلمين.
- العثمانيون كانوا حكاماً طغاة وقراصنة والفرنسيون حاملي لواء الحضارة.
- فرنسا هي وريثة الحضارة الرومانية، كل من يتصدى لها سينتهي به الأمر إلى الاستسلام لها.
- الجزائر وشمال افريقيا بوجه عام، أفضل حالا وأكثر تطوراً في ظل الاحتلال الفرنسي.
- وكأن الكتاب ينتهي إلى نتيجة واحدة، وهي ايجابيات الاحتلال الفرنسي في الجزائر، في محاولة للتأثير ذهنياً الأطفال، لتقبل فكرة الاحتلال ذاتها، ويبدو أنه قبيل أربع سنوات فقط من اندلا ع ثورة التحرير الكبرى، لاتزال فرنسا لا تتقبل فكرة أن الجزائر لم تكن ولن تكون فرنسا على حد تعبير الشيخ عبد الحميد ابن باديس.

الخـاتـــمـــــة

في ختـام هـذه الدراسـة، يـمكننا الجـزم بـأن المـدرسة الابتدائيـة الفرنسـية في الجزائـر، شكلت صورة مصغرة عن المـجتمع الاستعماري، المـدرسة التي شكلت تاريخ تعايش صعب ومعقد، بين كونها عامل اندماج بين المـجتمعين الجزائري والاستيطاني، إذ كـان لابد للثقافة الفرنسية أن تخترق المـجتمع الجزائري من أجل فصمه عن موروثه الحضاري واللغوي والديني، ومن ثـمة تجفيف منابع نضاله ككيان مستقل عن المـنظومة الاستعمارية لدى بعض منظري الاستعمار، وبين كونها مثار جملة من المـخاوف على رأسها خلق متعلمين سيحتجون على الوضعية الاستعمارية، وبذلك بدت المـدرسة كسلاح ذو حـدين، وهـو مـا أفضى إلى إعـادة هيكلة للمؤسسة التعليمية في المـستعمرة وتكييف التعليم بـما يتلاءم مع احتياجـات القـوى الاستعمارية. مـا أدى إلى تكريس الازدواجية على كل المـستويات، بدءً من المـيزانية وحتى أنماط المـدارس والبرامج، وأساليب تدريب وانتقاء المـعلمين.

رغـم أن فترة البحث تركز على سنوات 1919-1954، إلا أننا لاحظنا أن السياسات المـختلفة في هـذه الفـترة وحـتى سـابقاتها، بقـي تأثيرهـا مـحدوداً علـى تطـور تعليـم الجزائـريين المـسلمين، إذ ظل تعليمهم طيلة قرن وينيف ، مـحل صراع بين مـختلف القـوى السياسية والـمفكرين والـمستوطنين والـميتروبول، فالانتقـال مـن النظـام المـلكي إلى الجمهـوري، بالكـاد أحدث فرقاً، وكذلك الأمر مع الجمهورية الثالثة والرابعة، وكأن هناك تواطؤا تاريخياً، يتم تناقله ضمناً من أجل الإبقاء على وضعية تعليم الجزائريين المـسلمين في مستويات مـحددة، ورغـم اختلاف السياسات والتصورات المـتبعة فإن النتائج ظلت واحدة،

أسـفر اخـتراق منظومة الجزائريين الاجتماعية والاقتصـادية والثقافية بشـكل عنيـف، عـن نـوع مـن التشـويش الفكـري العـام، والـموقف الغير متجـانس تجـاه المـدرسة، بين القبـول لهـذا النظـام والـرفض، بـين منطقـي الضـرورة والحتميـة، لا سـيما وأن المـدرسة الرسـمية الفرنسـية أصبحت مساراً اقتصاديا واجتماعيا هاما إن لـم نقل وحيداً، لتغيير وضعية المـسلمين البائسة،

و مع مطلع الحرب العالمية الأولى التنظيمات والمؤسسات التقليدية التي أُخذ في إنهاء عملها تدريجيا منذ بداية الاحتلال، كانت بالتقريب قد اندثرت تماماً، من ضمنها منظومة تعليمية كاملة، تنطلق من التعليم الابتدائي وحتى العالي، تنتشر على نطاق واسع وعام، دون أي اشراف سلطوي، من جهة أخرى كان يبدو أن الجزائريين مع نهاية الحرب سنة 1919م قد أخذو يطالبون فرنسا بتوفير التعليم لأطفالهم، إذ لم تكمن المشكلة فقط في إنهاء المؤسسة التعليمية التقليدية، بل في عدم خلق بديل حقيقي لا من حيث نوعية هذا التعليم، ولا من حيث الإتاحة، لهذا شرع الجزائريون في محاولة استعادة نظامهم التعليمي التقليدي و وبعثه وتحدثيه في غضون السنوات التالية للحرب العالمية الأولى.

لم يرتبط تعليم المسلمين الابتدائي بسياسة جادة، عبر تاريخه، ولم تتطور المدرسة الابتدائية خارج أُطر الفكر النفعي الاستعماري، وفي حالات الاصلاحات التي تلقى اشادة كبيرة، فإنها في الغالب لا ترتبط بتوجه حقيقي وعام، بل بمحاولات فردية، ومع ذلك على إثر الاحتفالات المئوية باحتلال الجزائر، ذروة الاستعمار سنة 1930، وفي أربعة عشر كتاباً، تم تلميع صورة الاحتلال الفرنسي، انجازات كبرى على الورق، خصوصاً في مجال التعليم، بالكاد نعثر على أثرها في الواقع، وحتى بعد إنهاء الاستعمار، يظل المستَعمر في محاولة دائمة لإضفاء الشرعية، على جملة من الممارسات غير الشرعية على مدار 132 سنة. وإذا ما كانت الجرائم ذات الصبغة المادية، على غرار انتهاك حرمة الممتلكات، والإبادة الانسانية والإفقار المنظم والممارسات القمعية... يصعب إنكارها أو حتى التنصل من مسؤوليتها، وربما محاولة جعلها ضرورة من ضرورات الحرب (في وجهة النظر الفرنسية)، فإن الممارسات المعنوية والثقافية لا تقل فداحة عن الأولى، وتنم عن تخطيط مسبق ووجهة نظر متطرفة حيال سكان المستعمرات، وحالة النكران حيال هذه الجرائم في السياسة الفرنسية ليست سوى امتداد لرؤية استعمارية قديمة، فبالرغم من إيقاف مسيرة التعليم التقليدي مثلاً، دون تقديم أي بدائل أخرى، تضل التقارير والمنشورات والكتابات الكولونيالية تنظر إلى ذلك

النزر اليسير من الجزائريين المطورين في مدارسها على أنهم انجاز حضاري هام، على الرغم من أن أكثر من ثلاث أجيال كاملة يكون قد فاتها الحصول على الحد الأدنى من التعليم.

وبوجه عام يمكن أن نقول أننا وصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حيال المدرسة الابتدائية في المستعمرة:

– المدرسة الابتدائية في الجزائر، كانت مدرسة تقسيم عرقي، بحيث تم خلق نوعاً من التعليم الخاص لرعايا من نوع خاص، فكان التقسيم على هذا المستوى إلى فرنسيين وأهالي مسلمين تعليم درجة أولى (أ) وتعليم درجة ثانية (ب)، اشتمل الأول على كل مستلزمات تطويره وتحديثه، ونشره على أوسع نطاق، أما الثاني، فكان بالكاد يلقى العناية اللازمة، إن لم نقل أنه كان مهملاً تماماً، وفي الحالات التي كان يلقى فيها نوعاً من محاولة الاصلاح، إنما كانت تحت ضغط الحركة الوطنية ومطالب بعض النخب، أو في محاولة لتهدئة سياسية كما حدث بعد الحرب العالمية الثانية.

– لم يطل التقسيم العرقي التلاميذ فحسب، بل امتد إلى المعلمين من الجزائريين المسلمين، الذين أُخضعوا لقوانين وتشريعات خاصة، جعلتهم على غرار التلاميذ الجزائريين معلمين من الدرجة الثانية، بدءً من مرحلة التكوين في مدرسة ترشيح المعلمين إلى مرحلة الوظيف، فاختلفوا عن الفرنسيين في الرواتب، والعلاوات، وبدل السكن، وسن التقاعد، وحرموا من الوصول إلى مناصب محددة مثل التفتيش والاشراف على المعلمين، بحيث خضعوا هم أنفسهم لسلطة المعلمين الفرنسيين، حتى وإن كانوا أقل منهم سناً ومستوى، وبقيت الاصلاحات التي حاولت تغيير أوضاعهم شكلية في الغالب، تماماً كما حدث مع وضعية التلاميذ المسلمين.

– تميزت الميزانية المخصصة للتعليم الأهلي، بالانخفاض الدائم، والتقتير، ويعود ذلك بشكل خاص إلى طبيعة تقرير الميزانية في المستعمرة، والتي كانت بيد فئة المستوطنين، التي رأت في تعليم الجزائريين خطراً يهدد استمرار نفوذها، وبالمقارنة بين ميزانية التعليم

المخصصة لتعليم الفرنسيين وتلك المخصصة للأهالي فإننا نجد الفرق شاسعا رغم أن تعداد الأطفال الجزائريين المسلمين في سن التمدرس كان طول فترة الاحتلال أعلى من تعداد أطفال المستوطنين.

– خضع توزيع العمل التعليمي في المستعمرة إلى رؤية سياسية، بحيث تم تركيز الجهد في مناطق محددة، واستخدمت المدرسة الابتدائية كأداة فصم لعناصر المجتمع الجزائري، بحيث أضافت إلى التقسيم الأفقي الموجود (التقسيم التقليدي للمجتمع حسب المكانة الاقتصادية أو مناطق الاستقرار) ، تقسيما عموديا، وهو التقسيم العرقي (بربر–عرب)، فقد استخدمت المدارس في منطقة القبائل الكبرى تحديداً لذلك، كما تم محاولة اختراق مناطق الأوراس وميزاب، أي المناطق الناطقة بغير اللسان العربي.

– تخلفت مناطق الجنوب كثيراً، ووصلها التعليم متأخر، ومرد ذلك إلى أن توزيع المدارس كان خاضعاً لوجود العنصر الأوربي، فكانت تتكاثر كلما ازداد هذا الأخير وتقل كلما قل، رغم ان المناطق الجنوبية تحتوي نسبة كبيرة جداً من التعداد الديمغرافي للأهالي المسلمين.

– المدرسة الابتدائية الفرنسية رغم مبادئها الجمهورية، تحولت في المستعمرة إلى مدرسة استغلال رأس مالي، تكييف برامج الجزائريين الذي استمر حتى فترة متقدمة جدا (1949)، حول وظيفة المدرسة من تقديم المعرفة إلى تخريج اليد العاملة، وبذلك أصبحت المدرسة أقرب إلى ورشة مهنية منها إلى مؤسسة معرفة، وعملت على تقديم الحد الأدنى من التعليم، ويبدو ان النظريات العرقية ظلت سارية المفعول حتى فترة متقدمة، بحيث ظل تعليم الجزائريين بدائياً يكتفي بحد أدنى من كل معرفة، سواء كانت لغوية أو غير ذلك.

– تجاهلت مدرسة الجزائريين الخصوصية الثقافية والحضارية للمسلمين، وألغت تعليم اللغة العربية، وهي لغة الأغلبية، ورغم اقرارها كلغة رسمية سنة 1947، إلا أن ذلك ظل حبراً على ورق، إذ لم يتم العمل على ترقية تعليمها، ولا معلميها، وظلت اللغة الفرنسية هي لغة التعليم الوحيدة، في محاولة جادة لفرنسة لسان الجزائريين المسلمين، ومن ثمة أفكارهم.

– عملت برامج التاريخ بشكل خاص، على التشويش والارباك الفكري للأطفال، بحيث ركزت على عظمة فرنسا، وأعطت نموذجاً مثالياً مخالفاً تماماً للواقع المعاش، وبينما علمت على تلميع الوجود الفرنسي في الجزائر، حاولت طمس فضائل الوجود العربي الاسلامي والعثماني، واظهار منطقة الشمال الافريقي كمنطقة منفصلة حضاريا عن المشرق العربي والعالم الاسلامي.

– كان يفترض بالزخم السياسي الكبير بين سنوات نهاية الحرب العالمية الأولى 1919 واندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، أن يغير من توجه السياسة التعليمية، إلا أنه لم يفعل، فكل الخطط التي تم تبنيها، انتهت إلى الفشل الذريع، ولربما يكون العامل الأساسي في هذا الفشل هو التأخر الكبير في تبني سياسة جادة، خصوصاً مخطط 1944، واصلاحات 1949، بغض النظر عن الادعاءات، فإن الأرقام كانت كفيلة بشرح الوضع الذي يزداد تفاقماً يوماً بعد آخر، حوالي 14.6 % فقط، من عدد الأطفال المسلمين في سن التمدرس في الفترة 1953-1954، استطاعوا ولوج المدرسة الابتدائية.

– تأخر قرار دمج التعليمين الفرنسي والأهلي، أكثر مما يجب بحيث تفاقمت المشكلات وبناءً عليه كان حلها يتطلب دراسة حقيقية للوضع؛ مشكلات من قبيل التعدد اللغوي في الجزائر، والاختلاف الديني، البُعد الحضاري والثقافي المختلف الذي يأتي منه كل من أطفال الأوربيين وأطفال المسلمين، ما الذي تعنيه المدرسة لكل من الطفل المسلم والطفل الفرنسي؟ كل هذه الأسئلة لم يتم الإجابة عليها في سياسة توسيع المدرسة، لقد بدا أن الاصلاحات التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية، إنما خضعت للارتجالية تحت ضغط الحركة القومية المتنامية، فكان التركيز على تقديم أكبر قدر ممكن من الأرقام و تضخيمها، دون النظر في جوهر المدرسة، من جهة أخرى كان الجزائريون قد بدأوا فعلاً في تبني رؤية خاصة بهم، لِمَا يجب أن تكون عليه مدرسة أطفالهم، وبدأ الانحسار في موقفهم من التعليم الفرنسي الذي تميز في المرحلة الأولى بالتخوف والرفض، والثانية بالمطالبة تحت منطقي

الضرورة والحتمية، أما في المرحلة الثالثة، فالجزائريون بدأوا يبحثون عن المدرسة التي تمثلهم، منذ الثلاثينات، مدارس جمعية العلماء المسلمين، ومدارس حزب الشعب ثم مدارس جبهة التحرير الوطني بعيد اندلا ع ثورة نوفمبر 1954.

– لم يخلق التعليم الفرنسي جيلاً متعلماً بالمدراس الفرنسية طيلة وجوده، لكنه خلق في داخل الأجيال الجزائرية المتعاقبة، حالات فردية لمتعلمين بالفرنسية ما خلق فجوة داخل المجتمع الجزائري، وبذلك لم تقف حدود تأثيرها على في كونها غائبة ونادرة فقط، بل أيضا موجودة وتقدم تعليماً مخفضاً أو مكيفاً، أو مشوشاً على أفكار الجزائريين المسلمين، لذلك ظهرت في المجتمع الجزائري نخبة مفرنسة نادراً ما وصل جزء منها إلى أطوار أعلى من التعليم الابتدائي، وكان ذلك مُمنهجاً ، وبين أغلبية أمية تماماً تبدو لها شهادة التعليم الابتدائي والتي هي أدنى شهادات التعليم، كإنجاز علمي كبير، ولنا ان نتصور مدى تأثير هذا الخراب الثقافي على المدى البعيد.

الـــــمـــــلاحـــــــق

الملحق رقم 01

مدرسة مدام لوس في الجزائر العاصمة (1857)

Félix-Jacques-Antoine Moulin. Province d'Alger, L'Algérie photographiée : Province d'Alger, Date d'édition : 1856-1857 ((Bibliothèque nationale de France, Reserve Boite FOL-OZ-110 (2)

الملحق رقم: 02

صورة لفصل بإحدى المدارس الفرنسية بمنطقة القبائل "بني يني" سنة 1892

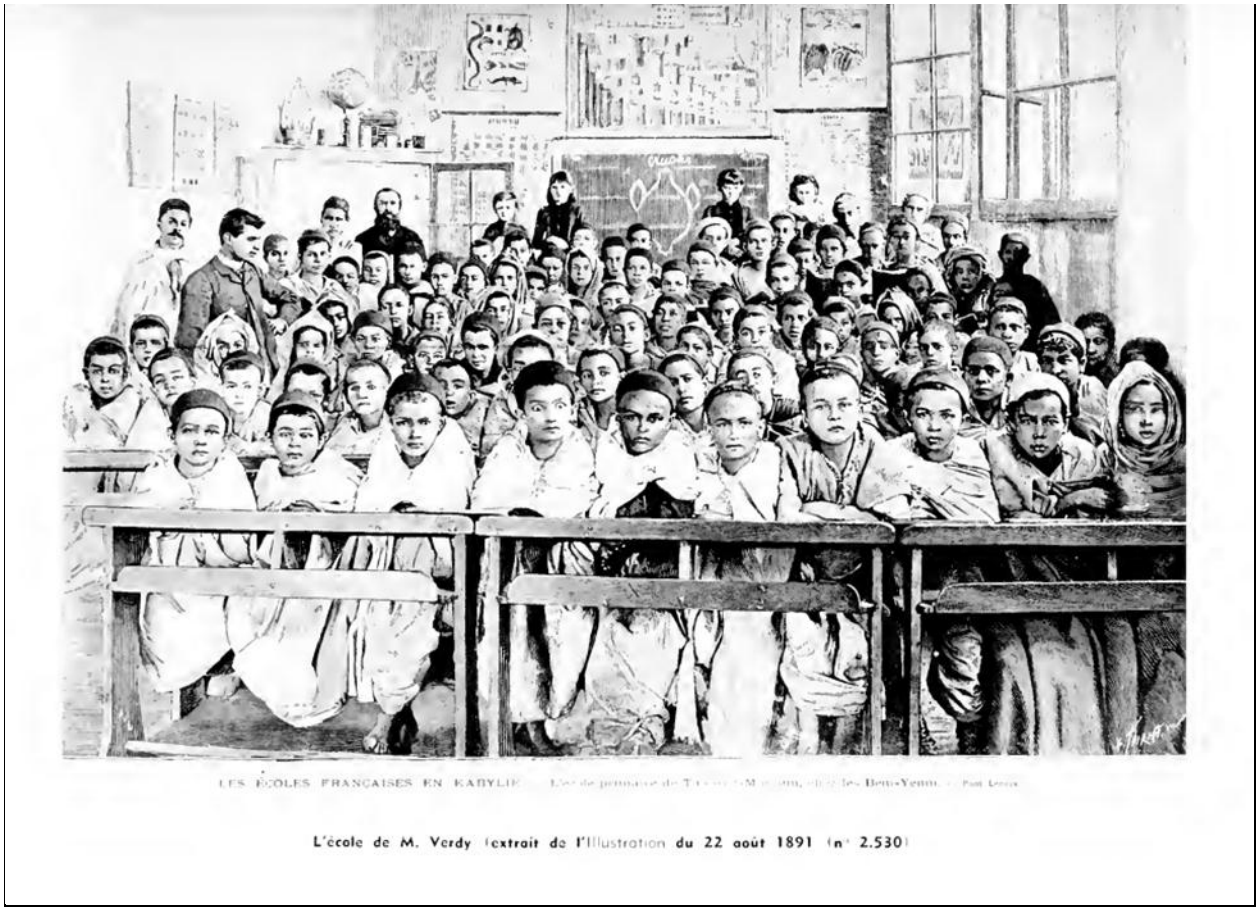

LES ÉCOLES FRANÇAISES EN KABYLIE

L'école de M. Verdy (extrait de l'Illustration du 22 août 1891 (n° 2.530)

Aimé Dupuy, Histoire Illustrée des Écoles Normales d'Instituteurs d'Alger-Bouzaréa, Imprimé par F. Fontana, Alger, 1933, p 45

الملحق رقم : 03

قانون بشأن توسيع نطاق الأهلية المدنية للنقابات العمالية

14 Mars 1920 JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE 4179

LOI sur l'extension de la capacité civile des syndicats professionnels.

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Art. 1er. — Les articles 4, 5, 6 et 7 de la loi du 21 mars 1884, relative à la création de syndicats professionnels sont modifiés conformément aux dispositions ci-après :

« *Art. 4* (paragraphes additionnels). — Les femmes mariées exerçant une profession ou un métier peuvent, sans l'autorisation de leur mari, adhérer aux syndicats professionnels et participer à leur administration et à leur direction.

« Les mineurs âgés de plus de seize ans peuvent adhérer aux syndicats, sauf opposition de leurs père, mère ou tuteur. Ils ne peuvent participer à l'administration ou à la direction.

« Pourront continuer à faire partie d'un syndicat professionnel les personnes qui auront quitté l'exercice de leur fonction ou de leur profession, si elles l'ont exercée au moins un an.

« Art. 5. — Les syndicats professionnels jouissent de la personnalité civile. Ils ont le droit d'ester en justice et d'acquérir sans autorisation, à titre gratuit ou à titre onéreux, des biens, meubles ou immeubles.

« Ils peuvent, devant toutes les juridictions, exercer tous les droits réservés à la partie civile relativement aux faits portant un préjudice direct ou indirect de l'intérêt collectif de la profession qu'ils représentent.

« Ils peuvent, en se conformant aux autres dispositions des lois en vigueur, constituer entre leurs membres des caisses spéciales de secours mutuels et de retraites.

« Ils peuvent, en outre, affecter une partie de leurs ressources à la création d'habitations à bon marché et à l'acquisition de terrains pour jardins ouvriers, éducation physique et hygiène.

« Ils peuvent librement créer et administrer des offices de renseignements pour les offres et les demandes de travail.

« Ils peuvent créer, administrer ou subventionner des œuvres professionnelles, telles que : institutions professionnelles de prévoyance, laboratoires, champs d'expériences, œuvres d'éducation scientifique, agricole ou sociale, cours et publications intéressant la profession.

« Ils peuvent subventionner des sociétés coopératives de production ou de consommation.

« Ils peuvent, s'ils y sont autorisés par leurs statuts et à condition de ne pas distribuer de bénéfices, même sous forme de ristournes à leurs membres :

« 1° Acheter pour les louer, prêter ou répartir entre leurs membres tous les objets nécessaires à l'exercice de leur profession, matières premières, outils, instruments, machines, engrais, semences, plants, animaux et matières alimentaires pour le bétail ;

« 2° Prêter leur entremise gratuite pour la vente des produits provenant exclusivement du travail personnel ou des exploitations des syndiqués ; faciliter cette vente par expositions, annonces, publications, groupement de commandes et d'expéditions, sans pouvoir l'opérer sous leur nom et sous leur responsabilité.

« Ils peuvent passer des contrats ou conventions avec tous autres syndicats, sociétés ou entreprises. Tout contrat ou convention, visant les conditions collectives du travail, est passé dans les conditions déterminées par la loi du 25 mars 1919.

« Les syndicats peuvent déposer, en remplissant les formalités prévues par l'article 2 de la loi du 23 juin 1857, modifiée par la loi du 3 mai 1890, leurs marques ou labels. Ils peuvent, dès lors, en revendiquer la propriété exclusive dans les conditions de ladite loi.

« Ces marques ou labels peuvent être apposés sur tout produit ou objet de commerce pour en certifier l'origine et les conditions de fabrication. Ils peuvent être utilisés par tous individus ou entreprises mettant en vente ces produits.

« Les peines prévues par les articles 7 à 11 de la loi du 23 juin 1857, contre les auteurs de contrefaçons, apposition, imitation ou usage frauduleux des marques de commerce, seront applicables, en matière de contrefaçons, apposition, imitations ou usages frauduleux des marques syndicales ou labels. L'article 463 du code pénal pourra toujours être appliqué.

« Les syndicats peuvent être consultés sur tous les différends et toutes les questions se rattachant à leur spécialité.

« Dans les affaires contentieuses, les avis du syndicat seront tenus à la disposition des parties qui pourront en prendre communication et copie.

« Il n'est dérogé en aucune façon aux dispositions des lois spéciales qui auraient accordé aux syndicats des droits non visés dans la présente loi.

« Les immeubles et objets mobiliers nécessaires à leurs réunions, à leurs bibliothèques et à leurs cours d'instruction professionnelle seront insaisissables.

« Il en sera de même des fonds de leurs caisses spéciales de secours mutuels et de retraites dans les limites déterminées par l'article 12 de la loi du 1er avril 1898 sur les sociétés de secours mutuels.

« *Art. 6.* — Les syndicats professionnels régulièrement constitués d'après les prescriptions de la présente loi, peuvent librement se concerter pour l'étude et la défense de leurs intérêts économiques, industriels et commerciaux et agricoles.

« Les dispositions des articles 3 et 4 sont applicables aux unions de syndicats qui doivent, d'autre part, faire connaître, dans les conditions prévues audit article 4, le nom et le siège social des syndicats qui les composent.

« Ces unions jouissent, en outre, de tous les droits conférés par l'article 5 aux syndicats professionnels.

« Leurs statuts doivent déterminer les règles selon lesquelles les syndicats adhérents à l'union sont représentés dans le conseil d'administration et dans les assemblées générales.

« *Art. 7.* — Tout membre d'un syndicat professionnel peut se retirer à tout instant de l'association, nonobstant toute clause contraire, sans préjudice du droit, pour le syndicat de réclamer la cotisation afférente aux six mois qui suivent le retrait d'adhésion.

« Toute personne qui se retire d'un syndicat conserve le droit d'être membre des sociétés de secours mutuels et de retraite pour la vieillesse à l'actif desquelles elle a contribué par des cotisations ou versements de fonds.

« En cas de dissolution volontaire, statutaire ou prononcée par justice, les biens de l'association sont dévolus conformément aux statuts, ou, à défaut de dispositions statutaires, suivant les règles déterminées par l'assemblée générale. En aucun cas, ils ne peuvent être répartis entre les membres adhérents ».

Art. 2. — L'article 8 de la loi du 21 mars 1884 est abrogé.

Art. 3. — L'article 9 de la loi du 21 mars 1884 devient l'article 8.

Art. 4. — Il est ajouté à la loi du 21 mars 1884 un article 9 nouveau, ainsi conçu :

« *Art. 9.* — La présente loi est applicable aux professions libérales.

« Une loi spéciale fixera le statut des fonctionnaires. »

Art. 5. — L'article 10 de la loi du 21 mars 1884 est rédigé ainsi qu'il suit :

« *Art. 10.* — La présente loi est applicable à l'Algérie et aux colonies.

« Toutefois, les travailleurs étrangers et engagés sous le nom d'immigrants ne pourront faire partie des syndicats ».

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 12 mars 1920,

P. DESCHANEL.

Par le Président de la République :

Le ministre du travail,
JOURDAIN.

Le garde des sceaux, ministre de la justice,
LHOPITEAU.

PRÉSIDENCE DU CONSEIL

Le Président de la République française,

Sur le rapport du président du conseil, ministre des affaires étrangères et sur la proposition du commissaire général de la République,

Vu la loi du 17 octobre 1919 relative au régime transitoire de l'Alsace et de la Lorraine ;

Vu le décret du 21 mars relatif à l'administration de l'Alsace et de la Lorraine ;

Vu la loi du 14 février 1920 autorisant un nouveau relèvement temporaire des tarifs sur les grands réseaux de chemins de fer d'intérêt général,

Décrète :

Art. 1er. — Le commissaire général de la République à Strasbourg est autorisé, dans les conditions suivantes, à approuver exceptionnellement, pour l'année 1920, un relèvement général des prix de transport sur

J.O.R.F. N° 73, année 56éme , 14-03-1920, p 4179

الملحق رقم:04

صورة لمجموعة من طلبة المدرسة النورمالية الجزائريين في فرنسا سنة 1936 (الصورة في المدرسة النورمالية روان Rouen)

Aimé Dupuy, Histoire Illustrée des Écoles Normales d'Instituteurs d'Alger-Bouzaréa, Imprimé par F. Fontana, Alger, 1933, p 61

الملحق رقم: 05

طلبة القسم الخاص (الفرنسيين) في زيارة إلى أحد فصول الأطفال الجزائريين المسلمين بمنطقة ميزاب (بريان) سنة 1936

Aimé Dupuy, Histoire Illustrée des Écoles Normales d'Instituteurs d'Alger-Bouzaréa, Imprimé par F. Fontana, Alger, 1933, p 61

الملحق رقم: 06

واجهة لمجلة صوت المستضعفين 1935

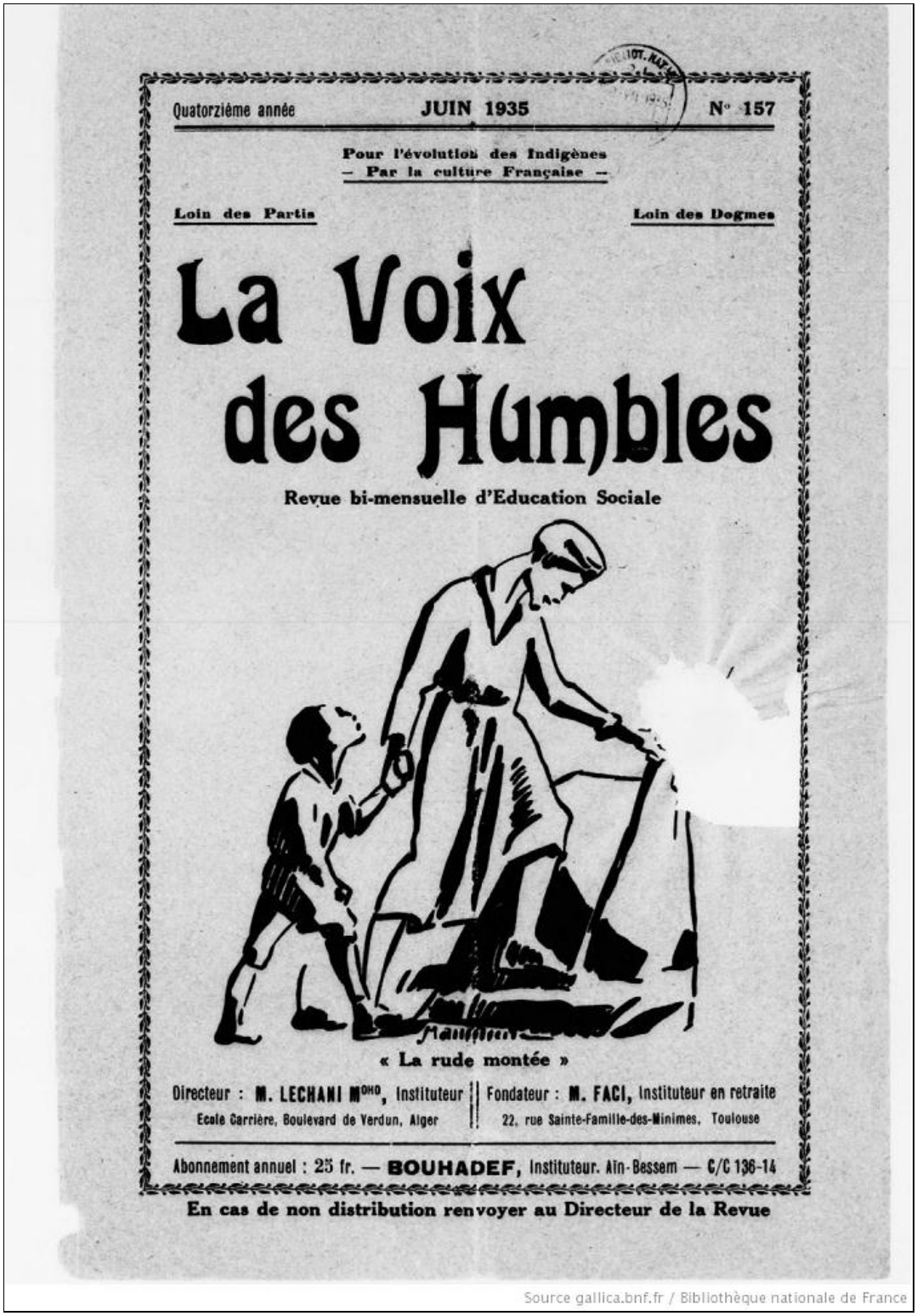

Quatorzième année — JUIN 1935 — N° 157

Pour l'évolution des Indigènes
— Par la culture Française —

Loin des Partis — Loin des Dogmes

La Voix des Humbles

Revue bi-mensuelle d'Education Sociale

« La rude montée »

Directeur : M. LECHANI M'OHD, Instituteur
Ecole Carrière, Boulevard de Verdun, Alger

Fondateur : M. FACI, Instituteur en retraite
22, rue Sainte-Famille-des-Minimes, Toulouse

Abonnement annuel : 25 fr. — BOUHADEF, Instituteur. Aïn-Bessem — C/C 136-14

En cas de non distribution renvoyer au Directeur de la Revue

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

الملحق رقم : 07

أربع مدراء لمدرسة بوزريعة لترشيح المعلمين

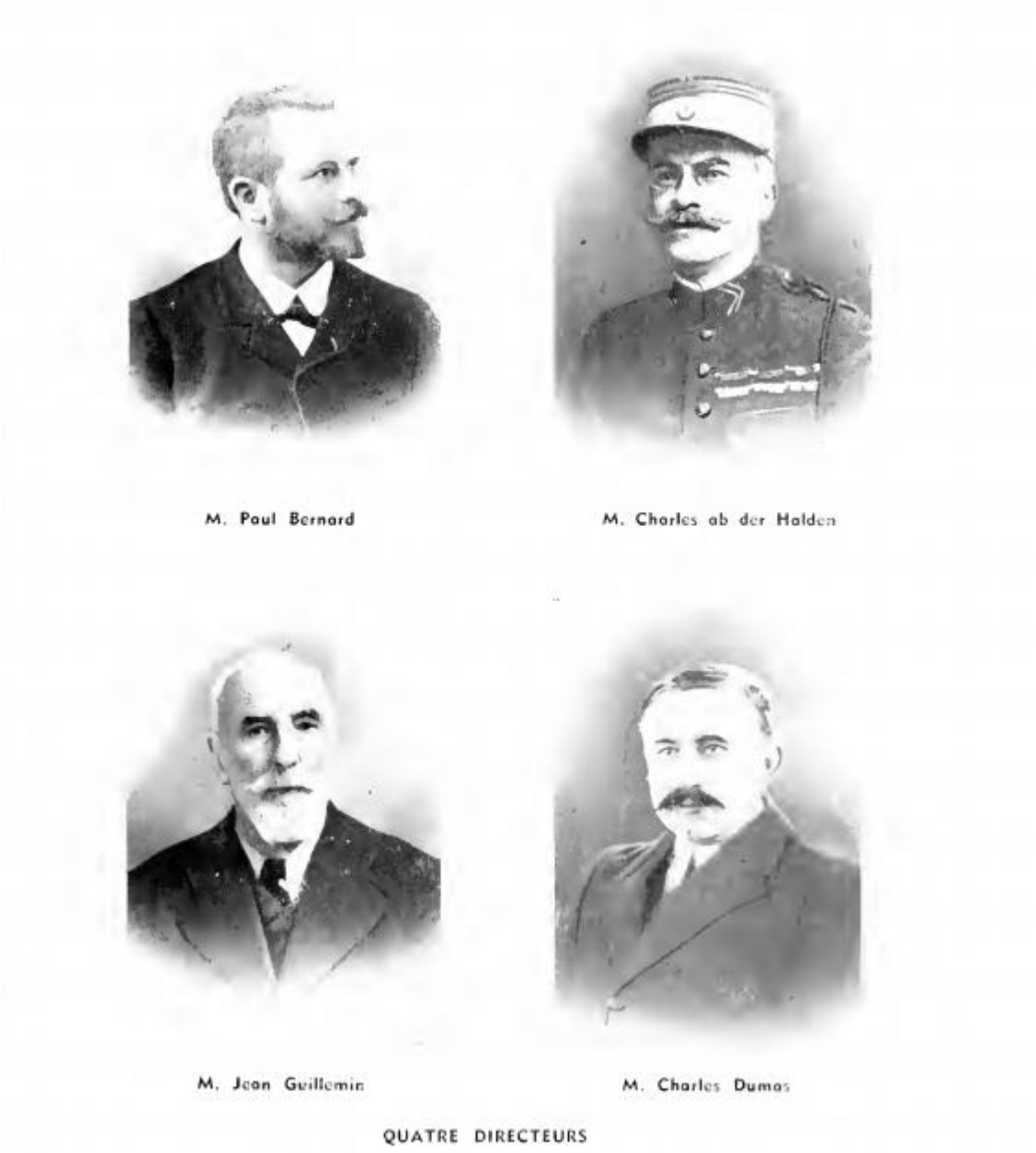

QUATRE DIRECTEURS

Aimé Dupuy, Histoire Illustrée des Écoles Normales d'Instituteurs d'Alger-Bouzaréa, Imprimé par F. Fontana, Alger, 1933, P 53

الملحق رقم: 08

القانون الأساسي لجمعية المعلمين الجزائريين من أصل أهلي

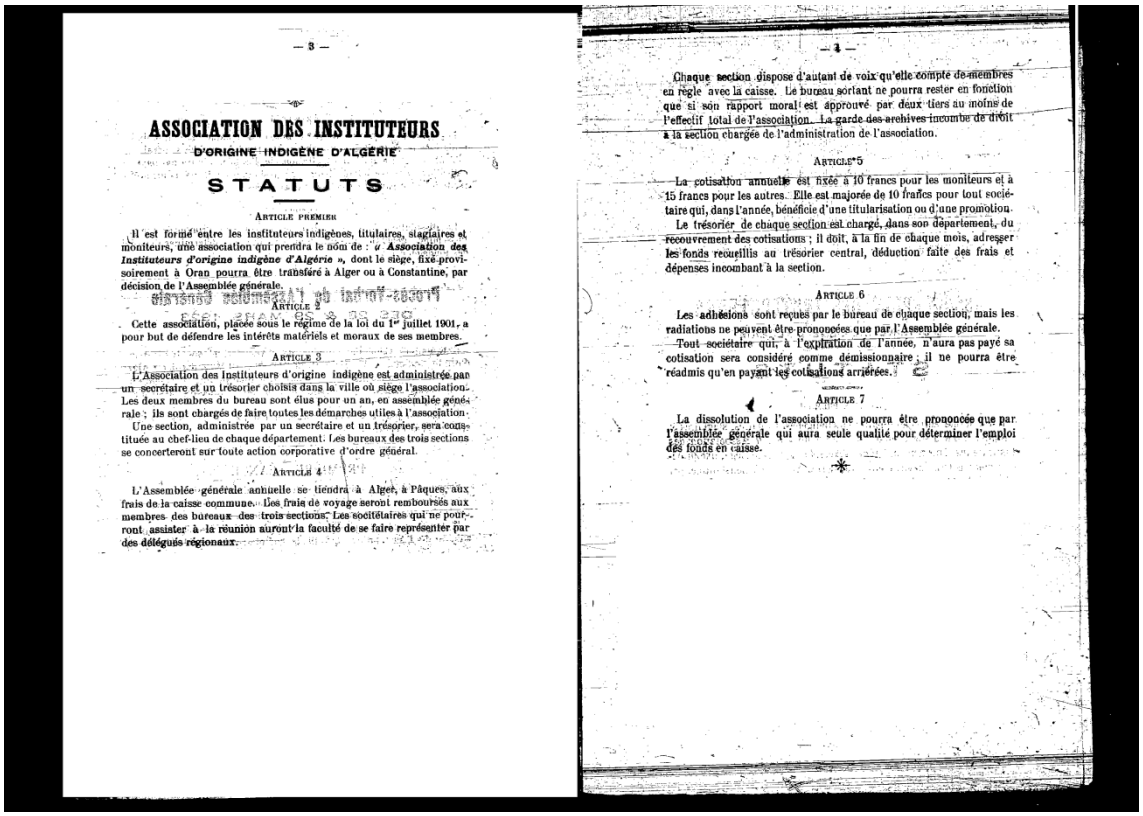

ASSOCIATION DES INSTITUTEURS
D'ORIGINE INDIGÈNE D'ALGÉRIE

STATUTS

ARTICLE PREMIER

Il est formé entre les instituteurs indigènes, titulaires, stagiaires et moniteurs, une association qui prendra le nom de : « ***Association des Instituteurs d'origine indigène d'Algérie*** », dont le siège, fixé provisoirement à Oran pourra être transféré à Alger ou à Constantine, par décision de l'Assemblée générale.

ARTICLE 2

Cette association, placée sous le régime de la loi du 1er juillet 1901, a pour but de défendre les intérêts matériels et moraux de ses membres.

ARTICLE 3

L'Association des Instituteurs d'origine indigène est administrée par un secrétaire et un trésorier choisis dans la ville où siège l'association. Les deux membres du bureau sont élus pour un an, en assemblée générale ; ils sont chargés de faire toutes les démarches utiles à l'association.

Une section, administrée par un secrétaire et un trésorier, sera constituée au chef-lieu de chaque département. Les bureaux des trois sections se concerteront sur toute action corporative d'ordre général.

ARTICLE 4

L'Assemblée générale annuelle se tiendra à Alger, à Pâques, aux frais de la caisse commune. Les frais de voyage seront remboursés aux membres des bureaux des trois sections. Les sociétaires qui ne pourront assister à la réunion auront la faculté de se faire représenter par des délégués régionaux.

Chaque section dispose d'autant de voix qu'elle compte de membres en règle avec la caisse. Le bureau sortant ne pourra rester en fonction que si son rapport moral est approuvé par deux tiers au moins de l'effectif total de l'association. La garde des archives incombe de droit à la section chargée de l'administration de l'association.

ARTICLE 5

La cotisation annuelle est fixée à 10 francs pour les moniteurs et à 15 francs pour les autres. Elle est majorée de 10 francs pour tout sociétaire qui, dans l'année, bénéficie d'une titularisation ou d'une promotion.

Le trésorier de chaque section est chargé, dans son département, du recouvrement des cotisations ; il doit, à la fin de chaque mois, adresser les fonds recueillis au trésorier central, déduction faite des frais et dépenses incombant à la section.

ARTICLE 6

Les adhésions sont reçues par le bureau de chaque section, mais les radiations ne peuvent être prononcées que par l'Assemblée générale.

Tout sociétaire qui, à l'expiration de l'année, n'aura pas payé sa cotisation sera considéré comme démissionnaire ; il ne pourra être réadmis qu'en payant les cotisations arriérées.

ARTICLE 7

La dissolution de l'association ne pourra être prononcée que par l'assemblée générale qui aura seule qualité pour déterminer l'emploi des fonds en caisse.

– المادة 1–

تتشكل الجمعية من المعلمين الأهالي، متعاقدين، ومتربصين titulaires ، والممرنيين moniteurs، وتحمل اسم "جمعية المعلمين من أصل أهلي للجزائر" ويجوز نقل مقرها المؤقت إلى الجزائر العاصمة أو إلى قسنطينة بقرار من الجمعية العامة.

– المادة2–

المنظمة الجديدة التي ستحمل اسم: "جمعية :هذه الجمعية الموضوعة بموجب قانون 1 جويلية 1901." تهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها.

– المادة3–

يدير رابطة معاهد السكان الأصليين سكرتير وأمين خزانة تم اختيارهم في المدينة التي يوجد فيها مقر الجمعية–وينتخب عضوا المكتب لمدة سنة واحدة في الجمعية العامة; وهم مسؤولون عن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للجمعية سيتم تنسيق قسم ، يديره سكرتير وأمين صندوق ، في مركز كل قسم وستتشاور مكاتب الأقسام الثلاثة بشأن أي إجراء عام من إجراءات المنظمة

– المادة 4–

ستعقد الجمعية العامة السنوية في الجزائر العاصمة، في عيد الفصح ، على حساب الصندوق المشترك. وسترد نفقات السفر إلى أعضاء مكاتب الأقسام الثلاثة، ويجوز للأعضاء غير القادرين على حضور الاجتماع أن يمثلهم مندوبون إقليميون. يحتوي كل قسم على عدد من الأصوات يتناسب مع عدد الأعضاء الذين يتمتعون بوضع منتظم مع الصندوق.

ولا يجوز للمكتب المنتهية ولايته أن يظل في منصبه إلا إذا وافق على تقريره الأدبي ثلثا مجموع أعضاء الرابطة على الأقل.

تقع مسؤولية حفظ السجلات على عاتق القسم المسؤول عن إدارة الجمعية.

– المادة 05–

الاشتراك السنوي محدد بـ 10 فرنك للممرنيين و 15 فرنك للباقي، يتم زيادته بمقدار 10 فرنكات لأي عضو خلال سنة العضوية، يستفيد من التثبيت في منصبه أو الترقية.

أمين صندوق كل قسم مكلف، في دائرته بتحصيل الاشتراكات ويجب عليه، في نهاية كل شهر، إرسال الأموال المحصلة إلى أمين الصندوق المركزي، بعد خصم التكاليف والنفقات المستحقة على القسم.

– المادة 06–

يتم استلام العضويات من قبل مكتب كل قسم ، ولكن لا يجوز إلا للجمعية العامة أن تصدر الطرد، وأي عضو في نهاية العام لم يدفع مساهمته يُعتبر مستقيلًا ؛ لا يمكن قبول عضويته مرة أخرى إلا بعد سداده متأخر الاشتراك.

– المادة 07–

لا يمكن حل الجمعية إلا من قبل الجمعية العامة التي سيكون لها السلطة الوحيدة لكيفية استخدام أموال الصندوق.

La voix des humbles, N° 12-13, 2^{em} année, avr-mai, 1923, p 3, 4

الملحق رقم: 09

توزيع التلاميذ الأوربيين والمسلمين في مختلف أنواع المدارس الابتدائية لسنة 1921م

ECOLES PRIMAIRES ÉLÉMENTAIRES.

1° Nombre d'enfants reçus

		Français		Israélites		Musulmans		Etrangers		Au-dessous de 6 ans		De 6 à 13 ans		De plus de 13 ans		Totaux		Totaux généraux
		Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	
A. — ECOLES PUBLIQUES																		
Classes enfantines	Alger	547	489	71	62	129	88	181	139	875	738	53	40	»	»	928	778	1.706
	Constantine	278	380	218	387	53	68	84	145	561	695	72	285	»	»	633	980	1.613
	Oran	614	768	73	104	158	120	554	807	864	898	535	901	»	»	1.399	1.799	3.198
		1.439	1.637	362	553	340	276	819	1 091	2.300	2.331	660	1.226	»	»	2.960	3.557	6.517
Classes primaires	Alger	12.206	11.201	1.118	1.281	1.597	348	2.827	2.976	237	220	16 315	14.305	1.196	1.281	17.748	15.806	33.554
	Constantine	5.421	4.837	1.728	1 399	1.154	296	1.087	1.113	58	40	8 490	8.988	842	637	9.390	7.645	17.036
	Oran	10.334	8.704	3.026	3.035	1.735	585	5.900	5.543	381	359	18.876	16.899	1.738	1.109	20.995	17.867	38.862
		27.961	24.742	5.872	5 715	4.486	1.229	9.814	9.632	676	619	43 681	37.672	3.776	3.027	48.138	41.318	89.451
Cours complémentaires	Alger	154	303	18	41	26	»	19	36	»	»	5	19	212	361	217	380	597
	Constantine	163	177	13	9	8	»	3	7	»	»	18	10	169	183	187	193	380
	Oran	235	203	49	61	23	»	35	19	»	»	14	1	328	282	342	283	625
		552	683	80	111	57	»	57	62	»	»	37	30	709	826	746	856	1.602
Total		29.952	27.062	6.314	6.379	4.883	1.505	10.690	10.785	2.976	2 950	44.378	38.928	4.485	3.853	41.899	45.731	97.570
B. — ECOLES PRIVÉES																		
Classes enfantines	Alger	192	349	7	16	9	18	78	96	252	418	32	71	»	»	284	479	763
	Constantine	118	196	6	18	»	»	2	8	126	222	»	»	»	»	126	222	348
	Oran	156	251	23	41	»	»	64	119	216	328	27	83	»	»	243	411	654
		466	796	36	75	9	18	142	223	594	968	59	154	»	»	653	1.112	1.765
Classes primaires	Alger	762	2.092	21	17	20	9	216	435	16	38	913	2.124	90	398	1.019	2.583	3.572
	Constantine	428	1.069	10	24	31	»	41	124	73	74	344	895	93	248	510	1.217	1.727
	Oran	625	988	15	25	10	»	117	198	7	71	664	969	99	171	767	1.211	1.978
		1 815	4.149	46	66	61	9	374	757	96	178	1 918	3.988	282	815	2.296	4.981	7.277
Cours complémentaires	Alger	59	306	»	4	»	»	10	21	»	»	»	»	69	331	69	331	400
	Constantine	»	36	»	2	»	»	»	»	»	»	»	»	»	38	»	38	38
	Oran	»	80	»	1	»	»	»	13	»	»	»	»	»	94	»	94	94
		59	422	»	7	»	»	10	34	»	»	»	»	69	463	69	463	532
Total		2.340	5.367	82	148	70	27	526	1.014	690	1.146	1.977	4.142	351	1.278	3.018	6.556	9.574
Total général des écoles primaires élémentaires		32.292	32 429	6.396	6 527	4.953	1.532	11.216	11.799	3.666	4.096	46.355	43.070	4 836	5.131	44.857	52.287	97.144

ECOLES MATERNELLES

1° Nombre d'enfants reçus

	Français		Israélites		Musulmans		Etrangers		Totaux		Totaux généraux
A. — ECOLES PUBLIQUES	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	
Alger	1.899	1.755	334	293	438	292	286	295	2.957	2.635	5.592
Constantine	458	442	233	232	213	130	149	137	1.053	941	1.994
Oran	1.041	998	779	762	385	273	941	1.008	3.146	3.041	6.187
	3.398	3.195	1.346	1.287	1.036	695	1.376	1.440	7.156	6.617	13.773
B. — ECOLES PRIVÉES											
Alger	121	309	1	»	»	»	43	58	165	367	532
Constantine	124	195	8	20	2	1	22	15	156	231	387
Oran	270	442	11	7	1	»	68	105	350	3 041	904
	515	946	20	27	3	1	133	178	671	6 617	1.823
Total général des Ecoles maternelles	3.913	4.141	1.366	1.314	1.039	696	1.509	1.618	7.827	7.769	15.596

ACADEMIE D'ALGER — ENSEIGNEMENT PRIMAIRE DES INDIGÈNES — Territoires du Nord et du Sud

Elèves reçus dans les écoles et classes spécialement destinées aux Indigènes
5 novembre 1921

A. — ECOLES DE GARÇONS

ÉLÈVES		Français		Israélites		Arabes et Berbères		Etrangers		Total		TOTAL GÉNÉRAL
		Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	
1. — *Ecoles et classes publiques* (1)												
Agés de moins de 6 ans	Inscrits....	49	5	15	»	793	»	2	1	859	12	871
	Présents...	41	1	11	»	635	»	1	1	688	7	695
de 6 à 13 ans	Inscrits....	727	87	392	41	31.444	80	175	11	32.738	219	32.957
	Présents...	661	81	353	34	28.003	69	155	9	29.193	194	29.387
de plus de 13 ans	Inscrits...	68	1	45	»	1.830	»	2	1	1.945	2	1.947
	Présents...	65	1	37	»	1.568	»	1	1	1.671	2	1.673
Total.....	Inscrits....	844	93	452	41	34.067	80	179	13	35.542	233	35.775
	Présents...	767	83	419	34	30.206	69	157	11	31.552	203	31.755
2. — *Ecoles privées (congréganistes) de Garçons*												
Agés de moins de 6 ans	Inscrits....	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»
	Présents...	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»
de 6 à 13 ans	Inscrits....	»	»	»	»	477	»	»	»	477	»	477
	Présents...	»	»	»	»	425	»	»	»	425	»	425
de plus de 13 ans	Inscrits....	»	»	»	»	10	»	»	»	10	»	10
	Présents...	»	»	»	»	10	»	»	»	10	»	10
Total.....	Inscrits....	»	»	»	»	487	»	»	»	487	»	487
	Présents...	»	»	»	»	435	»	»	»	435	»	435
3. — *Ecoles publiques et écoles privées*												
Total général..	Inscrits....	844	93	452	41	34.554	80	179	13	36.029	233	36 262
	Présents...	767	83	419	34	30.641	69	157	11	31.987	203	32.190

(1) Y compris les classes d'indigènes annexées à des écoles d'européens.

B. — ECOLES DE FILLES

ÉLÈVES		Français		Israélites		Arabes et Berbères		Etrangers		Total		TOTAL général
		Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	
1. — *Ecoles et Classes publiques* (1)												
Agés de moins de 6 ans	Inscrits....	2	3	»	3	»	242	»	»	2	248	250
	Présents...	1	3	»	3	»	188	»	»	1	194	195
de 6 à 13 ans révolus	Inscrits....	4	15	»	74	3	1.552	»	»	7	1.641	1.648
	Présents...	2	11	»	70	3	1.380	»	»	5	1.461	1.466
de plus de 13 ans	Inscrits....	»	»	»	»	»	148	»	»	»	148	148
	Présents...	»	»	»	»	»	122	»	»	»	122	122
Total.....	Inscrits....	6	18	»	77	3	1.942	»	»	9	2.037	2.046
	Présents...	3	14	»	73	3	1.690	»	»	6	1.777	1.783

2. — *Ecoles privées*

Agés de moins de 6 ans	Inscrits....	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»
	Présents...	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»
de 6 à 13 ans révolus	Inscrits....	»	»	»	»	»	56	»	»	»	56	56
	Présents...	»	»	»	»	»	45	»	»	»	45	45
de plus de 13 ans	Inscrits....	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»
	Présents...	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»	»
Total.....	Inscrits....	»	»	»	»	»	56	»	»	»	56	56
	Présents...	»	»	»	»	»	45	»	»	»	45	45
Total général..	Inscrits....	6	18	»	77	3	1.998	»	»	9	2.093	2.102
	Présents...	3	14	»	73	8	1.735	»	»	6	1.822	1.828

(1) Y compris les classes de filles indigènes annexées à des écoles de filles européennes.

C. — Ecoles et Classes de Garçons et de Filles

		FRANÇAIS		ISRAÉLITES		ARABES ET BERBÈRES		ÉTRANGERS		TOTAL		TOTAL général
		Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	Garçons	Filles	
Ecoles publiques..	Inscrits...	850	117	452	118	33.690	2.022	179	13	35.551	2.270	37.821
	Présents...	773	103	419	107	30.209	1.759	157	11	31.558	1.980	33.538
Ecoles privées...	Inscrits...	»	»	»	»	487	56	»	»	487	56	543
	Présents...	»	»	»	»	435	45	»	»	435	45	480
Total général..	Inscrits...	850	117	452	118	34.177	2.078	179	13	36.038	2.326	38.364
	Présents...	773	103	419	107	30.644	1.804	157	11	31.993	2.025	34.018

Exposé de la situation générale de l'Algérie 1921

الملحق رقم:10

مرسوم 27 نوفمبر 1944 المتعلق بإنشاء التعليم الإلزامي في الجزائر و المرسوم الصادر في 27 نوفمبر 1944 المتعلق بخطة التعليم الشامل للشباب في الجزائر.

Ministère de l'éducation nationale
Décret du 27 novembre 1944 Instituant l'obligation scolaire en Algérie, La Gouvernement provisoire de la République française.
Sur le rapport du ministre de l'éducation nationale Vu la loi du 28 mars 1882, relative A l'obligation de l'enseignement primaire, article 4; Vu le décret du 22 octobre 1892, relatif à l'enseignement primaire public et privé de indigènes do l'Algérie; Vu l'ordonnance du 3 juin 1943, portant Institution du Comité français de la libération nationale, ensemble les ordonnances des 3 juin et 4 septembre 4944; Vu le décret du 22 novembre 1944 relatif à l'exercice de la présidence du Gouvernement provisoire de la République française pendant l'absence du générai «le Gaulle, Décrète: **Art. 1er**. — L'article 4 de la loi du 28 mars 1882, relative à l'obligation de l'enseignement primaire est applicable en Algérie à tous Ica enfants sans distinction.
Art. 2. — Toutes dispositions contraires au présent décret sont abrogées.
Art. 3. — Des arrêtés du gouverneur général de l'Algérie fixeront les modalités d'application du présent décret.
Art. 4. — Le ministre de l'éducation nationale et le ministre de l'intérieur, sont chargés de l'exécution du présent décret, qui sera **p**ublié au Journal officiel de la République française. Fait **à** Paris, le 27 novembre 1944. Jules Jeanneney.

*Par le Gouvernement provisoire **de** la République française:*
Le ministre de l'éducation nationale, René Capitant
Le ministre de l'intérieur, A. Tixier.
Le ministre délégué en Afrique du Nord, Catroux

Décret du 27 novembre 1944 relatif au plan de scolarisation totale de la jeunesse en Algérie.
Le Gouvernement provisoire de la République française. Sur le rapport du ministre de l'éducation nationale.

Vu l'ordonnance du 3 juin 1943 portant intuition du Comité français de la libération
nationale, ensemble les ordonnances des 3 Juin et 4 septembre 1944; Vu le décret du 22 novembre 1944 relatif à 1'exercice de la présidence du Gouvernement provisoire de la République française pendant l'absence du général de Gaulle ;
Décréter
Art. 1er. — Il sera procédé à la scolarisation totale de la Jeunesse en Algérie suivant un plan dont la première étape s'accomplira selon les modalités fixées à l'article 2 ci-dessous».
Art. 2. — Pendant les vingt années A venir, il sera ouvert des classes destinées à recevoir un nombre croissant d'élèves, conformément au plan de scolarisation ci-dessous qui sera suivi dans toute la mesure du possible:

1945…….	**400**	**classes**	**…… …**	**20000**	**élèves**
1946…….	**400**	---------	**…… …**	**20000**	---------
1947…….	**400**	---------	**…… …**	**20000**	---------
1948…….	**500**	---------	**…… …**	**25000**	---------
1949…….	**500**	---------	**…… …**	**25000**	---------
1950…….	**500**	---------	**…… …**	**25000**	---------
1951…….	**600**	---------	**…… …**	**30000**	---------
1952…….	**600**	---------	**…… …**	**30000**	---------
1953…….	**600**	---------	**…… …**	**30000**	---------
1954…….	**600**	---------	**…… …**	**30000**	---------
1955…….	**600**	---------	**…… …**	**30000**	---------
1956…….	**800**	---------	**…… …**	**40000**	---------
1957…….	**800**	---------	**…… …**	**40000**	---------
1958…….	**1000**	---------	**…… …**	**50000**	---------
1959…….	**1000**	---------	**…… …**	**50000**	---------
1960…….	**1200**	---------	**…… …**	**60000**	---------
1961…….	**1500**	---------	**…… …**	**75000**	---------
1962…….	**1500**	---------	**…… …**	**75000**	---------
1963…….	**2000**	---------	**…… …**	**100000**	---------
1964…….	**2000**	---------	**…… …**	**100000**	---------
1965…….	**2500**	---------	**…… …**	**125000**	---------
	20000 classes			**1000000 élèves**	

الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. وبناءً على تقرير وزير التربية الوطنية ، ومع مراعاة قانون 28 مارس 1882 الخاص بإجبارية التعليم الابتدائي ، المادة 4؛ ومع مراعاة المرسوم الصادر في 22 أكتوبر 1892 والمتعلق بالتعليم الابتدائي العام والخاص بالأهالي الجزائريين؛ مع مراعاة الأمر الصادر في3 جوان 1943 بإنشاء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني, والأوامر الصادرة في 3 جوان و 4 سبتمبر 1944 ؛ و المرسوم الصادر في 22 نوفمبر 1944 المتعلق بممارسة رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية أثناء غياب الجنرال ديغول ،

مرسوم :

المادة 1 – المادة 4 من قانون 28 مارس 1882 المتعلقة بإجبارية التعليم الابتدائي، تنطبق في الجزائر على جميع الأطفال دون تمييز.

المادة 2 – تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم.

المادة 3 – تحدد مراسيم الحاكم العام للجزائر إجراءات تطبيق هذا المرسوم.

المادة 4. – وزير التربية الوطنية ووزير الداخلية مسؤولان عن تنفيذ هذا المرسوم الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية

حرر في باريس ، 27 تشرين الثاني / نوفمبر 1944

– المرسوم الصادر في 27 نوفمبر 1944 المتعلق بخطة التعليم الشامل للشباب في الجزائر.

الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. بناء على تقرير وزير التربية الوطنية.

مع مراعاة الأمر الصادر في 3 جوان 1943 بإنشاء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني, والأوامر الصادرة في 3 جوان و 4 سبتمبر 1944 ؛ و المرسوم الصادر في 22 نوفمبر 1944 المتعلق بممارسة رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية أثناء غياب الجنرال ديغول ،

مرسوم :

المادة 1- يتم التعليم الكامل للشباب في الجزائر وفقا لخطة ، المرحلة الأولى منها ستنفذ وفقا للطرائق المنصوص عليها في المادة 2 أدناه".

المادة 2. - خلال السنوات العشرين القادمة ، سيتم فتح فصول لاستقبال عدد متزايد من الطلاب ، وفقا لخطة التعليم المبينة أدناه والتي سيتم اتباعها قدر المستطاع (الخطة مبينة أعلاه في نص المرسوم الأصلي)

J.O.R.F, N° 144, 64^{em} année, 8 déc.1944, P 1760

الملحق رقم 11:

مخطط التمدرس 1944 كما ورد في:

Essor de l'Algérie revue éditée par le Gouvernement général de l'Algérie 1946

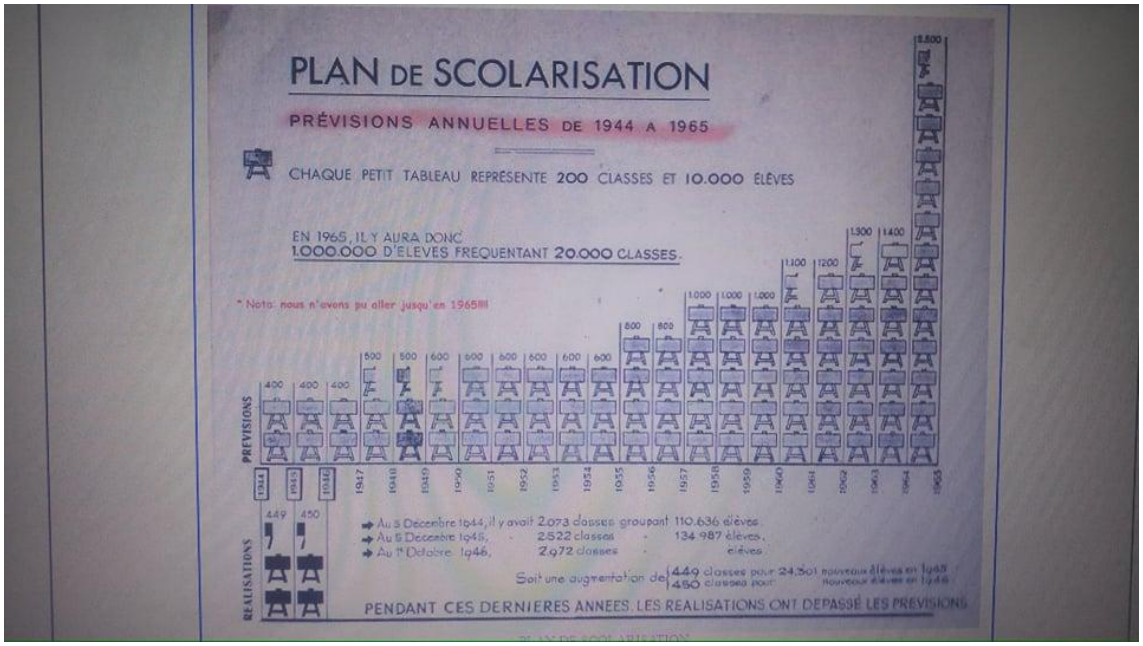

Exposition l'école en Algérie, l'Algérie à l'école depuis 1830
L'école en Algérie, l'Algérie à l'école, de 1830 à nos jours
Musée national de l'éducation – Rouen (2017)

الملحق رقم: 12

مرسوم رقم 49-302 مؤرخ 5 مارس 1949:

المتعلق بدمج التعليم الإسلامي المسمى: (ب) بالتعليم الأوربي المسمى(أ)

Ministère De L'éducation Nationale

Décret n° 49-302 du 5 mars 1949 relatif à la fusion de renseignement des musulmans dit « Enseignement B » avec l'enseignement des Européens dit « Enseignement A».
Le président du conseil des ministres, Sur les rapports du ministre de l'éducation nationale et de l'intérieur, Vu l'article 47 de la loi du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie; Vu l'article 68 de la loi du 30 octobre 1886, étendant à l'Algérie les dispositions de ladite loi sur l'organisation de l'enseignement primaire;
Vu le décret du 18 octobre 1892 relatif è l'enseignement primaire public et privé de«? indigènes de l'Algérie; Vu le décret du 2 octobre 1920 relatif au personnel de l'enseignement primaire publie des indigènes de l'Algérie, modifié par les décrets des 22 septembre 1922 et 9 février 1927,
Décrète:
Art.1er—L'enseignement spécial aux Français musulmans a'Algérie dit «enseignement B » est supprimé. Les distinctions de toute nature ayant trait à une différenciation technique" de scolarisation des élèves et de recrutement ou d'affectation des maîtres dans les écoles publiques d'Algérie sont abolies.
Art. 2—Sont et demeurent abrogées toutes dispositions réglementaires contraires au présent décret et notamment celle des décrets du 18 octobre 1892, 2 octobre 1920. 22 septembre 1922 et 9 février 1927 relatifs au personnel de l'enseignement primaire des indigènes en Algérie.
Art. 3—Des arrêtés pris par le ministre de l'éducation nationale et contresignés par le ministre de l'intérieur fixeront les diverses étapes de la fusion définitive des enseignements A et B suivant un plan sauvegardant les situations acquises et ménageant la proression nécessaire dans i 'unification des programmes, des écoles et du personnel. Une première étape sera réalisée A compte du l 8r janvier 1949.
Art. 4.—Le ministre de l'éducation nationale et le ministre de l'intérieur sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret, qui sera publié au Journal officiel de la République française et au Journal officiel de l'Algérie.

Fait à Paris, le 5 mars 1949.
Henri Queuille. Le président du conseil des ministres;
Le ministre de l'éducation nationale Yvon Delbos
Le ministre de l'intérieur, Jules Moch.

– – – – –

ترجمة المرسوم:

وزارة التعليم الوطني

مرسوم رقم 49-302 مؤرخ 5 مارس 1949:

المتعلق بدمج التعليم الإسلامي المسمى: ب بالتعليم الأوربي المسمى أ:

رئيس مجلس الوزراء ، بناء على تقارير وزير التربية الوطنية والداخلية، ومع مراعاة أحكام المادة 47 من قانون 20 سبتمبر 1947 المتعلق بالوضع الأساسي للجزائر، المادة 68 من قانون 30 أكتوبر 1886 الخاص بمد أحكام القانون المذكور بشأن تنظيم التعليم الابتدائي إلى الجزائر ، و المرسوم الصادر في 18 أكتوبر 1892 المتعلق بالتعليم الابتدائي العام والخاص لسكان الجزائر الأصليين؛ ومع الأخذ بعين الاعتبار المرسوم الصادر في 2 أكتوبر 1920 المتعلق بموظفي التعليم الابتدائي العام للأهالي الجزائريين ، المعدل بموجب المراسيم الصادرة في 22 سبتمبر 1922 و 9 فبراير 1927.

المرسوم:

المادة 1 – إلغاء التعليم الخاص للمسلمين الفرنسيين في الجزائر المعروف باسم التعليم "ب". وإلغاء جميع أنواع التمييز التقني "بين التحاق التلاميذ وتعيين المعلمين أو توظيفهم في المدارس العامة في الجزائر.

المادة 2 – تُلغى وتعتبر لاغية جميع الأحكام التنظيمية المخالفة لهذا المرسوم ولا سيما المراسيم الصادرة في 18 أكتوبر 1892 و 2 أكتوبر 1920 و 22 سبتمبر 1922 و 9 فبراير 1927 المتعلقة بموظفي التعليم الابتدائي للسكان الأصليين في الجزائر.

المادة 3 – تحدد قرارات صادرة عن وزير التعليم وموقعة من وزير الداخلية مختلف مراحل الدمج النهائي للتعليمين (أ) و (ب) وفقا لخطة لحماية الأوضاع المكتسبة والسماح بالتقدم اللازم في توحيد البرامج والمدارس والموظفين.

سيتم تنفيذ المرحلة الأولى من 1 يناير 1949.

المادة 4 – يتولى كل من وزير التعليم الوطني ووزير الداخلية مسؤولية تنفيذ هذا المرسوم كل حسب صلاحياته، الذي سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية والجريدة الرسمية للجزائر.

05 مارس 1949

J. o. R. f.. N° 57, 81^{em} année,06-03-1949 , P 2398

الملحق رقم: 13

فصل ابتدائي لتلاميذ أهالي في الجلفة سنة 1950

Revue L'Algérianiste, numéro spécial, n°14 - 15 mai 1981, Cercle algérianiste, Narbonne Cedex, France, p 43

الملحق رقم: 14

واجهة الكتاب المدرسي لمادة التاريخ للسنة الرابعة ابتدائي سنة 1950

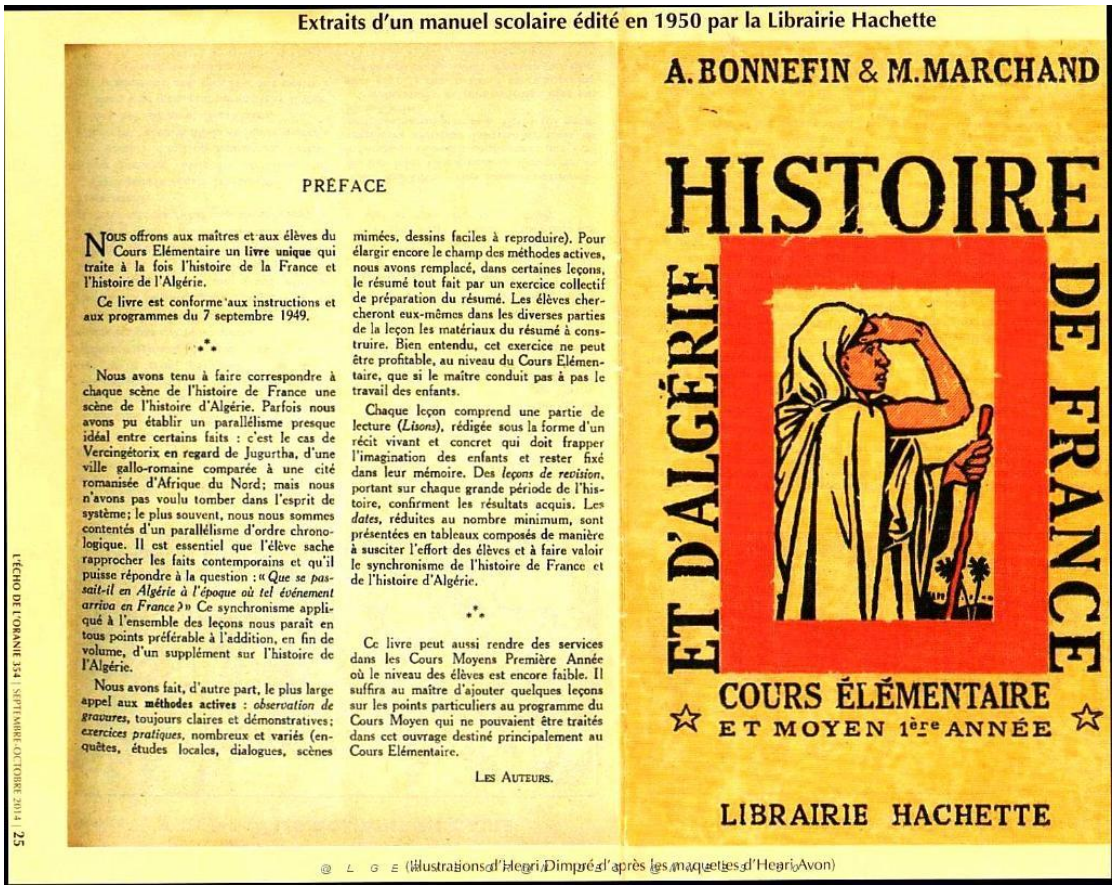

Extraits d'un manuel scolaire édité en 1950 par la Librairie Hachette

PRÉFACE

NOUS offrons aux maîtres et aux élèves du Cours Elémentaire un **livre unique** qui traite à la fois l'histoire de la France et l'histoire de l'Algérie.

Ce livre est conforme aux instructions et aux programmes du 7 septembre 1949.

***

Nous avons tenu à faire correspondre à chaque scène de l'histoire de France une scène de l'histoire d'Algérie. Parfois nous avons pu établir un parallélisme presque idéal entre certains faits : c'est le cas de Vercingétorix **en regard** de Jugurtha, d'une ville gallo-romaine comparée à une cité romanisée d'Afrique du Nord; mais nous n'avons pas voulu tomber dans l'esprit de système; le plus souvent, nous nous sommes contentés d'un parallélisme d'ordre chronologique. Il est essentiel que l'élève sache rapprocher les faits contemporains et qu'il puisse répondre à la question : « *Que se passait-il en Algérie à l'époque où tel événement arriva en France ?* » Ce synchronisme appliqué à l'ensemble des leçons nous paraît en tous points préférable à l'addition, en fin de volume, d'un supplément sur l'histoire de l'Algérie.

Nous avons fait, d'autre part, le plus large appel aux **méthodes actives** : *observation de gravures*, toujours claires et démonstratives; *exercices pratiques*, nombreux et variés (enquêtes, études locales, dialogues, scènes mimées, dessins faciles à reproduire). Pour élargir encore le champ des méthodes actives, nous avons remplacé, dans certaines leçons, le résumé tout fait par un exercice collectif de préparation du résumé. Les élèves chercheront eux-mêmes dans les diverses parties de la leçon les matériaux du résumé à construire. Bien entendu, cet exercice ne peut être profitable, au niveau du Cours Elémentaire, que si le maître conduit pas à pas le travail des enfants.

Chaque leçon comprend une partie de lecture (*Lisons*), rédigée sous la forme d'un récit vivant et concret qui doit frapper l'imagination des enfants et rester fixé dans leur mémoire. Des *leçons de revision*, portant sur chaque grande période de l'histoire, confirment les résultats acquis. Les *dates*, réduites au nombre minimum, sont présentées en tableaux composés de manière à susciter l'effort des élèves et à faire valoir le synchronisme de l'histoire de France et de l'histoire d'Algérie.

***

Ce livre peut aussi rendre des services dans les Cours Moyens Première Année où le niveau des élèves est encore faible. Il suffira au maître d'ajouter quelques leçons sur les points particuliers au programme du Cours Moyen qui ne pouvaient être traités dans cet ouvrage destiné principalement au Cours Elémentaire.

LES AUTEURS.

A. BONNEFIN & M. MARCHAND

HISTOIRE DE FRANCE ET D'ALGÉRIE

COURS ÉLÉMENTAIRE ET MOYEN 1ère ANNÉE

LIBRAIRIE HACHETTE

(Illustrations d'Henri Dimpré d'après les maquettes d'Henri Avon)

الملحق رقم: 15

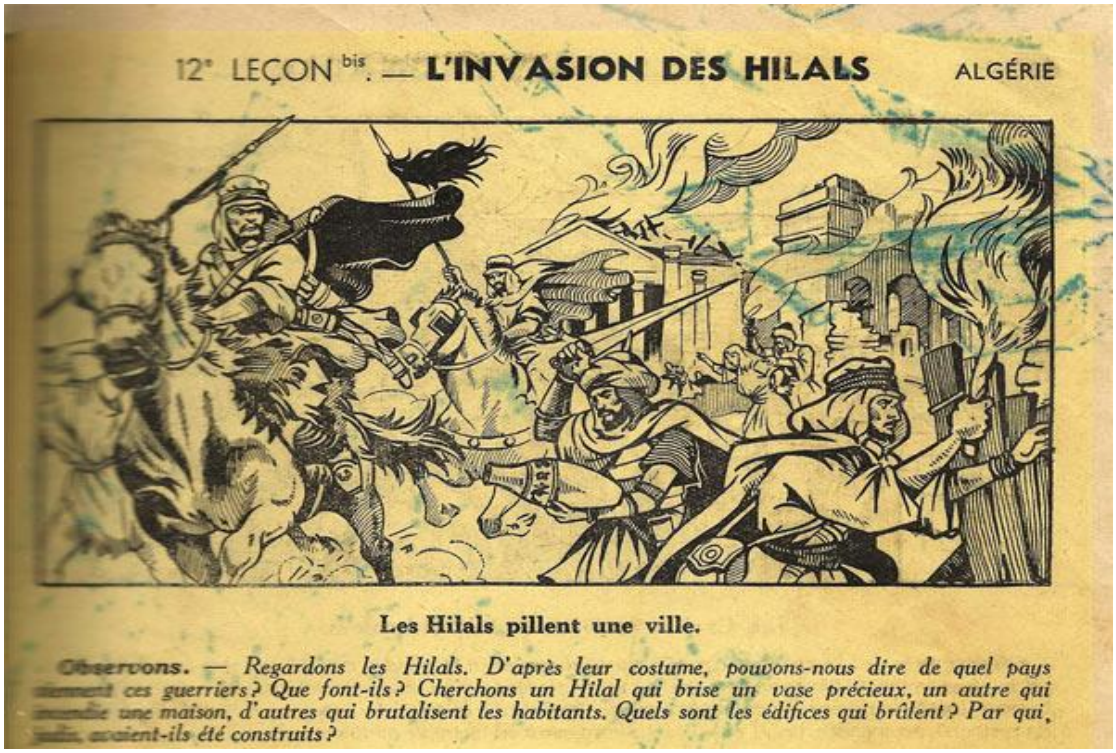

12e LEÇON bis. — **L'INVASION DES HILALS** ALGÉRIE

Les Hilals pillent une ville.

Observons. *— Regardons les Hilals. D'après leur costume, pouvons-nous dire de quel pays viennent ces guerriers ? Que font-ils ? Cherchons un Hilal qui brise un vase précieux, un autre qui incendie une maison, d'autres qui brutalisent les habitants. Quels sont les édifices qui brûlent ? Par qui, jadis, avaient-ils été construits ?*

FRANCE 12e LEÇON. — **LE CHÂTEAU FORT**

Un château féodal.

Observons. *— Décrivons l'extérieur du château : ses murs épais, ses tours, le fossé qui l'entoure. — Regardons les petites fenêtres étroites* (ou meurtrières). *— Regardons au sommet du mur le* chemin de ronde, *avec ses ouvertures* (ou créneaux). *— Regardons l'entrée du château. A quoi sert la porte* (ou pont-levis) *qui s'abaisse et se relève ? — A l'intérieur du château, examinons la grosse tour* (ou donjon).

صورتين من الكتاب المدرسي لنصين متتالين

A.Bonnefin et M. Marchand, Histoire de France et d'Algérie, Cours élémentaire et moyen 1er année, Libraire Hachette , Paris, 1950, p26,27

ملحق رقم: 16

20e LEÇON bis. — **LES BARBARESQUES** (fin) ALGÉRIE

Mezzomorte fait mettre à mort le Père Le Vacher.

Observons. *— Nous sommes à Alger sur la digue construite par Barberousse. Regardons l'homme attaché à la bouche du canon. A quel signe voyons-nous qu'il est chrétien ? Que lui présente l'Arabe placé devant lui ? — A droite du canon, nous voyons deux soldats. Comment sont-ils habillés, armés ? Que font-ils ? — A gauche du canon, nous voyons un raïs, c'est Mezzomorte.*

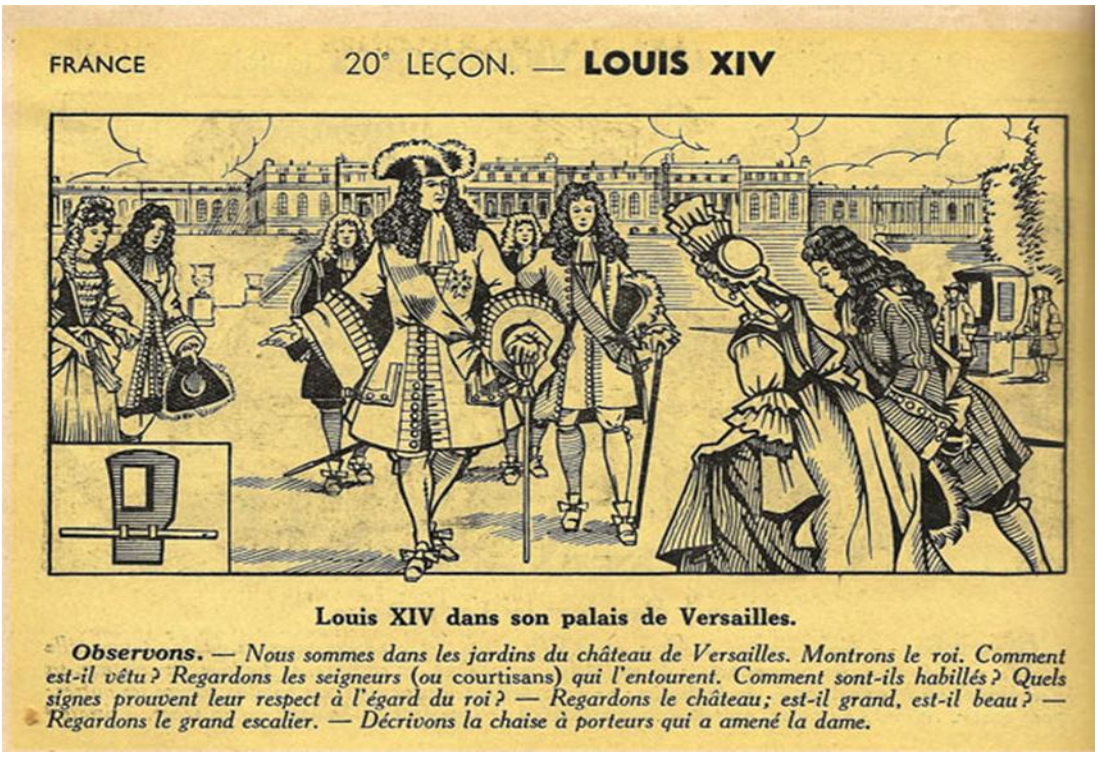

FRANCE 20e LEÇON. — **LOUIS XIV**

Louis XIV dans son palais de Versailles.

Observons. *— Nous sommes dans les jardins du château de Versailles. Montrons le roi. Comment est-il vêtu ? Regardons les seigneurs (ou courtisans) qui l'entourent. Comment sont-ils habillés ? Quels signes prouvent leur respect à l'égard du roi ? — Regardons le château ; est-il grand, est-il beau ? — Regardons le grand escalier. — Décrivons la chaise à porteurs qui a amené la dame.*

صورتين من الكتاب المدرسي لنصين متتالين

A.Bonnefin et M. Marchand, Histoire de France et d'Algérie, Cours élémentaire et moyen 1er année, Libraire Hachette , Paris, 1950,p 41,42

ملحق رقم: 17

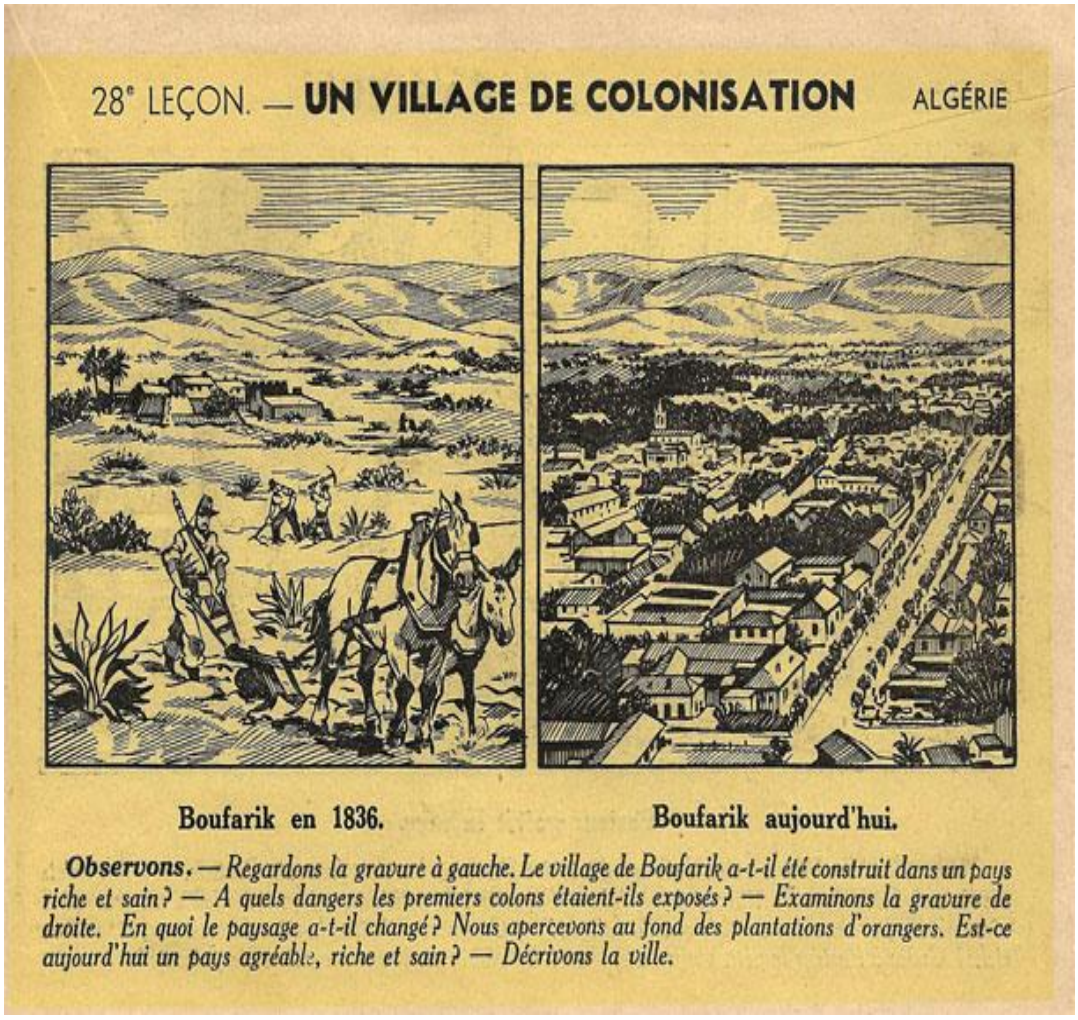

28e LEÇON. — **UN VILLAGE DE COLONISATION** ALGÉRIE

Boufarik en 1836. **Boufarik aujourd'hui.**

Observons. *— Regardons la gravure à gauche. Le village de Boufarik a-t-il été construit dans un pays riche et sain? — A quels dangers les premiers colons étaient-ils exposés? — Examinons la gravure de droite. En quoi le paysage a-t-il changé? Nous apercevons au fond des plantations d'orangers. Est-ce aujourd'hui un pays agréable, riche et sain? — Décrivons la ville.*

قرية استيطانية

بوفاريك سنة 1836– بوفاريك اليوم

A.Bonnefin et M. Marchand, Histoire de France et d'Algérie, Cours élémentaire et moyen 1er année, Libraire Hachette , Paris, 1950,p 55

قائمــة

المصــادر و المــراجــع

أولاً :المصادر

1- الوثائق الأرشيفية باللغة الفرنسية:

1- Alger, Algérie: documents algériens, la scolarisation dans les Territoires du sud Réalisations des années 1945-1946-1947 N°14-15 mars 1948, Série politique : scolarisation, mise sur site le 2-02-2005 44 / 23 s, Alger- roi.
2- C.A.N(alger) , IBA/INS ,B 58, (N° 2321) Liste des écoles primaires de l'enseignement des français musulmans, (département d'Alger, Oran, Constantine).
3- C.A.N(alger), IBA/INS ,B 58, rapport de mise en œuvre du plan de scolarisation primaire 1944.
4- C.A.N(alger), IBA/ INS, B 58, direction des réformes service d'étude des questions musulmans N° 2658/ Réf 3, gouverneur général chatigneau. enseignement de l'arabe dans les établissements primaires et secondaires, gouverneur général chatigneau.
5- C.A.N(alger), IBA/ INS, B58, renseignements statistiques fournis par les Inspecteur d'Académie des trois départements en ce qui concerne l'exécution du programme de scolarisation (2e tranche : année 1946), l'académie d'Alger, N°2089 c.

2- الوثائق والمطبوعات الرسمية الفرنسية:

1- Bulletin de l'académie d'Alger, n° 160, novembre 1957, edit 1, Alger
2- Comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, Cahiers du centenaire de l'Algérie, Livret XI, La France et Les Œuvres Indigènes en Algérie exposé sous la direction de M. Jean Mirant directeur des Affaires Indigènes de l'Algérie, France, XI 1930
3- ----------, Livret XIII, L'Algérie du centenaire Vue par l'Université de France, par M. Raymond Bonze, (professeur au Lycée Louis-le-Grand Cours de préparation à l'École Coloniale), France, 1930
4- Conseil général, 2me session ordinaire de 1947, rapport du prefet, département D'Alger, tom 1, imp. Nord-africaine, Alger, 1948

5- Exposé de la situation générale de l'Algérie, (par M. le Gouverneur général de l'Algérie) , administrative victor heintz, Alger, De 1919 à 1937
6- Guide de l'enseignement mutuel , 3e édition, colas imprimeur libraire la Société pour l'instruction élémentaire, Paris, 1815.
7- Histoire de France et d'Algérie, A.Bonnefin et M. Marchand , livre Cours élémentaire et moyen 1er année, Libraire Hachette , Paris, 1950 .
8- La Population de l'Algérie, c.i.c.r.e.d, volume 1 de world population year 1974, united nations. Committee for International Coordination of national research in demography, impr. Louis-jean, 1974.
9- Les territoires du sud de L'Algérie, Exposé de leur situation, deuxième partie , L'œuvre accomplie 1er Janvier 1903—31 Décembre 1921, ancienne maison bastide-Jourdan ,Jules Carbonel, imprimeur-libraire-éditeur, Alger ,1933
10- Plan d'études et programmes de l'enseignement primaire des indigènes en Algérie, Mémoires Et Documents Scolaires Le Musée Pédagogique Et Bibliothèque Centrale De L'enseignement Primaire , Fascicule n° 114, Adolphe Jourdan , Alger, 1890
11- Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie, précédé de l'exposé des motifs et du projet de loi portant demande de crédits extraordinaires au titre de l'exercice 1838. Vol1, de l' imprimerie royale, Paris,1838.

باللغــة العــربــية:

أولا المصادر:

1- المطبوعات:

- نشرة أعمال المؤتمر الأول لطلبة شمال أفريقيا المسلمون بالخلدونية من يوم 20 الى يوم 22 أوت، 1931، جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، ، الجزائر، 1931.

2- الجرائد والمجلات:

جريدة المبشر:

1- العدد 08، 22 محرم 1264هـ، موافق 30 ديسمبر 1847م

2- العدد 71، 7 شوال1266هـ موافق 15 أوت 1850م
3- العدد 77، 11 محرم 1267هـ موافق 15 أكتوبر 1850
4- العدد 118، 14، شوال 1268هـ / 1 أوت 1852م
5- العدد 123، 3 محرم 1263هـ/ 15 أكتوبر 1850م
6- العدد 150، 28 صفر 1270 / 30 نوفمبر 1853م

مجلة الشهاب:

1- العـدد 67، السـنة 13، الصـحيفة 03، 11 نـوفمبر 1926م/ 7 جمـادي الاولى 1354هـ، قسنطينة.
2- العـدد 86، السـنة 2، الصـحيفة 2، 3 مـارس 1927م/ 27 شـعبان 1345هـ، قسنطينة.
3- العدد: 69، الصحيفة 9، السنة 2، 12 نوفمبر 1929، قسنطينة.

3- الكتب:

1- بن العقون عبد الرحمان ابن إبراهيم ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، الجزء 01 (1920-1936 م) ، الجزء 02 (1936-1945 م) ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984.
2- بن نبي مالك ، مذكرات شاهد على القرن، الطبعة: 2، (اشراف ندوة مالك بن نبي)، دار الفكر المعاصر، بيروت-دمشق، 1984.
3- الحاج مصالي، مذكرات (1898-1939م)، ترجمة: محمد المعراجي، سلسة التراث، ANEP، الجزائر، 2007

4- زكريـا مفـدي ، أمجادنـا تـتكلم وقصـائد أخـرى، مؤسسـة مفـدي زكريـا، الجزائـر، 2003م

5- سارتر جان بول ، عارنا في الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة

6- شـالر وليـام ، مـذكرات (1816-1824م)، ترجمـة: إسماعيـل العـربي، الشـركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م

7- عبـاس فرحـات ، الشـاب الجزائـري ،ترجمـة فرحـات منـور ، الجزائـر الطباعـة الشـعبية للجيش ، 2007 .

8- عباس فرحات، غداً يطلع النهار، ترجمة: حسن لبراش، سلسلة دراسات ووثائق، دار الجزائر الكتب، 2012

9- غرانــميزور أوليفيــي لوكــور ، الاســتعمار الإبــادة- تــأملات في الحــرب والدولــة الاسـتعمارية- ترجمـة: نـورة بوزيـدة، طبعـة خاصـة، وزارة المجاهـدين،، درا الرائـد للكتاب، 2008.

10- فرعـون مولـود ، ابـن الفقـير، ترجـمة: نسـرين شـكري، الطبعـة: 01، الـمركز القومي للترجمة، سلسلة الابداع القصصي، العدد: 2097، ، القاهرة، 2014.

4- المقالات:

1- الحصري ساطع بك ، "التعليم والاستعمار"، مجلة الرسالة، العدد: 137،السنة الرابعة، 17 فبراير، 1936م

ثانياً المراجع:

1- **الكتب:**

1- أتينجر صموئيل ، اليهود في البلدان الاسلامية (1850-1950)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسة عالم المعرفة، الكويت، 1995.

2- آجرون شارل روبير الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919م)، ، الجزء 01، الجزء 02 ، ترجمة: م.حاج مسعود، أ.بكلي، علي بلعربي دار الرائد، الجزائر، 2007م.

3- آجرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، الطبعة 01 ، دار العويدات، بيروت- باريس، 1982م .

4- أشكروفت بيل وآخرون، دراسات ما بعد الكولونيالية-المفاهيم الأساسية- ترجمة: أحمد الروبي وآخرون، الطبعة 01، العدد: 1681، المعهد القومي للترجمة، القاهرة، 2010م.

5- بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1871م)، دار دحلب، الجزائر، 1992م.

6- بلوفة عبد القادر جيلالي ، الحركة الاستقلالية في عمالة وهران خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945م)، الطبعة 01 ، دار الألمعية، قسنطينة، 2011

7- بن اشنهو عبد اللطيف ، تكوين التخلف في الجزائر (محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 11830-1962) ترجمة: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

8- بن نبي مالك ، وجهة العالم الاسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، اصدار: ندوة مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، 1981

9- بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، الطبعة 01، دار الغرب السلامي، بيروت، 1997م

10- ثنيو نور الدين ، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة 01 ، بيروت، 2015م.

11- جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث –دراسة سوسيولوجية- ترجمة: فيصل عباس، الطبعة الثانية، السلسلة التاريخية، دار الحداثة، بيروت، 1982

12- حسنين محمد، الاستعمار الفرنسي ، الطبعة 04 ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986

13- حلوش عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010

14- حميداتو مصطفى محمد ، عبد الحميد ابن باديس وجهوده التربوية، الطبعة الأولى ، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الدوحة ، 1997م

15- خالدي مصطفى ، فروخ عمر ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية (عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي)، الطبعة 03، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1953.

16- الخطيب أحمد ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

17- ريسلر كميل ، السياسة الثقافية في الجزائر، حدودها وأهدافها (1830-1962م)، ترجمة: نذير طيار، الطبعة 01، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، 2016، ص 212

18- زوزو عبد الحميد ، الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939م)، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.

19- زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900م)، طبعة منقحة، موفم للنشر، الجزائر، 2010م

20- سطورا بنيامين ، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية ، ترجمة صادق عماري ومصطفى ماضي ، الجزائر ، دار القصبة للنشر، 1999.

21- سعد الله أبو القاسم (1930-1945م)، الجزء 03، الطبعة 04، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.

22- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930م)، الجزء 02، الطبعة 04، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م.

23- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول (1500-1830م)، الجزء الثالث (1830-1954م) ، الجزء السادس(1830-1954م) الطبعة 01 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1998.

24- سعد الله أبو القاسم ،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة 03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

25- سعد الله فوزي ، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، الطبعة 02، شركة دار الأمة، الجزائر، 2004.

26- سعيد ادوارد ، الثقافة والإمبريالية، ترجمة: كمال أبوديب، الطبعة 04، دار الآداب، بيروت، 2014م.

27- سعيدوني ناصر الدين ، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية- الفترة الحديث- الطبعة 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001م

28- سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الطبعة 02، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

29- عبيد مصطفى ، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر (1833_1870م)، دراسة في مشاريع ونشاط السانسيمونيين بمصر وتجربة توماس (اسماعيل)أوربان في الجزائر، دار المعرفة، الجزائر، 2013م

30- فاقلييري لورا فيشيا ، أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة، ترجمة : حميد عبد القادر، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

31- فرايري باولو ، تعليم المقهورين، ترجمة: يوسف نور عوض، دار القلم، بيروت، 1980.

32- فرج السيد ، الحملة الانجليزية الأمريكية في شمال افريقيا (والقتال الكبير في برقة وطرابلس وتونس)، أكتوبر 1942-مايو1943م، مطبعة المعارف، مصر، 1944م.

33- قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين، 1830-1954م، ترجمة: محمد معراجي، ANEP،الجزائر، 2008

34- قداش محفوظ ، قنانش محمد ، نجم شمال افريقيا(1926-1937م)، وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، ترجمة: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013م.

35- كولونا فاني، ، آيات الصمود الثوابت والمتغيرات الدينية في الجزائر المعاصرة، ترجمة: لطيف فرج، دار العالم الثالث، القاهرة، 2006م.

36- مراد علي الحركة الاصلاحية في الجزائر-بحث في التاريخ الديني والاجتماعي 1925-1940م- ترجمة: محمد يحياتن، سلسلة العالم الإسلامي، دار الحكمة، الجزائر، 2007م

37- هلال عمار ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1962)،الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2016م

38- وناس المنصف ، الدولة والمسألة الثقافية في الجزائر، دراسة في التغيير الثقافي والاجتماعي، الطبعة 01، سلسلة المسألة الثقافية في المغرب العربي، أليف، تونس

2- الملتقيات:

1- شرف الدين أحمد رضوان ، إصلاح التعليم العمومي في الجزائر بين 1944-1954، أعمال الملتقى الوطني الأول حول: التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال 1830-1962)، المنعقد بولاية عنابة، 14-15 جوان 2009، ، المركز الوطني للدراسات والبحث في لحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، طبعة خاصة (وزارة المجاهدين) 2011.

3- المقالات والدوريات باللغة العربية:

2- الحصري ساطع بك ، "التعليم والاستعمار"، مجلة الرسالة، العدد: 137،السنة الرابعة، 17 فبراير، 1936م

3- زايد مصطفى ، من المؤسسات التربوية القديمة بالجلفة- الكُتاب- دراسة سوسيو-أنتروبولوجية، مجلة الثقافة، السنة السادسة عشر، العدد 93، شعبان- رمضان 1406هـ-ماي- جوان 1986م

4- سعيدوني ناصر الدين ، "المسألة البربرية في الجزائر دراسة الحدود الإثنية للمسألة المغاربية"، مجلة عالم الفكر، العدد: 4، المجلد: 32، أبريل-يوليو 2004م، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت

5- الصفدي هشام ، "لغة التـاريخ"، مـجلة الأصالة، السنة الرابعة، العدد: 17-18، (عـدد خـاص بالتعريـب)، نـوفمبر-ديسـمبر 1973، جـانفي-فيفـري 1974م، وزارة التعليـم الأصلي والشؤون الدينية بالجزائر

4- المعاجم والقواميس:

1- البعلبكي منير ، معجم أعلام المورد، الطبعة 01، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1992م

2- مراد يحي ، معجم أسماء المستشرقين، كتب عربية، 2006

3- نويهض عادل ، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، الطبعة 02، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980م

المصادر والمراجع باللغة الفرنسية :

1- المقالات و الدوريات:

2- Balandier Georges [1920 -], "La situation coloniale: approche théorique", Cahiers internationaux de sociologie, vol. 11, 1951. Paris : Les Presses universitaires de France. (p-p 211 à 232)

- La voix des humbles , Revue mensuelle d'éducation sociale et corporative. Organe de l'Association des instituteurs d'origine indigène d'Algérie. (Association des instituteurs d'origine indigène) (Constantine) :

1- N° 6, 1em année, oct ,1922 , p 3

2- N° 11, 4em année, novembre1935, p 215,216

3- N° 12-13, 2em année, avr-mai, 1923, p 5

4- N° 37, 4em année, juin -juil. ou sep, 1925

5- N°42, 4em année, fév, 1926

6- N° 44 , 4em année, février, 1926, p 22

7- N° 153, 14em année, 15 janvier-1er février 1935, p 171,172
8- N° 163, 14em, dec-1935, p 268
9- N° 164, 15em, année, janv-1936, p 308
10- N° 192, 18em année, Avril-mai, 1939, p 7.

Revue L'algérianiste

" Revue L'algérianiste, numéro spécial, n°14 - 15 mai 1981, Cercle algérianiste, (association culturelle des Français d'Algérie), Narbonne Cedex, France :

1- Hazan .E,"L'Ecole Normale de la Bouzaréah", (p-p 9 14)
2- Goudino. F, "À M'Sila, faut-il refuser des élèves ?", (pp 27-28)
3- Chemouilli Henri, "L'Ecole Juive en Algérie", (p-p 39-36)
4- L'enseignement primaire en Algérie -Jean Colombo: le soldat instituteur, (p-p 15-17)
5- L'enseignement primaire en Algérie L'école française en Algérie, de 1830 à 1962, (écrit par anonyme), (p-p 5-6)

La revue pédagogique :

1- Bernard Augusti. "L'instruction des indigènes algériens et le décret du 13 février 1883, Pierre Foncin : L'instruction des indigènes en Algérie" – Hartmayer : De la vulgarisation de la langue française chez les Arabes. In : La Revue Pédagogique, Tome 4, N ° 3, (Janvier-Juin), 15 mars 1884, Le Musée pédagogique et la Bibliothèque centrale de l'Enseignement primaire, Paris, 1884
2- Émerit Marcel, "L'état intellectuel et moral de l'Algérie en 1830", Revue d'histoire moderne et contemporaine, persee, tome 1, N°3, Juillet-septembre 1954.
3- Gabriel Compayré, "Les discours scolaires de Jules Ferry", tome 28, Janvier-Juin 1896. pp. 481-498 https://www.persee.fr/doc/revpe_ 20214111_1896_num_28_1_ 4001482)
4- Massignon Louis, La « Renaissance arabe » et notre avenir nord-africain, revue : Esprit, Nouvelle série, N° 216 (7) ,JUILLET 1954
5- Rambaud Alfred. "L'enseignement primaire chez les indigènes musulmans d'Algérie, notamment dans la Grande-Kabylie :

- tome 19, N° 11, (Juillet-Décembre), 15 Nov. 1891. (pp. 385-399)
- tome 19, N°12,(Juillet-Décembre) , 15 décembre 1891 , (pp. 495-515)
- tome 20, N°1, (Janvier-Juin) , 15 janv. 1892 (pp 23-36)
- tome 20, N°2, (Janvier-Juin 1892), 15 février 1892(pp. 111-133)

2- الصحف والجرائد بالفرنسية:

- **Alger Républicaine :**

1- ——————— N° °22, 23-10-1943, (Jacques Breiz, Il faut réintégrer des instituteurs révoqués)
2- ——————— N°76, 16-12-1943 (Une arrêté du Général Catroux, nomme la commission chargée d'établir le relèvement de la condition des français musulmans d'Algérie p 1)
3- ———————N° 1398 , 11 em année, 17-01-1948 (Derrières dépêches de nuit, l'assemblée financière a voté le budget 1948, p4)
4- ———————N° 1567, 11 em année, 04 -08-1948 (Le budget de l'Education nationale devant l'Assemblée M. Mokhtari réclame la scolarisation rapide de tous les enfants algériens, p 1, 4)
5- ———————N°1639, 1 er année, Nile série, 27-10-1948, p 1
6- ———————N° 1939, 12 em année, 12-10-1949(Nouvelles de l'intérieur Interprétant à sa façon le décret de fusion des enseignements A et B le Maire de Saida Supprime les fournitures scolaires gratuites, p 4)
7- ———————, N° 1923,12em année, 23-09-1949 (Encore des classes mi - temps cette année et neuf enfants sur dix seront livrés à la rue, p 1,4)
8- ———————N° 1952, 12em année, 27-10-1949 (Avant - hier et hier au Conseil général Important débat sur la question de la scolarisation, p 4)

9- ——————— N° 1980 , 12 em année, 30-11-1949 (la fusion, p 6)
10- ———————N° 1752 ,12em année, 08 -03-1949(la suppression de l'enseignement B , P 4)
11- ——————————— N°2011, 13em année, -01-05-1950 (une Cinquante enfants de la Casbah livrés à la rue malgré de nombreuses promesses, p 1, 5,)
12- ———————————, N°2232, 13em année, 22 -09-19505 (les crédit pour la scolarisation sont encore réduits de 270 millions pour 1950, p 4)
13- ———————————, N°2106 ,13em année, 26 –04-1950 (le gouvernement ronge sur les crédits de l'éducation nationale mais le budget de la guerre atteint 600 milliards, p4)

14- **l'Echo d'Alger**, N°12145, 13-12-1943 ,(Le discours du Général De Gaulle (12 décembre 1943)
15- **le Mutile de l'Algérie** : journal des mutilés, réformés et blessés de guerre de l'Afrique du Nord N°492.2em année, , 13-02-1927, Alger

3- القوانين و الجرائد الرسمية الفرنسية:

1- 13 février 1883 : Décret sur l'instruction primaire en Algérie. In : L'enseignement du Français à l'école primaire – Textes officiels. Tome 2 : 1880-1939. Paris : Institut national de recherche pédagogique, 1995, (Bibliothèque de l'Histoire de l'Education, 5)
2- Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , année 1881 , n° 838, imprimerie l'association ouvrière, Alger , 1882
3- J.O .R.f, N°223, 79em année, 21sep 1947, p 9474, p 9470 et suiv
4- J.O.R.F. N° 10, année 76éme, 29-01-1944, p 88
5- J.O.R.F. N° 73, année 56éme, 14-03-1920, p 4179
6- J.O.R.F. Lois et décrets. N° 57, 81em année -03-06-1949, P 2398
7- J.O.R.F, 76em année. — N° 144. 8 Décembre 1944 , P 1761
8- J.O.R.F, 79em année. — N° 223, 21 Septembre 1947, p 9470 et suiv
9- J.O.R.F. N° 144. Le Numéro , Vendredi 8 Décembre 1944, 1760
10- J.O.R.F, 76em année. — N° 144. 8 Décembre 1944 , P 1761

11- J.O.R.F, N° 119, 46em année , 2 mai 1915, pp. 2781-2782
12- Loi du 4 février 1919 , sur l'accession des indigènes de l'Algérie aux droits politiques)J.O.R.F, 51em année, N° 36., 6 Février 1919.pp 1358-1359)
13- La loi du 1er mai 1915 rendait systématique ce financement par le budget de l'Algérie, et accentuait les pouvoirs du gouvernement en matière de création d'écoles indigènes (J.O.R.F du 2 mai 1915, pp. 2781-2782)
14- L'article 14 de la loi du 21 décembre 1908 précisait que la contribution du budget de l'Algérie pourrait « en cas d'insuffisance des ressources communales » atteindre le total de la dépense de construction (Code de l'Algérie, décembre 1908).
15- Ordonnances royales du 31 octobre et 1 er décembre 1838. (2) Ordonnances royales des 1 er et 30 septembre 1847

4- الملقيات والمؤتمرات:

1- Institut colonial international, XXIe session, Paris, 5, 6, 7, 8 mai 1931 , Rapports préliminaires, L'Enseignement aux Indigènes , Éditeur : (Bruxelles) Date d'édition : 1931 Contributeur : Institut international des civilisations différentes. Session 21 ; 1931 ; Paris.

5- المؤلفات والكتب :

1- Bernard Pierre, Les Écoles D'indigènes devant L'opinion publique, Adolphe Jourdan, Libraire- Éditeur, Alger, 1897.
2- de Bussy Pierre Genty, de l'établissements des français dans la régence d'Alger, et des moyens d'en assurer la prospérité: suivi de pièces justificatives, vol 2, Firmin Didot, paris, 1839
3- De Tassy Laugier, Histoire Du Royaume D'alger (Avec l'État présent de son gouvernement, de ses forces de terre et de mer & de ses Revenus, Police, Justice Politique & commerce.), s.n Amsterdam , 1725
4- de Tocqueville Alexis, Etudes économiques politiques et littéraires, Michel Lévy, Paris, 1866
5- Dupuy Aimé, Histoire Illustrée des Écoles Normales d'Instituteurs d'Alger-Bouzaréa, Imprimé par F. Fontana, Alger, 1933

6- Fourmestraux Eugène, L'instruction publique en Algérie. (1830-1880), Première Edition, Challamel, Paris, 1880 .
7- Genty de Bussy Pierre, De l'établissement des français dans la régence d'Alger, et des moyens d'en assurer la prospérité, Volume 2, Deuxième édition, Éditeur Firmin Didot, Paris, 1839
8- Hanotaux Gabriel - Martineau Alfred, histoire des colonies françaises, tome 2 : l'Algérie, reliure inconnue – 1 janvier 1930, librairie Plon, Paris, 1930
9- Josep Gastu François, Question des écoles : rapport présenté par M. Gastu (1873) / Conseil municipal d'Alger, Éditeur : Impr de V. Aillaud ,Alger, 1873.
10- Klein Henri (1864-1939, L'enseignement à Alger depuis la conquête : souvenirs divers, impr. de Fontana frères , Alger, 1920.
11- Le Roux Hugues (1860-1925), Je deviens Colon Mœurs algériennes, Éditeur : C. Lévy, Paris, 1895.
12- Levasseur Émile (1828-1911), L'enseignement primaire dans les pays civilisé, Berger-Levrault et Cie, Libraire-Editeur, Paris, 1897.
13- Louis Vignon (1859-1932).. La France en Algérie, Librairie Hachette et Cie, Paris, 1893.
14- Napoléon Louis, Lettre sur la politique de la France en Algérie adresse par L'empereur au Marechal de Mac-Mahon, 1865) imprimerie impériale, Paris.
15- Paul Laurencin (1837-19..), Nos Zouaves (historique, organisations, faits d'armes, les régiments), J. Rothschild ,Paris, 1888
16- Paul Leroy-Beaulieu, L'Algérie et la Tunisie, Guillaumin et Cie, Paris, 1897
17- Pensa Henri, L'Algérie: Organisation politique et administrative - Justice -Sécurité - Instruction publique - Travaux publics ... Voyage de la délégation de la commission sénatoriale d'études des questions algériennes présidée par Jules Ferry, J. Rothschild, Paris, 1894.
18- Rinn Louis-Marie (1838-1905), Note sur l'instruction publique musulmane en Algérie, impr de P. Fontan (Alger), 1882.
19- Saint-Léon Martin, La Révision de la loi du 21 mars 1884 sur les syndicats professionnels et le projet Waldeck-Rousseau-Millerand / Ét. Martin Saint-Léon, E. Vitte ,Paris, 1904
20- Victor Spielmann (1866-1938), En Algérie : le centenaire au point de vue indigène, Alger, 1930.

21- Voisin Georges, L'Algérie pour les algériens, Première édition, Michel Lévy Frères, Libraire-Éditeur, Paris, 1861.
22- Zénaïde Tsourikoff . L'Enseignement des filles en Afrique du Nord, A. pendone, Paris, 1935.

ثانياً: المراجع

1- الكتب:

1- Ageron Charles-Robert, Genèse de l'Algérie algérienne, Ouvrage publié avec le concours du Centre National du Livre et de l'Ambassade de France à Alger, EDIF 2000.
2- Ahmed Ghouati, École et imaginaire dans l'Algérie coloniale: parcours et témoignages, Harmattan, 2009.
3- Bisquerra Claude, Les « écoles indigènes » en Algérie à la fin du XIXe siècle : l'expérience de maîtres français et indigènes dans le sud-est algérien au cours des années 1895-1897 , Société Internationale pour l'Histoire du Français Langue Étrangère ou Seconde, 2001
4- Blanchard Pascal, et autres, La formation d'une culture coloniale en France, du temps des colonies à celui des « guerres de mémoires, (version électronique) Paris, C.
5- Bouveresse Jacques, Un parlement colonial ? Les délégations financières algériennes 1898-1945 , vol: 1, L'institution et les hommes , Publication Univ Rouen Havre, France, 2008
6- Cantier Jacques, L' Algérie sous le régime de Vichy, Odile Jacob, 2002, paris.
7- Cheniki Ahmed, L'Algérie contemporaine cultures et identités, HAL Id: hal-02281109 https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02281109 , Preprint submitted on 9 Sep 2019
8- Condette Jean-François, (livre : les écoles dans la guerre), Chapitre 23. « Les recteurs du Maréchal », Administrer l'Éducation nationale dans les années noires de la Seconde Guerre mondiale (1940-1944), Collection : Histoire et civilisations, Presses universitaires du

Septentrion, Villeneuve d'Ascq, 2014, p. 471-526 , https://books.openedition.org/septentrion/7230?lang=fr#text

9- Condette Jean-François,Martino Pierre, Les recteurs d'académie en France de 1808 à 1940. Tome II, Dictionnaire biographique. Paris : Institut national de recherche pédagogique, 2006.
10- Guedj Eliaou Gaston, L'Enseignement indigène en Algérie au cours de la colonisation : 1832-1962, Société des écrivains, Paris, 2000
11- Jouin Serge et autres, L'école en Algérie, 1830-1962: de la régence aux centres sociaux éducatifs, Association "Les amis de Max Marchand, de Mouloud Feraoun et de leurs compagnons." Publisud, Paris, 2001, NRS éditions, 2008.
12- Kadri Aissa, Ahmed Ghouati. Enseignants et instituteurs en Algérie : Les luttes enseignantes dans la décolonisation 1945-1965. [Rapport de recherche] Institut Maghreb Europe (Paris 8) ; Unsa Education. 2006. ffal-01341823f
13- kadri Aissa, Histoire du système d'enseignement,
14- Kateb Kamel, Ecole, population et société en Algérie, L'Harmattan, 2005
15- Kateb Kamel, européens, indigènes, et juifs en Algérie (1838-1962) représentations et réalités des populations, El Maarifa-editions , Algérie, 2010
16- Kateb Kamel, Le système éducatif dans l'Algérie coloniale : bilan statistique historiographique (1833-1962), Apic éditions, Alger, 2014
17- Mustapha Haddab, Éducation et changements socio-culturels : les moniteurs de l'enseignement élémentaire en Algérie ,Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes [et le] C.N.R.S. [Centre national de la recherches scientifique], co-edition,opu-Agérie CNRS-Paris.
18- Raoul Girardet, L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962, édition la table ronde, Paris; 1972.
19- Salon Albert, L'Action culturelle de la France dans le monde, Collection : Collection Francophonie, F. Nathan, 1983,
20- Stora Benjamin, Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954), collection repères histoire, hibr éditions, 2012 Alger.

2- المقالات والدوريات:

1- Ageron Charles-Robert, "Jules Ferry et la question algérienne en 1892 (d'après quelques inédits)" , Revue d'Histoire Moderne & Contemporaine, Tom 10, N° 2, Année 1963. (pp. 127-146)

2- Ageron Charles-Robert, L'Association des étudiants musulmans Nord-africains en France durant l'entre-deux guerres (contribution à l'étude des nationalismes maghrébins), Outre-Mer. Revue d'Histoire, Société française d'histoire d'Outre-Mer (SFHOM), Tome 70, N°258-259, 1er et 2em trimestres,1983.

3- Boutan Pierre," Les débuts de l'Éducation nouvelle en Algérie d'après le Bulletin de la Fédération algérienne du Syndicat National de Instituteurs" , Revue Recherches & Educations, généraliste des travaux de recherches en éducation et en formation, , N° 4– Année 2011 (pp 65-78)

4- Chaker Salem, "Documents sur les précurseurs. Deux instituteurs kabyles : A. S. Boulifa et M. S. Lechani" , Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°44, 1987. Berbères, une identité en construction. Association pour l'étude des sciences humaines en Afrique du Nord et au Proche-Orient, Aix-en-Provence, France,

5- Claudine Martin, L'instruction des filles en Haute-Garonne dans la première moitié du XIXe siècle. In: Annales du Midi : revue archéologique, historique et philologique de la France méridionale, Tome 91, N°144, 1979. Enseignements et enseignants dans le midi de la France.(pp 501-507)

6- Collot Claude, "Une fausse réforme: l'assemblée financière de l'Algérie (septembre 1945-janvier 1946)", Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, Volume 5, N° 1, 15 -03-1968, (pp 51-126)

7- Colonna Fanny, "Le Système d'enseignement de l'Algérie coloniale, Européen Journal of Sociology, Vol. 13, N°. 2, Cambridge University Press, 1972.

8- Colonna Fanny, "Verdict scolaire et position de classe dans l'Algérie coloniale", Revue française de sociologie, N°14-2 , Année 1973 , (pp 180-201)

9- Daniel Lefeuvre," Vichy et la modernisation de l'Algérie. Intention ou réalité ?" Vingtième Siècle, revue d'histoire, N°42, avril-juin 1994. (pp. 7-16)

10- Desvages Hubert, "L'enseignement des Musulmans en Algérie sous le rectorat de Jeanmaire: le rôle de l'école", Revue de Le Mouvement social , N° 70 (Jan. - Mar., 1970), bulletin trimestriel de l'Institut français d'histoire sociale, les éditions ouvrières , Paris, 1970. (pp. 109-137)
11- Desvages Hubert , "La scolarisation des musulmans en Algérie (1882-1962) dans l'enseignement primaire public français. étude statistique", Cahiers de la Méditerranée, N°4, 1, 1972. Les hydrocarbures, migrations et accueil
12- Jacques Girault, " L'histoire du syndicalisme chez les instituteurs jusqu'à la Seconde Guerre Mondiale. Essai de bilan", Histoire de l'éducation, N° 5, Déc., 1979.) .(pp. 1-17) ,
13- Jean-Michel Barreau, "Vichy, idéologue de l'école " , Revue D'Histoire moderne et contemporaine, tome 38, N°4, Octobre-décembre 1991. (pp. 590-616)
14- Kateb Kamel, "Les séparations scolaires dans l'Algérie coloniale", Insaniyat, revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, 25-26 | 2004, mis en ligne le 14 août 2012, consulté le 26 septembre 2019. pp 65-100, URL
15- Laure Blévis, "La citoyenneté française au miroir de la colonisation: étude des demandes de naturalisation des « Sujets Français » ", Algérie Coloniale Genèses, N° 53 (Décembre -2003) Editions Belin, Paris, (pp25–47).
16- M. Rouina Karim & Souiah Mehdi, "Journaux algériens d'Oran 1830-1962 Portrait d'une presse indigène – tolérée"- , مجلة العلوم الإنسانية, université d'Oran 1 , Volume 3, Numéro 2,(PP 25-35)
17- Verneuil Yves, "L'école et la laïcité, de l'Ancien Régime à nos jours : enjeux du passé, enjeux dépassés ?", revue Tréma, N° 37, 1avril 2012. la Faculté d'Education de l'Université de Montpellier. (Référence électronique, Tréma [En ligne], 37 | 2012, mis en ligne le 01 avril 2014, consulté le 19 avril 2019.URL: http://journals.openedition.org/trema/2732; DOI : 10.4000/trema.2732 (pp. 130 – 143)

3- الملتقيات والندوات:

1- Koulakssis Ahmed, "La question scolaire dans l'Algérie coloniale: école promise - école revendiquée (les années vingt)" Revue Mediterràn Tanulmànyok: études sur la région méditerranée, Modernisations et leur répercussion socio-spatiale: Europe centrale, France méditerranéenne, Maghreb 19e - 20e Actes du colloque de Szeged Les 3 et 4 septembre 1992, Université Attila Jozsef Département d'histoire moderne et contemporaine, 1993.
2- Sekfali Abderrahim, « Instituteurs et médersiens en Algérie coloniale », colloque Pour une histoire critique et citoyenne Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/communication.php3?id_article=254

4- الأطروحات والرسائل الجامعية باللغة الفرنسية:

1- Cadiot Aliénor, Vichy et les Algériens, *Indigènes civils musulmans algériennes- France métropolitaine (1939 - 1944)*, Thèse, École des Hautes Études en Sciences Sociales, Centre de Recherches Historiques, 15 décembre 2020, Paris

5- القواميس والمعاجم:

1- Le dictionnaire de pédagogie et d'instruction primaire de Ferdinand Buisson: répertoire biographique des auteurs. Paris: Institut national de recherche pédagogique, 2002.

6- المواقع الالكترونية:

1- https://www.britannica.com/biography/Charles-Lavigerie)
2- https://www.britannica.com/biography/Charles-Lavigerie)
3- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Charles_Alexis_Henri_Cl%C3%A9rel_de_Tocqueville/146951
4- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Henri_Giraud/121499
5- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Isaac_Mo%C3%AFse_dit_Adolphe_Cr%C3%A9mieux/115119
6- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Jacques_C%C3%A9sar_comte_Randon/140319
7- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Jules_Verne/148630
8- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Louis_Ren%C3%A9_de_Caradeuc_de_La_Chalotais/128326
9- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Philippe_P%C3%A9tain/137768
10- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Charles_de_Gaulle/120946
11- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Raymond_Poincar%C3%A9/138547(

12- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Thomas_Robert_Bugeaud/1105
13- https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Louis_Hubert_Gonzalve_Lyautey/130768
14- https://www.legifrance.gouv.fr/dossierlegislatif/jorfdole000017758955/
15- https://www.senat.fr/senateur-3eme republique/etienne_eugene1824r3.html
16- https://www.senat.fr/senateur-3eme-republique/etienne_eugene1824r3.html
17- https://www.senat.fr/senateur-3emerepublique/etienne_eugene1824r3.html
18- https://www2.assembleenationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/1045
19- https://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/1709

7- القوانين:

1- القانون رقم 2005-158 المـؤرخ في 23 فبراير 2005 بشأن الاعتراف بالأمة والمساهمة الوطنية لصالح الفرنسيين العائدين.
https://www.legifrance.gouv.fr/dossierlegislatif/jorfdole000017758955/

باللـغة الانجلـيزيـة:

1- Seddiki Sadia & Riche Bouteldja, "Mme Allix-Luce School in the Writings of British Women Travellers to Algeria: Barbara Smith Bodichon as a Case Study", Cahiers de Linguistique et Didactique, N° 6, 2016, p 204.

فـهـــــــرس

الأمـــــاكـــــن و الأعـــــلام

فهرس البلدان والمدن والأماكن

(أ)

اتحاد بني فراوسن.....106
اتحاد مقلع.....105
أدرار.....238
آسيا.....17
أفريقيا.....17
الأغواط.....173، 238
الألزاس.....17
الأوراس.....76، 267
البليدة.....69
البيرين.....173
التل الرملي.....49
الجلفة.....173، 281
الدوسن.....238
الديبا.....109
الراين.....48
السوق.....109
الشطيط.....173
الشلف.....172
العسافية.....173
العطف.....238
الغال.....252، 256، 262
الفاتيكان.....20
القالة.....109
القبائل الكبرى.....70، 77، 79، 81، 267
القبة.....48
القلعة.....109
القنادسة.....238
اللورين.....17
ألمانيا.....201، 202، 203
المسيلة.....169، 170
المشرية.....238
المعاضيد.....172
المغرب.....126، 114
الهقار.....240
الواد.....238
أمريكا.....30، 95
انجلترا.....17، 46
أوربا 21، 31، 201، 252، 257، 258، 304
أوقيانوسيا.....17
أولاد ابراهيم.....236

(ب)

باتنة.....55، 76، 80، 150
باريس.....20، 112، 126، 133، 201، 219 ،203، 224، 261،258
بجاية.....76، 105، 150
بروكسل.....138، 139
بريان.....172، 275
بريطانيا.....18، 19
بسكرة.....55
بشار.....238
بني ونيف.....238
بوزريعة.....141، 143، 144، 145، 146، 239، 277
بوسعادة.....236
بوفاريك.....261، 296
بومرداس.....95

(ت)

تاوريرت ميمون.....80
تلمسان.....34
تمنراست.....238
تونس.....124، 125، 126، 214
تيزي راشد.....80
تيزي وزو.....76، 80، 150
تيندوف.....238

(ج)

جانيت.....238
جرجرة.....78
جمعة الصهريج.....80، 96

(د)

دالي إبراهيم.....48، 49
دلس.....95

(ر)

ريمس.....258

(ز)

زرالدة.....207، 210
زنينة.....173

(س)

سانت-كلاود.....228
ستراسبورغ.....258
سطيف.....150، 169، 204
سعيدة.....244

سوريا 261
سيدي بلعباس 77
سيدي مـبارك..... 172

(ش)

شارتر 258
شرشال.....69، 256
شمال أفريقيا.....88، 125، 126، 127، 136، 139، 202، 206، 208، 209، 216، 217، 249، 255، 256، 257، 262

(ع)

عرزار أمـقران 171
عزازقة..... 84
عنابة..... 47، 48، 55، 77
عين الإبل..... 173
عين الحجل..... 236
عين الـمـــعبد 173
عين بوسيف..... 172
عين صالح..... 238

(غ)

غات 238
غرداية ..... 76، 173، 238

(ف)

فرنسا ..16، 18، 19، 20، 25، 31، 32، 33، 34-35، 41، 43، 45، 48، 50، 51، 53، 56، 58، 56، 63، 69، 71، 72، 75، 76، 81، 84، 87، 88، 92، 97، 102، 103، 112، 114، 118، 126، 129، 131، 132، 134، 135، 136، 137، 141، 151، 152، 161، 183، 178، 193، 195، 199، 200، 2010، 202، 203، 204، 207، 214، 215، 216، 217، 227، 239، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 264، 270
76
فور ناسيونال (الأربعاء ناث ايراثن) . 68، 79، 80
فيرنيه..... 171
فيشي 201

(ق)

قالمة..... 61، 150
قرارة..... 173
قرطاج 255
قسنطينة ...34، 38، 55، 54، ، 63، 64، 70، 81، 91، 99، 143، 144، 145، 150، 172، 218، 231، 241، 282
قصر الحيران 173
قمار..... 238

(ل)

ليفورن..... 49
ليون..... 189، 256

(م)

مـتيجة 172
مستغانم..... 54
مـسعد 173
مصر 257
معسكر 111
مليانة 242
منطقة القبائل ...70، 74، ، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 83، 89، 96، 101، 109، 110، ، 150، 208، 267، 272
ميزاب ..... 76، 267، 275
ميزون كاري..... 236

(و)

ورقلة 238
وهران.....47، 48، 69، 109، 144، 151، 159، 204، 227، 228، 231.

فهـرس الأعـلام

(أ)

أب دير هالدن ..... 147، 151
أبريال ..... 207،208، 215
ابن باديس..... 124، 127، 262
ابن تهامي..... 132
ابن جلول ..... 131، 134
ابن رحال 121
أحمد توفيق المدني 127
الأمير خالد ..... 131،132، 136
الأمير عبد القادر ..... 52، 59، 261
البشير الإبراهيمي..... 127، 204
الحاج عبد القادر..... 136
الحداد..... 60، 114
الزناتي ..... 159،223
السعيد بوليفا..... 223
ألفريد كولون 160
الكاردينال ألباني..... 20
المبارك الميلي 254
المقراني..... 32،59، 114
الورثيلاني..... 35
أليكسي دوتوكفيل 38
أوغست شودي..... 98
أوغستين بيرك..... 215

(ب)

بانون آكلي..... 136
بربروس 259
بن شينان..... 111
بواسيير 87
بوجو 52
بوعمامة..... 60
بوكوري دو بواسرين..... 97
بولارد..... 150
بومنجل..... 204
بويسو 87
بيلوزولو 228
بيليسي..... 207
بيير مارتينو 217

(ت)

تيرمان..... 87

(ج)

جاك شيفالييه 212
جاك لويس راندون 42
جاكار..... 197
جمال الدين الأفغاني..... 122، 133
جمير..... 106، 108،109، 168
جنتي دي بوسي..... 46، 47
جورج ليغوس..... 23
جورج هاردي..... 141، 179، 214، 216.
جول فيري .....16، 41، 70 ، 72، 73، 74،76، 104، 109، 123، 197، 212، 261
جول هارمان 24
جون كولمب..... 55
جون لوفاشي 259
جونار..... 168
جيرو 216
جيلالي محمد السعيد 136

(ح)

حنبعل..... 255

(د)

دوفو 87
دومـاس..... 147
دي بورمون 59
دي لاشالوتيس 33
ديغول..... 204، 216، 218، 287

(ر)

رامبو ألفريد ..... 65، 92
روبرت آرون 212
روزيير..... 71
ريمون بوانكاري 132
رينيه كابيتون..... 216

(س)

سباتير 79
ستانيسلاس ليبورجوا 74
سليمان بن أبي سماحة 35

(ش)

شاتيل 208
شاتينو..... 250
شارل لافيجري ..... 20، 21
شارل مارتل..... 257
شكيب أرسلان 133

شير ..... 69، 79، 80
(ص)
صالح باي 28
(ط)
طارق بن زياد 257
طومسون 81
(ع)
عبد الحليم بن سماية 121
عبد الرحمان بوقبرين 83
عقبة بن نافع..... 256
(غ)
غوستاف لوبون..... 97
غيزو ..... 32، 47، 58
(ف)
فاسي..... 160، 161، 223
فالديك رورسو 159
فرحات عباس..126، 127، 131، 133، 161، 181، 203، 204،
فرسن جتريكس..... 255
فرونسوا دارلان 206
فيرن جول 96
فيليب بيتان .....200، 201، 203، 204، 208، 209، 211، 212، 214 ، 215
فيوليت..... 183، 193، 201، 218
(ك)
كاترو ..... 204، 219
كريميو ..... 41، 183، 203، 214
كسيلة 256
كلوفيس..... 95
كودينو..... 169
كويلافوين 162
(ل)
لوس أليكس..... 50
لويس الثالث..... 259
لويس رين 40
لويس فيليب 44
لويولا 83
ليشاني ..... 161، 162، 215، 223
(م)
مارسيل دوري 217
ماريوس..... 255
ماسكوراي ..... 74 ،79، 84
ماسينيون..... 249
مالك بن نبي ..... 125،127
محمد السنوسي..... 35
محمد الكبير 28
محمد بن الكبير 260
محمد عبده ..... 122، 133
محمد(صلى الله عليه وسلم)..... 254
مسعود بوقادوم..... 127
مصالي الحاج .....118، 136، 138، 140 ، 202، 204، 205
مفدي زكريا 249
مـوريس فيوليت..... 183
مولود بن المـوهوب 121
ميزمارطو ..... 259، 260
(ن)
نابليون الأول..... 17
نابليون الثالث .....16، 52، 53، 64، 65
نايجلين 228
(ه)
هنري لوجيير 216
هنري ليبورجو..... 74
(و)
وليام شالر..... 18، 30، 35
ويغان..... 206، 207، 208، 209
(ي)
يوبا الثاني..... 256
يوجين إتيان..... 25
يوغرطة..... 255، 261
يوليوس قيصر 255

فهـــرس الأشـــكال والجـــداول

الأشـــــــكال

شكل 01 خريطة للمناطق التي ينتشر فيها اللسان البربري في الجزائر تعود لسنة 1870..... 78

شكل 02 التعداد العام لكل من معلمي المسلمين والأوربيين(طلاب القسم الخاص والأهالي-طلاب القسم الأوربي (1919-1936) 169

شكل 03 توزيع نفقات التعليم العمومي في المستعمرة بين التعليم الأوربي والأهلي بين سنوات 1919-1937 175

شكل 04 توزيع المدارس الابتدائي للأهالي حسب تعداد الفصول لسنة 1936 178

شكل 05 منحى لتطور تعداد التلاميذ المسلمين والفرنسيين بين سنوات 1919-1938 188

شكل06 تطور تعداد التلاميذ المسلمين بالمدارس الابتدائية حسب الجنس (1919-1939.....199

شكل 07 مخطط التوقعات السنوي على مدى عشرين عام: (1944-1965) 222

شكل 08 توزيع الفصول الابتدائية للمسلمين في المقاطعات الثلاث سنة 1946 234

شكل 09 تطور تعليم الجزائريين الابتدائي للجنسين بين سنوات 1940-1954 246

شكل 10 تطور تعليم الفتيات المسلمات مقارنة إلى الفتيات الأوربيات 1940-1954 249

الجـــــــــداول

جدول 01: الدخل التقريبي السنوي لمعلم في الجزائر سنة 1830 40

جدول 02 تطور تعداد التلاميذ-المعلمين الخاصين بتعليم المسلمين الابتدائي من 1919-1936 166

جدول 03 تعداد الفصول الابتدائية الأهلية المنشأة بين سنوات 1921 - 1936..... 172

جدول04 تعداد المدارس والأقسام الابتدائية العمومية الخاصة بالمسلمين لكل من إقليمي الشمال والجنوب من سنوات 1919-1936: 177

جدول 05 تعداد التلاميذ المسلمين الحاضرين في مختلف أنواع المدارس الابتدائية بين سنوات 1919-1939..... 187

جدول 06: تعداد الفرنسيين (بما في ذلك اليهود والأجانب) المسجلين في مختلف انواع المدارس في الجزائر 1919-1936م.....188
جدول 07 المدارس المنشأة للمقاطعات الثلاث بين سنوات 1940-1946..... 231
جدول 08 عدد الفصول المنشأة في الشطرين الأول والثاني 1945-1946..... 232
جدول 09 الفصول والسكنات الوظيفية المنشأة بالأقاليم الجنوبية بين سنوات 1945-1947... 240
جدول 10 النفقات المتوقعة لبرنامج المدرسة سنة 1948 بالأقاليم الجنوبية 241
جدول 11 تطور تعداد التلاميذ المسلمين والأوربيين في الطور الابتدائي بين سنوات 1940- 1954 247

فـهـــــرس المـحـــــتويـــات

كـلمـة شكـــر.....

إهـــــــداء .....

مختصرات باللغة الأجنبية.....

مقـدمـــــــة.....4

الفصل الأول.....16

نشأة التعليم الابتدائي الفرنسي في الجزائر.....16

1 المؤسسات الاستعمارية والمهمة الحضارية.....17

1-1 تسويغ الاستعمار من خلال المهمة الحضارية: 17

1-2 غزو الجزائر ادعاءات وحقائق: 19

1-2-1 فرنسا وريثة الكنيسة الكاثيولكية في مهمة دينية في الجزائر:.....19

1-2-2 وصاية حضارية باسم التقدم والثورة الفرنسية: 21

1-2-3 تفوق عرقي أم تفوق مادي؟ :.....23

2 نشأة التعليم الفرنسي الرسمي في الجزائر.....26

2-1 التعليم التقليدي في الجزائر ومصيره عشية الاحتلال الفرنسي 26

2-1-1 لمحة عن المنظومة التعليمية الاصلية في الجزائر 26

2-1-2 مقارنة بين التعليم في فرنسا والجزائر قبيل الاحتلال.....32

2-1-3 مصير التعليم التقليدي في الجزائر بعد الاحتلال:.....36

2-2 بوادر نشوء التعليم الابتدائي الفرنسي في الجزائر: 1833-1848م.....43

2-2-1 مرحلة التجارب.....44
2-2-2 التعليم الخاص بالسكان الأصليين:.....49
3 المدارس العربية–الفرنسية 1848 -1870م.....52
3-1 تعليم الجزائريين المسلمين وتطلعات نابليون الثالث 52
3-2 تدابير جديدة لتعليم الجزائريين.....55
3-2-1 تعليم الجزائريين تحت إشراف الجيش 55
3-2-2 توسيع نطاق المدارس العربية –الفرنسية وتحديد البرامج 56
3-2-3 إنشاء المدرسة الابتدائية العادية لتكوين المعلمين école normal primaire.....57
3-3 خلفيات وأهداف تطوير التعليم الأهلي-الفرنسي 58
3-3-1 المدرسة الفرنسية مرفوضة من قبل الجزائريين 59
3-3-2 خلق نموذج محدث للتعليم التقليدي 61
3-3-3 الحاجة إلى موظفين من السكان المحليين 62
3-4 حصيلة التعليم المزدوج 63
4 التعليم الأصلي بداية حكم الجمهورية الثالثة.....64
4-1 الصراع المدني- العسكري وتزايد نفوذ المستوطنين الأوربيين.....64
4-2 إنهاء التعليم الإسلامي-الفرنسي.....66
4-3 إصلاحات جول فيري 1881 70
4-3-1 تحالف المستوطنين والمتروبول.....71

4-3-2 اصلاحات مدرسية في سياق استعماري.....73

الفصل الثاني

إرساء السمات الأساسية لمدرسة الجزائريين الابتدائية وانعكاساتها على المستعمرة.....75

1 مدرسة الجزائريين المسلمين تقسيم عرقي وتفاضل جغرافي.....76

1-1 التوزيع التفاضلي للعمل المدرسي 76

1-1-1 المدراس الوزارية بمنطقة القبائل (نموذجاً).....76

1-1-2 أهداف المدرسة في منطقة القبائل 81

1-2 تعليم من الدرجة الأولى (أ) وتعليم من الدرجة الثانية (ب).....86

1-2-1 مدارس الرعايا ومدارس المواطنين 86

1-2-2 تمديد قوانين المتروبول إلى المستعمرة واستثناء الجزائريين المسلمين(التشريع الخاص).....87

1-2-3 أنواع المدارس وتكوين المعلمين.....89

1-2-4 مراسيم تكميلية لتكريس الفصل المدرسي مرسوم 1885 ومرسوم 1887م.....91

2 تكييف التعليم الابتدائي: (نحو تعليم مهني وزراعي) 94

2-1 تعليم المسلمين الجزائريين: ادعاءات ومخاوف 94

2-1-1 المشكلة اللغوية.....94

2-1-3 الجدوى والمخاطر من تعليم المسلمين الجزائريين 97

2-2 الجوانب الاقتصادية لتعليم المسلمين الجزائريين 98

3 تمويل وميزانية التعليم..... 105
3-1 مشكلات الميزانية..... 105
3-2 التعليم الإلزامي مشكلات التطبيق..... 110
4 المدرسة و التحولات الكبرى في المستعمرة بعد الحرب العالمية الأولى 113
4-1 الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائريين المسلمين بعد 1919م..... ..113
4-1-1 تفكك البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري 113
4-1-2 المدرسة أداة للارتقاء الاجتماعي والتحصيل الاقتصادي 117
4-2 التعليم والمسألة الثقافية في المستعمرة 120
4-2-1 النضال من أجل الشرعية الثقافية..... 120
4-2-2 جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبعث النظام التعليمي الإسلامي...123
4-2-3 الجمعيات والنوادي الثقافية والطلابية..... 126
4-3 التعليم في اهتمامات الحركة الوطنية 128
4-3-1 التحولات السياسية منذ 1919 م..... 128
4-3-2 تيارات الحركة الوطنية والتعليم الفرنسي الرسمي 130

الفصل الثالث

واقع تعليم المسلمين الجزائريين في المدارس الابتدائية الفرنسية ما بين الحربين العالميتين 1919- 1939م.....141

-1المعلمون..... 142
1-1 المدارس النورمالية لتكوين المعلمين منذ 1919م..... 142

1-1-1 الدورة الأهلية و القسم الخاص 142
1-1-2 التفاوتات بين الطلاب المسلمين والفرنسيين بمدارس المعلمين.....145
1-1-3 معايير استثنائية لتدريب وتقييم المعلمين من المسلمين..... 147
1-2 نضال المعلمين الجزائريين (الأهالي) ضد نظام التمييز المدرسي 153
1-2-1 التفاوت بين أصناف المعلمين المتخرجين..... 153
1-2-2 جمعية المعلمين من أصل أهلي..... 158
1-2-3 مجلة صوت المستضعفين La voix des humbles 160
1-3 تطور تعداد معلمي المسلمين الجزائريين من 1919-1936م 164
2 الهياكل المادية والميزانية 168
2-1 المدارس والفصول..... 168
2-2 -الميزانية:..... 173
3 التلاميذ المسلمون الجزائريون تعدادهم، وواقع تمدرسهم : 177
3-1 محاولات اصلاح تعليم المسلمين..... 177
3-2 مخطط جورج هاردي 1936م 179
3-3 معدلات التمدرس العامة بين أطفال المسلمين..... 181
3-4التعليم في الاحتفالات المئوية للاحتلال..... 189
3-5تفاوات التمدرس بين الجنسين 190
3-5-1 الفتيات المسلمات مشكلات مضاعفة 190
3-5-2 تطور تعليم الفتيات المسلمات 1919-1939م 194

3-5-3 حصيلة تعليم الفتيات المسلمات 197

الفصل الرابع

سياسة التعليم الابتدائي الفرنسي 1940-1954م (الاصلاحات، الخلفيات، الصعوبات، الحصيلة) 200

1 الأوضاع العامة للجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 201

1-1 الأوضاع السياسية: 201

1-2 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 206

1-3 محاولات الإصلاح 207

2 السياسة التعليمية خلال الحرب العالمية الثانية 211

2-1 مدرسة الماريشال فيليب بيتان Philippe Pétain..... 211

2-2 انعكاس السياسة البيتينية على تعليم الجزائريين المسلمين: 213

2-3 تحرير أكاديمية الجزائر 1943 م 216

3-الاصلاحات المدرسية المتأخرة للتعليم الابتدائي بين سنوات 1944-1954 م....219

3-1 مرسوم 27 نوفمبر 1944 م 219

3-2 دمج التعليمين الأهلي (ب) والأوربي (أ) مرسوم 5 مارس 1949م 222

3-3 تنفيذ مخططات الاصلاح 224

3-3-1 ثغرات وعوائق 224

3-3-2 خطط طموحة وميزانية متدنية 226

4 الهياكل المادية والبشرية: 1940-1954م..... 230

4-1 وتيرة إنشاء المدارس والفصول 230
4-1-1 المدارس..... 230
4-1-2 الفصول. 231
4-1-3أرقام مُضَلِلَة..... 233
4-2 ظروف عمل الفصول والمدارس..... 235
4-3 وضعية فصول الجنوب:..... 238
4-4 مشكلة توفير المعلمين:..... 241
-5تطور تمدرس المسلمين الجزائريين: 1940-1954م..... 243
5-1 الحصيلة العامة للتعليم الابتدائي للمسلمين 243
5-2 تطور تعليم البنات 1940-1954م 247
-6المدرسة الابتدائية وتناقضات الهوية 249
6-1 اللغة العربية 249
6-2 التاريخ 253
6-2-1 تدريس التاريخ في الايديولوجية الاستعمارية 253
6-2-2 قراءة في كتاب تاريخ الجزائر وفرنسا للصف الرابع ابتدائي 256
خاتمة.....264
الملاحق.....271
قائمة المصادر والمراجع.....298
فهرس الأماكن والأعلام..... 320

فهـــرس الأشـــكال والجـــداول..... 325
فـهـــــرس المـحـــــتويـــات..... 328

ملخــص

- شكلت قضية تعليم الجزائريين المسلمين في الجزائر المستعمرة، أحد أهم وجوه تناقض الوضعية الاستعمارية، حيث تمت إعادة هيكلة للمؤسسة التعليمية في الجزائر وتكييفها بما يتلاءم مع احتياجات القِوّى الاستعمارية، فشكلت المدرسة الابتدائية النموذج المصغر عن مجتمع المستعمرة، كما خضع توزيع العمل التعليمي في المستعمرة إلى رؤية سياسية، بحيث تم تركيز الجهد في مناطق محددة، واستخدمت المدرسة الابتدائية كأداة فصم لعناصر المجتمع الجزائري، و رغم تعاقب السياسات والحكومات ظلت قضية تعليم المسلمين محل صراع ونقاش بين مختلف القوى السياسية، و حتى مع المطالب الصريحة التي تبنتها النخب السياسية والثقافية الجزائرية والتي ازدادت حِدّة منذ سنة 1919م، و بدا أن الاصلاحات التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية، إنما خضعت للارتجالية تحت ضغط الحركة القومية المتنامية، فكان التركيز على تقديم أكبر قدر ممكن من الأرقام و تضخيمها، دون النظر في جوهر المدرسة، من جهة أخرى كان الجزائريون قد بدأوا فعلاً في تبني رؤية خاصة بهم، كانت معدلات الأمية بين الجزائريين رهيبة، حوالي 14.6 % فقط، من عدد الأطفال المسلمين في سن التمدرس في الفترة 1953-1954م، استطاعوا ولوج المدرسة الابتدائية.

الكلمات المفتاحية: المدرسة الابتدائية، المهمة الحضارية، التعليم الأهلي، التكييف المدرسي، مخطط 1944، التمييز المدرسي، المدرسة النفعية.

Abstract:

The issue of the instruction of Moslem Algerian indigenous Constituted one of the major aspects of contradiction in the French colonization of Algeria .where it was the restructuration of schools in the colonies and their adaptation to the needs of the power colonizing, The question of the instruction of Moslem people remained an object of discussion and Controversy among political powers in spite of the succession of policies and governments and even with the clear demands adopted by the political and cultural élite which became more accentuated since 1919, It seemed that the reforms that developed after the Second World War were subject to improvisation under the pressure of the growing nationalist movement, so the focus was on presenting as many numbers as possible and exaggerating them, without considering the essence of the school. On the other hand, the Algerians had already begun to adopt a special vision. With them, illiteracy rates among Algerians were terrible, only about 14.6% of the number of Muslim children of school age in the period 1953-1954 were able to enter primary school.

key word: elementary school, Civilizational mission, indigenous education, Adapted Education, 1944 Scheme, School Discrimination, Exploitative School